

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد قام الطالب بعمل التصديرة المطلوبة

أشرف د. محمد الله الحسين البرطاحي

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف

د. فهد بن محمد بن صالح

أشرف

بسم الله الرحمن الرحيم

قام الطالب بإجراء التصديرة

د. صالح بن محمد بن صالح

شرح ابن إياز

علم تصريف ابن مالك

المسمى : إيجاز التصريف في علم التصريف

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الصرف

٠٠٤٢٢١

دراسة وتحقيق

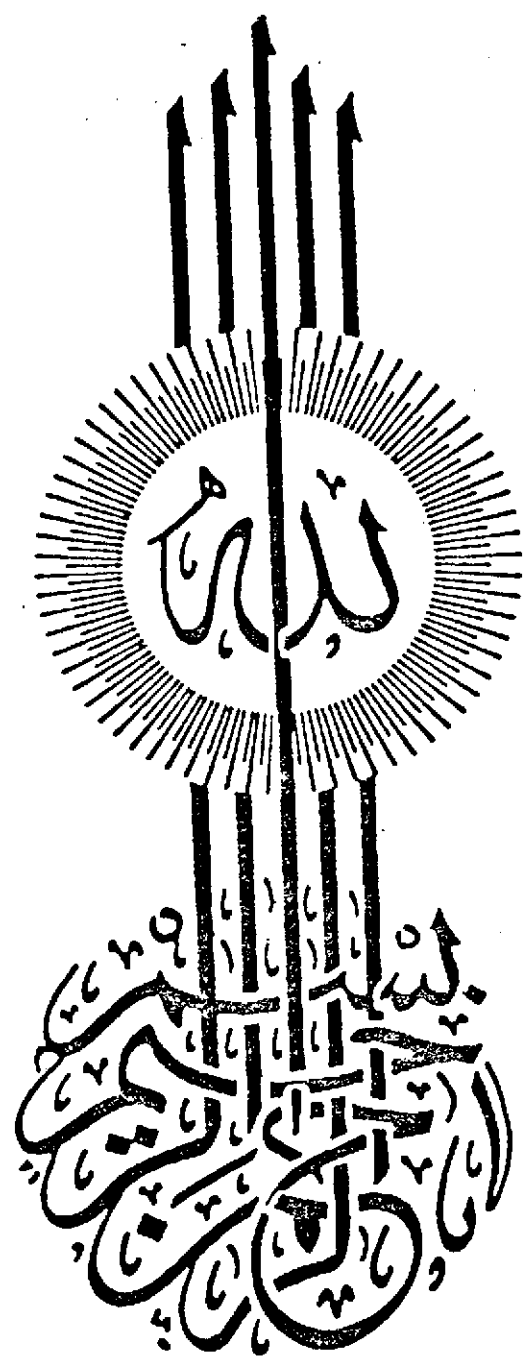
الطالب أحمد دولة محمد الأمين



أشرف الدكتور

حماد حمزة البحيري

١٩٩٠ م / ١٤١١ هـ



ملخص الرسالة

دراسة وتحقيق:

شرح ايجاز التعريف في علم التصريف

للحسين بن بدر بن إياز (ت ٦٨١هـ) شرح به مختصر محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ).

وقد اشتملت هذه الرسالة على قسمين أولهما للدراسة، والثاني منهما للتحقيق.

وقد اشتمل قسم الدراسة على فصلين، الفصل الأول منهما ذكرت فيه ترجمة صاحب المتن وصاحب الشرح. والفصل الثاني اشتمل على دراسة النص. وكانت من زاوية عقلية الشارح في هذا الكتاب، ومعالجته للمسائل الصرفية.

وقد ختمت الدراسة بأبرز النتائج التي توصلت إليها.

أما قسم التحقيق فقد اشتمل على التعريف بالكتاب - وموضوعه معالجة المسائل الصرفية - ذكر

فيه المؤلف ابنية الأسماء وأبنية الأفعال وأحكامها، والميزان الصرفي، واتبعها ثلاثة عشر فصلاً، الفصل الأول منها خصصه للزيادة مواضعها وأحكامها وعشرة فصول خصصها للإبدال، وفصل ذكر فيه إعلال مضارعي وعد وأكرم، والفصل الأخير ذكر فيه الإدغام وأحكامه.

ثم قمت بتحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبه لصاحبه، ووصفت النسختين اللتين اعتمدت عليهما

في التحقيق وأثبت الفروق بينهما على الهامش وضبطت المتن بالشكل وكذلك الأمثلة الصرفية التي

تحتاج الى ضبط مع وضعها بين قوسين وخرجت أقوال العلماء الذين نقل المؤلف عنهم، وخرجت

الشواهد القرآنية والشعرية وحددت بحورها، وعلقت على ما يحتاج الى تعليق، وترجمت للأعلام

المذكورين في الكتاب، ووضعت عناوين للموضوعات الصرفية، ومزت المتن عن الشرح بوضعه بين

قوسين، ووضعت رقم ورقة الأصل على حاشية الصفحة ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

ثم وضعت فهرس لما يحتاج الى فهرس. والله الحمد من قبل ومن بعد.

الطالب:

المشرف

عميد كلية اللغة

احمد دولة محمد الامين د. عبدالله على الحسيني البركاتي د. محمد بن مريسي الحارثي

شكر واعتراف بالجميل

أقدم شكري واعترافي بالجميل لكل من ساعدني في هذا العمل ، وأخص بالذكر أم الجامعات { جامعة أم القرى } وليس بغريب أن أقول { أم الجامعات } فهي إذا كانت حديثة العهد بالتنظيم الإداري الخاص بها ، فإن العلوم التي تُدرس بها نَبَعَ معينها من هذا البلد الأمين (الحرم) وحمله أبنائها إلى كافة أنحاء المعمورة . وأخص بالشكر - أيضاً - الأستاذ الفهامة المحرر الفاضل الدكتور / حماد حمزة البحيري الذي بذل لي مالا أستطيع حصره من نصح وتوجيه .

جزاه الله عني أحسن الجزاء ،،،

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والملاة والسلام على نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله
الطيبين الطاهرين وصحابه الغر الميامين وعلى تابعيهم وتابعي التابعين .

أما بعد فأنني لما عزمت على تسجيل موضوع لنيل درجة " الماجستير " اتجهت
إلى ميدان تحقيق التراث لأضع قطرة في بحر اللغة الزاخر بتحقيق أحد
كتب التراث ثم نشره .

وقد وقع اختياري على هذا الكتاب (شرح إيجاز التمرير في علم
التمرير) للعلامة الحسين بن بدر بن إياز (ت ٦٨١ هـ) شيخ علوم العربية
بالمستنصرية في زمانه ، شرح به مختصر علامة العلماء جمال ابن مالك
(ت ٦٧٢ هـ) .

وعلى أهمية الشرح والمشرح فإن أحدا من الدارسين أو
الناسخين لم ينفض عنه غبار الإهمال . وقد نشر كثير
مما هو أقل قدرا منه ، وناع ميت كتب تعدد دونها منه .

وليس في ذلك غرابة ، فالشهرة والخمول صفتان متضادتان تميم
كل منهما الكتب مثلما تصيب مؤلفيها ، ولا شك في أن ابن إياز وكتبه
أصابهما خمول لا يناسب مكانتهما فابن إياز عالم من أبرز علماء القرن
السابع الهجري ، قرن ازدهار العلوم العربية وتجميعها وتنقيحها ، قرن
تأليف الموسوعات والمطولات ، وقرن مثل هذا لا يبرز فيه إلا النوابغ
الافئذان . ويكفي دليلا على عظم شأنه وعلو قدره ما ترك من تصانيف
استجادها العلماء ، منها مثلا كتابه المحصول في شرح الفصول
(شرح فصول ابن معط) وهو كتاب جليل وأظن أنه إذا ما أخرج للناس
فسوف يخمل كثيرا من كتب النحو المتداولة اليوم .

وكذلك هذا الكتاب (موضوع الدراسة) فقد جمع فيه ابن إياز ما
أمله الخليل وسيبويه وما تَعَدَّاه إلى ما أعمل فيه أبو علي الفارسي

وابن جنس فكريهما ، فأبدعا فيه بما لهما من تحليل وتعليل وتنشيط مع ما لغيرهم من جهابذة علماء السلف على مدى أكثر من ستة قرون .

فجاء هذا الشرح عقداً بديعاً نشر جواهره المتقدمون ونظمها ابن إياز وهذبها وشذبها .

ولهذا ولما سأذكر كان جديراً بأن يحققه ومن دواعي اختياري له أيضاً كذلك : أنه لعلامة زمانه الأوحـد جمال الدين الحسين بن بدر ابن إياز ، وأن هذا العالم لم تلق كتبه ما تستحق من العناية والدراسة؛ إذ إنه لم يطبع شيء من مؤلفاته حتى الآن وتحقيق كتاب من كتبه ثم نشره ربما ينبه الباحثين إلى أهمية مؤلفاته فتلقى عندهم ما تستحق من التحقيق والدراسة والنشر .

ومن دواعي الاختيار - أيضاً - : أن متسن هذا الكتاب لعلامة العلماء جمال الدين بن مالك ، ولا يخفى ما لمؤلفاته من أهمية إذ إنها هسي قطب رحى علوم العربية الذي تدور حوله منذ ظهورها قبل سبعة قرون حتى اليوم. ومنها أن هذا الكتاب من كتب التصريف المتخصصة .

وفن التصريف لم يحظ بما حظى به منوه النحو ولهذا فسان المكتبة العربية في حاجة إلى كتب في هذا الفن لا سيما إذا كانت مثل هذا الكتاب الذي حوى آراء قطبيين من أقطاب الدراسات اللغوية .

وقد قسمت هذا البحث قسمين الأول منهما للدراسة والثاني للتحقيق . أما قسم الدراسة فيتكون من فصلين الفصل الأول منهما لترجمة الرجلين (صاحب المتن ، وصاحب الشرح) ويشتمل على اسميهما وحياتهما - دراستهما وتدريسهما وشيوخهما وتلاميذهما ومؤلفاتهما ووفاتهما . واشتمل الفصل الثاني على دراسة النسخ

وتناولت فيه ما رأيت أنه جدير بالاهتمام من تحليل ونقد .
وقدمت لدراسة النص بتعريف لمتن ابن مالك .

أما قسم التحقيق فقد اشتمل على تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبه لمأخذه ، ووصف النسختين اللتين اعتمدت عليهما في التحقيق ، ثم تقويم النص ومقابلة النسختين وثبت الفروق بينهما بالهامش وضبط ما يحتاج إلى ضبط ، وشرح ما يحتاج إلى شرح وتوثيق ما استطعت توثيقه من الآراء التي يحيل عليها المؤلف مع التعليق على ما يحتاج إلى تعليق من الآراء الواردة في الكتاب .
ووضعت عناوين للموضوعات الصرفية ، وترجمت للأعلام المذكورة في الكتاب ، ووضعت رقم ورقة الأصل على حاشية الصفحة وجعلت متن ابن مالك بين قوسين لتمييزه عن الشرح ، وفهرست ما أرى أنه يحتاج إلى الفهرسة .

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ .

القسم الأول

الدراسة

ابن مالك

نتناول في السطور التالية بعض أخبار ابن مالك (صاحب المتن)
ولن اطيل في تفاصيل أخباره وحياته الحافلة بالعلم والتأليف
وذلك للاستغناء بما كتب عنه من دراسات في مختلف المؤلفات بعضها
في كتب التراجم وكتب التاريخ وبعض منها صّدرت به مؤلفات
المطبوعة . وكل ذلك موجود والرجوع إليه سهل ، فلا حاجة إلى الإسهاب
فيه .

اسمه ونسبه :

هو : محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى الجيانى
" المالكى عندما كان في المغرب الشافعى في المشرق " (١) والجياني
نسبة إلى جيان إحدى مدن الأندلس .

مولده وحياته :

ولد جمال الدين بن مالك سنة ٦٠٠ هـ على الأرجح وقال المقرئ :
أوالتى بعدها (٢) (يعنى سنة ٦٠١ هـ) .
أما أسرته فلم تتحدث المصادر عنها .

وكانت ولادته بجيان ، وهي إحدى مدن الأندلس وقد بدأ أول حياته
بها ، ودرس على بعض مشايخها ولكن تلك الحقبة التى شب فيها
كانت بلاد الأندلس مضطربة مما دعا كثيرا من علمائها إلى
مغادرتها ، ومنهم ابن مالك فرحل إلى المشرق تاركا تلك البلاد . وما
فيها ومن فيها في سبيل العلم الذى وقف حياته عليه منذ أن نشأ

(١) نفح الطيب ج ٢ - ٤٢٥

(٢) المدر السابق

الى ان توفى . وقد تجول فى بلاد الشام من حماة الى حلب فدمشق
التي استقر بها ولم يبرحها .
شيخه :

قال عبد المجيد اليماني * سمعت الشيخ اثير الدين ابا حيان
بالقاهرة بجامع الاقمر يقول : ما زلت افحم وأنقب عن قرا عليه
ابن مالك ؟ فما وجدت ، الى ان جرى ذكر ذلك بحضور تلميذه ابن الربيع
سليمان بن ابي حرب الفارقي ، فقال : كان الشيخ يقول : انا قرأت
العربية على ثابت بن محمد بن حيان الكلاعي ... وسمعت من يذكر
انه حضر مجلس ابي علي الشلوبين * (١)

ونقل السيوطي نحو من هذا بمنزوه الى ابي حيان (٢) قال نقلا
عن ابي حيان : * كان ابن مالك لا يتحمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة
لانه انما اخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه ، هذا مع كثرة
ما اجتناه من ثمرة غرسه * (٣) وفي الحقيقة فان هذا جزء من تعامل
ابي حيان على ابن مالك والمحيي انه درس على كثير من مشايخ العلم
فى المغرب والمشرق ، فقد بدأ دراسته فى جيان بالاندلس وهى
محط رأسه .

قال المقرئ : واخذ العربية عن غير واحد فمن اخذ عنهم بجيان
ابو المظفر ، وقيل ابو الحسن ثابت بن خيار ... وابي رزين بن ثابت

(١) اشارة التعيين ص ٢٢٠ - ٢٢١

(٢) بغة الوعاة ج ١ - ١٢٠

(٣) المصدر السابق * - ١٢١

ابن محمد يوسف بن خيار الكلاعي من لبلة ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني ، وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمرو وغيرهم بحلب . (١) .
وقال : وسمع يدمشق من مكرم وأبي صادق الحسن بن مباح وأبي الحسن السخاوي وغيرهم . (٢) .

وروى عن ابن الجزري أنه قال : " قد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ، ولا في القراءات وليس كذلك ، بل قد أخذ العربية في بلاده ...

صفاته وأخلاقه :

وكتب ابن مالك حياته لتحصيل العلم وإنشائه فظل طيلة حياته بين أخذ وعطاء حتى وفاته ، وتجمع جميع الترجمات على أنه كان صالحا ورعا زاهدا حسن الخلق فائق الذكاء ذا هيبه عند جميع الناس عدوقا ثقة مدققا .

ممنفاته :

كان ابن مالك غزير الانتاج مقبول التمانيف ولعل الإقبال على مؤلفاته منذ تأليفها حتى الآن أكبر دليل على جودتها ، بل على تفوقها على مئذلاتها ومعظم هذه الممنفات في علوم العربية ومن ممنفاته : الفوائد المحوية والمقامد النحوية وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد والكافية الشافية وشرحها ، والخلاصة المعروفة بالألفية ، والموصل في شرح المفصل ، وسبك المنظوم وفك المختوم ، وإكمال الإعلام بتثليث

(١) نفح الطيب ج ٢ - ٤٢٥

(٢) المصدر السابق .

(١)

الكلام ولامية الأعمال ، والمقدمة الاسدية واعراب مشكل البخارى وعمدة
الحافظ وعمدة اللافظ ، وتحفة المودود فى المقصور والممدود ، والنظم
الاوجز فيما يهمز والاعتقاد فى الظاء والفاء ، وغيرها من المؤلفات (١)
تلاميذه :

تولى جمال الدين ابن مالك تدريس علوم العربية بحلب قبل أن
ينتقل إلى دمشق التى استقر بها فى حياته ، وفيها كان مماتسه
وقد تخرج به خلق كثير .

فمن تلاميذه : ابنه بدر الدين ، وشمس الدين بن ابي الفتح ، وزين
الدين ابو بكر المزى ، وشهاب الدين بن غانم وناصر الدين بن
شافع ، وابو عبد الله الصيرفى ، وشهاب الدين بن محمود ، وقاضى
القضاء بن جماعة . وغيرهم (٢)

وفاته :

توفى جمال الدين - رحمه الله - بعد عمر يارك الله فيه بالعلم
والعمل المالح - توفى بدمشق فى شعبان سنة ٦٧٢ هـ ودفن بسفح
جبل قاسيون (٣)

(١) ينظر : اشارة التعيين م ٣٢٠ - ٣٢١ ، البلغة م ٢٠١ ، نفح الطيب
ج ٢ - ٤٢٥ وما بعدها ، وبغية الوعاة ج ١ - ١٣٠ وكشف الظنسون
م ٨٢ ، ١١١ ، ١٣٣ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ٢٠٥ ، ٤٠٥ ، ٤١٢ ، ٥٥٣ ، ٦٤١ ، ١٧٨ ، ١٠٨٧
١١٦٦ ، ١١٧٠ ، ١٢١٩ ، ١٣٠١ ، ١٣٣٨ ، ١٣٤٤ ، ١٣٦٩ ، ٠ .

(٢) نفح الطيب ج ٢ - ٤٢٨ وبغية الوعاة ج ١ - ١٣٠

(٣) نفح الطيب ج ٢ - ٤٢٩ ، ٤٣٠ بغية الوعاة ج ١ - ١٣٤

ابن اياز - عصره .

قبل الحديث عن ابن اياز ، لا بأس أن ألم المامة بعصره ، الذي عاش فيه ، لما اشتمل عليه من أحداث تجدر الاشارة اليها ، سواء ما كان منها سلبيا كالغزو المغولي ، أو ما كان ايجابيا كالازدهار الثقافي والنشاط العلمي الذي اتسم به ذلك العصر .

عاش ابن اياز في العصر المغولي (القرن السابع) وكان هذا القرن اسوأ ما شهدته العالم الاسلامي على مدى التاريخ الاسلامي الطويل .

فقد جاء هذا القرن على البلاد الاسلامية وهي مقسمة الى دويلات بعد ان ضعف نفوذ الخليفة العباسي الذي كان تبدين له جميع الاقطار الاسلامية ، ولم يبق تحت حكمه منها - على احسن حال الا العراق - وهذان وخوزتان (١) وكانت توجد الى جانبه عدة ممالك اخرى لكل منها حاكم مستبد بحكمها ، وبرزها : الدولة الخوارزمية وتحكم ما بين العراق وتركستان والدولة الايوبية - في مصر ، وبلاد الشام . وكانت في بعض الاقطار الاسلامية الاخرى دويلات اقل شأنًا من الدول المذكورة قبل - منها :

الاسماعيلية الذين كان لهم نفوذ في فارس واصفهان . وبعض بلاد الشام والدولة السلجوقية التي كان لها وجود في آسيا الصغرى وارمينيا (٢)

وقد بدأ غزو المغول لهذه الاقطار في العقد الثاني من القرن السابع الهجري . قال السيوطي : " كان اول ظهور التتار وراء النهر سنة خمس عشرة [يعني مع الست مائة] فأخذوا بخارى وسمرقند وقتلوا أهلها ، وحاصروا خوارزم شاء ، ثم بعد ذلك عبروا النهر .. " (٣)

وقال في وصفه لحادثة هجوم التتار " حادثة التتار من الحوادث العظمى والممائب الكبرى التي عرفت الدهور عن مثلها - عت الخلائق

(١) الكامل في التاريخ ج ١٢ / ١٢٦ وما بعدها .

(٢) تاريخ بن خلدون ج ٤ / ٢٠١ وما بعدها .

(٣) تاريخ الخلفاء ص ٤٢٢



(11)

وخمست المسلمين ، فلو قال قائل " ان العالم منذ خلقه الله تعالى الى الآن لم يبتلوا بمثلها لكان صادقا " (1)

وقد استمر الزحف المغولي حتى استولى على عاصمة الخلافة (بغداد) سنة ٦٥٦ هـ على يد الطاغية هولاكو وجنوده الذين عاشوا في الارض فسادا ولم يفرقوا بين مسلح واعزل ولا بين رجل وامرأة ، ولا بين قاصر وبالغ . ولست بمدد سرد الاحداث التاريخية لأن كتب التاريخ مليئة باخبارها وما جرى فيها من احوال لا يصدقها العقل على الرغم من حدوثها .

الحياة الثقافية :

اذا كان هذا العصر اموا عصر سياسي شهد العالم الاسلامي على الاطلاق . فانه لم يكن اموا ثقافيا ، بل ان العصر من ازهر عمور التأليف والنشاط العلمي فقد شهد تأليف الموسوعات الشرعية والمطولات النحوية ، والموسوعات اللغوية والتاريخية وغيرها من انواع المعارف ، واكبر دليل على ذلك اقامة مدارس كبرى تدرس جميع العلوم الشرعية واللغوية والطب والرياضيات ٠٠٠ الخ ، فمن المدارس المدرسة المستنصرية التي بناها المستنصر بالله ببغداد وقد بدأ بناؤها سنة ٦٢٩ هـ وبدأ التدريس بها سنة ٦٣١ هـ وسوف أقدم عنها نبذة فيما بعد ، لأن من اسانذتها صاحبنا الذي هو موضوع الدراسة وفي سنة ٦٤١ هـ أسست المدرسة الصالحية بمصر . وفي سنة ٦٤١ هـ أقيمت المدرسة البشيرية ببغداد .

وفي سنة ٦٦٢ هـ أقيمت المدرسة الظاهرية بمصر .
وفي سنة ٦٧١ هـ أقيمت المدرسة المعتمدية ببغداد .

وفى سنة ٦٨٤ هـ أقيمت المدرسة المنمورية بمصر .
وقد أقيمت بعد هذا فى مطلع القرن الثامن مدارس أخرى شبيهة
بهذه المدارس (١) ..

وقد سقت بعض أسماء هذه المدارس وتاريخ انشائها - هنا - لإقامة
الدليل على ما كان فى هذا العصر من عناية فائقة بالعلم وأهله .

يعد القرن السابع الهجرى قرن نشوج العلوم العربية ، إذ
إنه شهد ظهور علماء أجلاء طبعوا هذا العصر بطابعهم
المنهجي الذى اتسم بلم شتات اللغة وشرح غامضها وتقبيد شاربها
وتبويبها . وقد سيطر منهج هذا العصر على الدرس النحوى وما يزال
يسيطر حتى نسخ ما كان قبله ، فلم يعد أحد يلتفت إلى كتاب
سيبويه ، ولا إلى جمل الزجاجى ، ولا إلى إيفاض أبى على الفارسى
ولا إلى لمع ابن جنى ، وأكثر من ذلك طغى على كتب الزمخشرى
والجرجانى وغيرها من كتب علماء القرن السادس . وكانت هذه الكتب
محل عناية ودراسة على مدى عصور طويلة حتى ظهرت كتب علماء
القرن السابع .

ويكفى هذا العصر أنه ظهر فيه كثير من العلماء الأجلاء نذكر
منهم على سبيل المثال :

ابن معط (ت ٦٢٨ هـ)

وابن يعين الحلبي (ت ٦٤٣ هـ)

وعلم الدين السخاوى (ت ٦٤٣ هـ)

وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)

(١) انظر الحوادث الجامعة ص ٥٢ وما بعدها وتاريخ علماء المستنصرية

(ت ٦٥٠ هـ)	والماغباني
(ت ٦٦١ هـ)	وابن عمقور
(ت ٦٧٢ هـ)	وابن منالك
(ت ٦٨٨ هـ)	والرضي الاستراباذي
(ت ٧١١ هـ)	وابن منطور

ولا يخفى ما لهؤلاء العلماء من آياد بيضاء على
العلوم الإسلامية بصفة عامة واللغوية منها بصفة
خاصة وهي عميد كل العلوم الإسلامية .

المدرسة المستنصرية :

ويسمى بها بعض المتأخرين الجامعة المستنصرية
أمر الخليفة المستنصر بالله بإنشاء مدرسة تدرس
فيها جميع العلوم التي كانت تدرس في ذلك العصر .

دائرة اللغة وآدابها :

من نافلة القول أن جامعة إسلامية عنييت بالعلوم
العربية ، لأن العلوم العربية هي عصب كل العلوم الأخرى
من علوم قرآن وحديث ، وفقه ، وطب ، ورياضيات الخ .

ولذلك فلإن الجامعة أو المدرسة المستنصرية كانت تختار
أكفأ العلماء لتدريس النحو والأدب وقد تعاقب على
التدريس بدائرة اللغة بالمستنصرية علماء أجلاء منهم :
ابن إياز ونوالفقار القرشي المتوفى سنة ٦٨٥ هـ

وكانت تعقد فيها المحاضرات العلمية والأدبية مثل
مجالس ابن الميقل الجزري ، التي دامت شهرين وحضرها
مائة وستون عالما من علماء بغداد منهم ابن إياز (١) .

(١) تاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ٩ ، ٢٠ .

ابن إياز ... ٦٨١ هـ = ١٢٧٥ م

اسمه ولقبه :

الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين

كذا حاق نسبه أكثر الذين ترجموا له . قال ابن مكتوم :
إياز وتقال إياس (١) ورواها حاجي خليفة - في كشف الظنون -
مرة إياز ومرة إياس (٢)

وقد شهد له كل من ترجم له بالعلم والفضل ، وثقة الرواية

ولا توجد تفاصيل حياة ابن إياز فيما بين أيدينا من كتب
التراجم والتاريخ . فلم أجد شيئا - عند من ترجموا
له - عن تاريخ ولادته ولا عن مكانها ، ولا عن تربيته ولا غير
ذلك . بل إن الذين ترجموا له يحكون خبرا واحدا يأخذه
اللاحق عن السابق ، وهو أنه أخذ علم العربية عن بعض
الشيخ في بغداد . وأن الشرف الدمياطي زار بغداد فوجده
بدرس النحو على سعد بن أحمد المغربي ، وهو - أي ابن إياز -
شاب في أولاد الأجناد . ثم إنه ولي مشيخة النحو بالمستنصرية
ببغداد وكان عالما فاضلا ثقة فيما يكتب. توفي سنة إحدى
وثمانين وستمائة .

(١) مقدمة المحصول في شرح الفصول بخط ابن مكتوم مصورة معهد

البحوث بجامعة أم القرى رقم ١٢١٠

(٢) كشف الظنون ص ٨٥ ، ٤١٢ ، ١٢٧٠ ، ١٥٧٢ ، ١٦٦١

وعلى الرغم من أنه لم تحدثنا المراجع عن مكان ولادته ، ولا عن نشأته ، أين كانت ولا كيف كانت فأننى أرجح أن يكون ولد ببغداد أو أنها فى أول شبابه بدليل أن شيوخه الذين أخذ عنهم ببغداد كما أن احدا ممن وقفت على كلامهم لم يذكر أنه رحل الى خارج ببغداد انه أخذ العلم من أحد من علماء الأقطار الأخرى . وكذلك تدريسه كان ببغداد فلم يغادرها حتى توفى بها .

وأقدم ترجمة موجودة لابن اياز ترجمة ابن مكتوم له التى نقل فيها عن شيخه الديماطى مشافهة ، والديماطى عامر ابن اياز ، ولقيه فى بغداد وأخذ عن سعد بن أحمد المغربي (شيخ ابن اياز) وسوف أتى فى هذه الترجمة قريبا ، ان شاء الله .

ولا توجد ترجمة اقدم منها فيما بين ايدينا من الكتب المنشورة الا ما جاء فى الحوادث الجامعة لابن الفوطى - وهو ممن اخذوا عن ابن اياز - الا أن النسخة المطبوعة من هذا الكتاب اتلف الزمن بعضا منها ومنه ترجمة ابن اياز فجاءت بعض كلماتها غير مفهومة وتتخلل الترجمة نقاط تدل على فقرات محذوفة ومع ذلك فإن المعنى يتمحيح (الحوادث الجامعة) لم يشر الى ما وقع لهذه الترجمة ، ولم يقدر عدد الفقرات والسطور التى ضاعت منها ، بل ولم يهتم بتصحيح الاسم الذى ورد فى الترجمة بعضه وحذف بعضه (١)

(١) الحوادث الجامعة ص ٤٢٦

وفيما يلي نذكر كلام أحمد بن مكتوم قال : " جمال الدين الحسين بن اياز ويقال اياس البغدادي النحوي المنعوت بجمال الدين أحد أعلم النحويين بالعراق والمشهود له بالفضيلة في الأقايق أخذ علم العربية عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله الجذامي الأندلسي البياضي - ببغداد - أخبرني بذلك شيخنا الحافظ أبو محمد الدمياطي - رحمه الله - وقال : انه زاره ببغداد يقرأ على سعد المذكور ، وهو شاب في زى أولاد الأجناد : أو هذا ما بمعناه .

ولابن اياز المذكور من الثمانين ٠٠ كتاب المحمول في شرح الفصول ٠ وله كتاب شرح التصريف الضروري ذكر فيه ابن أبي عبد الله بن مالك ضروري التصريف " .

ولا أدري تاريخ وفاته غير أنه كان موجودا ببغداد في ... (١) الثمانين وستمائة رحمه الله قال ذلك وكتبه بخط يده أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم (٢) " .

وقال عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني : " الحسين بن بدر بن اياز المنعوت بجمال امام متأخر في العربية ٠٠ وكان ذا خط حسن ثقة فيما يكتب . متقدرا لأقرباء العربية بالمستنصرية ببغداد (٢)

ونقل مجيد الدين الفيروز آبادي نذكر كلام عبد المجيد هذا ، ولم يشر إلى انه نقل عنه (٤)

(١) كلمة غير واضحة .

(٢) مقدمة المحصول مصورة معهد البحوث بجامعة أم القرى رقم ١٢١٠ نحو

(٣) إشارة التعيين ص ١٠٣

(٤) البلفسة ص ٩١ .

وقال المصنف : " الحسين بن اياز بألفين بينهما ياء وفس
الأخر زاي ، العلامة جمال الدين النحوي شيخ العربية بالمستنصرية
ببغداد (١) ...

وقال ابن تغري بردي مثل ما تقدم (٢) ...

وقال السيوطي : " كان أوجد زمانه في النحو والتمريف ...

قال أبو حيان : ابن اياز أبو تعاليل (٣) ...

وله ترجمات في كتب أخرى لا تختلف عن الترجمات المتقدمة
ذكرها الا اختلافاً يسيراً سأذكره - إن شاء الله - عند تحقيق
تاريخ وفاته .

والترجمات المذكورة هي :

ترجم له أحمد بن محمد الكناسي (٤)

ولإسماعيل باشا البغدادي (٥)

وكارل ابروكلمان (٦)

وناجي معروف (٧)

(١) الوافي بالوفيات ج ١٢ / ٢٤٢ - ٢٤٣

(٢) الدليل الشافي ج ١ / ٢٧٣

(٣) بغية الوعاة ج ١ / ٥٣٢ .

(٤) دة الحجال ج ١ / ٢٤٥ .

(٥) هدية المعارفين ج ٥ / ٢١٢

(٦) تاريخ الادب العربي ج ٥ / ١٨٥ .

(٧) تاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ١٩ - ٢١ .

الاختلاف في اسم جده :

كل المصادر التي ذكرته متفقة على أن اسمه : الحسين بن بدر
ومعظمها يتفق على أن اسم جده "اياز" . واختلف منها ما جاء
في البلغة فقد جاء فيه : "ابان" (١) "بدل" "اياز" والظاهر أنه
تمحيض لأنه لم يذكره غيره .

وجاء في كشف الظنون "اياسا - حيناً - وايازا" حيناً آخر
فقد ذكره حاجي خليفة ست مرات في كشف الظنون عند ذكره لمؤلفاته
التي ذكرها في عدة أمكنة من كتابه المذكور مقسمة حسب
موضوعاتها فذكره مرتين "ايازا" (٢) وذكره أربع مرات اياسا (٣) .
وقد أشار ابن مکتوم الى جواز قول "اياس" بدل "اياز" وتقدمت
الإشارة الى قوله هذا .

(١) البلغة ص ٩١

(٢) كشف الظنون ص ٨٥ ، ١٢٦١ .

(٣) كشف الظنون ص ٤١٢ ، ١٢٧٠ ، ١٥٧٣ ، ١٦٦١ .

مؤلفاته :

تذكر المصادر التي ترجمت له من المؤلفات ستة كتب خمسة
مجمع عليها وواحد ذكره بعضها وأهمه بعض وذكر المؤلف ثلاثة
منها في كتابه هذا وستأتي الاحالة على مكان الاحالة قريبا .
وقد بحثت في المراجع التي تكلمت عن المؤلف وعن مؤلفاته
وعن تاريخ وتأليف هذه الكتب لكى أرتبها ترتيبا زمنيا
ولكننى لم أظفر بشئ من ذلك الا احالات للمؤلف على بعض كتبه
يفهم منها أن الكتاب المحال عليه متقدم على الكتاب المحال
فيه ولكن ذلك لا يعطى مطلقة أقدمية التأليف ، إذ قد يحيل
المؤلف على كتاب عزم على تأليفه ، ولكنه لم يؤلفه حينذاك .
وقد أحال فى شرح إيجاز التعريف (١) على شرح الفصول ، وأحال فى شرح
الفصول على شرح إيجاز التعريف ، (٢) . وأحال فى شرح إيجاز التعريف
- أيضا - على المسائل الخلافية ، وعلى مأخذ المتبوع .
وكتبه المذكورة هى :

(١) المحصول فى شرح الفصول

وهو كتاب كبير شرح به مختصر ابن معط المسمى " الفصول
الخمسون " وتوجد منه نسختان مصورتان بمعهد البحوث
العلمية وأحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
أحدهما برقم ١١٠٢ نحو مصورة من مكتبة عارف حكمت بالمدينة
المنورة برقم ٠١٧٦ نحو وعدد أوراقها : ٢٤٥ ، وعدد أسطرها ٢٦
ومكتوب عليها " قرئ قسرا فى تصحيح سنة ٨٣٠ هـ " .
والنسخة الثانية - أيضا - مصورة بالمعهد المذكور برقم ١٢١٠
نحو مصورة من مكتبة شهيد باشا بتركيا ورقمها فيها : ٢٥١٤
وعدد أوراقها ١٤٣ وعدد الأسطر ٣١ .

(١) ص : ١٤٠ .

(٢) المحصول ورقة : ٢٢١

قواعد المطارحة :

(٢)

وتوجد منه ثلاث نسخ بمعهد البحوث المذكور بجامعة أم القرى
أحداها برقم ٥٤٤ نحو ، وعدد أوراقها ١٦٨ وعدد السطور ١٩
مصورة من مكتبة ولي الدين بتركيا ورقمها فيها ٣٠٢
والنسخة الثانية ورقمها : ٢٧٤ وعدد أوراقها ٧٥ وعدد السطور
٢٧ مصورة من دار الكتب المصرية ورقمها فيها : ٢٢ نحو ،
والنسخة الثالثة مصورة بالمعهد المذكور - أيضا - برقم : ٨٠٢
وعدد أوراقها ٨٥ وعدد السطور ٢٥ .

وقد حقق فـسـى القاهرة .

شرح إيجاز التعريف فى علم التمريف : وهو هذا الكتاب

(٣)

مأخذ المتبوع ، ذكره المؤلف فى شرح إيجاز التعريف (١) .
ونكره حاجى خليفة (٢) واسماعيل باشا
البغدادي (٣) .

(٤)

المسائل الخلايفية :

(٥)

وقد نص عليه المؤلف بهذا الاسم (٤) - وقال مرة أخرى الاساف
فى تنمة الاساف ولست أدرى أهـما كتابان ، أم اسمان لكتاب واحد
وقد بحثت فى الكتب التى تكلمت عن مؤلفاته ولم

(١) ص : ٢٣ .

(٢) كشف الظنون ص ١٥٧٣ .

(٣) هدية العارفين ج ٥ / ٣١٣ .

(٤) التحقيق ص ٥٢ ، ٥٥ ،
٦٠ ، ٩٦ ، ١١٣ .

أجد من جعلهما كتابين الاحاجي خليفة في كشف الظنون
حيث ذكر له كتابين في المسائل الخلاقية سمي أحدهما
الاسعاف في الخلاف (١) ، وسمى الثاني مسائل الخلاف في النحو (٢)
وكذلك اسماعيل باشا في هدية العارفين جعلهما كتابين
وسمى الأول (الاسعاف في علم الخلاف) وسمى الثاني (مسائل
الخلاف في النحو) (٣) .

والسادس ان كان غير المسائل الخلاقية الذي نرى عليه
المؤلف بهذا الاسم عدة مرات - كما تقدم - فيكون اسمه :
الاسعاف في تئمة الانصاف وقد نرى على ذلك المؤلف
مرة واحدة (٤)

(١) كشف الظنون ص ٨٥

(٢) كشف الظنون ص ١٦٦٩

(٣) هدية العارفين ج ٥ / ٣١٣

(٤) شرح إيجاز التعريف ص : ١٦٨ .

مذهبيه النحوى

ان عمر ابن اياز (القرن السابع هـ) عثر خفت فيه العممية المذهبية للمدرستين البصرية والكوفية بعد ان حادت المدرسة البصرية ولم يبق من الأثرى الا اراء متناثرة فى بطون الكتب اكثرها فى كتب البصريين .

ومع ذلك فان المتتبع لآرائه فى الكتاب يبدو له ميله الى المذهب البصرى ، وذلك لانه يعرض رأيه مطابقا للبصريين ، وعند ذكره للرأى المقابل يقول عند الكوفيين ، وكذلك كل مصطلحاته بصرية ، والامثلة التالية تؤيد ذلك .

فعند كلامه عن لكن قال : " واللام فى لعل زائدة بدليل حذفها كثيرا فى عل ... وأما لكن فحرف نادر ومذهب الكوفى الى انه مركب (١) ... " .

وعند قول ابن مالك " والسين معها فى استعمل وفروعه " : عقيب عليه الشارح بقوله : " وهنا تنبيه وهو ان ذلك قد زيد فى المصدر نحو استخراج ، وليس فرعاً على المستقبل عند البصريين بل عند الكوفيين (٢) " . وقال ابن مالك فى موضع آخر " تبدل التاء من فاء الاعتعال وفروعه ... " فقال ابن اياز : " يريد نحو الاعتعال والانسار ، وفروعه هى : الماضى والمستقبل ، والامر ، والنهى ، واسم الفاعل والمفعول . ولا اشكال فى انها فروعه ، اذ المصدر هو الاصل عند البصرى " .

(١) شرح إيجاز التعريف ص : ٢٣ ، ص : ١٨٧ .

(٢) شرح إيجاز التعريف ص : ٥٦ .

شيوخه :

يجمع المؤرخون والمترجمون الذين ترجموا لابن اياز على أنه لازم سعد بن أحمد المغيري مدة يدرس عليه النحو وقد صرح ابن اياز بذلك .

قال : " كان شيخى سعد بن أحمد المغيري - جزاء الله عنى خيرا - يموب قول الاخفشى .. " (١) .. وقال ابن مكتوم : " قال الشرف الدمياطى : رأيته (يعنى ابن اياز) شابا فى زى أولاد الأجداد يقرأ النحو على سعد بن أحمد المغيري ... " (٢) ، وقد نقل الخبر غير واحد ممن ترجموا لابن اياز . وقال السيوطى : "قرأ على التاج الأزموى ، وقرأ عليه التاج ابن السباك ، وسمع من ابن القبيطى جزءا ولم يحدث به " (٣) وذكر الخبر المتقدم عن الدمياطى . وقال تاجى معروف : «وكان ابن اياز ممن سمع المقامات الزينية الخمسين وما فى أولها من المقدمة والخطبة والديباجة . وما فى آخرها من الاعتذار . على ممنفها الوزير شمس الدين ابن الميقل الجزرى سنة : ٦٢٦ هـ برواق المستنصرية » (٤)

(١) سعد بن أحمد المغيري :

هو سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله أبو عثمان الجذامى البيانى الأندلسى . والبيانى نسبة الى بيانة ، وهى مدينة أندلسية .

قال السيوطى : " روى عنه الشرف الدمياطى . وقال : رأيته

(١) شرح ايجاز التعريف ص ١٢

(٢) مقدمة المحمول

(٣) بغية الوعاة ج ١ / ٥٢٢ .

(٤) تاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ٢٠

ببغداد يقرئ النحو ومن قرأ عليه ابن اياز . (١)

وقال : قلت " ونقل عنه تلميذه ابن اياز في شرح الفصول في مواضع عديدة وسماه سعد الدين ، وذكر أنه شرح الجزولية " (٢) ولم يذكر الميوطي تاريخ وفاته ، ولكنه قال : " وكان الدمياطي ببغداد سنة : ٦٥٠ هـ "

وقال عمر رضا كحالة : توفي بعد سنة : ٦٤٥ هـ (٣) وعده ناجسي معروف في ملحق تاريخ علماء المستنصرية ممن زارها ، ولم يذكر عنه غير ذلك .

(٢) الأرمسوى :

محمد بن الحسين بن عبد الله الأرمسوى تاج الدين أبو الفضائل أحد الفقهاء الأصوليين ، كان من مدرسي المستنصرية من مؤلفاته حاصل المحمول . توفي ببغداد سنة ٦٥٦ هـ وقيل توفي ٦٥٠ هـ .

(٣) ابن الصيقل الجزري :

وسمع ابن اياز من ابن الصيقل الجزري وهو : سعد بن نصر الله بن رجب شمس الدين ابن أبي الفتح المعروف بابن الصيقل الجزري أديب نابيه . ولغوى بارع وفقيه مفت . من مصنفاته المقامات الزينية الخمسون قال الفيروز ابادي : " تلافيها تلو الحريري وأرى عليه توفي سنة ٧٠١ هـ (٤)

(١) بغية الوعاة ج ١ / ٧٧٠

(٢) المصدر السابق .

(٣) معجم المؤلفين ج ٤ / ٢١٠

(٤) البلغة ص ٢٢٣ وبغية الوعاة ج ٢ / ٢١٤

تلاميذه :

من تلاميذه عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي المشهور
بالتقواس
ولد بالموصل ثم انتقل الى بغداد ، وكانت مهنته صناعة القسي
ولم يمل الى طلب العلم الا بعد ان كبر وقد أدرك ما اراد . درس
على الحسين بن اياز والطوسي وغيرهما . ورتب معيدا للمذهب
المالكي بالمستنصرية . وكان شاعرا أديبا . توفى سنة ٦١٦ هـ .

ومن مؤلفاته شرح الفية ابن معط (١) .

ابن الفوطي :

كمال الدين أبو الفضائل عبد الرزاق بن تاج الدين أحمد بن محمد
بن أبي المعالي ينتهي نسبه الى معن بن زائدة الشيباني وهو
كاتب ومؤرخ وفيلسوف وأديب .

والفوطي لقب جد أبيه لأنه نسبة الى بيع الفوط .

ولد كمال الدين سنة اثنتين وأربعين وستمائة ببغداد وظل بها
يتلقى تعليمه على أيدي علمائها الى أن غزاها هولاكو المغولي
سنة ست وخمسين ومائة فأسر مع من أسر ، وسبق الى أنريجان
وعلى الرغم من أنه فك أسره سنة ٦٥٨ هـ فإنه لم يعد الى بغداد
الا سنة ٦٧١ هـ وفي هذه الفترة - أي الفترة الفاصلة بين فكاه من

(١) بغية الوعاة ج ٢ / ٩٩ وتاريخ علماء المستنصرية ج ١ / ٢٥٥

الأثر وبين عودته الى بغداد - ظل يساوم طلب العلم ، فقد لازم نصير الدين الطوسي ثلاث عشرة سنة يدرس عليه . وتولى القيام على خزانسة كتبه التي كانت تحوى أربع مائة ألف مجلد . وعندما عاد من مراغة (احدى مدن اذربيجان) أسندت اليه مهمة الاشراف على خزانة الكتب بالمستنصرية ثم عين بعد ذلك خازنا للكتيب بها أى : بالمستنصرية . توفى ابن الفوطى سنة ٧٢٣ هـ ببغداد (١)

ابن السبّاك :

على بن سنجر بن عبد الله البغدادى ابو الحسن بن أبى اليمن الحنفى الملقب تاج الدين بن قطب الدين ، كان اماما فى الفقه الحنفى . وولى تدريسه بالمدرسة المستنصرية ، وكان مشاركا فى العلوم الأخرى وله يد فى الأدب وباع فى الشعر حتى قيل فيه " ونظم شعرا تجاوز به الشعرى " .

وكان مولده سنة ٦٦٠ هـ أو ٦٦١ هـ ببغداد وبها دراسته وتدريسه . اخذ العلم عن ابن اياز وغيره من مشايخ عصره كابن الدواليبى وعلى بن ثامر بن الحميين الفخرى . وغيرهم . توفى سنة ٧٥٠ هـ (٢)

(١) مقدمة الحوادث الجامعة ، وتاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ٨٤

(٢) الدر الكامنة ج ٣ / ٥٥ ، وتاريخ علماء المستنصرية ج ١ / ١٣٤

الخزرجي :

يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحمين بن عوف الأثماري الخزرجي
العبادي أبو يوسف المالكي النحوي الملقب بنجم الدين .

قرأ على ابن اياز ، وقرأ التمهيد على ابن الناظم بدر الدين
بن محمد بن عبد الله بن مالك . ودرس بالمستنصرية . ولد سنة
٦٤١ هـ ولا يعرف تاريخ وفاته (١) .

ابن زهرة العلوي :

على بن ابراهيم بن زهرة العلوي الحلبي . ذكر في اجازة
ابن مطهر قال * ومن ذلك جميع ممنغات ابن الحاجب عن
جمال الدين ابن اياز عن شيخه سعد بن أحمد المغربي الباني
عن الممنف (٢) .

(١) بغية الوعاة ج ٢ / ٣٥١ وتاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ١٤

(٢) تاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ١٩ .

الاختلاف فى تاريخ وفاته :

اكثرت الذين ترجموا له أو ذكره متفقون على أن وفاته كانت سنة : ٦٨١ هـ ولم يخالف هذا القول إلا عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، فقد ذكر أنه توفى سنة ٦٧٤ هـ (١) وتبعه مجد الدين الفيروزابادى (٢) .

وليس ما قاله صحيحاً بدليل ما وجد من أثر المؤلف نفسه ، إذ أنه نمر فى ذيل كتاب الأبحاث الجليلة فى شرح الجزولية - وقد نسخه بيده - نص على أنه انتهى من نسخ الجزء الأول منه سنة ٦٧٦ هـ (٣) . وانتهى من نسخ الجزء الثانى سنة ٦٧٧ هـ (٤) .

والصحيح أنه توفى سنة إحدى وثمانين وستمائة - كما تقدم - وهو رأى جميع من ترجموا له غير المذكورين بمن فيهم تلميذه ابن الفوطى (٥) .

(١) إشارة التعيين ص ١٠٣

(٢) البلغة ص ٩١

(٣) الورقة الأخيرة من الجزء الأول مصورة معهد البحث العلمى بجامعة أم القرى رقم ١٧٩

(٤) الورقة الأخيرة من الجزء الثانى مصورة معهد البحث العلمى بجامعة أم القرى رقم ٤٥٧

(٥) الحوادث الجامعة ص ٤٢٦ .

دراسة
الكتاب

شخصيته العلمية من خلال دراسة كتابه : شرح إيجاز التعريف

كان ابن اياز اماما في العربية مقدما في علومها على أقرانه مشهورا بفضل موثوقا بعلمه وحفظه .

ولذلك اختير شيخا للعلوم العربية بالمدرسة المستنصرية ببغداد وقد كان مشايخ المدرسة المستنصرية يختارون من كبار العلماء في الأقطار الإسلامية كالعراق ، والشام ، ومصر وغيرها . وكان المعيار الذي يختار الشيخ به :

أن يكون حاصلا على سند عال في العلوم التي يدرسها ، أو انتهت اليه الرياسة في فنه أو عزف بالاستقما ، وحن التأليف فكانت - اذا - لا يدرس بها الا المتفوقون ، وكان ماحبنا - ابن اياز - على رأس من توفرت فيهم الشروط المذكورة ، تشهد له بذلك مؤلفاته في النحو والصرف التي كانت محل إعجاب العلماء وتقديرهم ، وبديل قبول العلماء مؤلفاته الذي يدل عليه نقل العلماء منها ، ومن وقفت على نقولهم عنه (١)

المراذى (ت ٧٤٩) في الجنى الدانى (٢) والسيوطى . وقد اكثرت النقل عنه حيث نقل حوالى أربعين نقلا في الاشباه والنظائر (٣) نقلها من المحمول في شرح الفصول ، والأشموئى (ت ١٢١ هـ) في شرح الالفية والبغدادى (ت ١٠٩٢ هـ) في الخزانة (٤) وشرح أبيات

(١) انظر تاريخ علماء المستنصرية ج ١ / ٥٣ - ٥٤ .

(٢) ص : ٢٥٧ ، ٦١٤ .

(٣) ج ١ / ٢٧ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٦٣ ، ٢٢١ ، ٢٨٣ ، ٣٩٤ ، ٤٠٣ ، ٤٢١ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٨٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٦ ، ٥٣٨ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥١٧ ، ٦٣٥ ، ٦٧٨ ، ٦٨٧ ، ج ٢ / ٥

٦ ، ٧٠ ، ١٢٠ ، ١٦٤ ، ١٨٦ ، ١٩٩ ، ٢٤٨ ، ٥٤١ ، ج ٣ / ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ .

(٤) ج ٤ / ٢٢٤ .

المغنى (١) ، كما تشهد له قدرته على التعليل والترجيح والتقوية
والتضعيف وموافقته لآراء العلماء حيناً ومخالفته لها حيناً آخر .
وسوف أتناول شخصيته العلمية من ثلاثة جوانب

الأول : موقفه من ابن مالك

الثاني : موقفه من النحاة .

الثالث : قدرته على مناقشة القضايا .

وسوف يكون ذلك في نماذج محدودة مع الاحالة على مواضع آخر .

أولا : موقفه من ابن مالك

لم يكن ابن اياز متحاما على أحد من العلماء . ولم يكن متعصبا لأحد منهم ، وإنما كان موقفه موقفا منمنا يأخذ من آرائهم ويرد ويقوى ويضعف ، ويوازن بين الآراء ويناقشها .

وموقفه من ابن مالك كموقفه من سائر العلماء لا يتعصب له ، ولا يتعامل عليه ، يوافقها إذا بدا له صواب رأيها ويخالفه إذا ما بدا له أن المواب في الرأي المخالف له .

ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

قال ابن مالك : (ونون رعين ويلفن في الرعين والبلوغ ، وهاء أمهات وهبلع في الأمومة والبلع) (١) فجعل الهاء في أمهات وهبلع زائدة . وللعلماء في زيادتها وأصلتها أقوال مختلفة ، فمنهم من جعلها أصلا في هذين المثالين ، ومنهم من جعلها زائدة ولكل حجة وأدلة ، وقد رجح ابن اياز الرأي المخالف لابن مالك واحتج له بالسمع والقياس . أما المصاع فقد سمع عن العرب قولهم (أمهت) في أم (تأمته أما) سمع هذا شعرا ونثرا قال قمى بن كلاب : " أمهتي خندف والياس أبي " .

وقال الخليل في كتاب العين انه سمع عن العرب : " تأمته أما فعرض ابن اياز أقوال العلماء في هذه المسألة وأتى بما قالوه وما احتجوا به ، وكان من هؤلاء العلماء ابن السراج فاحتج ابن اياز لرأيه وقواه وقسما قال : إن أمهته

(١). شرح إيجاز التعريف ص : ٦٦ .

يمكن أن تكون مما يعتقب عليه لآمان الميم حيناً والهاء حيناً آخر
ولذلك نظائر كسنة وعفة وعم على رأى ويا هناء على رأى . وامسما
هبلع فقال الاكثرون على أن هاء أصل وممن قال بأصالة هاء
أمهات الخليل ، وممن قال بزيادتها ثعلب وكان ابن جنى يقوى
رأى ثعلب وينتقد كتاب العين ، فدافع ابن اياز عن كتاب العين
مخالفاً ابن مالك راداً على ابن جنى قال : " وعندى أن مذهب ابن
السراج قوى - وذلك لأنه لا يجوز أن تعادل رواية الخليل
رواية غيره ، والعين وإن وقع فى تمريرة غلط فذلك
منسوب الى الأمحاب الذين نقلوا عنه لا اليه . وفى كتاب الفصح
على قلة أوراقه - أغلط كثيره نبيه عليها شارحوه . وأما قوله
أن ما زيد فيه أضعاف ما حذف منه ، فلا يلزم ، لأنه يقول : أم ،
وأما ، ثلاثيان والهمزة فاء والميمان عين ولام . وأمهة وأمهيات
ثلاثيان ، والهمزة فاء ، والميمان عين مفاعلة والهاء لام ، فهى
- إذا - مما يعتقب عليه لآمان الهاء تارة والميم أخرى . وهذا
له نظائر كسنة وعفة وفمويهما على رأى ويا هناء على رأى " (١)
وقال ابن مالك : (والسين معها فى استعمل وفروعه)
فقال ابن اياز : " وهنا تنبيه وهو : أن ذلك قد زيد فى المصدر
نحو استخراج وليس فرعاً على استعمل عند البصريين بل عند
الكوفيين (٢) .

يريد .. أن مذهب البصريين .. أن المصدر هو الأصل ، والفعل
فرع عليه وعند الكوفيين الفعل هو الأصل والمصدر فرع عليه .

وقال ابن مالك : (وإن كانت ثانية فتحت ، فإن كان أصلها
واو ردت اليه وتبدل الثانية واو (٣) . وابن مالك يتحدث عن

(١) شرح إيجاز التعريف ص : ٦٨ .

(٢) شرح إيجاز التعريف ص : ٥٥ .

(٣) الضمير يعود على الياء .

اببدال الياء في نحو لَيْتَةٍ في النسب . ولم يذكر أنها تبدل الفاء ثم تبدل واوا . فقال ابن اياز : " وقوله : وتبدل الثانية واوا أى : تبدل الثانية في لية واوا لقولك : لوى ، وقد مرح بأن الياء تبدل واوا من غير توسط . والمعهور : ما قدمته من تقدير قلب الياء ألفا ثم قلب الألف واوا ، وهو الأولى ، ألا ترى أنه لو لا ارادة ذلك لما كان لفتح الياء الأولى وجه ... " (١)

وقال ابن مالك : (وتبدل واوا - ايضا - بعد فتح ما وَلِيَتْهُ ان كان مكسورا . الياء الواقعة ثالثة بعد متحرك - وقبيل ياء أدغمت في أخرى ، وتحذف رابعة فماعد) (٢) . فقال ابن اياز عند كلامه على حذف الياء الرابعة فماعد منها على ان حذف الرابعة جائز لا واجب وحذف الخامسة واجب .

قال : وهنا تنبيه وهو : أنه لا يجب الحذف في الياء الرابعة بل يجوز وليس في كلامه تقييد ، بل هو مرسل . واذا كانت الياء خامسة وجب حذفها ، تقول - في النسب الى مشتر - مشترى (٣)

(١) شرح ايجاز التعريف ص : ١٣٤ .

(٢) شرح ايجاز التعريف ص : ١٣٨ .

(٣) شرح ايجاز التعريف ص : ١٤٠ .

وابن جينّس، والعبيدي، والزمخشري، ثم قال * والذي
 أنكرته من قول الممنف: قوله: (لُغَلَى صَفَة مُحَضَّة) فإنه
 مخالف لأقوال هؤلاء الذين ذكرتهم * (١)

(١) شرح إيجاز التعريف ص: ١٦٢ •

مصادره وموقفه من أصحابها

يستطيع مطالع هذا الشرح أن يعرف المصادر التي أخذ منها الشارح مادته من خلال أحواله .

وتنقسم أحواله ثلاثة أقسام : قسم أحوال على كتب أئمة النحاة الذين تركوا مؤلفات معلومة موجودة .
والقسم الثانى أحوال على أقوال بعض العلماء الذين لا توجد لهم كتب ولكن آراءهم متناثرة فى كتب الآخرين .
والقسم الثالث : كتب معاصريه .

أما القسم الأول - فيشمل أئمة متقدمى النحاة ... الذين لهم مؤلفات جمعت آراءهم ، مثل سيبويه ، والمازنى ، والمبرد وشعيب والنزاجاج ، وابن السراج ، وأبى على الفارسى ، وابن جنى ، وعبد القاهر الجرجانى ، والزمخشري ، وغيرهم .

وأما القسم الثانى فهم النحاة الذى لا توجد لهم مؤلفات تجمع أقوالهم وآراءهم ، ولكنها موجودة متناثرة فى كتب النحاة الموجودة ، وبرز هؤلاء الخليل ، والأخفش (سعيد بن مسعدة المجاشع) والكسائى والفراء ، والجرمى .

وأما القسم الثالث فهم النحاة الذين عاصروه مثل علم الدين السخاوى وابن يعيش وابن الحاجب ، وابن عمفور وغيرهم .

ولقد عول ابن اياز على أقوال وآراء هؤلاء العلماء المتقدمين جميعا فاعتد بها حينما وقواها حينما آخر ، وضعف بعضها ، وقسوى بعضها . ولكن أكثر تعويله كان على كتب ابن جنى ، الذى نقل عنه كثيرا من النقول مرص ببعضها ونقل بعضا دون أن يصرح بنقله أما الذى مرص به ، فلا يحتاج الى تمثيل ، وأما ما لم يصرح به فمن أمثله ما جاء فى الصفحات : ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٧ . حيث انه نقل قفايا تكلم فيها علماء قديما ونقل ابن جنى كلامهم ، فجاء ما حينما - ابن اياز - ونقل النمر كاملا سواء ما كان منه من كلام ابن جنى وما كان من كلام غيره ، حتى صار المطالع لهذا الكتاب يظن أن ابن اياز نقل أقوال هؤلاء العلماء بلا واسطة وهو فى الحقيقة ناقل قول ابن جنى .

وقد يقول : قال التمرغيفيون فلما أرجع الى كتب التصريف أجد أنه نقل قول ابن جنى ومن أمثلة ذلك ما جاء فى ص ٤٢ ، ١٠٠ ، ١٢٢ .

أما موقفه من هؤلاء العلماء - جميعا فهو موقف منصف - على ما يبدو - فهو لا يتعمب لأحد منهم ، ولا يتعمب على أحد - أيضا . وكان اذا عرض مسألة فيها خلاف ناقشها وعرض أقوال العلماء فيها ثم رجح من يرى أن معه الصواب ، وقد يكتفى بعرض آراء هؤلاء العلماء دون ترجيح .

وهذه أمثلة على ذلك :

عند مناقشته للببناء السادس للرباعى (فعمل) الذى لم يذكره سيبويه وأصحابه ، وأثبتته الأخفش والكوفيين وابن يعين فى شرح الملوكى ، وابن مالك فى إيجاز التعريف ومثاله

(جُخْدَب) فأورده الشارح وذكر الحجج التي تسقطه والحجج التي تثبته ، وقوى حجج اثباته ، ونقد حجج الزعفراني حجة حجة وكان الزعفراني قد دافع عن مذهب سيبويه في إهماله هذا البناء (جُخْدَب) أما حجة سيبويه وأصحابه في إنكار هذا البناء فهي عدم النقل عن العرب . فرد عليهم بأن هذا البناء نقله الفراء ، وله أمثلة أخرى غير (جُخْدَب) هي: قولهم في طُحْلَب وُثْرُقِع وُجُوْثُر: طُحْلَب وُثْرُقِع ، وَجُوْثُر - بضم الأول وفتح الثالث فيهما - ثم عرض حجة الزعفراني ونقضها قال الزعفراني : " والمححيح رأى سيبويه ، وأما برقع وطحلب فالأجود فيهما : ضم القاف واللام ، فيكونان كبرثن ، وكذلك الرواية الجيدة في جُخْدَب ضم الدال . وعلى أنه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون محذوفاً من جُخْدَب .. " فكان رد ابن أياز عليه بنقض حججه بحجج تقابلها وهي تتكون من أربع نقاط .

(١) أن هذا البناء نقله ثقة لا سبيل إلى رد روايته .

(٢) يوجد مثالان ملحقان بهذا البناء هما : عُنْدَد ، وَعُنْتَب ولو لم يوجد ما يلحقان به لما وجدا ولو لم يكونا ملحقين لأفهم لهما ، ولا سبيل إلى الطعن فيهما لأن الاشتقاق يثبت الأول منهما وهو " عُنْدَد " والثاني حمل عليه لجهل اشتقاقه .

(٣) قول الزعفراني : الأجود في بُرْقِع وُطْحَلَب : ضم الثالث دليل على سماع الفتح في الثالث منهما ، والنزاع ليس في الجودة وعدمها بل في وجود البناء أصلاً .

(٤) قولهم: إن جُخْدَباً منقوص من جُخْدَبٍ مثل هَتِيد وهَتَايِد وَعَلَبَط وُقْلَابَط محجوج - أيضاً - بعدم تماثل البناءين

فهما يفترقان مع جُخْدَب من ناحيتين هما أن عُلَيْطًا مفتوح
الثانى مكسور الثالث ، وجُخْدَب ساكن الثانى مفتوح الثالث
وبهذا تبين الفرق .

قال : " وسيبويه وأصحابه لا يثبتون ذلك ، وتمسكوا بمقدم
النقل ... قال الزعفرانى - فى كتاب الألفاظ الأعجمية :
والمصحح رأى سيبويه ، ولا حجة فيما تعلق به الكوفيون ، أما
جوذر فانه أعجمى ، وأما برقع وطحلب فالأجود فيهما ضم
القاف واللام ، فيكون كَبُرْثُن ، وكذلك الرواية الجيدة فى جُخْدَب
ضم الدال - وعلى أنه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون محذوفاً من
جُخَايِب ... وأقول كان شيخى سعد بن أحمد المغربى يصوب قول
الأخفش ، ويقول : إن الفراء روى ذلك وهو ثقة ولا سبيل إلى رد
روايته . ويدل على صحة ذلك قولهم عُنْدَد وَعُنْبَب فالبدال الثانية
والباء الثانية فيهما للإلحاق ، بدليل فك الإدغام ، ولو لم يكونا
له لقليل : عند وعنّب ، ومعلوم أن الإلحاق يستدعى مثلاً يلحق

به فلو كان هذا البناء معدوما لما ورد عنهم ما هو ملحق به
فإن قيل : فهلا كانت النون زائدة والوزن قُنْقَل ؟ فالجواب : ما
قدمنا من كون الحرف الثانى فيهما للإلحاق دليل على أصالة النون
وأيضاً فقولهم يَمْنِيدُ أى : يحجز ... وَعُنْبَب فى ذلك محمول عليه
لأنه لم يعلم له اشتقاق . وقول الزعفرانى " الأجود فى بُرْقُوع
وُطْحَلْب ضم القاف واللام " يدل على أنه روى فيهما الفتح ، لكن زعم
أن الضم أجود ، والنزاع الآن ليس فى الأصح ، بل فى إثبات هذا البناء
وعدمه . ولا يجوز أن يكون جُخْدَب منقوصاً من جُخَايِب بدليل
إسكان الخاء وفتح الدال ، ولو كان منه لقليل : جُخْدَب بفتحها

وكسر الدال كملّسّيط ، وهُدَيْد لما كانا محذوفين من علّاسّيط
وهُدَايِد ... (١) •

وإذا كان في ما عرض قبل خالف سيبوية والزعفراني فإنه وافقهما
في مواطن آخر •

فقد دافع عن مذهب سيبوية في قلب ثاني اللينين عند قول
ابن مالك : (أو ثاني لينين اكتنفاها ، وليس الشبانين بسدلا)
فقال ابن اياز : " وقوله : ثاني لينين ، مطلقا فهو رأى
الخليل وسيبوية ، وأما أبو الحسن الأفش فإنه لا يرى الهمزة
الافى الواوين ، ويحتج بالسمع والقياس ، أما السماع فنقولهم
ضياون في جمع ضيون ، وأما القياس فلأن الثقل في الواوين أكثر
منه في غيرهما • والجواب أن أبا عثمان المازني سأل الأعمش عن
ميل كيف تكسره العرب ؟ فقال عياثل بالهمز ، فهذا نص في
محل النزاع شاهد لهما دونه • وأما ضياون فهو شاذ خرج منبهة
على أصل هذا الباب كالقود واستنوق الجمل ... " (٢)

وكذلك اعتد بقول الزعفراني أن العرب قد تشتق من الأسماء
الأعجمية ، وكان ابن اياز يتكلم على زيادة نون نرجس ، فقال
إنها زائدة لأنها لو جعلت أملا لأدى ذلك إلى بناء ممدوم وهو
تابع لابن مالك في ذلك قال ابن مالك : (وكلزوم عدم النظمير
بأصالة نون نرجس ...) فقال ابن اياز : " فإن قيل فكيف
حكمتم بزيادة النون في نرجس ، وهو أعجمي مجراه مجرى المعروف ؟
فالجواب : أنه لما تكلمت العرب بذلك صرفته في الجمع والتخفيف
وغيرهما ، أجروه مجرى العربى ؛ ولذا حكم على الفلجاء ، ووواو

(١) شرح إيجاز التعريف ص : ١٣ - ١٥ •

(٢) شرح إيجاز التعريف ص : ٨٧ - ٨٩ •

نَوْرُوز وِیاءِ اِبْرَاهِیم بِالزَّیَادَةِ ، لِقَوْلِهِمْ : لَجَمَ ، وَتَوَارِيزُ ، وَأَبَارُهُ .

* قال الزعفرانی : وقد تشتق العرب من الأسماء الأعجمية كاشتقاقها من الأسماء العربية وذلك نحو قول رؤبة - وانشدہ ابو علی -
هَلْ يُنْجِيَنِّي حَلِيفٌ مِخْتِیْتُ أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كِبَرِيْتُ .. * (١)

وضعف مذهب ابن جنی فی اعلال اسم الفاعل من أقام ، فابن جنی یفتخر فی اسم الفاعل أنه لما قلبت واوه ألفا دخلت علیها ألف أخرى قبل المین ، فالتقى الفان ، ولا یمکن الحذف منه لأن ذلك یرزّل عنه صیغة اسم الفاعل ، فحركات الألف الثانية بالكسرة فصارت همزة . قال ابن ایزار :

* ونقل عن أبي الفتح أنه قال : لما قلبت المین فی اسم الفاعل فی قام وبنیت اسم الفاعل منه جئت بألف أخرى قبل المین ، فالتقى الفان ، وامتنع الحذف - لما تقدم - فحركات الثانية بالكسرة فصار همزة . واستضعف ، لأنه لو كان الأمر علی ما ذكره لقیل مقثم بالهمزة فی اسم الفاعل من أقام ، لأن الألف فی الماضي نقلت إلى اسم الفاعل ثم حركت بالكسرة فصارت همزة . ولا قائل بذلك * (٢)

وقد وصف رأی ابن جنی فی موضع آخر بأنه تعسف ، وهو : " أن الیاء الثانية فی حَمَّير - تمفیر حمار - منقلبه عن واو ، والواو منقلبة عن الألف ومذهب ابن ایزار أنها قلبت إلى الیاء بسلا واسطة ، ولذا وصف مذهب ابن جنی بأنه تعسف .

(١) شرح ایجاز التعریف ص : ٧٠ .

(٢) شرح ایجاز التعریف ص : ٧٧ .

قال : " والياء فى حمير للتمغير ، والثانية منقلبة عن ألف حمار ، لما وقعت بعدها وتمذر النطق بالألف لسكون ياء التمغير قبلها . ونص أبو الفتح - فى كتاب سر الصناعة - على أن الألف فى هذا النحو تبدل فى التمغير واوا ثم تبدل الواو ياء لهما تقدم من اجتماعهما : وفيه ضعف (١) .

وإذا كان يرجح رأى الخليل وسيبويه تارة على رأى الأُفَش - كما مر - فإنه قد يرجح رأى الأُفَش تارة أخرى مثلما فعل فى المسألة التالية حيث عرض آراء العلماء وأقوالهم فى " مقاييس ومقاييس ومقاييس " فنقل ما قاله سيبويه والأُفَش والزجاج وأبو على وابن جنى والزمخشري ، ثم حكى قول الأُفَش فى تخريجه لهمز مماتب فقال أنها اعتلت ياءوها بالقلب همزة فى الجمع - لاعتلال مفردة بالقلب ياء ، وأصله واو . فاستضعفه ابن جنى وقال : لو صح رأى الأُفَش للزم أن يقال مقائم فى مقاوم . قال : وقال أبو الحسن الأُفَش لما اعتلت الواو - فى الواحد بقلبها ياء - اعتلت الياء - فى الجمع - بقلبها همزة : واستضعفه أبو الفتح إذ يلزم منه مقائم فى مقاوم ، ولا قائل به . وإذا لا يلزمه ، لأن المطابقة جائزة وليست بواجبة (٢) .

وقد رد على السخاوى - أيضا - وكان السخاوى يعقب على ما نقل عن ابن جنى والعبدى من قولهما : إن الواو والياء لا يقلبان ألفا إلا بعد اضعافهما وإيهانهما بالسكون ، فقال السخاوى إن ما قالاه ليس بلازم ، لثلاثة أوجه ، الأول : أن التفسير كلما قل كان أولى ، والثانى : أن هذا الإسكان غير منطوق به ، والثالث : أن المقصود : الإسكان فإذا

(١) شرح إيجاز التعريف ص : ١٣٢ .

(٢) شرح إيجاز التعريف ص : ٨٦ .

أسكن الحرف فلا حاجة إلى القلب .

نرد عليه ابن اياز ، وضعف قوله ودافع عن مذهب ابن جنى والمبدي ، واحتج بثلاث حجج الأولى : أن الانقلاب بموجب ما تقتضيه المنعة لا ينكر ، ومن أمثلته ما حدث في (خطايا) التي يقدر فيها أن الياء منقلبة عن همزة منقلبة عن ياء . والثاني أن كل تقدير ليس لازما أن يكون منطوقا به ، إذ توجد أصول افتراضية مهبورة " فقييل " أصلها : قول ، نقلت الضمة إلى الكسرة ، ثم قلبت الواو ياء . والثالث : القول : أن الغرض السكون ليس لازما لأن الغرض : القلب إلى حرف لا تنطرق إليه الحركة وليس في الحروف حرف لا تنطرق إليه الحركة إلا الألف ، والسكون إنما قدر ليتوصل به إلى الألف وليس المراد السكون بنفسه .

وأريد - هنا - أن أورد تعليقا على ما قاله في رده هذا على المخاوي أنه إن كان وفق في بعض مناقضاته وتعليقاته فيبدو أنه تعمق في هذا الرد ، وخالف نفسه بنفسه . وذلك أن مذهب العلماء في المسائل المبنية على الافتراض أنه كلما قل التغيير كان ذلك أولى (١) .

وثانيا : أن قوله بوجود مسائل بنيت على الافتراض فهذا أيضا - غير كاف لأنه إذا وجدت مسائل بنيت على ذلك فإنها لم تبني عليه إلا في حال انعدام ما تخرج عليه . وأما استحسان الناس - الذي ذكر - لباب ملاطفة المنعة فلا غرابة فيه إن وجد ، ولا يكون مطلقا ، لأن الناس مختلفو المدارك والأذواق والأغراض فبعضها يستحسن الرياضة العقلية والقضايا المنطقية وبعضها يعاف

(١) شرح إيجاز التعريف ص : ١١١ .

هذه الاشياء ، ويحب ما يجرى من الاشياء على سجيته من غير
منعة ولا تكلف، وقد اتهم الشارح ابن جنى بالتكلف والتمسف
فى اكثر من موضع من هذا الكتاب ولم ينتقده الا على ما تقتضيه
ملاطفة المنعة التى يحتج بها هنا .

وقال السخاوى - أيضا - ان الغرض السكون فلا حاجة بعده الى
القلب فرد عليه ابن اياز - ايضا - بان ذلك غير لازم - وأن الغرض
بالسكون التوصل الى الألف التى تؤمن معها الحركة .

وأقول : ان الغرض من الاعلال - أصلا - الخفة ، والسكون قصد
اتفقوا على انه اخف الحركات ، فلا يوجد ما هو أخف منه فلا داعى
- اذا - لطلب خفة أخرى . ولعل ذلك ما أراد السخاوى بقوله : « الغرض
السكون » اذا لا غاية بعد الغرض . وبهذا يكون صاحبنا - ابن اياز -
قد وقع فيما فر منه .

ورد على الأمهانيين الذى حكى عنه انه قال ان الدليل على ان
همزة رداء منقلبة عن ياء لقولهم فى التثنية " ردايان " فقال
ان الهمزة لها احكام مختلفة فهى فى ما لا ينصرف (كهمزاء)
فيها ثلاثة اوجه هى " حمراء ان ، والقلب واوا والقلب ياء ويجوز
حمروان وحمرايان ، وهذا محكى عن الفراء .

واذا كان ما فيه الهمزة مما ينصرف فله احكام غير هذا
وهى ان كانت أصلا وجب اثباتها فى التثنية كقراء وان كانت منقلبة
عن أصل جاز اثبات والقلب واوا والاحسن اثبات .

وان كانت منقلبة عن حرف زائد للالحاق جاز اثبات والقلب واوا والقلب
واوا احسن ، نحو حرباء . وقال : لم أر أحدا نكر جواز القلب فى هذه
الهمزة ياء . (١) .

قدرته على المناقشة

لا يخفى على المتتبع لشرح ، ومناقشاته وعرضه لآراء العلماء واحتجابه لبعض هذه الآراء ورده لبعضها ، وجمعه للنظائر والأقضية لا يخفى عليه أنه كان ذا شخصية علمية متميزة بين العلماء .

وها أنا ذا أضرب أمثلة على ذلك - ان شاء الله - قال : عند مناقشته لأصالة حروف " ميمية " وذلك عند كلامه على قول ابن مالك : (اذا محبت أكثر من أصلين ألفاً وواو أو ياء أو حرف مسبوق بمثل أو همزة مصدرة لا مؤخرة ، أو نون بعد ألف زائدة ، أو ميم مدرة حكم بالزيادة) .

فقد قال ابن مالك ان الياء اذا محبت أكثر من أصلين حكم بزيادتها فناقش الشارح هذه القضية منبها على أن الحرف المكرر لا يحكم بزيادته ولو كان حرف علة محباً أكثر من أصلين مثلما في ميميه .

فقال : وهنا تنبيه وهو أنه لو حصل في الكلمة تكرير للم يحكم على حرف العلة بالزيادة ، وذلك نحو ميمية وعلته أنه لو جعل الأول زائدا لميرت الكلمة من باب ددن ، ولو جعل الثاني كذلك لميرت الكلمة من باب سلس ، وهما بابان قليلان لا يحمل عليهما معاً مكان الانصراف عنهما . فان قيل : فما الدليل على أن ميمية من مضاعف الياء ، وهلا كانت من مضاعف الواو والأصل موموة ، فقلبت الواو الأولى ياء ، لكونها وانكسار ما قبلها فالجواب أن ذلك لا يجوز لقولهم في جمعها : الميمية ولو

كان أصل الياء واوا لقليل المَوَاصِي ، ولَمَّا ثبتت اصاله الأولى دل ذلك على اصاله الثانية ؛ إذ كان يلزم أن يكون أحدهما أصلا والاخر زائدا ؛ لزوال التكرير " (١)

وقد رأينا كيف برهن على مذهبه في اصاله الياءين على ميمية وناقش ذلك من ثلاث نواح :

الناحية الأولى :

أن الياء الأولى لا يمكن أن تقدر زيادتها ، لأن ذلك يفضي الى توالى الماديين في ميمية ، وبذلك تميز الكلمة من باب " ددن " ولا يخفى هروب العلماء من العمل عليه ؛ لقلته .

الناحية الثانية :

أن الياء الثانية لا يمكن تقديرها زائدة - ايضا - لأن ذلك يفضي الى جعل الكلمة من باب (سلس) لأن الياء والتاء زائدتان فيبقى الجذر (صيم) وهو كسابقه في القلة .

الناحية الثالثة :

أن الياءين فيها ليستا منقلبتين عن واو بدليل الجمع الذي هو المَوَاصِي ، ولو كانت الكلمة واوية لأعاد لها التكمير واويتها ، لأنها لو كانت واوية لسلمت الواو الأولى ، وقلبت الثانية ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ، وإذا وقع ذلك زال التكرير عن الكلمة فيحتمل - حينئذ - أن يكون أحده

(١) شرح إيجاز التعريف ، ص : ٣٦ .

حرفى الـمـلـة زائدا ، ويكون الآخر أصلا .

ومن ذلك احتجاجه لقول قاله ابن جنى ، كان يدافع به عن سيبويه فاستجاده ابن اياز واستشهد له بالشعر ، واستشهد للشعر بالقرآن الكريم . وكان ابن جنى فى مجلس أبى على الفارسي مع جماعة من العلماء فذكروا ما فات سيبويه من الأئنية ، فقالوا : **إِنْ عِيَاهُمْ** " منها ووزنه " **فِيَا عِلَّ** " ، فخرجه ابن جنى على أنسه **" أفاعل "** وان سيبويه ذكر **" أفاعل "** وهو **" أجارد "** وارتضى أبو على قول ابن جنى - هذا . قال ابن اياز : **" ... جرى عند أبى على ذكر ما فات سيبويه من الأئنية وقيل : ان منها " عياهم "** والظاهر أنه **فيا عل "** ، فقال أبو الفتح : يجوز أن تكون الميـن مبدلة من الهمزة ، والأصل : **" أياهم "** كأجارد وسيبويه قد ذكر ذلك فارتفاه أبو على . وأقول هذا وجه جيد ، ذهب إلى مثله المتقدمون فى قول خطام - أنشده أبو بكر بن الأثير ، والزعفرانى :

..... عَنْ كَيْفٍ بِالتَّوَصُّلِ لَكُمْ أَمْ كَيْفَ لِي ؟

قيل : أصله أن كيف فـأبدلت الهمزة عينا (١)

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص : ٤٨ .

فهو هنا يسوق أدلته على صحة قول ابن جنى ، ومنها
أن هذا القول قيل فى مجلس أبى على الفارسي . واستجاده
أبو على ، وهو ثقة مبرز (١) ، ثم انتقل الى الأستشهاد بالشعر
على صحة هذه اللغة . ويرى أن هذا الشعر لمتقدم نقله عنه
ثقات لا سبيل الى الطعن فى روايتهم ، وعلى الرغم من أن هذا
الشعر من الشعر الذى يحتج به فانه لم يغنه ذلك عن أن
يحتج لما ورد فيه لما يمكن أن يكون محل شك من أصحاب هذه
المنعة أى النحاة ، وهو يفسر ما يرى أنه فى حاجة الى تفسير
ليضح معناه . فقال : "إن" أن " التى هى أصل " عن " فى صدر البيت
لا تخلو من أن تكون مخففة من " أن " ولا اشكال اذا كانت منها
أو تكون تفسيرية بمعنى " أى " ولها نظائر منها الآية الكريمة
المتقدمة . وشئ آخر يقوى هذا . وهو أنه نقل عن عالم ثقة
أنها لغة احدى القبائل التى جمعت من كلامها اللغة وهى تميم
وأىضا فان قوله " أم كيف " لها تخريج يستقيم به كلام
الشاعر . وهو : أن " أم " هنا جردت من معنى الاستفهام وأخلصت
للعطف . فهى عاطفة بعد همزة مغنية عن لفظ " أى " و " كيف "
استفهامية ، فلم يتوال - اذا - استفهامان فى هذا البيت

وقد ظهرت قدرته على مناقشة اية قضية أراد أن يناقشها
ويقوى مذهبه فيها ، ويبرهن عليه .

أما آراؤه فتتمثل فى الآراء التى يوردها وفى تفضيله لبعض
أقوال العلماء على بعض . واحتجاجه لها ، واستحسانه وفى ردوده
على العلماء . وسوف أنقل - هنا - أمثلة من ذلك .

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص : ٤٦ .

وتنظر أمثلة أخرى فى الصفحات : ٨٢ ، ١٤١ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ .

من ذلك مخالفته لأبي عثمان المازني في " أمّا " وكان أبو عثمان قال : إن " أمّا " انا سمى به كان وزنه " فَعَلَى " ، وذلك حفاظا على قاعدة التمرّيفيين في الفرار من جعل الفاء والعين من جنس واحد ، فقال ابن إياز إن " أمّا " يمكن أن يكون أَفْعَلْ ومسوغ ذلك عنده فيه أربعة أشياء هي : جواز الإدغام ، وزوال الثقل والحرم على سلامة القاعدة التي تقول : إذا محبت الهمزة المصدرة ثلاثة أصول حكم بزيادتها ، والرابع وجود النظير ، وهو ما قاله أبو علي الفارسي من أن " أول " وزنها " أَفْعَلْ " وفأؤها وعينها من جنس واحد . قال : " ولو قيل : إن أمّا أَفْعَلْ - حرما على زيادة الهمزة - وسهل كون الفاء والعين من جنس واحد - جواز الإدغام ، وزوال الثقل لذلك . لم أر به بأسا وبينه قول أبي علي في المسائل الشيرازية : إن أول أَفْعَلْ وفأؤها واو وعينها كذلك وجوزه الإدغام بخلاف تدن - (١)

واكتفى بنقل أقوال العلماء المذكورين قبل - ومقتضى أقوالهم أن فَعَلَى - مثل العُلَيّا والدُنَيّا والقُصَيّا ، وهي مفات جارية

(١) شرح إيجاز التعريف ، ص : ٧١ - ٨٠ .

مجرى الأسماء - إذا كانت لامها واوا قلبت ياءً وان هذه وإن كانت في الأصل صفات فإنها نزلت منزلة الأسماء ، وذلك لأنهم رأوها للزمست الالف واللام ، والمفة لا تلزم حالا واحدة ، بل إنها تجيء معرفة ونكرة وقالوا في القميا - وحدها - القصوى وعلق عليها أبو على بانهم خرجوها تخريج " استحوذ " ، و " القود " فهم عاملوها معاملة الأسماء . والمفة لها حكم آخر .

وقال ابن اياز : " والذي أنكرته من قول الممنف: قوله " لَفَعَلَى صفة محضة " فانه مخالف لأقوال هؤلاء العلماء الذين ذكرتهم " (١)

وقال في قول ابن مالك : " واستثقلت همزة أفعل بعد همزة المضارعة فحذفت ، وحملت على نى الهمزة أخواته " قال ان حمل تماريف " أَكْرَمَ " على " أَكْرِمَ " أقيس من حمل باب " أَعِدَ " على " يَمِيدُ "؛ إذ أصل " أَكْرَمَ " " أَؤْكِرِمُ " فحمل عليه نُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَيُكْرِمُ ، هذا تقدير أهل التصريف لما رأوا حذف الهمزة من تماريف هذا الفعل . وكذلك قدروا - في تماريف وعد التى هى أعد ، ونعمد وتعد على أنها محمولة على " يعد " وأصله " يواعد " وقال : ان القياس في همزة أؤكرم الثانية أن تقلب واوا .

قال : " وعندى أن هذا أقيس من الحمل على باب أعد لأن الأصل هنا - فعل المتكلم وباقى الأفعال محمول عليه ، وهناك الأصل : " يَمِيدُ " وهو فعل الغائب وهم يقولون : المتكلم : أصل ، فكان جعل فعله أعلا أولى ، وأيضا فان المحذوف - هنا - حرف زائد وهناك حرف أصلى ، هو فاء ، وحذف الزائد أسهل من حذف الأصلى ."

وقال : " وهنا تنبيه وهو أنه كان القياس في تخفيف هذه

(١) شرح ايجاز التصريف ، ص : ١٦٢ - ١٦٤ .

الهمزة أن تقلب واوا ، لانفتاحها وضم ما قبلها فيقال : أنا
أَوْكِرِم كما يقال في ^{جُونًا} جُون ، غير أنه واجب في أَوْكِرِم لاجتماع الهمزتين
وجائز في جُون لانفرادهما الا أنهم كرهوا ذلك لأن حرف المضارعة - قبله -
بعرضية الزوال في الامر فيقع الواو أولا . وذلك مما يكرهونه (١) .

ومن ذلك احتجاجة لرأى الخليل وسيبويه ورده لرأى الأخفش
وذلك في قول ابن مالك - في ابدال الهمزة من ثانی لينين اكتنفها
وليس الثاني بدلا ، وكان ينبغي أن يذكر الرأي المخالف لرأيه
فذكر أن هذا : رأى الخليل وسيبويه ولكنه يقابله رأى آخر
لأبي الحسن الأخفش ، فأتى بحجج الأخفش فقال انه يحتج بالسمع
والقياس . ورأى الأخفش أنه لا يرى قلب الثاني من اللينين همزة إلا إذا كانا
واوين ، والحجة السماعية - عنده - قولهم ، ضَيَّارُونَ في جمع ضَيَّوْنَ
وأما القياس فهو كون الثقل يحصل منه في الواوين ولا يحصل
في غيرهما .

وبعد أن عرض الشارح ما قاله الأخفش نقضه .

فقال في رده على السماع ان العرب سمع عنها ذلك في غير الواوين
نقل ذلك ثقة ولا سبيل الى رده ، وهذا هو مذهب الأئمة المتقدمين
وأما القياس في هذا فهو مع رأى الخليل وسيبويه لأن ضَيَّارُونَ حرف
شاذ خرج منبها على الأمل ، مثله في ذلك مثل كلمات أخرى جرت
مجراه ، وهي القَوْدَ واستَثَوَّقَ الجمل ونحوهما ولا يقاس على الشاذ
وقد يكون السبب في صحته في الجمع صحة مفردة ، ومراعاة
الجمع للواحد موجودة في غير هذا إذ إن يَمًا وقيَمًا اعتلتا في
الجمع لاعتلالهما في الواحد ، كما صح ضَيَّارُونَ لصحته في الواحد

وأيا فلان القياس أن القرب من الطرف عللة موجبة القلب ، والياء
والواو متشابهان بدليل اجتماعهما في أرداني القوافي .

قال : " وقوله : " ثانى لينين " - مطلقا - هو رأى الخليل وسيبويه وأما أبو الحسن الأخفش فإنه لا يرى الهمزة الا فى الواوين ، ويحتج بالسمع والقياس ، أما السماع : فقولهم ضياون فى جمع ضيون ، وأما القياس : فلأن الشقل فى الواوين أكثر منه فى غيرهما . والجواب : أن أبا عثمان المازنى سأل الأعمى عن ميل كيف تكسره العرب فقال : ميائل بالهمز ، فهذا نص فى محل النزاع شاهد لهما دونه ، وأما ضياون فهو شاذ خرج منبهة على أصل هذا الباب كالقود واستنوق الجمل وآى فى أحد الأقوال ، وقيل لما صح فى الواحد صح فى الجمع . وعكسه ديمه وديم وذلك لأنه اعتل الجمع بالقلب لاعتلال الواحد به ، وأما القياس فلأن العلة : القرب من الطرف - كما قدمنا - وذلك يتساوى فيسه الواو والياء ، والياء كالواو ولذلك يجتمعان ردفا - فى سعيد وعمود ، ولا يجوز معهما سعاد . (١) .

وعند قول ابن مالك : " فان اتملت الياء الساكنة بالآخر لفظا أو تقديرا ، أو كانت عين فعلى - ومغا - وقيت الابدل بجمع الضمة كمرة " .

عرض ابن اياز أقوال سيبويه والأخفش وبين مذهب كل منهما فى هذه المسألة واحتج لكل منهما بما يموغ مذهبه . قال : " اعلم أن سيبويه والأخفش اتفقا على أنه يكسر إذا كان مضموماً وثانيه ياء لتسلم الياء ، وذلك نحو (يبي) والأمل (يُيى) ... واختلفا فى المفرد فقاسه سيبويه على الجمع فى القلب بسبب فرار من القلب . وخالفه الأخفش فأبقى الضمة ، فلأنقلب الياء واوا . فحجة الأول ان تغيير الحركة أهون من تغيير الحرف ، لا ترى الى قلة بوع المتاع ، وكثرة بيع . فمذهبه - ابدا - اعتبار قلة التغيير ألا ترى إلى مذهبه فى مفعول من الياء ؟ ... وحجة

(١) شرح ايجاز التعريف : ٨٧ - ٨٨ وتنظر الصفحات : ١٢٦ ، ٢٢٧ ، ١١٣ ، ١١٤

الثنائى : أن الجمع أثقل من الواحد فكان أحوج إلى التخفيف منه فكسروا أوله لتسلم ياءه التى هى أخف من الواو ، ألا تسراهم قالوا فى جمع صائم : صَوِّم ، وصَيِّم وفى قائل : قَوْلٌ وَقِيَّسِلْ ؟ ولم يقولوا فى قولها رجل حَوَّل - أى : حسن الحيلة - إلا بالواو لأنه واحد وذلك جمع . وأيضا فى إجماعهم على قلب الياء فى مُوسِر ومُوقِن ، والأصل مُسِير ، ومُيَقِن ، لأنهما من اليسار واليقين دليل على ذلك .

وأيضا فانهم قالوا : قَضَوْ ، وَرَمَوْ فلم يغيروه .
 وأيضا فقد قالوا : الطَّوَّسِ ، والمَضُوقَةِ ، وهما من الطَّيِّبِ ومَضَا
 الرجل إذا مال والتجأ .
 ولقائل أن يجيب عن الأول بما تقدم من قلعة التغيير .
 وعن الثنائى : بالبعد عن الطرف (١) ٠٠٠

(١) شرح إيجاز التعريف ص : ١٢٠ - ١٢١ .

وانظر ص ١١٢ ، ١٢٣ .

التعليل - أصله وتعريفه .

قال الزجاجي : ذكر شيوخنا أن الخليل بن أحمد - رحمه الله - مثل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقييل له : أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : ان العرب نطقت على سجيتهما وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت في عقولها علله ، وان لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بها عندي أنه علة لما عللته منه . فان أكن أصبت العلة فهو الذي التمت ، وإن تكن هناك علة فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة ، والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعل كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباليه محتملة لذلك ، فجاز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعللة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار وجاهز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فان منح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليسمأت بها (١) . وقد قسم الزجاجي العلل ثلاثة أقسام " علل تعليمية وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية (٢) " ،

والتعليل كما عرفه - الجرجاني - هو " تقرير ثبوت المؤثر لاثبات الأثر " (٣) .

ومأخذا ابن اياز - من أكثر العلماء تمسكا بالتعليل وقد عرف بذلك حتى صار صفة ملازمة له : قال السيوطي : في بغية الوعاة " قال أبو حيان : ابن اياز أبو تعاليل " (٤)

(٤) بغية الوعاة ج ١ / ٥٢٢ .

(١) الايضاح ص ٦٥ - ٦٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٤ .

(٣) التعريفات ص ٦١ .

وقد صدق أبو حيان فهو لا يكاد يأتى بجملة دون تعليل سواء عليه كانت الجملة تتناول حكما مسلما أو حكما خلافا ، وهذا أنا ذا اذكر امثلة على ذلك من شرحه هذا .

فعند ذكره لحروف الزيادة ذكر العلة فى جعلها زوائد فقال : ان سبب اختصاصها بالزيادة كون أصل حروف الزيادة حروف المد واللين وباقى حروف الزيادة محمول عليها لمشايتها لها ، وسبب اختصاص حروف الزيادة بهذا كونها لا تخلو كلمة منها باعتبار أن الحركات الثلاث أبغض هذه الحروف . فان خلست كلمة من الواو أو الياء أو الألف فانها لا تخلو من الضمة أو الكسرة أو الفتحة ، وباقى حروف الزيادة مشبه بحروف المد واللين ، والدليل على ذلك : " أن الهمزة كثيرة الاعتلال والتغيير ولذلك عدها بعضهم من جملة الحروف المعتلة ، وهى مجاورة الألف فى المخرج . وإن الميم من مخرج الواو - وهى الشفة وفيها غنة تمتد إلى الخيشوم فناسببت بذلك حروف المعتلة ، وأن النون فيها غنة ، وهى اذا كانت ساكنة من الخيشوم وتمتد فيه كما امتداد الألف فى الحلق ، ولهذا اذا امسك الانسان أنفه لم يمكنه النطق بها ، وقد حذفوها لالتقاء الساكنين قال الشاعر :

ولاك اسقنى ان كان مأوك ذا فضل .

فحذف النون من لکن ولم يحركها وكذلك : " لم يك الحق " ، وإن التاء فيها هم تناسب به حروف العلة ومخرجها قريب من مخرج النون ، وأبدلوها من الواو فى تراث ، ومن الياء فى شنتين وإن الهاء حرف مهموس ، وهو مجاور للألف ، وأبو الحسن يدعى أن مخرجها واحد ، وهى خفية ، ولذلك قالوا (ردها) بفتح الدال

(وَرُدُّهُ) بضمها كأنه (رُدَّا وَرُدُّوا) ... (١)

وهكذا ذهب في تحليله إلى آخر حروف الزيادة وهو - كما رأينا - أن لم يجد شيئا مباشرا بين أحد حروف الزيادة وحروف المد واللين يحمل حرف الزيادة على حرف زيادة آخر يكون بينه شبه مع أحد حروف المد واللين فالنون تمتد في الخيشوم كما تمتد الألف فيه ، وتحذف للتقاء الساكنين كما تحذف الألف ، واللام مشابهة للنون ومخرجاها متقاربان ولذلك أدمجت النون في اللام في (مِنْ لَدُنْهِ) وأبدلت منها اللام في أصيلا (٢) .

وقال ابن مالك : " وتبدل واوا لانضمام ما قبلها الألف والياء الساكنة المفردة " فقال ابن إياز : " قوله : المفردة يحتز به من العِلِّ والعِلِّ وإنما محت عند الإدغام لما قدمناه في " أَجْلُوا " . وعندى شيء آخر ، وهو أن الياء لو قلبت واوا - لسكونها والضمه - لاجتمعت الواو والياء وسبق الأول بالسكون ، فكان يجب قلب الواو ياءً وادغام الياء في الياء ، فلما كان الأمر كذلك اقتضى القياس الوقوف في أول رتبة (٣) .

وقال في موضع آخر وغير خفى أن القرب منه (يعنى : القرب من الطرف) له أثر في الإعلال ، والبعد عنه له أثر في التصحیح دليله إعلال (مُيِّم) وصحة (مُوَام) : (٤) .

وقال : " وقوله : أو كانت عين فعلى وصفا يريد : نحو قوله تعالى : (قَسَمَ ضِيزَى) (٥) ، وقولهم مَشِيَّةٌ حِكْيَى ، والأصل مُشِيرَى ، وَحْيِكُنَى بضم الأول . فأبدلت الضمة كسرة ؛ لما تقدم . وإنما لم يجعلوا

(١) شرح إيجاز التعريف ص : ٢٠

(٢) شرح إيجاز التعريف ص : ٢٢ وانظر ص : ٥٧ ، ٥٨ ، ٧٦ .

(٣) شرح إيجاز التعريف ص : ١١٦ - ١١٧ .

(٤) شرح إيجاز التعريف ص : ١٢١ .

(٥) من الآية « من سورة النجم .

الكسر أصلا لعدم فعلية صفة في كلامهم . (١)

وفى تعليله لقلب الواو ياء إذا اجتمعتا وسكن الأول منهما
افترض سؤالين الأول منهما : لم يجب أن تقلب الواو ياء وتدغم
الياء في الياء وليسا بمثلين ؟ والثاني منهما : لم يجب قلب
الواو ياء ولم يجب قلب الياء واوا ؟ فأجاب على هذا بمعدة
أمور ، أولا : أنهما يجريان مجرى المثلين والدليل على ذلك : أنهما
تجمعهما حروف المد واللين وأنهما يبينان الأسماء المضمرة
نحو " بهي " و " لهو " وأنهما يحذفان في الفواصل والقوافي
وان الياء إذا سكنت بعد ضمة قلبت واوا وأنا وقعت الواو ساكنة
بعد كسرة قلبت ياء وإذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا
ألفا ، وإذا تطرقتا بعد ألف زائدة قلبتا همزة ، وهما - أيضا -
تتعاقبان على الأرواف في القوافي دون غيرهما ، وهما يقلبان
ألفا إذا سكنا نحو " ياجل " ، ويابس " هذا عن السؤال الأول وأجاب
عن الثاني - وهو : لم قلبت الواو ياء وليس العكس ؟ - فقال : إن
الياء من حروف الغم والواو من حروف الشفة ، والادغام أكثر في
حروف الغم ، والدليل جواز ادغام الياء في الفاء ، ولا يجوز ادغام
الفاء في الباء ، فادغام الباء في الفاء نحو " اذهب في ذلك "
وأيا فان الياء أخف من الواو .

قال : " ... وهنا سؤالان الأول : أن يقال : لم يجب وليسا بمثلين ؟
والثاني : لم تسعين قلب الواو ياء ولم يكن الأمر بالعكس ؟
والجواب عن الأول : أنهما يجريان مجرى المثلين لوجوه منها
اجتماعهما في المد واللين وكونهما بيانا للأسماء المضمرة

(١) شرح إيجاز التعريف ص ١٢٣ ، وانظر ص ١٢٥ ، ١٨٢ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، ١٩٧ .

نحو "يَيْس" و "لَهُ" .

ومنها : أنهما يحذفان في الفواصل والقوافي في تخفيفا
عند الوقف ... ومنها قلبهما ألفا إذا تحركا وانفتح مما
قبلهما ... ومنها قلبهما همزة عند وقوعهما طرفا بعد
ألف زائدة ، ومنها : اجتماعهما في الرفع ... ومنها : إبدال الألف
منهما ساكنين مثل يا جل في يوجل ويابس في ييبس ...
والجواب عن الثاني من وجهين ، أحدهما : قاله أبو علي
- في التكملة - وهو : أن الياء من حروف الغم والواو من حروف الشفة
والادغام في حروف الغم أكثر منه في حروف الطرفين ... والثاني :
أن الياء أخف من الواو فكان القلب اليهما لذلك (١)

(١) شرح إيجاز التعريف ص ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ .

مأخذ على الشارح

وقبل ذكرها أريد هنا أن أنبه القارئ على أنني لست من المتجربين على نقد علماء السلف خلافا لما يفعله بعض الباحثين وغيرهم ممن ينتسب إلى العلم ، وذلك لمعرفتي بمنزلة أولئك العلماء ، وعلماء أهل هذا العصر إذ لا مقارنة بين مستوى علماء السلف وعلماء الخلف فما ظنكم بمن ليس من علماء السلف ولا من علماء الخلف ؟ .

وعلى الرغم من ذلك فأنه لا بد لي من أن أنبه على أشياء أرى أن المؤلف - رحمه الله - سها عنها أو تماهل فيها وتلخص فيما يلي :

لقد وهم ابن اياز عند شرحه لقول ابن مالك : " فان تحركتا أبدلت الثانية ياء ان كسرت أو وليت كسرة . ولم يضم " (١) وكلام ابن مالك - هنا - عن الهمزتين إذا توالتا وتحركتا فظن الشارح أنه يتكلم على الياء فينبى شرحه على هذا الظن وذهب يشرح ويستشهد لكلامه قال : " ولم يضم يعنى لم يضم الياء المبدلة من الهمزة ، كما لا تضم الياء الخالصة التى هى غير مبدلة وذلك لأن البدل - هنا - وجب لاجتماع الهمزتين فاطرح حكم الهمزة ولم يبق اليها التفات البتة . وهذا بخلاف ما اذا قلبت الهمزة وكانت نحو يستهزون - على قول الأخفش فانك تقلب الهمزة ياء ، ويجوز ضمها مراعاة للهمزة ونظرا اليها . وهنا تنبيه وهو : أنه ليس لتخصيمه امتناع الضم فى هذه الياء وجه ، اذ لا يجوز كسرها - أيضا - فقد كان يجنب - اذا - ان ينبى عليه ، ويجوز جائى فى الضرورة أنشد ابن

(١) شرح ايجاز التعريف ص : ٩٧ .

الدهان فى الغسرة :

لعمرك لا تدري متى الموت جائى ولكن أقمى مدة العمر عاجل (١)

فكل هذا ليس فى شئ مما أراد ابن مالك ، اذ ان ابن مالك كان يتحدث عن حكم توالى همزتين متحركتين ، واحترز بقوليه (أو يضم) من اجتماعهما فى اول الفعل المضارع مثل " أوكرم " وقد نى على ذلك فى التسهيل - أيضا - بقوله : " فان تحركتا والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء ان كسرت - مطلقا - أو فتحت بعد مكسور ... (٢) "

وقد تماهل - أيضا - فى شرح قلب الواو ياء عند ذكره لقول ابن مالك : " تبدل الياء بعد كسره من الواو الكائنة عين مصدر اعتلت فى فعله " فقال ابن اياز : " أصل الاعلال انما هو فى الفعل والاسم - فى ذلك - محمول عليه بدليل ان الاسم انما يعمل اذا وافقه فى وزنه ، فان خرج عن ذلك صح . ونبيين هذا " (٣)

ولكنه لم يزد على أن قال : واذا اتضح ذلك فقلب الواو ياء فى قيام وعياذ لاعتلالها فى قام وعاذ ، وانكسار ما قبلها ولمحتها فى قاوم وعاون صحت فى قوام وعوان (٤) ، ويمكن أن يكون معذورا - هنا - لوضوح المقصود من قول ابن مالك . وقد وهم - أيضا - فى موضع آخر ، وذلك عند كلام ابن مالك

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص ٩٩ .

(٢) التسهيل ، ص ٣٠٢ .

(٣) شرح ايجاز التعريف ، ص ١٠٨ .

(٤) شرح ايجاز التعريف ، ص ١٠٨ .

عن الاعلال بالنقل فقال " ان كانت الياء او الواو عين فعل لا لتعجب ولا مُصَرَّف من عَوْر ونحوه ... ابدل منها ان لم تجانس حركتها مجانسها بعد نقلها الى الماكن قبلها ... *
 فظن ابن اياز أنه يتحدث عن عور وبني على ذلك شرحه فقال " قوله : ولا مصرف من عور ونحوه يريد : ان عور صح وان تحركت واوه وانفتح ما قبلها لأنه في معنى اعور فجعل مثله في الصفحة حيث وافقه في المعنى ، والمصرف منه وهو المضارع واسم الفاعل والمفعول كي عور وعاور ، ومعورة عينه . " (١)
 وحديث ابن مالك كان عن المصرف من عور لا عن عور ذاته كما هو واضح .

ومما يؤخذ عليه - أيضا - أنه قد يذهب مذهباً ويدافع عنه ثم يرجع وينتقد ذلك المذهب ويمفقه بالتعسف والتكلف . ومن أمثلة ذلك ما نص عليه من ان التغيير كلما قل كان ذلك أولى ، وذلك عند شرحه لقول ابن مالك : " وتحذف واو مفعول ... " فتكلم عن مذهب سيبويه والاختش في المحذوف من مفعول نحو مفعول (أصله : مفعول) فمذهب سيبويه أن المحذوف الواو الزائدة ، ومذهب الاختش ان المحذوف الاملية ، وكان ابن اياز يرجح رأي سيبويه في كون المحذوف الواو الزائدة . وبعد ان عرض رأييهما رجح مذهب سيبويه لانه أقل تغييراً من مذهب الاختش ، اذ ان مذهب سيبويه ليس فيه الاثلاثة تغييرات ومذهب الاختش فيه اربعة . فقال ابن اياز " ... انه ليس في مذهب سيبويه الا نقل الحركة والحذف وابدال الضمة كسرة . وفي مذهب الاختش : النقل والحذف وابدال الضمة كسرة والواو ياء . ومهما قل التغيير كان ذلك أولى " (٢)

وبينما نراه هنا يرجح المذهب الذي يميل اليه بقلية التغيير نجده في موضع آخر يناقض مذهب هذا ويقول انه لا بد من التدرج في

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص : ١٨٦ .

(٢) شرح ايجاز التعريف ، ص : ١٩١ .

القلب ويكون ذلك بملاطفة المنعة وذلك أنه حكى عن ابن جنى
والعبدى أنهما قالا إن قلب الواو والياء إنما كان يسعد
أضعافهما وإيهانتهما بالسكون ولا يقدر انقلابهما متحركين
لأن الحركة تحمّنهما من التغيير . ثم نقول تعقيباً
للسخاوى على القول المنسوب - قبل - إلى ابن جنى والعبدى ، وهو
أن السخاوى لا يرى ضرورة افتراض الانتقال من الحركة إلى
السكون قبل القلب ويمتدّل بثلاثة أمور ، الأول : أن التغيير
كلما قل كان أولى . والثاني : أن الاسكان إنما هو أمر
افتراضى غير منطوق به ، والثالث : أن المقمود الاسكان ، ولو
اسكن لم تكن حاجة إلى القلب ، أى أن القلب للتخفيف
والسكون أخف الحركات . فكان تعقيب ابن اياز على قول السخاوى
ما يلى : " وعندى أنه لا يلزم ما ذكره ، وذلك لأن الانقلاب بموجب ما
تقتضيه المنعة لا ينكر أولاً ترى إلى التغيير الذى فى خطايا
، وأنه يقدر أن الياء ينقلب به عن الهزة المنقطبة عن الياء فى
خطيئة ، ولم أر أحداً أنكر ذلك حيث اقتضاه القياس . وكل الناس
استحسنوا الباب الذى سمي أبو الفتح بملاطفة المنعة ، وبناءه
على التدريج فى القلب وأنه لا يرتكب ذلك من غير ملاطفة . " (١) .

وفى موضع آخر نراه يصف رأى ابن جنى بأنه تعمّف وذلك
عند حديثه عن الياءين فى " حمير " (تصغير حمار) حيث قال إن
الأولى من الياءين للتصغير ، والثانية بدل من ألف حمار . ثم
قال : " ونص أبو الفتح فى كتاب سر الصناعة على أن الألف فى هذا
النحو تبدل فى التصغير واوا ثم تبدل الواو ياء ، لما تقدم
من اجتماعهما وفيه تعمّف . " (٢) .

(١) شرح إيجاز التعريف ، ص ١٧٦ .

(٢) شرح إيجاز التعريف ، ص ١٢٢ .

ومن المسائل التي تناقض فيها قوله : البناء الماس للرباعي (فعلل) اذ انه يدافع عن صحة هذا البناء ويحتج لوجوده بحجج عدة ، ومن المعلوم ان البناء المذكور ذكره الاخفش وقال : ان مثاله (جخدب) وذكره الفراء وغيره من الكوفيين ، وتبعهم من المتأخرين ابن يمين ، وابن مالك في بعض مؤلفاته وأيد ابن اياز هذا المذهب وقواه باقوال علماء آخرين منهم الزعفراني وسعد بن أحمد المغربي (١) . ولكنه قال في موضع آخر ان بناء (فعلل) غير موجود وذلك عند كلامه على زيادة تاء ترتب (فيه لفتان : ترتب وترتب) فقال ان التاء الاولى زائدة لامرين : الاشتقاق وعدم النظير . قال : " وأما ما زيد فيه فنحو ترتب التاء الاولى زائدة لوجهين أحدهما : الاشتقاق ، وهو انه من ترتب والثاني عدم النظير ، وهو أنه ليس في الكلام (فَعَلَّل) كَجُعَّر (٢) . وقد رأينا كيف أثبت جخدبا هناك ، وانكر ترتبا هنا ، ولو قال ان التاء زائدة بدليل الاشتقاق وترك الدليل الثاني الذي امتدل به على زيادتها لجنب نفسه التناقض .

واذا كان أعطى للبناء المذكور قبل (فعلل) ما يستحقه من مناقشة واحتجاج فانه قد يمر ببعض القضايا التي تحتاج الى ان يوقف عندها ، ولكنه لا يعطيها كبير اهتمام . فمن أمثلة ذلك ما فعله عند ذكر ابنية الاسم الخماسي فقال ان ابين السراج ذكر بناء خامسا للخماسي هو : (فَعَلَّلِل) ولكنه (أي ابن اياز) لم يعطه من المناقشة ما أعطاه لسابقه (فَعَلَّل) فلم يزد على ترجيح كون المثال المذكور وهو (هُنْدَلِيع) ليس ببناء خامسا ، وإنما هو رباعي ، ونونه زائدة (٣)

(١) شرح ايجاز التعمريف ، ص ١٠ ، ١١ ، ١٣ .

(٢) شرح ايجاز التعمريف ، ص ٢٤ .

(٣) شرح ايجاز التعمريف ، ص ٢٤ .

وكذلك عند مناقشته لمذهبين للعلماء في هاء أمهات أحدهما يقول ان الهاء فيها زائدة ، ويقابله الرأي الاخر باصالة الهاء فيها فرجح ان يكون الرأيان مائبين فتكون أمهات لانا - مما يعتقب عليه لاما ، واستشهد على ذلك بأمثلة أخرى ولكنه لم يوضح حكم هذه الأمثلة المستشهد بها فاكتفى بقوله : " وهذا كسنة وعضة ، وفمويهما على رأى وياهناه على رأى " (١) .

ومما يؤخذ عليه كثرة نقوله حتى أصبح الكتاب مجموعة من الإحالات على كتب أخرى - بعضها موجود - اليوم - وبعضها مفقود .

وكذلك عدم نسبة بعض ما ينقل الى المنقول عنه ، وقد وقع ذلك في عدة أماكن من هذا الكتاب نبهت عليها في أماكنها .

وكذلك عدم نقله للنسب حرفيا اذ يندر أن ينقل نما كاملا دون أن يسقط منه .

ويؤخذ عليه أيضا كثرة التمارين في الكتاب ، ومعلوم ان هذه التمارين رياضة عقلية افتراضية ، وانا كان لا بد من الاتيان بها كان الاولى ان يفرد لها فصلا مستقلا في آخر الكتاب ، لا أن يصرق في ايرادها في ثنايا الكتاب الذي لم يخل منه فمل من هذه التمارين .

(١) شرح ايجاز التعريف ، ص ٦٧ - ٦٨ .

خاتمة البحث

من المعلوم أن علوم اللغة العربية بدأت العناية بها منذ القرن الاول الهجرى، وذلك لأن الدراسات اللغوية اثر من آثار الدراسات التى تدور حول القرآن الكريم الذى نزل بلسان عربى مبين ، فلما أقبل المسلمون على دراسة القرآن الكريم كان لابد لهم من دراسة لغته ، خاصة بعد ان شعروا بخطر اللحن على السنة التى بدأت تفقد اليها السنة أخرى دخل أهلها فى الاسلام ، فهب علماء الامة لحماية لغة القرآن الكريم فجمعوا اللغة وقعدوا قواعدها وقيّدوا شاربها ، وقربوا قاصيها وحفظوا دانيها ، وحددوا حدودا زمانية وحدودا مكانية لتلقى اللغة وتدوينها ، فكان المكان المحدد قلب الجزيرة العربية والزمّلان نهاية القرن الرابع للهجرة .

فلم يبق للمتأخرين - والحال هذه - من مجال للتأليف الا سبيل التوصيل والايضاح ، اذ لم يعد هناك رواية مشافهون ، ولا أعراب مشافهون .

ولهذا حدد العلماء حدودا لا ينبغى تجاوزها عند التأليف وهى : اختراع لم يسبق اليه ، او اختصار طويل ، او تنمة ناقص او جمع متفرق ، او ترتيب مختلط ، او إصلاح خلل ، أو حسن نظم وتأليف (١) .

ولا ينقص هذا من قيمة هذا فقد جمع فيه الشارح كثيرا من المفردات
التصريفية ، التي كانت متفرقة في كتب المتقدمين وبسط
القول في شرحها موضحا لما أوجزه ابن مالك في مختصره
الذي لا يمكن لطالب مبتدئ أن يفيد منه دون الشرح .

أما النتائج المستخلصة من دراسة هذا الكتاب فيمكن تلخيص
أهمها فيما يلي :

١- أن ابن اياز عالم جليل درس علوم العربية على مشايخ عصره
وتتبع كتب متقدميه من علماء العربية واستوعبها مما أهلته
لأن يتمدر للتدريس والتأليف . وقد ظهر ذلك على مؤلفاته
التي لقيت الاستحسان والقبول من العلماء .

- أنه يملك عقلية فذة ذات قدرة على التحليل والتعليل
والموازنة والمفاضلة .

- رأى أن كتاب ابن مالك (ايجاز التعريف) كتاب موجز لإسد
من شرحه ليضع لطلاب العلم اذ لا يمكن لمبتدئ الطلاب أن
يفيدوا منه الا بالشرح .

- لم يغير ابن اياز ترتيب الكتاب ، بل أنه شرحه وفق الترتيب
الذي رتبته عليه المؤلف (ابن مالك) مع محافظته على تمييز
الشرح عن المتن بنحبة كل منهما إلى صاحبه .

- أن مذهب المؤلف يميل إلى المذهب البصري ، مع أنه لا يتعامل
على المذهب الكوفي .

- تبدو على أسلوبه نزعة منطقية ، مع تمسك بنهج القدماء

- أنه لم يتحامل على أحد من العلماء إلا عَالِيَم واحد وصفه بالكذب ، ومع ذلك لم يصرح باسمه ولا بصفة أخرى تمكن معرفته بها .

- أنه لا يكسر من الشواهد . ولعل ذلك يرجع الى طبيعة المؤلف (بفتح اللام) .

- ان هذا الشرح يخلو من الاستشهاد بالحديث ولست أدري مما اذا كان ذلك عن قمد أم عن غير قمد . ومن المعلوم أن مسألة الاستشهاد بالحديث فيها أخذ ورد بين العلماء .

- ان الشارح عول على كتب ابن جنس أكثر من غيرها ، وذلك مما يدل على تأثره بابن جنس إذ إنه ينقل عنه مع تمريح بذلك ودون تمريح ، وكثيرا ما يشير إليه بقوله : قال التصريفيون . وكذلك عول على كتب العلماء الذين لهم شروح على كتب ابن جنس مثل : العبدى ، والامفهانى وابن الدهان والواسطى وابن يعيش وغيرهم .

- تؤخذ على المؤلف ما أخذ نبهت عليها فيما تقدم .

نسال الله تعالى التوفيق والسداد .
(ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ...)

القسم الثاني

شرح ايجاز التفسير
في علم التصريف

=====

اسم الكتاب ونسبته

يوجد على غلاف النسخة : أ العنوان التالي على غلاف الكتاب (شرح إيجاز التعريف في علم التصريف لابن إياز رحمه الله تعالى ، والمتن لابن مالك رحمه الله آمين .)

أما النسخة : ب فجاء على الصفحة الأولى منها ما يلي : (هذا شرح جمال الدين ابن إياز النحوي على تصريف ابن مالك) وجاء في بغية الوعاة في إحدى مراثي ابن مالك نظم تضمن منصفاته قال فيه صاحبه :

وعرف بالتعريف في الصرف أنه إمام غدا في كل فضل مفضلا
وفي شرح ذا التعريف فمل كل ما أتى مجملا فيه وبين مشكلا

هذا كل ما وجدت فيه إشارة إلى تسمية المتن (بإيجاز التعريف في علم التصريف) أما باقي الذين ذكروه فكلهم يعبر عنه بتصريف ابن مالك ، أو بضرورة التصريف . وعبر عنه ابن إياز في مقدمة شرحه هذا بقوله : " وبعد فان جماعة من المشتغلين على والمترددين إلى التمسوا مني أن أبين لهم ما الغزه الشيخ الامام ابن مالك في تعريفه " (٢) وقال في شرح الفصول : " وما هان ودرا ن شانان ، وفيه بحث ذكرته في شرح تصريف ابن مالك " (٣)

أما باقي الذين وقفت على كلامهم عن الكتاب فكلهم يقول تصريف ابن مالك أو ضرورة التصريف لابن مالك ، ومنهم - مثلا - عبد الباقي اليماني (٤) ، والفيروز آبادي (٥) ، وأحمد بن

(١) بغية الوعاة ج ١ / ١٢٢ .

(٢) مقدمة الشرح

(٣) المحصول الورقة : ٢٢٧

(٤) إشارة التعيين ص ١٠٣ .

(٥) البلغة ص ٩١ .

محمد المكناسي الشهير بابن القاضي (١) وحاجي خليفنة (٢) واسماعيل بن باشا البغدادي (٣) وناجي معروف (٤) ، والشيخ الطنطاوي (٥) و بروكلمان (٦) ورضا كحاله (٧) ، ولكن عدم ذكر هؤلاء لاسم الكتاب اكتفاء بتسميته تصرّيف ابن مالك أو ضروري التصرّيف لا يعارض تسميته بإيجاز التصرّيف في علم التصرّيف لأن المتقدمين كثيرا ما يتساهلون في تسمية الكتاب بل يعدلون عنها إلى اسم آخر ، أو يكتفون بجزء من اسم الكتاب ، ونجد ذلك في تسميتهم للخلاصة بالالفية واختصارهم اسم تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد إلى التسهيل واختصار اسم الكافية الشافية إلى الكافية ، وغير ذلك كثير لا داعي إلى الإطالة بذكره .

والذي يظهر لي أن ابن مالك سمي مختصره هذا (إيجاز التصرّيف في علم التصرّيف) ولكن الناس يعد ذلك تساهلت في ذكر الكتاب باسمه استئقالاته لثباتها طال عليها ، خامة إذا ما قرن باسم المؤلف . والناس يطعمهم مبالغون إلى الأخصف فاختاروا الوصول إلى الغرض من أقصر طريق .

(١) درة الجمال في أسماء الرجال ج ١ / ٢٤٥

(٢) كشف الظنون ص ٤١٢

(٣) هدية العارفين ج ٥ / ٣١٣

(٤) تاريخ علماء المستنصرية ج ٢ / ١٩

(٥) نشأة النحو ص ٢٠٦

(٦) تاريخ الأدب العربي ج ٥ / ١٨٥

(٧) معجم المؤلفين ج ٣ / ٣١٦

توثيق نسبة الكتاب

إذا لم يكن بين العلماء اتفاق على اسم مختصر ابن مالك فلا خلاف بينهم على نسبته إليه . وقد نص ابن اياز على انه لابن مالك في مقدمة شرحه هذا وفي غيرها .

وكذلك لا خلاف في نسبة شرحه لابن اياز ، فكل الذين ترجموا له نصوا على ان الشرح له - كما هو مثبت في عنوانه في النسختين وقد ذكر ابن اياز نفسه هذا الشرح باحالاته عليه في شرح فصول ابن معط ، وقد تقدمت الاشارة الى ذلك قريبا كما أن في الاحالات السابقة نسبة اليه .

ومن ادلة ما ذكر احالات ابن اياز في هذا الشرح على كتب له ، فقد أحال على المائل الخلافة (١) ، وعلى مأخذ المتبع (٢) وشرح الفصول (٣) ، ولا خلاف في أن هذه الكتب للمؤلف ، كما لا خلاف في أن هذا الشرح له .

(١) شرح ايجاز التعريف ص : ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٩٦ ، ١٩٣ .

(٢) شرح ايجاز التعريف ص : ٢٣ .

(٣) شرح ايجاز التعريف ص : ١٤٠ .

تعريف بالمتن

(إيجاز التعريف في علم التمرير)

هو مختصر في التمرير، ذكر فيه مضافه (جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك) أبنية ، الأسماء ، وأبنية الأعمال والميزان المرفى ، وأتبعها ثلاثة عشر فصلا .

الفصل الأول من هذه الفصول في الزيادة ، وعشرة فصول في الإبدال وهي من الفصل الثاني إلى الحادي عشر ، وذكر في الفصل الثاني عشر اعلال مضارع (وعد) و (أكرم) ، والفصل الثالث عشر في الادغام .

وهو موجز أشد الإيجاز تناول فيه الأحكام . وقد اتفقت عباراته في معظم قسم الإبدال مع عباراته في التسهيل (١)

ولا أعلم ما إذا كان ابن مالك ألف الإيجاز التعريف في علم التمرير قبل تأليفه للتسهيل، فلما بدا له تأليف التسهيل ضمنه إيجاز التعريف أو العكس ؟

والأرجح - عندي - أن يكون ابن مالك ألف التسهيل أولاً ثم أراد بعد ذلك أن يؤلف مختصراً للضرورة من التمرير يسهل حفظه على طلاب العلم فاخصره من التسهيل .

والدليل على ذلك أن معظم مؤلفات ابن مالك تعليمية كما أن معظمها منظومات قصد منها تيسير الحفظ على الطلاب كالكافية الشافية والخلصة ، ولامية الأعمال ، والمثلث (المنظوم) والمقصود والمدود .

(١) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقامد ص ٢١١ وما بعدها .

ودليل آخر هو أن هذا المؤلف أشد اختصاراً في موضوعاته من
نظائرها فاموضوعات التي اتفقت فيها عباراته فيهما حذفت منها
بعض العبارات من إيجاز التعريف .

كما أن نهج ابن مالك في مؤلفاته أن يكون المؤلف الأخير أشد
اختصاراً مما اختصر منه ، فالخلاصة مختصرة من الكافية الشافية - مثلاً -
ويدل على ذلك - أيضاً - : أن رأيه فيه وافق رأيه في الخلاصة - فيما
وقفت عليه - في مسألة هي بناء (قُئِّل) وهو مخالف لرأيه في
التسهيل وشرح الكافية الشافية ، حيث رجع فيهما - أي : في
التسهيل وشرح الكافية - أن يكون هذا البناء تفرعاً على (قُئِّل) (١)
وجعله في الخلاصة وإيجاز التعريف بناءً سادساً للرابع (٢) .

ومعلوم أن الخلاصة من آخر مؤلفاته النحوية ، لأنها خلاصة
الكافية الشافية ، وشرح الكافية الشافية ألفه بعد التسهيل
وأدله ذلك قوله في آخر الخلاصة :

وما يجمعه عنيت قد كمل نظماً على جل المهمات اشتمل
أحصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غنى بلا خصمه

وقال في شرح الكافية الشافية :

" وبسط الاحتجاج لذلك مستوفى في شرح تسهيل الفوائد وتكميل
المقاصد فليُنظر فيه هناك " (٣)

فما جاء - أنا - في الألفية يكون هو الذي استقر عليه رأيه . وإيجاز
التعريف هنا هو المؤلف الوحيد الذي أفرد له لتصريف الأسماء ويحتمل
أن يكون لما أفرد منظومة لتصريف الأفعال وما يجري عليها مسنن
الأسماء أفرد مؤلفاً آخر لتصريف الأسماء ..

والله أعلم .

(١) انظر التسهيل ص ٢٩١ ، وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ج ٢ / ٥٤٤ ، شرح إيجاز التعريف ص : ٩

(٣) شرح الكافية ص ٣١٩ .

وصف نسخة التحقيق .

اعتمدت في التحقيق على مصورتين لنسختين بمعهد البحوث العلمية وأحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

النسخة الاولى مسجلة بالمعهد برقم (١٥) صرف وهي مصورة من نسخة بمكتبة جامعة برينستون بامريكا مجموعة يهودا ورقمها فيها ١٢٨٥ نحو . وعدد اوراقها سبع وسبعون ورقة وفي كل صفحة سبعة عشر سطرا (١٧) ومقاسها : (١٠ × ١٦ سم) .

وليس فيها خرم ، ولا نقص ما عدا سقوط بعض العبارات التي تتضح أثناء معارضتها بالنسخة الأخرى .

وهي مكتوبة بقلم معتاد خال من الشكل وقد يخلو من النقاط أحيانا ، وقد ميز الناسخ الشرح عن المتن باستخدام مداد مختلف عن قلم المتن .

كما أنه حافظ على ترتيب الأوراق بكتابة الكلمة التي تبدأ بها كل ورقة في أسفل الورقة التي قبلها ، وفي ورقات قليلة منها حواش .

وفي نهاية الورقة الأخيرة كتب تاريخ نسخها والعبارة الاولى منه غير واضحة وبعدها ثمانين عشر شوال سنة ٨٧٨ هـ . وكتب عنوان الكتاب على الورقة الاولى وكتب بها مثل الورقة اسم مالك النسخة وتاريخ تملكه هكذا : السيد المفتقر الى مولاه محمد شاكر عفى عنه أمين في رجب سنة ١١٩٦ هـ .

النسخة الثانية :

أما النسخة الثانية فهي مصورة في المعهد المذكور أيضا - ورقمها

فيه (١٤) صرف مصورة من مخطوطة بدار الكتب المصرية ، ورقمها فيها (٢٧) صرف وهى مرقمة حسب عدد الصفحات ، وعددها ثمانون ، تسع منها فيها متن ابن مالك المشرح والسيقا قس ٧١ صفحة منسوخة بقلم معتاد قديم وعليه بعض التشكيل ولكن رداة التصوير حالت دون الاستفادة منه . وفى هوامش بعض صفحاتها اثر مقابلة على النسخة المنقولة منها حيث تكتب عبارة " بلغت " ، وعدد السطور (٢٥) سطرا بكل صفحة ، ومقاسها (٢٠ × ١٠) وقد سقطت منها صفحتان ليستا فى مصورة المعهد هما : (ص ٧٨ - ٧٩)

- وعلى الورقة الاولى كتب : تمرىفا بن مالك .
- وتحتته : وقف الله تعالى أبدا .
- وعلى الصفحة العاشرة و بداية الشرح (كتب فى رأس الصفحة .
- هذا شرح على تمرىفا بن مالك .
- وتحتته كتب : وقف صحيح وقف ، وكتبت وقف على ص ١١ أيضا .
- وفى آخر صفحة منها كتب تاريخ نسخها هكذا : تم الكتاب بعمون الله وحسن توفيقه على يد اضعف عبيده الراجى غفران ربه (١)
- ابن عبد العزيز المردانى غفر الله له ولوالديه ، ولجميع المسلمين فى نهار الاربعاء ٩ تاسع عشر ربيع الاول سنة ٠٠٠ (٢) عشر وسبع مائة . والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبى الأمى وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين وسلم تسليمًا كثيرًا .

هذا وقد جعلت النسخة "أ" الأصل لأمرين
 أولهما : أن تصويرها واضح بخلاف الأخرى .
 وثانيهما : أنها تامة والثانية ناقصة .

(١) الاسم الأول غير واضح .
 (٢) العدد الأول غير واضح .

النص المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة الكتاب]

أحمد الله تعالى على متواتر نعمائه حمدا يملأ طباق أرضه وسماؤه وأمجده وإن قصر
الشكر عن إدراك ثنائه وأنزهه كما نزه نفسه بصفاته وأسمائه وأصلي على سيدنا محمد الذي
أرسله بالوعد الصادق والوجه الطلق، فكان بحق حبيب الحق، وشفيع الخلق وعلى آله ذوى
الأخلاق الشريفة، والأحساب المنيفة [وصحبه الأخيار والتابعين لهم فى الإعلان والإسرار] (١)

وبعد فإن جماعة من المشتغلين علي، والمترددin إلى التمسوا (٢) مني أن أبين
لهم ما ألغزه الشيخ الإمام ابن مالك المغربي في تصريفه. وأُتِيَ كل فصل (ما) (٣) يليق
به من تصحيحه أو تزييفه، فأجبت ملتمسهم وشرحته وكشفته كشفا شافيا وأوضحته، ونبهت على
ضوابطه الجامعة، واحترازاته اللطيفة النافعة.

(٤)
وأرجو ممن يقف عليه، ويتصفح، ويتأمل ما أودعته ويلمحه أن يمهّد في التفسير عذرى
فإنني الفته والهموم تتجاذب فكرى، والله الموفق والمعين (٥)

-
- (١) ما بين المعقوفين ساقط من أ
(٢) في أ التص، وكان أولى أن يقول: التمس، ولكنه جاء بواو الجماعة في الفعل .
(٣) في ب : بما .
(٤) مقابل هذه الكلمة كلمة غير واضحة في ب .
(٥) في ب : " والله سبحانه المعين والموفق " .

[أبنية الاسم الثلاثي]

قال : (الاسم المجرد عِن (١) الزوائد إمَّا ثلاثي كَقَلَسٍ ، وَقَرَسٍ ، وَكَبِدٍ ، وَعَمُودٍ ،
وَجَبَرٍ ، وَعِنَبٍ ، وَإِبِلٍ ، وَبُرْدٍ ، وَصُرْدٍ ، وَعُنُقٍ) .

قلت : بدأ بتبيين وزن الاسم ، لأنه هو الأصل ولما كان ينقسم إلى قسمين
مجرد عن الزوائد ومزيد فيه ، بدأ بالمجرد لأنه الأصل أيضا ولما كان
المجرد ينقسم إلى ثلاثي ورباعي وخماسي بدأ بالثلاثي لأنه الأخف ، والأكثر
استعمالا / أما أنه أخف فلأنه أتى على العدة التي تقتضيها حكمة الوضع ،
ألا ترى أن الحرف الأول للابتداء ، ولا يكون إلا متحركا ، والحرف الأخير
للقف ، ويسكن فيه ، ويتحرك في الوصل ، والحرف الثاني للفصل بينهما ،
لثلاثي يلي الابتداء الوقف ، لأن المتجاورين كالشيء الواحد ، والوقف والابتداء
متضادان ففصل بينهما (٢) ، ولهذا لم يجوز (٣) البصريون ترخيما -
وأجاز الفراء (٤) ترخيما إذا كان متحرك الوسط (٥) .

(١) في ب " من "

(٢) انظر الخصائص ج ١ / ٥٦-٥٥ ، والمنصف ج ١ / ٣١-٣٢ وشرح الملوكي في التصريف ص ٢٤

(٣) في ب " يجر " .

(٤) سوف تأتي ترجمته في الفحصة : ١١

(٥) انظر الإنصاف ص ٣٥٦ - ٣٥٩ والتسهيل ص ١٨٨ والتبصيح ج ٢ / ١٨٥

وها هنا تنبيهه وهو أنه ليس المراد بالاعتدال ^(١١) قلة الحروف إذ يلزم من ذلك أن يكون الأخف نحو من وكم ، ولا يقال ذلك ، بل المراد بذلك ما قدمنا .

وأما أنه أكثر استعمالاً فلكثره أبنيته بخلاف أخويه ، ومن تأمل كلامهم عرف صحة ذلك . وأعلم أن التقسيم يقتضي أن تكون أبنية الثلاثي اثني عشر بناءً ، وبيانها أن الفاء إما أن تكون مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة ، والعين كذلك ، وتزيد عليها بالسكون ، وثلاثة في أربعة اثنا عشر ، لكن عدم ضم الفاء في الأسماء - بناءً (٢) ، ومع كسرهما - مطلقاً - بناءً (٣) ، فبقيت أبنيته عشرة . وبدأ بالمفتوح الفاء ، وله أربعة أبنية ففعل بفتح الفاء وسكون العين ويكون اسماً وصفة فالاسم (مَقَر) (٤) والمفة : (صَغَب) ، وفعل بفتحهما ويكون كذلك (كَجَمَل) و (يَطَل) وفعل بفتح الفاء وكسر العين ويكون كذلك نحو (كَبِد) و (خَذِر) وفعل بفتح الفاء وضم العين ويكون كذلك (كَعَض) (٥) و (حَدَث) (٦) .

(١) لم يرد ذكر للاعتدال فيما تقدم ، وقد يكون قمده مفهوماً من قوله : " أما أنه أخف فلا بد أن تأتي على العدة التي تقتضيها حكمة الوضع ٠٠٠ ص ٢٠ .

- (٢) هو (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين لاختصاصه بالفعل المبني للمفعول وهو نادر .
 (٣) هو (فُعِل) بكسر الفاء وضم العين . وهو نادر ، أيضاً .
 (٤) في ب (نحو مقرر) .
 (٥) في ب (نحو عضد) .
 (٦) رجل حَدَّثَ وحَدَّثَ وحَدَّثَ وحَدَّثَ بمعنى واحد: كثير الحديث حسن السياق له . اللسان / حدث وفي شرح الملوكي (ص ٢١) " ٠٠٠٠ والمفة حَدَّثَ وحَدَّرَ يقال " رجل حَدَّثَ أي: حسن الحديث ، ورجل حَدَّرَ أي: متيقظ " .

وثنى بمكسورها ، وله ثلاثة أبنية فعّل بكسر الفاء وسكون العين ويكون
كذلك نحو (عِذْل) و (يَضُو) (١) وفَعَلَ بكسر الفاء وفتح العين ١/٥ وهو
في الاسم نحو (عَنَب) .

قال التصريفيون : ولا نعلمه جاء صفة إلا في قولهم قوم (عِذَى) ، وهو
اسم جنس وصف به الجمع كالسفر والركب ، وليس بتكسير لأنه لا نظير له في
الجموع المكسرة (٢) . وفعل بكسرهما ويكون كذلك (كَيْل) و (يَلِز) (٣) للمرأة
العظيمة ، وقيل للقصورة (٤) .

-
- (١) النَّصُّ : من معانيه : الثوب الخلق ، والهزيل . اللسان / نضا .
(٢) قال له ابن يعيش في شرح الملوكي ص ٢١ - ٢٢ والمفصل ج٦/١١٢ وانظر الممتع
ج١/٦٣ .
(٣) لم يذكر سيبويه لهذا البناء إلا مثالا واحدا وهو (إِيل) وقال إنه لا يعلم
غيره في الاسماء ولا في المفات . الكتاب ج٤ ص : ٢٤٤ .
وقد ذكر ابن خالويه أنه ليس في كلام العرب ببناء على فعل الاثمانية اسماء
هي : إِيل ، إِطِل ، حِير ، جِلِخ ، طِلِب ، وتِد ، يَلِز ، يَلِص .
وقد علل ابن خالويه اهمال سيبويه لسبعة من هذه الأمثلة بكونها مختلفا فيها
ما عدا المثال الوحيد الذي ذكره وهو (إِيل) وذكر ابن عمقور (إِيلَا) و (أَتَانَا
إِيدَا) و أنكر باقي الأمثلة . انظر : ليس في كلام العرب ص ٩٦ ، والممتع ص ٦٥ .
(٤) انظر اللسان / يلز .

والمعدوم منه فَعُل بكسر الفاء وضم العين ، وعللوه بأنهم كرهوا الخروج من
الكسر الذي هو ثقيل إلى الضم الذي هو أثقل منه ، فأما (حُبْك) بكسر الحاء وضم
الباء فقد استضعف ، وأجيب عنه بأنه من التداخل ، وذلك لأنه يقال (حُبْك)
(كَعُك) ، و (حَبْك) (كَابِل) (١) .

فالمتكلم بحبك كأنه قصد الكسر أولاً ثم غفل فذكر الضم

• ثانياً •

وأكثر ما يكون التداخل في كلمتين (كَقَنَط يَقْنَط) بفتح العين فيهما ، (٢)
فإنه لما قيل قَنَط يَقْنَط (كَضَرَب يَضْرِب) ، و (قَنِط يَقْنِط) (كَعَلِم يَعْلَم) ،
فمن فتح العين فيهما ركبهما من اللغتين •

(١) هذا هو تخريج ابن جنس للقراءة الشاذة (الحُبْك) بكسر الحاء وضم الباء •
وعلق الرضي على ذلك بأن (فَعِل) قليل لم يذكر منه سيويه الا مثالا واحدا هو
(إِيل) وعلى افتراض ثبوته فهو مفرد ، و (الحُبْك) بضم الحاء وفتح الباء فكيف
تتداخل لغتان من جمع ومفرد ؟ وقال ابن مالك : " وهذا التوجيه لو اعترف به
من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ، ورداءة التلاوة ، ومن هذا شأنه
لم يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض مثل ذلك منه " .

انظر المحتسب ج ٢ / ٢٨٧ ، وشرح الشافية ج ١ / ٣٩ ، وشرح الكافية الشافية
ص ٢٠٢١ •

(٢) فـ ب : فهما •

وثالث بمضمومها وله ثلاثة أبنية : فُعِل بضم الفاء وسكون العين ،
ويكون كذلك (كَبُود) و (عُبر) ، يقال ناقة (عُبر) أى لاتزال يسافر عليها (١) • وفعل
بضم الفاء وفتح العين ويكون كذلك (كَرِيع) (٢) أو (سَكع) (٣)

وَفُعِل بضمهما ويكون كذلك (كَطُب) (٤) و (سُرح) (٥) •

يقال : ناقة سُرح •

والمعدوم منه في الأسماء فُعِل بضم الفاء وكسر العين ، ويختص بالفعل
الثلاثي الصحيح العين غير المضاعف ، المبني للمفعول (كَضِرَب) •

(١) انظر القاموس / عبر •

(٢) الرَّبْع : الفصيل الذي ينتج في الربيع • وجمعه رَبَاع وأَرْبَاع قال علقمة :
إِذَا تَرَعَّتْ فِي حَافَاتِهَا رُبْعٌ حَنَّتْ شَعَامِيمُ فِي حَافَاتِهَا كُـوْمٌ

وانظر اللسان / ربع •

(٣) قال سيبويه : (ورجل خُتَع وُكَّع) وفي اللسان : ورجل سكمع متبختر ...
وهو ضد الختع وهو الماهر بالدلالة ، ونسب تفسيره للسيرافي • الكتاب
ج ٤ ص ٢٤٢ / اللسان سكمع •

(٤) الطُّنْب والطَّنْب : حبل الخباء والسرادق ونحوهما • اللسان / طنّب •

خيل سرح وناقة سرح : سريعة قال الاعشى :

يَجْلَالَةُ سُرْحٍ كَأَنَّ يَغْزِيَهَا هَرًّا إِذَا انْتَعَلَ الْكَمَاةُ ظِلَالَهَا •

اللسان / سرح •

وأما (دئيل) قبيلة أبي الأسود (١) فقليل إنها معرفة / ٥ / ب والمعارف غير معسول عليها في الأبنية لجواز أن تكون منقولة . وقيل إنه اسم دويبه شبيهة (بابن عرس) (٢) حكاها الأخفش (٣) (٤) .

ونقل الميداني (٥) أنه يقال : (وَعِل) لغة في (الْوَعِل) (٦) وعن الليث (٧) (الرُّئِم) اسم (السب) (٨) وهذا كله شاذ .

-
- (١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان ، وقيل ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان ، وقيل ابن سفيان بن جندل بن عمرو بن عدي بن الدئل بن بكر بن عبد مناة بن كنانة يقال إنه أول من وضع النحو ونقط المصحف . توفي سنة ٦٩ هـ ، ترجمته في : مراتب النحويين ص ٢٤ وطبقات الزبيدي ص ٢١ .
- (٢) ابن عرس : دويبة دون السنور أُشْتَرُ أَمْلَسُمُ أَصْلُهُ ناب جمعه : بنات عرس ، ذكرها كان أو انثى . هكذا في اللسان والقاموس . عرس .
- (٣) هو : أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعي مولاهم . : أحد أعلام النحاة توفي سنة ٢١٥ هـ ترجمته في مراتب النحويين ص ١١١ ، ونزهة الالباء ص ١٢٣ .
- (٤) نقله عنه ابن جني في المنصف (ج ١ / ٢٠) وانظر شرح الملوكي ص ٢٢-٢٤ ونزهة الطرف في علم الصرف ص ٦ والممتع ج ١ / ٦١ وشرح الشافية ج ١ / ٣٧ - ٣٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٢ .
- (٥) هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفضل الميداني النيسابوري صاحب الأمثال المشهورة توفي سنة ٥١٨ هـ ترجمته في إنباه الرواة ج ١ / ١٥٦ ، وبغية الوعاة ج ١ / ٣٥٦ .
- (٦) نزهة الطرف في علم الصرف ص ٦ .
- (٧) هو الليث بن نصر بن سيار اللغوي النحوي وفي بغية الوعاة يسار بدل سيار . وهو صاحب الخليل بن أحمد الذي يقال إنه اكمل بعده كتاب العين . ترجمته في إنباه الرواة ج ٢ / ٤٢ وبغية الوعاة ج ٢ / ٢٧٠ .
- (٨) في أ : السنة . والسببة تقال للاست . ينظر خلق الانسان في اللغة . ص ١٥٩ .

[أبنية الاسم الرباعي]

قال : (وإِمَّا رَبَاعِيٌّ كَجَعْفَرٍ • وِدْزَهَمَ ، وَدِزْرَجٍ وَدِرْقَسٍ ، وَتَوْتُسْنِي •
وَجُحْدَبٍ) (١) (٢) •

قلت : ذكر للرباعي ستة أبنية ، وأيمسة هذا الفن جعلوها خمسة (٣)
وسأبين الذي فيه الخلاف عند الوصول إليه - إن شاء الله تعالى •

فالخمس : فَعْلَلْ بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام ، ويكون اسما وصفة
(كَجَعْفَرٍ) (٤) و (سَلَهَبٍ) للطويل (٥) إن كانت الهاء أصلا •

-
- (١) جعله هنا بناء سادسا ، وفي التسهيل جعل الأبنية خمسة وقال : الأولى في " فُعْلَلْ " أن يكون فرعا على " فُعْلَلْ " التسهيل : ص ٢٩١ •
 - (٢) في نسخة المتن المستقلة اختلاف في ترتيب الأبنية عما هنا •
 - (٣) انظر الكتاب ج٤/ ٢٨٨ ، والمقتضب ج١/ ٢٠٤ •
 - (٤) الجعفر : النهر الصغير أو النهر الملاّن أو فوق الجدول • القاموس (جعفر) •
 - (٥) القاموس / سلهب •

- وَفُعِّلَ بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام الأولى، ويكون كذلك (كِزَّبِرَج) (١)
 و (عِنَقَص) للمرأة القليلة الحياء (٢) • وَفُعِّلَ بضم الفاء وسكون العين، وفـــــــم
 اللام الأولى، ويكون كذلك (كَبُرُثْن) (٣) و (جُرُشَع) (٤) •
 وَفُعِّلَ بكسر الفاء وسكون العين • وفتح اللام الأولى، ويكون كذلك (كِدْرَقَم)
 و (هَبْلَع) (٥) إن كانت الهاء أصلاً • وَفُعِّلَ بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام
 الأولى، ويكون كذلك (كَقِمَطَر) (٦) و (سَبَطَر) (٧) •
 والسادس هو المختلف فيه وهو فُعِّلَ بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام
 الأولى •

-
- (١) الزَّبْرِج : الزينة من وشي أو جواهر ، ويقال للذهب والسحاب الرقيق / القاموس (زبرج)
 (٢) القاموس / العنقص •
 (٣) البُرْثْن : الكف مع الأصابع ومخلب الأسد وقيل هو للسبع كالاصبع للانسان •
 القاموس (البرثن) •
 (٤) الجُرْشَع : العظيم من الإبل والخيول أو المنتفخ الجبين •
 والجَرَّاشَع : الأودية العظام القاموس (الجرشع) •
 (٥) الهَبْلَع : الأكل العظيم اللقم الواسع الحنجور • القاموس (الهبلع) •
 (٦) القِمَطَر : ما تمان فيه الكتب •
 (٧) السَّبَطَر : الطويل المنبسط •

ذهب هذا المصنف إلى إثباته وقد تبع في ذلك شيخه أبا البقاء ابن يعيـش الحلبي (١) ، فإنه عنه أخذ علم العربية - أخبرني بذلك جماعة - وهو مذهب الأخفش .

ونقل الميداني أنه رأى / الكوفيين (٢) وحجتهم ١/٦ ما رواه الفراء (٣) وغيره من قولهم (تُرْقِع) و (طُحَلَب) (٤) و (جُوْدَر) (٥) ، و (جُحْدَب) (٦) .

(١) هو : يعيـش بن علي بن يعيـش بن محمد بن أبي السرايا النحوي الحلبي ، صاحب شرح المفصل - المشهور - وشارح الملوكي في التمريرف . توفي سنة ٦٤٣ هـ ترجمته في إشارة التعيين ص ٣٨٨ ، وبغية الوعاة ج ٢/٣٥١ .

(٢) نزهة الطرف ص ٧ .

(٣) هو : يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي أبو زكريا الفراء وهو ثاني أئمة المدرسة الكوفية بعد الكسائي ومن أشهر مؤلفاته معاني القرآن ، توفي سنة ٢٠٧ هـ ترجمته في : مراتب النحويين ص ١٣٩ ، وطبقات الزبيدي ص ١٢١ .

(٤) الطُّحَلَب : خضرة تعلو الماء المزمن . روى فيه مجد الدين تثليث الطلاء القاموس (طحلب) .

(٥) الجُوْدَر : ولد البقرة الوحشية . القاموس / جذر .

(٦) هذا البناء (جُحْدَب) يرويه النحاة عن أبي الحسن الأخفش قال ابن يعيـش (وأرى القول ما قاله أبو الحسن لأن الفراء قد حكى تَرْقِعَ وتُوقِعَ وتُحَلَبَ وتُحَلَبَ وتُحَدَدَ وقُتْسَدَدَ ودُخِّلَ ودُخِّلَ . فهذا وإن كان الضم فيه المشهور إلا أن الفتح قد جاء عن الثقة ، فلا سبيل إلى رده) وذكر ابن جنى في المنصف أن جميع البصريين خالف الأخفش إلا من تبعه - كما قال -

و خلاصة القول أن ابن جنى لم يوافق ولم يخالف وإنما ساق القولين ورجح رأي الأخفش ابن يعيـش وابن الحاجب والرضي ، وخالفه ابن عصفور ، وابن مالك في التسهيل . انظر المنصف ج ١/٢٧ وشرح الملوكي ص ٢٦ ، والممتع ص ٦٧ والتسهيل ص ٢٩١ وشرح الشافية ج ١/٤٧ .

وهنا تبييه وهو أن الألف في بُهْمَا (١) على هذا تكون للإلحاق، إذ قد امتنع أن تكون للتأنيث، لدخول تائه عليه، ونظيره أن (إِخْدَى) ألفه للتأنيث فإذا قلت إحدى عشرة فهي للإلحاق (يُدْرَهُم)، إذ المركب جارٍ مجرى الكلمة الواحدة، ولا تجتمع علامتا تأنيث فيها

هذا قول أبي علي (٢) في التذكرة (٣) وقال بعضهم: مسوغ ذلك أنهما - وإن ركباً - كلمتان، بدليل أحد عشر، وقد علم أن أربعة أحرف متحركة لا تتوالى، فما ظنك بستة؟ وسيبويه (٤) وأصحابه لم يشبثوا ذلك وتمسكوا بعدم النقل (٥).

(١) البهامة: لغة في البهمي: نوع من النبت تأكله البهائم. انظر اللسان/بهم، والكتاب ج٤/٢٥٥، وشرح الشافية ج١/٤٨.

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان أبو علي الفارسي النحوي أبوه فارسي وأمه عربية سدوسية. له مؤلفات كثيرة مشهورة منها الحجة في القراءات والايضاح في النحو والتكملة في التصريف وله كثير من المؤلفات سماها المسائل مضافة إلى البلد الذي الفت فيه أو الذي سئل فيه عنها، منها على سبيل المثال المسائل الحلبيات، المسائل العفديات، المسائل البغدديات وغيرها توفي سنة ٣٧٧ هـ

(٣) انظر التكملة ص ٣٠٩ - ٣١٢.

(٤) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر، من موالي بني الحارث بن كعب، من أهل فارس، هو صاحب الكتاب الشهير الذي يعتبر مصدر النحاة منذ الفقه إلى يومنا هذا، واختلف في سنة وفاته فقليل ١٦١ وقيل ١٨١، ترجمته في مراتب النحويين ص ١٠٦، وطبقات الزبيدي ص ٦٦. وبغية الوعاة ج٢/٢٢٩.

(٥) سيبويه، والمبرد، وابن السراج لم يذكروا للرباعي الخمسة أبنية، وهي المتفق عليها، فاما جندب فلم يشبثوه. انظر الكتاب ج٤/٢٨٨، والمقتضب ج١/٢٠٤، والأصول ج٣/١٨٢.

وألف (بُهِمَّاة) على هذا للتكثير (كَقَبَعَتْرَى) ، قال الزعفراني في الأسماء الأعجمية : " والمصحيح رأي سيبويه ، ولا حجة فيما تعلق به الكوفيون . "

أما جذر (١) فإنه أعجمي ، وأما يُزْقِع ، وطُحْلِب فالأجود فيهما ضم القاف والسلام فيكونان كَبُزْتُين . وكذلك الرواية الجيدة في جُخْدَب ضم الدال ، وعلى أنه لو شئت فتحها أمكن أن يكون محذوفا من جُخَادِب " انتهى كلامه .

وأقول : كان شيخني سعد بن أحمد المغربي (٢) (٣) يصبوب قول الأخفش ، ويقول : إن الفراء روى ذلك وهو ثقة ، ولا سبيل إلى رد روايته ، ويدل على صحة

- (١) قال ابن دريد ، والجوال يقى : إنه فارسي معرب . ولم يذكر ذلك الجوهري . وفي اللسان : قال ابن سيده : " وعنسدى أن الجَعْدَر والجَوْدَ عريان . والجَوْدَر والجَوْدَر فارسيان . الجمهرة : ج ١ / ٤٥٣ ، والمعرب : ص ٢٤٦ ، والمصباح ، واللسان جذر .
- (٢) هو : سعد بن أحمد بن عبد الله الجذامي الاندلسي البلياني النحوي المالكي . قال السيوطي " روي عنه الشرف الدمياطي وقال : رأيت يقرئ النحو ببغداد ، وممن قرأ عليه ابن اياز ، ونقل عنه ابن اياز في شرح الفصول وسماء : سعد الدين في مواضع عديدة . وذكر أنه شرح الجزولية " بغية الوعاة ج ١ / ٥٧٧ .
- (٣) في بزيادة : " جزاه الله عني أحسن الجزاء " .

ذلك قولهم : [عُنْدَد] (١) (٢) ، وَعُنَيْب (٣) ، فالدال الثانية والباء الثانية فيهما للإلحاق ، بدليل فك الإدغام ، ولو لم يكونا له لقليل : عُنْد (٤) / وَعُنْب ٦/ب

ومعلوم أن الإلحاق / يستدعي مثالا يلحق به فلو كان هذا البناء معدوما لمّا ورد عنهم ما هو ملحق به .

فإن قيل : فهلا كانت النون زائدة ، والوزن : فُنْعَل ؟

فالجواب : ما قدمنا من كون الحرف الثاني فيهما للإلحاق - دليل (٥) على أصالة النون ، وأيضا [فَعُنْدَد] (٦) مأخوذ من قولهم : يَعْنِد (٦) أي يحجز ومعنى مالي عنه [عُنْدَد] (٦) : مالي عنه حاجر .

(١) في "أ" غندد بالغين والظاهر أنه تصحيف .

(٢) في اللسان : "مالي عنه عُنْدَد وعُنْدَد أي بد " وأنشد :
لقد طَعَنَ الحيَّ السَّجْمِيعُ فَأَضَعَدُوا نَعَمْ لَيْسَ عَمَّا يَفْعَلُ اللَّهُ عُنْدَدُ
وقال مرة أخرى : " ... ما وجد لذلك عُنْدَدَا وعُنْدَدَا أي سبيلا "
ينظر اللسان والقاموس / عند والمنصف ج٩/٢

(٣) العنبيب كثرة الماء . وعنبيب : موضع ثلاثي عند سيبويه ، وحمله ابن جني على أنه فنعل . وفي اللسان عن ابن الأعرابي :
فَمَبَحَّتْ وَالشَّمْسُ لَمْ تَقْفَبِ عَيْنًا يَنْفُضَانِ تَجُوجَ الْعُنْبِ .
وفي مادة (عيب) قال : " قال أبو منصور جعل الْعُنْبِ الْفُنْعَلُ مِنَ الْعَبِّ وَالنُّون ليست زائدة ، وهي كنون العنصل ... " .
ينظر اللسان (عنب) و (عيب) .

(٤) في "أ" غندد " .

(٥) في ب دليلا .

(٦) في أ غندد .

وَعَنْتَبَ فِي ذَلِكَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ اشْتِقَاقٌ •

وقول الزعفراني [إن] (١) الأجود في بُرُقْعٍ ، وَطَحْلُبُ ضَمِّ الْقَافِ وَالسَّلَامِ
يدل على أنه روى فيهما الفتح ، ولكن زعم أن الضم أجود •

والنزاع الآن ليس في الأفضح ، بل في إثبات هذا البناء وعدمه • ولا يجوز
أن يكون (جَحْدَب) منقوصا من جَحَادِب بدليل إسكان الخاء ، وفتح الدال ، ولو كان
منه لقليل : جَحْدَب بفتحها ، وكسر الدال (كَعْلَيْط) (٢) ، وَهْدَايِد (٣) ، لما كان
محذوفين من عِلَاطٍ ، وَهْدَايِد ، وهذا بين فاعلمه •

(١) زِيَادَةُ فِي ب

(٢) الْعَلَيْطُ ، وَالْعِلَاطُ : الضخم ، واللبن الخاثر • القاموس/علبط •

(٣) الْهَدِيدُ وَالْهَدَايِدُ : اللبن الخاثر والعشا ، أو ضعف البصر •
قال ابن دريد في (الجمهرة ص ١١٦٧) "واعلم أن ما كان من كلامهم على
فَعْلِيل فلك أن تقول فيه : فَعَالِل ، وليس لك أن تقول فيما كان على فعالل ،
فَعْلِيل" • وانظر القاموس (هديد) •

[أبنية الاسم الخماسي]

قال : (وإمّا خُمَاسِيّ كَسَفَرُجَل (١) وَجَحْمَرِش (٢) وَجِرْدَ حُل (٣) وَقَدْ عَمِلَ (٤)) .
قلت : الخماسي له أربعة أبنية وقع عليها الاتفاق وهي : فَعَلَّل بفتح الفاء والعين وسكون
اللام الأولى وفتح اللام الثانية • ويكون اسما وصفة كَسَفَرُجَل وَشَمَرْدَل (٥) وَفَعَلَّل بفتح
الفاء وسكون العين ، وفتح اللام الأولى وكسر الثانية ، قال أبو عثمان (٦) وأبو الفتح (٧) يكون

-
- (١) السَّفَرُجَل : ثمر وواحدته : سفرجلة .
(٢) الجَحْمَرِش : العجوز وقال ابن جنى : العظيمة من النساء والإرنب الضخمة • وفي القاموس
الإرنب المرضع • ينظر القاموس (جحمرش) والمنصف ج ٥/٣ .
(٣) الجِرْدَ حُل: الوادي والضخم من الإبل • يستوي فيه المذكر والمؤنث • القاموس .
(٤) يقال : ما عنده قَدْ عَمِلَ وما عنده قَدْ عَمِلَ أي ما عند شيءٍ وَالْقَدْ عَمِلَ : المرأة القصيرة
والضخم من الإبل • (القاموس ٠٠) .
(٥) الشَّمَرْدَل من الإبل وغيرها : القوي السريع الفتى الحسن الخلق مؤنثه : شَمَرْدَلْسة •
اللسان والقاموس (شمر دل) .
(٦) هو بكر بن محمد بن بقية • وقيل : بكر بن عدي بن حبيب أبو عثمان المازني النحوي •
من بني مازن بن شيبان • أحد أعلام المدرسة البصرية توفى سنة ٢٤٧هـ على الأرجح •
ترجمته في أخبار النحويين البصريين ص ٨٥ ، مراتب النحويين ص ١٢٦ ، نزهة الألباء
ص ١٨٢ ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ج ١/ ٢٨٢ .
(٧) هو : عثمان بن جنى النحوي الأزدي بالولاء • عرف بالذكاء والتبحر في علوم العربية
وخامة التصريف • يقال إنه كان يَدْرُس في أحد مساجد بغداد فمر به أبو علي الفارسي
وكان يتكلم في مسألة صرفية فأخطأ في تقدير المسألة أمام أبي علي - وكان ابن جنى شابا
صغيرا فقال له أبو علي " تزببت وأنت حصرم " ثم ترك ابن جنى التدريس وصحب أبا
علي أربعين سنة حتى توفي أبو علي فتولى بعده التدريس في بغداد • توفي سنة ٣٩٢هـ •
ترجمته في نزهة الألباء ص ٣٢٢ وإنباه الرواة ج ٢/ ٣٣٥ .

اسمها وصفة (كَقَهْتِلِيس) (١) و (جَحْمَرِش) للمرأة المسنة (٢) وقال ١/٧
أبو العباس (٣): لا يكون إلا صفة (٤). وفَعَّلَ بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى
وسكون الثانية ويكون كذلك (كِقَرَطْعَب) (٥) و (جِرْدَحْل) .

وَفَعَّلَ بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر الثانية . ويكون كذلك
(كَقَذَّ عَمِل) و (خُبَعِثْن) (٦) للشديد . وذكر ابن السراج (٧) بناءً خامسا
وهو (هُنْدَلِيع) لبقلعة (٨) . والظاهر أنه رباعي ونونه زائدة ووزنه فُعْلِل .

-
- (١) القَهْتِلِيس : تقال للضحمة من النساء - والكمرة والقملة الصغيرة . اللسان . (قهيلس) .
(٢) قال له أبو عثمان في تمريره وتبعه ابن جنى ، ونقل ابن جنى عن المبرد أن حمرشا تكون صفة
لا اسما . وقال - أيضا - ان سيويوه استدرك عليه اسم سادس هو (هندلع) اسم لبقلعة
انظر المنصف ج١/ ٣٠-٣١ .
(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد انتهى إليه علم العربية
بعد المازني ، من أشهر مؤلفاته المقتضب والكامل . توفي سنة ٢٨٥هـ ترجمته في :
مراتب النحويين ص ١٣٥ وإشارة التعيين ص : ٣٤٢ .
(٤) المقتضب ج١/ ٢٠٦ .
(٥) يقال ما عنده قَرَطْعَبَة : ما عنده شيء وما عليه قَرَطْعَبَة ما عليه قطعة خرقسة .
اللسان (قرطعب) .

- (٦) الخُبَعِثْن : الأسد ، والشديد الضخم من الرجال ، المسترخي البدن . القاموس/خبعثن .
(٧) هو : محمد بن السري أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج أحد أعلام علماء النحو ،
والأدب في زمانه . وله مؤلفات من أشهرها الأصول في النحو . توفي سنة ٣١٦هـ ترجمته
في طبقات الزبيدي ص ١١٢ ، نزهة الالباء ص ٢٤٩ ، إنباه الرواة ج٢/ ١٤٥ ، بغية
الوعاء ج١/ ١٠٩ .

- (٨) انظر الأصول ج٢/ ١٨٦ .

فتقول في مثله من (وَأَيْتَ) و (وُنَائٍ) وأصله : (وُنَائِي) فاستثقلت الضمة على الياء ، فأسكنت وحذفت لالتقاء الساكنين . وإن خَفَّفت الهمزة نقلت فتحتها إلى النون وحذفتها فقلت (وُنِي) وإن شئت قلت (وناي) فقلبت الياء المسكورة الفا لتحركها وانفتـاح ما قبلها ، وصحت الياء الأخيرة ، لأن الالف قبلها أملية (١) .

[أبنية الأفعال]

قال : (والفِعْلُ المجرّد إمّا ثلاثيّ كَذَهَبَ وَعَلِمَ وَمَكَثَ ، وإمّا رباعيّ كَذَخَرَ) قلت : لما تكلم على أوزان الاسم أخذ في الكلام على أوزان الفعل ، وهو على ضربين : مجرد من الزيادة ، وذو زيادة ، فبدأ بالمجرد ، وهو قسمان : ثلاثي ورباعي ، وليس في الفعل ما هو على أكثر من ذلك ، كأنهم حطّوه عن درجة الأسماء لاصالتها وفرعيته [وخفتها وثقله] (٢) واستغنائها عنه واقتضاره إليها .

وقال عبد القاهر (٣) إن الفعل تتصل به الضمائر وتنزل منه منزلة أحد حروفه بالأدلة المذكورة في كتب النحو ، فلو كان فيه خماسي / واتصل به الضمير لذات عدته على عدة / ب حروف الأسماء التي هي الأصول . فللثلاثي ثلاثة أبنية : قَتَلَ وَقِيلَ وَقُتِلَ كَقَطَرَفَ ، فأما فُعِلَ فإنه يختص بما لم يسم فاعله كضرب ، وأصله أن يكون حديثا عن الفاعل ثم ينقل فيصير

(١) في بزيادة " فاعرفه) .

(٢) ساقطة من "أ" .

(٣) هو : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، أبو بكر النحوي أحد مشاهير العلماء وله مؤلفات كثيرة في علوم العربية منها : إعجاز القرآن ، والمقتصد في شرح الإيضاح وشرح التكملة وغيرها ، توفي سنة ٤٧١ هـ . ترجمته في نزهة الألباء ص ٣٦٣ ، إنباه الرواة ج٢/ ١٨٨ ، بغية الوعاة ج٢/ ١٠٦ . أما قوله فلم أجده فيما اطلعت عليه من كتبه .

حديثاً عن المفعول ، وإنما يكون من قَعَلَ وقَعِلَ - بفتح العين وكسرها - ولا يكون من قَعَلَ بضمها لأنه لا يتعدى ، نعم إن كان معه ظرف متصرف أو جار ومجرور جاز أن تبنى ذلك منه ، وذهب المبرد إلى أنه بناء مستقل غير متفرع على بناء الفاعل (١) وليس هذا موضع بسطه . وليس في الأفعال قَعَلَ بسكون العين ، فأما قوله (٢) :

فإن أهْجُه يَمْجُرُ كما ضَجُرَ بَازِلٌ
مِنَ الْأَذْمِ دَجِرَتْ صَفَحَتَاهُ وَغَارِبُوسُهُ
فانه أراد : ضجر ودبرت كعلم لكنه سكن استثقالاً للكسرة
وكذلك يجوز اسكان الضمة ، فاما المفتوح فمجيء الاسكان
فيه شاذ . قال (٣) :

وقالوا تَزَابِي قَقُلْتُ صَدَقْتُكُمْ
أَبَى مِنْ تُرَابٍ خَلَقَهُ اللَّهُ آدَمَ (٤)

(١) لم أجد هذا القول في كتب المبرد وقد بحثت عنه في فطانه . وقال ابن يمش : " ... هذه الميعة منشأة ومركبة من بناء الفاعل ، وعليه الأكثر من النحويين ومنهم من يقول : إن هذا الباب أصل قائم بنفسه ، وليس معدولاً من غيره ، واحتج بان ثم افعلال لم ينطق بها عليها مثل جُنَّ زيد وحُمَّ بكر " شرح المفصل ج ٧ / ٧١ ، وشرح الملوكي ص ٣١ .

(٢) البيت ينسب إلى الأخطل التغلبي وليس في ديوانه المطبوع بشرح السكري ، وليس في النقائض أيضاً . وهو في المنصف ج ١ / ٢١ وتهذيب اصلاح المنطق ص ٩٨ ، والانصاف ج ١ / ١٢٣ وشرح الملوكي ص ٣١ ، واللسان (ضجر ، ودبر) وشرح الفصل ج ٧ / ١٢٩ ، والشاهد فيه قوله (ضَجُرَ ، ودَجِرَتْ) باسكان الثاني فيهما والأصل فيهما التحريك واسكنهما الشاعر تخفيفاً . قال ابن جني : (وعلى هذا قالوا : كَرَّمَ الرجل) يريدون كَرَّمَ ، و (لَقَّضُوا الرجل) . يريدون (لَقَّضُوا) فاسكنوا المضموم كما اسكنوا المكسور المنصف ج ١ / ٢١ .

(٣) البيت في : عبث الوليد ص ٢٢٥ ، وارتشاف الضرب ج ٣ / ٢٩٤ ، وضرائر الشعر ص ٨٤ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ص ١٨ وليس منسوباً لقائل ، إنما في عبث الوليد ينسب لبعض الشيعة . والشاهد فيه : إسكان ثاني الفعل الثلاثي المفتوح العين - ضرورة - وهو شاذ لأن التسكين يكون لتخفيف الثقيل والفتح خفيف .

(٤) هكذا في النسختين ووجه النصب أنه بدل من التضمير في (خلقه) وفي الضرائر وشرح شواهد شرح الشافعية " آدم " وعلى هذا يكون التقدير : " ابى/آدم خلقه الله من تراب " .

أراد : خَلَقَه

وقال آخر (١)

وَمَا كُلُّ مُتَّبَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ مَفْقُهُ [يَرَاجِعُ] (٢) مَا قَدْ فَاتَهُ بِرَدَادٍ (٣)

أراد : سَلَفَ . وقال أبو الفتح : " يحتمل أن يكون مخففاً من فَعِلَ مكسور العين ،

ولكنه فعل غير مستعمل إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطبق به ، كما أن قولهم :

" تفرقوا عَتَادِيْدَ وَشَمَاطِيْظَ " كأنهم قد نطقوا بالواحد من هَذِيْنِ ٨ / ١

الجمعيين ، وإن لم يكن مستعملاً في اللفظ فإن قيل : فلم يسمع عنهم يَسْلَفُ بفتح

اللام فما ينكر أن يكون هذا يدل على أنهم لا يريدون سَلَفَ مكسور اللام على وجهه .

ألا ترى أن من قال : عَلِمَ بسكون اللام لا يقول في مضارعه الا يَغْلَمُ بفتحها ؟

فالجواب : أنهم لما لم ينطقوا بالمكسور على وجهه ، واستغنوا عنه بالمفتوح صار

عندهم كالمرفوض الذي لا أصل له ، واجتمعوا على مضارع المفتوح . وهذا ينبغي

أن يكون مما ذكر سيوييه [أنهم] . (٤) يستغنون فيه بالشئ عن الشئ حتى

يكون المستغنى عنه مسقطاً (٥)

(١) للأخطل (غياث بن غوث التغلبي) في ديوانه ج ١ / ١٧٤ من قصيدة مطلعها :

أَتَغْضَبُ قَيْسَ أَنْ هَجَوْتُ ابْنَ مِمْصَعٍ وَمَا قَطَعُوا فِي الْعِرِّ بَاطِلْنَ وَادٍ .

والشاهد فيه قوله " تَلَفَ " بتسكين وسط الفعل ، كما في الشاهد السابق .

(٢) في "يراجع" وفيها : بوداد بدل برداد .

(٣) الرَّدَاد : هو رد الشئ مرتين . والرَّدَاد الاسم من المصدر وفيه الفتح

(٤) سقطت من أ .

(٥) أخذه من المصنف (ج ١ / ٢١ - ٢٢) وقال البغدادي في شرح

شواهد الشافية (ص ١٨) ان رأى ابن جنى متكلف .

فان قيل : فما وزن لَيس - والظاهر أنه قُتل بسكون العين ؟
فالجواب : وزنه قَعِلَ كَعَلِمَ ، سكنت عينه ، والدليل (١) على ذلك أنه لا يجوز أن يكون
بفتحها ، إذ لا يسكن ولا يجوز (٢) أن يكون بضمها ، لأن ما عينه ياء لا يأتي على
قُتل بالضم (٣) ، فتعين ما قدمنا . فإن قيل لو كان كذا لقيل لشت كهـُـت -
بكسر اللام ولم يُقَلَّ لَشت بفتحها - وهو الممموع ؟
فالجواب : أنه لما ألزمت العين السكون ولم تقلب الياء ألفا كتهـُـب جرت العين
مجري ما لا حظ له في الحركة .
وأیضا فهذا فعل جامد ضعيف وقد ذهب أبو علي الى حرفيته (٤) والنقل إنما بابه
الفعل القوي المتصرف . وهذا واضح . ولربما عي مثال واحد وهو : قَعَلَل (كَدَخَرَج)
و (تَرْهَف) / زيد المبني إذا أحسن غـُـذاؤه (٥) ٨/ب ،
وها هنا تنبيه وهو أنهم كما حطوا الأفعال عن رتبة الأسماء كذلك حطوا الحروف
عنهما ، فتجيء على حرف واحد كواو العطف وحرفين كـِـمِّن وثلاثة أحرف كنعم .

(١) في ب " ويدل "

(٢) في ب " ولا جائز "

(٣) لم يسمع منه الا هَيُؤَ لِحَسَنِ الهيئة .

(٤) المسائل الحلييات ص ٢١٠ . وانظر الايضاح المعصدي ص ١٣٤

وانظر مغنى اللبيب ص ٢٢٥ .

(٥) "القاموس / سرفه .

ولا يجيء على أربعة ، إلا ورابعه حرف لين نحو (حتّى) و (أمّا) إذ حرف اللين جار مجرى الحركة ، والزيادة للاطلاق . فإن قيل : ففي الحروف نحو (كأن) و (لعلّ) و (لكنّ) فهي على أكثر من ثلاثة أحرف وليس رابعها حرف لين ؟

فالجواب : أن كأن مركبة والأصل : (إن زيدا كالأسد) فقدموا الحرف الدال على التشبيه ، اهتماما به ، وفتحوا الهمزة لضرب من إصلاح اللفظ إذ لا يكون ما بعد حرف الجر إلا المفتوحة ، غير أنهم لما ركبوا الكاف مع (أن) ومزجوها حدث لهما حكم آخر . فليس موضح (أن) جرا بالكاف (١)

واللام في (لعلّ) زائدة ، بدليل حذفها كثيرا في (علّ) .

قال الشاعر (٢) :

عَلَّ الْهَوَى مِنْ نَعِيْدٍ أَنْ يُقَرَّبَهُ أَمْ النُّجُومُ وَمَرُّ الْقَوْمِ بِالنَّعِيْسِ

(١) مسألة تركيب كأن و عدمه مسألة خلاف بين النحاة فأيمه البصريين والفراء يرون أنها مركبة وخالفهم آخرون .
انظر بر الصناعة ص ٣٠٤ ، وصف المبانى ص ٢٨٤ والجنى الداني ص ٥٦٨ ، ومغنى اللبيب ص ٢٠٨ .

(٢) الشاعر جرير بن عطية .

والبيت في ديوانه (ص ٣٢٨) من قصيدة مطلعها
حَتَّى الْيَدْمَلَمَةِ مِنْ ذَاتِ الْقَوَاعِيْسِ فَالْحِنُوْ أَصْبَحَ قَفْرًا غَيْرَ مَأْنُوْسِ
والشاهد فيه حذف اللام الأولى من " لعلّ " .
فبعض النحاة يرى أنها مركبة من حرفين هما :
اللام و " علّ " فاللام الأولى لام الابتداء أو لام التوكيد دخلت على " علّ " وبعض يرى أنها غير مركبة .
وانظر : وصف المبانى ص ٣٢٢ ، ٤٢٤ والجنى الداني ص ٥٧٩ ، ومغنى اللبيب ص ١٦٦

وقال آخر (١) :

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وأما لَكِنَّ (٢) فحرف نادر ، وذهب الكوفي إلى أنه مركب . وقد استقصيت القول

فيه في مأخذ المتبع .

- (١) من أبيات منسوبة لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨١) وقبله
تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَتَى إِنَّاكَ يَا أَبَتَا وبعده
وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى إِيَّاكَ يُغْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ
- ومنسوب له - أيضا في الكتاب ج ٢/ ٢٧٥ ، وفي شرح ابن السيرافي لأبيات سيبويه
ج ٢ / ١٦٤ وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٤٤٣ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي
ج ٢/ ٢٢٤ ومنسوب في اللسان (علل) للعجاج ، والخزانة ج ٥ / ٣٦٢ وغير
منسوب في الخمائص ج ٢/ ٩٦ وصر الصناعات ص ٤٠٦ ، ٤٩٣ ، ٥٠٢ ، وشرح
المفصل ج ٣/ ١٢٠ ، ١٢٣/ ٧ ، ٨٧/ ٨ ، وصر المباني ص ١٢١ ، والجنى الداني ص
٤٦٦ الشاهد فيه حذف لام "لَعَلَّ" الأولى .
- (٢) قال ابن هشام في (المغني ص ٣٢٢) : إن البصريين على أنها بسيطة (غير مركبة)
والكوفيون على أنها مركبة من "لا" و"ان" والكاف الزائدة ، أو من "لكن ان"
والرأي الأخير عزاه للفراء .

[ماخرج عن الأوزان السابقة]

قال (وَمَا خَرَجَ عَنْ هَذِهِ الْأَوْزَانِ ، مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ فَشَادُّ أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ أَوْ مَحْذُوفٌ مِنْهُ أَوْ اسْمٌ يُشَبِّهُ الْحَرْفَ ، أَوْ أَعْجَمِيٌّ ، أَوْ فِعْلٌ صِيغٌ لِلْمَفْعُولِ ، أَوْ لِلْأَمْرِ) قلت : يقول : لما ضبطت لك أوزان / الأسماء ، والأفعال فما خرج عنها يكون على ٩/١ واحد من هذه الأقسام التي بينتها • أما مثال الشذوذ فنحو : (جُبِكَ) و (دُرِّيل) وقد ذكرناها ، وأما ما زيد فيه فنحو " (تُرْتَبُ) ، " التاء الأولى زائدة لوجهين أحدهما : الاشتقاق ، وهو أنه من (رتب) الثاني : عدم النظم ، وهو أنه ليس في الكلام (فُئِّل) كجُعْفَر بضم الفاء • ونحو انْطَلِق ، ووزنه انْفَعِل • وأما المحذوف منه فنحو " اسم " وزنه عند البصري : (افْع) لأنه محذوف اللام • وعند الكوفي " ائِل " لأنه محذوف الفاء (٢) ، وكذا (أَيْئُقْ) قيل أصله : (أَئُوقْ) فحذفت العين ثم عوض منها ياء زائدة ، فوزنه : (أَيْفُل) وقيل : قدمت العين على الفاء ، ثم قلبت ياءً لأن التغيير يؤنس بالتغيير ، فوزنه (أَئْفُل)

(١) التُّرْتَبُ والتُّرْتَبُ : الشيء المقيم الثابت ، وأمر تَرْتَبُ

ثابت • قال زياد بن زيد العذري :

مَلَكْنَا وَلَمْ نُمَلَّكَ ، وَقَدْ نَا وَلَمْ نُقَدْ

انظر اللسان (رتب) •

(٢) اشتقاق الاسم من المسائل التي اختلفت فيها المدرستان (البصرية والكوفية) فعند

البصريين مشتق من السمو ، وعند الكوفيين مشتق من الوسم ، وهو العلامة •

انظر الانصاف ج ١ / ٦ - ١٦ •

وهو اختيار أبى الفتح^(١) لأن الفراء حكى : (أَوْنُق) . وكذا (قُلْتُ) (٢) ووزنه (قُلْتُ) ، لأنه محذوف العين وأما الاسم المشبه بالحرف فنحو : (مَن) و (كَم) وإذا فهذا النوع لا يحكم عليه بزيادة ، ولا حذف ، ولا قلب ، لأنه كالحرف ، والحرف لا يدخله شيء من ذلك . وأما الأعجمي فنحو : (بَابُونَج) (٣) اسم هذه الحشيشة ووزنه : (فَاعُوَنَل) فالألف ، والواو ، والنون فيه زوائد . أما الألف ، والواو فلأنهما لا يكونان في الثلاثي فصاعداً إلا زائدين . وأما النون فلكون الكلمة خارجة عن أمثلة الأصول . فإن قيل : فهلا جعلت الألف منقلبة - قياساً / على ما جوزه أبو الحسن الأخفش في ألف (قَارُون) من جعلها زائدة ، فالوزن (فاعول) أو منقلبة ،

٩/ب

(١) قال ابن جنى : إن سيبويه له مذهبان في أينق أحدهما أن يكون وقع فيها قلب مكانى فصارت في التقدير " أَوْنُقَا " ثم أبدلت الواو ياءً فصارت " أَيْنُقَا " ووزنها " أَعْفَل " .

والمذهب الثاني أن عينها حذفت ، وهي الواو وعوضت عنها الياء ، ووزنها " أَيْفَل " .

انظر الخصائص ج ١ / ١١٤ ، ٢٦٥ ، ج ٢ / ٧٥ ، واللسان (نوق) .

(٢) قُلْتُ أصلها قَبُولِي ثم حولت إلى قَرُلْتُ ثم نقلت ضمة الواو إلى الغاء فحذفت الواو وأبقيت الضمة دليلاً عليها . قال أبو عثمان : قال الخليل : " يدل ذلك على أن أصله فَعُلْتُ قولهم : قُلْتُه " وأتى ابن جنى بأدلة هي : لو كان فَعُلْ لم يتعد ، ولو كان فَعِيل لقليل يَلْتُ ، ولو كان فَعُلْتُ لكان اسم الفاعل منه على فَعِيل مثل كريم وظريف وكذلك قولهم يَفْعُول . انظر المنصف ج ١ / ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٣) في القاموس المحيط (بنج) : البابونج : زهرة معروفة كثيرة النفع .

فالوزن (فَعْلُول) (كَزَّرَجُون) (١) بل الواجب أن يكون ألف (تَبَايُوج) منقلبة، لئلا يلزم من زيادتها إدخال الكلمة في باب (دَدَن) (٢) وهو قليل، لا يحمل عليه مع إمكان غيره ؟

فالجواب من وجهين، الأول : أن قارون جاء على أمثلة الأصول، وهو ما قدمنا من (فَعْلُول) (كَقَرَبُوس) (٣) و (تَبَايُوج) ليس له نظير، فكيف تجعل ألفه منقلبة ؟ والثاني : أن (قَارُونَ) انقلاب ألفه شاذ، لأن فَعْلُولًا : بناءً خارج عن أبنية الأفعال، مع أن له نظيرًا في الأسماء . فكيف يحمل (تَبَايُوج) على الشذوذ ؟ فإن بنيت مثله من رَمَيْت قلت : "رَامُونًا" وأصله : (رَامُونِي) فقلبت الياء ألفا، لتحركها وانفتاح ما قبلها . وأما المصوغ للمفعول فنحو : ضرب وقيل وأما المصوغ للامر فنحو (رع) وهزته (رع) لأنه من (وعيت) فحذفت الواو - هنا - لوجوب حذفها من (يعي) لوقوعها بين ياء وكسرة، وحذفت الياء للوقوف، فبقيت العيسن خاصة . فاعرفه .

[الأصلي والزائد]

قال : (وَمَا لَمْ تُتَعَلَّمْ زِيَادَتُهُ مِنَ الْحُرُوفِ بِدَلِيلٍ فَهُوَ أَصْلٌ)

(١) الزَّرَجُون : الماء الحافي يستنقع في الجبل، ويقال للخمر أو شجرها، وقيل قضبان الكرم، قال بعض العلماء إنه عربي، وقال بعض إنه فارسي معرب . / القاموس/ زرج

(٢) الدَدَن يقال فيه الدَّاء، والدَّيُون : كله اللهو واللعب وفي الحديث الشريف " ما أنا من دَدٍ ولا الدَّد مني "

وفي اللسان عن ابن الأثير أن الفراء قال : لم يجيء ما فاؤه وعينه من موضع واحد من غير فصل إلا " دَدَن " . قال : وذكر غيره : " البير " وقيل أعجمي .
انظر اللسان (دَدَن) والمنصف ج ١/ ٢١٧ .

(٣) الْقَرَبُوس : حنو السرج والقَرَبُوس لغة فيه وقيل لا يخفف إلا في الشعر، وجمعـــــــــــــــــه قَرَابِيس . انظر اللسان، والتاج (قريس) .

قلت : اعلم أن حروف الاسماء المتمكنة العربية والأفعال على ضربين : أصليّة وزائدة . وهذا يحتاج إلى أربعة فصول .

الأول : أن / الأمل عندهم عبارة عن الحروف اللازمة للكلمة كيف تصرفت ، وهي تجرى مجرى الجنس للأنواع ، نحو : الحياة - مثلا - للإنسان ، والفرس والطائر . ولا بد من وجودها في كل واحد من هذه الأنواع ، وإن اختلفت حقائقها . وكذلك الحروف الأصلية ، هي مادة ما بني منها من الأبنية المختلفة ، موجودة في جميعها من نحو (ضَرَبَ ، يَضْرِبُ ، ضَارِبٌ ، مضروب) . فالضاد ، والراء ، والباء ، موجودة في جميع هذه الأبنية (١) . نعم ربما حذف شيء من الأمل لعلّة ، نحولم (يغز) ، ولم (يَئِز) ولم (يَخْش) . وهي حروف (٢) الجزم (٣) وكذلك حذف هذه الحروف في لم (يَقُمْ) ، ولم (يَبِغ) ولم (يَخْف) ، لالتقاء الساكنين .

والثاني : أن الزائد ضده ، كالهزمة ، والسين ، والتاء في (اسْتَخْرَجَ) ألا ترى إلى سقوطها في (خَرَجَ) ؟ وكذلك أَلِفُ (خَارِجٌ) وَيَاءُ (يَخْرُجُ) ، لسقوطها في (خرج) . وههنا تنبيه وهو : أن الزائد قد يكون للمعنى ، كألف (ضارب) ، الدالة على اسم الفاعل ، والميم في (مَكْرَم) الدالة عليه ، والهزمة في (أذهبته)

(١) أي : انه لا يمح بناء كلمة من الحروف الزوائد وحدها ، كما أنه لا يصح حذف جميع الاصول من كلمة . وانما تمكن زيادة حرف فأكثر على الاصول ، وكذلك يمكن حذف بعض الاصول .

(٢) في أ حروف .

(٣) أي : ان حرف الجزم هو اللة التي حذف من أجلها الحرف الأخير من هذه الأفعال .

الموجبة للتعددية . وقد يكون للإلحاق، كواو [كَوَوَّر] (١) ويا، (صَيَّرَف) ،
فإنهما الحقا الكلمة (بَجَفَّر) وكذا (خَرَّوع) (٢) ملحق (بِدَرَّهَم) .
وذكر أبو الفتح أنه ليس في اللغة (فَيَّوَّل) إلا (يَرَّوَع) في اسم ناقصة ،
و (جَدَّوَل) لغة في جَدَّوَل ، و (خِرَّوَع) وهذا الإلحاق ليس بمقيس . وإنما /
المقيس / الإلحاق باللام ، (كقعد) (٣) و (مَهْدَد) (٤) و (جَلَبَب) .

- (١) في أ (ورنتل) وهو خطأ : لأن واوه أصلية فلا يصلح للتمثيل هنا .
(٢) الخِرَّوَع : نبت لا يرعى . القاموس / خروع .

(٣) القَعْدَد : الجبان اللثيم القاعد عن الحرب ، وعن المكارم قال دريـد
ابن الصمة :
دَعَانِي أَخِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ قَلَمًا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي يَقْعُدُ
ينظر اللسان (قعد) .

(٤) مهدد : اسم امرأة . وفي اللسان (مهد) " قال ابن سيده إنما قضي على
ميم مهدد أنها أصل لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة ، وكانت
مدغمة كمد ، ومرد . وهو قتل . قال سيبويه : الميم من نفس الكلمة ،
ولو كانت زائدة لأدغم الحرف مثل " مفر " و " مرد " فثبت أن الدال ملحقه ،
والمَلْحَق لا يدغم " . انظر الكتاب ج ٤ / ٣٠٩ ، والمنصف ج ٢ / ٨ وشرح الشافية
ج ١ / ١٤ .

وقد يكون للمد كواو (عَجَّوز) ويا (قَضِيب) ، وألف (كتاب) . وقد يكون للعوض ، كهاء (زَنَادِقَة) (١) وسين (يَسْطِيع) (٢) . وقد يكون للتكثير كميم (زَرْقَم) (٣) وقد يكون للإسكان ، كألف الوصل . وقد يكون للبيان ك : (سَلْطَانِيَّة) (٤) .

والثالث : أن حروف الزيادة عشرة ، يجمعها قولهم : (هم يتساءلون) و (يا هو لا تستنم) و (أسلمني وتاه) و (السمان هويت) و (اليوم تنساه) (٥) و (أتى هو سليمان)

- (١) الزَّنَادِق : القائل ببقاء الدهر . وفي اللسان : ليس زنديق ولا فرزين ممن كلام العرب . وإنما تقول العرب : زندق وَزَنْدَقِي إذا كان شديد البخل ، فإذا أرادت العرب معنى الهاء في زَنَادِقَة ، وَفَرَزَنْة عرضت من الياء في زَنْدِيق وفرزين ، وأصله : الزناديق .
انظر اللسان (زندق) والكتاب ج ١/ ٢٥ ، ج ٢/ ٣٨ ، ج ٣/ ٤٢٢ .
- (٢) أصلها عند سيبويه : أطاع زيد فيها السين عوضاً من ذهاب حركة العين من أفعل . الكتاب ج ١/ ٢٥ ، انظر اللسان / طوع .
- (٣) الزَّرْقَم : الشديد الزَّرَق يوصف به المذكر والمؤنث ، وقيل المؤنث بالتاء .
اللسان والقاموس (زرق) والنمصف ج ١/ ١٥١ ، ج ٣/ ٢٥ .
- (٤) من الآية ٢٩ من سورة الحاقة .
- (٥) عبارة " اليوم تنساه " ساقطة من ب .

وإنما خصوها بذلك ، دون غيرها لأن أولى ما زيد حروف المد ، لأن كل كلمة لا تخلو منها . ألا ترى أنها إذا خلت منها فإنها لا تخلو من الضمة ، والكسرة . وهذه الحركات أبعاض لها . فلما كثر استعمالها كانت بالزيادة أولى . لأنهم يتسعون فيما يكثر استعماله ، ويتمرفون فيه بأنواع من التمرفات لا توجد فيما ليس كذلك . وباقي الحروف الزوائد مشبه بها . وبيان ذلك ان الهمزة كثيرة الاعتلال ، والتغيير ، ولذلك (١) عدها بعضهم من جملة الحروف المعتلة ، وهي مجاورة الألف في المخرج . وان الميم من مخرج الواو ، وهي الشفة ، وفيها غنة تمتد الى الخيشوم ، فناسبته بذلك حروف العلة . وان النون فيها غنة ، وهي اذا كانت ساكنة من الخيشوم / وتمتد فيه كامتداد الالف في الحلق ، ولهذا [إذا] (٢) أمسك الانسان أنفه لم يمكنه النطق بها ، وقد حذفوها لالتقاء الساكنين . قال الشاعر (٣) :

..... وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَصٍّ لِي

فحذف النون من لكن ، ولم يحركها . وكذلك :

(١) في ب " كذلك " .

(٢) سقطت من أ .

(٣) هذا عجز بيت وأوله : " وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا اسْتَطِيعُهُ
وهو للنجاشي الحارثي واسمه : قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب .
والبيت من شواهد الكتاب (ج١ / ٢٧) وفي معظم كتب النحو وكتب الشواهد .
انظر : كتاب المعاني الكبير ج١ / ٢٠٧ ، المنصف ج٢ / ٢٢٩ ، الخصائص ج١ / ٣١٠ ،
رصف المباني ص ٣٤٧ - ٤٢٣ ، الجنى الداني ص ٢٢٣ ، مغني اللبيب ص ٣٢٣ ،
خزانة الأدب ج١ / ٤١٨ .
الشاهد فيه حذف النون من " لكن " .

"لم يك الحق" وان التاء فيها همس تناسب به حروف العلة . ومخرجها قريبا من مخرج النون ، وأبدلوها من الواو في (تُرَاتٍ) (٢) ومن الياء في (تُنْتِيَنِ) (٣) . وان الهاء حرف مهموس ، وهو مجاور للآلف ، وأبو الحسن يدعى أن مخرجها واحد (٤) ، وهي خفية ، ولذلك قالوا : (رَدَّهَا) بفتح الدال ، و (رَدُّهُوَ) بضمها ، كأنه (رَدَّأ) ، و (رَدَّوْا) . والمبرد أخرجها من حروف الزيادة ، لأنها لم تزد إلا في الآخر للوقف (٥) . وهو ضعيف ، لأنها قد زيدت في غير ذلك . على ما نذكره - إن شاء الله .

(١) هذه قطعة من بيت لُسَحِيل بن عرفة الأمدى وهو بتمامه - ويعد بيت آخر :
لَمْ يَكُ الْحَقُّ عَلَى أَنَّ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ
غَيَّرَ الْجِدَّةَ مِنْ عِرْفَانِهِ خَرَقَ الرِّيحَ وَطَوَّافُ الْمَهَرِ

وهو في النوار لأبي زيد ٢١٦ ، وشرح الأبيات المشككة الإعراب ١٣٢ ، والمنصف ج ٢٢٨/٢ والخميس ج ١٠/١ وسر الصناعة ٤٤٠ والخزانة ج ٣٠٤/١ والإمابة ج ٢٤٨/٢ وفيه أن صاحب الشاهد كان يسمى : سُحَيْلًا ساء النبي صلى الله عليه وسلم سُحَيْلًا . والشاهد فيه حذف النون من يك . قال ابن جنس في المنصف : ويدل على أن النون أشبهت حروف اللين لمكونها حتى حذفت كما حذفت - أنها إنما تحركت لم تحذف ، لأن الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين . وذلك قولهم : لم يكن الرجل منطلقا . ولا يجوز لم يك الرجل لتحرك النون . وقد جاء شيء من هذا في ضرورة الشعر . ثم قال وأحسن ما يقال فيه عندي : أنه قدره : لم يك على حد قولك : لم يك زيد ثم جاء بالآلف واللام بعد أن حصل فيه الحذف ، فتركه على حاله .

(٢) تُرَاتٍ أصله مِن (ورث) انظر اللسان / ورث وسر الصناعة ص ١٤٥ .

(٣) قي اللسان (ث ن ي) " والمؤنث : الثنتان ، تأؤه مبدلة من ياء . ويدل على أنه من الياء أنه من ثنيت " .

(٤) نقله عنه ابن جنس في سر الصناعة ص ٥٦١ . وابن يعيش في شرح المفضل ج ٩ / ١٤٢

(٥) لم أقف على قول للمبرد يخرج الهاء من حروف الزيادة . بل ان الذي في المقتضب عكس هذا القول . فقد صرح في أكثر من موضع من المقتضب بأن الهاء من حروف الزيادة . قال : " هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها ، وهي عشرة أحرف : الآلف والياء ، والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ، والهاء ، واللام ، والميم ، وقال : " والهاء تزداد لبيان الحركة ، ولخفاء الآلف " وقال " هذا باب حروف البديل ، وهي أحد عشر حرفا ، منها ثمانية من حروف الزوائد (هكذا في المقتضب) التي ذكرناها ، وثلاثة من غيرها " . وقال : " وأما الثلاثة التي تبدل وليست من حروف الزيادة : فاحدها الطاء ، =

وان السين حرف مهموس ، يقرب من مخرج التاء . ولذلك أبدلوها منها ، وقالوا : (اِشْتَحَذَ) وأمله : (اِتَّخَذَ) وعكسه (سَتَّ) وأمله (سِدَسَ) لأنه من التَّسْدِيس ، فأبدلت السين تاءً . وكذلك الدال . وان اللام مشابهة للنون ، وقريب من مخرجه . ولذلك يدغم فيه نحو (مِنْ لَدُنْهُ) (١) ويحذف معها نون (٢) الوقاية ، كما تحذف مع مثلها ، قالوا : انى (٣) ، كما قالوا لَعَنَى ، وأبدل من النون في (أَصِيلَالٍ) (٤)

[أدلة الزيادة]

ب/١١

الرابع : أن الأدلة / على الزيادة ثلاثة :

أولها : الاشتقاق ، وهو : اقتطاع فرع من أصل ، يدور في تصاريفه ، — ترتيب الحروف ، وزيادة المعنى . وذلك كقولهم : ان الياء — في ضَيَّغَم (٥) زائدة ، لأنه مشتق من الضَّغَم . وكذلك الواو — في (كَوَثَرَ) (٦) لأنه من الكثرة . والالف في (كَثِير) لأنه منها .

ومنهن الدال والحرف الثالث الجيم وقال : وأما أمهات فالحاء — زائدة لأنها من حروف الزوائد (هكذا) تزداد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت . ولو قلت أمات لكان هذا على الأصل ، ولكن أكثر ما يستعمل : أمهات في الانس ، وأمات في البهائم ، فكأنها زيدت للفرق . ولو وضع كل واحدة في موضع الأخرى لجاز . ولكن الوجه ما ذكرت لك " ينظر المقتضب ج ١ / ١٩٤ ، ١٩٨ ، ج ٢ / ١٦٩ ، وقد قال كثير من العلماء ممن تقدم هذا المؤلف وممن تأخر عنه ان المنرد اخرج الهاء من حروف الزيادة ، منهم ابن جني في سر الصناعة ص ٦٢ - ٥٦٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ج ٩ / ١٤٣ ، وشرح الملوكي ص ٢٠١ ، وابن عمفور في الممتع ص ٢٠٤ ، وابن الحاجب في الشافية ، والرضي في شرحها ج ٢ / ٣٨٢ - ٣٨٥ ، وابن عقيل في المساعد ج ٤ / ٥١ ، والاشموني ج ٤ / ٢٦٩ ، والازهري في التصريح ج ٢ / ٣٦٢ ، والبغدادى في شرح شواهد شرح الشافية ص ٣٠١ .

(١) من الآية ٤٠ من سورة النساء و (٢) من سورة الكهف .

(٢) فى ا دون .

(٣) فى ا (لعللى) .

(٤) من شواهدا إحدى روايات بيت النابغة الذبياني
وَقَفَّتْ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسَائِلَهَا عَسَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحْسَدٍ

(٥) الضَّيَّغَمُ ، والضَّيَّغَمِيُّ : الأسد . اللسان / ضغم .

(٦) الكَوَثَرُ : الكثير من كل شيء ، وفي لغة هذيل : الغبار الكثير .
اللسان . كثر .

وثانيها : عدم النظير ، وذلك نحو (قَرْنُفُل) ألا ترى أنه لا تكون النون أصلية ، لعدم (فَعْلَل) (كَتَفَرُّجُل) وكذلك نون (نَرَجِس) (١) زائدة ، لعدم (فَعْلِل) (كَجَعْفِر) .

وثالثها : وقوع الحرف موقعا تكثر فيه زيادته ، كالهزمة إذا وقعت أولا، وبعدها ثلاثة أصول، نحو : (أحمد) ، وكالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة ، نحو (جَحْنَفُل) (٢) .

وها هنا تنبيهه ، وهو أنه قد تنفرد دلالة واحدة من هذه الثلاثة ، وقد تجتمع ثنتان ، (كَتَرْتَب) ، إذ يدل على زيادة التاء الاشتقاق ، لأنه من (رتب) وعدم النظير ، وهو أنه ليس في الكلام (فَعْلَل) (كَجَعْفِر) بضم الفاء . وقد يجتمع الثلاث (كَعُرُنْد) (٣) لأنها ثالثة ساكنة وليس في الكلام (جُعْفِر) بضم الفاء ، والعين ، والاشتقاق ، لأنهم قالوا (عُرْد) قال (٤) :

وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرُّعُرْدُ

- (١) النَّرَجِس : من الرياحين ، مَعْرَب ، ووزنه نفعِل ، وقد تكسر نونه . اللسان / رَجِس .
 - (٢) الجحنفل : الغليظ ، وغليظ الشفتين ، نونه زائد مُلْحِقَةٌ له ببناء سفرجل . اللسان . جحفل .
 - (٣) العُرْدُ ، والعُرُنْد : الشديد من كل شيء . اللسان . عرد .
 - (٤) من أرجوزة ذكرها المبرد في الكامل ضمن خطبة الحجاج بن يوسف عند قدومه العراق ، ولم ينسبها المبرد لقائل ، وهي :
قَدْ شَمَرَتْ عَنْ سَاقِهَا قَشْدُوا وَجَدَّتِ الْحَرْبُ بِكُمْ قَجْدُوا
وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرُّعُرْدُ مِثْلُ ذِرَاعِ الْبَكْرِ أَوْ أَشْدُ
لَا يَدٌ مِمَّا لَيْسَ مِنْهُ بَدُ
- وغير منسوب في اللسان (عرد) .
ونسبه البغدادي (في شرح شواهد شرح الشافية) لحنظلة بن ثعلبة بن يسار ، وقال انه قاله يوم ذي قار وروايته له : " ما علتي وأنا شيء إدد والقوس
مثل ذراع البكر
ينظر الكامل ج ١ / ٢٢٤ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

[الميزان الصرفي]

قال : (ويسمى أول الأصول فاءً ، وثانيها عينا ، وثالثها ورابعها ، وخامسها لامات ، لمقابليتها - في الوزن - بهذه الأحرف) . قلت اعلم أن التمريفيين /
 ١٢/ يقابلون الحروف الأصلية بالفاء ، والعين ، واللام (١) . وأما الزائد فإنه يؤتى به في المثال بلفظه من غير مقابلة له بشيء من ذلك ، فيقولون : وزن (أَحْمَر) أَفْعَلْ فيأتون بالهمزة ، ويقابلون الحاء بالفاء ، والميم بالعين ، والراء باللام . وكذلك (عَذَائِر) (٢) (فُعَالِيل) و (عَنَتْرِيْس) (٣) (فَنَعْلِيل) . وها هنا تنبيهه وهو : أن الزائد قد لا يقابل بلفظه ، وذلك في مواضع . منها : أن يكون مبدلا من تاء الافتعال ، نحو : (اصْطَلَح) فإن وزنه (افْتَعَلَ) ولا يقولون : (ا ف ط ع ل) (٤) وإن كانت الطاء زائدة ، لكونها بدلا من زائد . وفعلوا ذلك تنبيها على الأصل المبدل منه (٥) ومنها : أن يكون للإلحاق ، فوزن (قَرَدَد) (فَعَلَّل) ولا يقال : (قَعَلَد) إذ الحرف الملحق جَارٍ مجرى الأصل فقول بما يقابل به . ومنها أن تكون العين مكررة ، كضَرْب ، فوزنه (فَعَّلَ) ولا يقال (فَعَزَلَ) ولا (فَرَزَلَ) .

(١) يخرج الوزن التبعييري على هذه القاعدة . فقد حمروه في ثلاثة أوزان هي : " فَعِيل " و " فُعِيل " و " فُعِيلِيل " فوزن دَرِيْم : فُعِيلِيل ، والقياس الصرفي يقتضي أن يكون وزنه : فَعِيلِيل ، وكذلك : أَسْيُود ، ومُطِيلِق . ووزن عَمَيِّفِير فُعِيلِيل ، ووزنه الحقيقي : فُعِيلِيل . الخ . ينظر شرح الشافية ج ١ / ١٤ .

(٢) العَذَائِر : الشديد الطلب . يوصف به الجمل والاسد . مؤنثه بالتاء . اللسان (عذفر)

(٣) العَنَتْرِيْس : الداهية . وتوصف بها الناقة القوية الكثيرة اللحم . مشتقة من العَنَتْرَة والنون زائدة . اللسان (عترس) .

(٤) فسى أ : افستطعمل .

(٥) خالف الرضى هذا المذهب في شرحه للشافية . قال : " . . . " وهذا مما لا يسلم ، بل

تقول : " اضطرب " . على وزن " افطعل " و " فحمط " وزنه " فعلىط " و " هراق " وزنه : " هفعل " و " فقيمَج " وزنه : " فعيلج " .

وقال أن عبد القاهر قال : يجوز أن يعبر بالبدل فيقال : وزن .

قال : فال " شرح الشافية ج ١ / ١٨ .

[علة اختيار فعل للميزان الصرفي]

فان قيل : فلم خص الميزان بهذه الأحرف الثلاثة دون غيرهم ؟
فالجواب : انهم لما أرادوا أن يصوغوا مثالا يكون كالميزان ، لمعرفة الزائد
من الأصل ، جعلوا ذلك لفظ الفعل ، لعمومه ، وشموله كل فعل علاجا كان ،
أو غير علاج ، غريزة كان أو غير غريزة .

قال تعالى : (لَا يَسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ) (١) فهو أعم ما يعبر (٢)
به عن الأفعال ، فوزنوا به لعمومه . فان قيل : ولم كان الميزان / ثلاثيا ،
ولم يكن رباعيا ولا خماسيا ؟ فالجواب من وجهين ، أحدهما أن الثلاثي
أكثر تصرفا من غيره . والثاني : أنه لو كان رباعيا لما أمكن وزن الثلاثي به
إلا باسقاط . وكذلك الخماسي ، فجعل ثلاثيا (٣) . وإذا احتيج إلى وزن الرباعي
كررت اللام مرة وإذا احتيج إلى وزن الخماسي كررت اللام مرتين ، لأن
الزيادة استعملت عندهم من الحذف ، ولهذا كان القول بزيادة الهاء في
أسماء استعمل (٤) من ادعاء حذفها في أسماء . صرح بذلك ابن جني في سر
الصناعة (٥) . فاعرفه .

(١) الآية ٢٣ من سورة الانبياء .

(٢) في ب " اعم تعبير " .

(٣) نقله من شرح الملوكي ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٤) في ب " أحسن " .

(٥) انظر سر الصناعة ص ٥٦٣ .

[حروف الزيادة ومواقعها]

قال : (فصل إذا صَحِيَّتْ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ أَلِفٌ ، أَوْ وَاوٌ ، أَوْ يَاءٌ ، أَوْ حَرْفٌ مَسْبُوقٌ بِمِثْلِهِ ، أَوْ هَمْزَةٌ مُصَدَّرَةٌ ، لَا مُؤَخَّرَةً ...) (١)

قلت اعلم أن حروف العلة تزداد في الثلاثي فماعدًا زيادة مطردة فإنا رأيت

ثلاثة أحرف فماعدًا وفيها ألف ، أو واو ، أو ياء ، حكمت عليها بالزيادة وذلك نحو :

عجوز ، وقضيب ، وكتاب ، لأنها مأخوذة من العجز ، والقضب ، والكتيب ،

وكثير معرفة ذلك بالاشتقاق ، حتى حكم على كلمات كثيرة لم يعرف اشتقاقها ،

لكن قيسست على ما عرف . وها هنا تنبيه ، وهو : أنه لو حمل في الكلمة تكرير ،

لم يحكم على حرف العلة بالزيادة ، وذلك نحو (صِيحِيَّة) (٢) ، وعلته أنه لو

جعل الأول زائدا / لميرت الكلمة من باب (دَدَن) ولو جعل الثاني كذلك لميرت

الكلمة من باب " سلس " ، وهما بابان قليلان لا يحمل عليهما ، مع إمكان الانعراف

عنهما . فإن قيل : فما الدليل على أن " صِيحِيَّة " من مضاعف الياء ، وهلا كانت من

مضاعف الواو ؟ والأصل : (مَوْصِيَّة) فقلبت الواو الأولى ياءً ، لسكونها

وانكسار ما قبلها (٣) وقلبت الثانية ياءً لوقوعها طرفا ، وانكسار ما قبلها ؟

فالجواب : أن ذلك لا يجوز ، لقولهم في جمعها : (المَّيَّاي) ولو كان أصل

(الياء واوا) (٤) لقليل : (المَّوَّاي) ولما ثبت أصالة الأولى ، دل ذلك على أصالة

الثانية ، إذ كان يلزم أن يكون أحدهما أصلا ، والآخر زائدا ، لزوال التكرير . وقد

تقدم أن ذلك لا يجوز الحمل عليه . والمصنف نبه على ذلك بقوله فيما بعد :

(وكون التكرير على نحو سمس) (٥) . وقوله : (أو حرف مسبوق بمثله)

(١) الجواب سيأتى على ص ٤٢ .

(٢) التَّحْيِيَّة : واحدة المَّيَّاي ، وهي : شوك الحائك أو مِخْطَطُه الذي يخط به . والمياني : الحمون . اللسان ميا . والمنصف ج ٢٨/٣ .

(٣) في ب " من قبلها " .

(٤) في أ " الواو ياء " .

(٥) السَّمس : بالفتح : الشعلب ، وبالكسر : نوع من الحب . انظر القاموس / س م م .

يعني نحو (عَدَبَس) (١) ، فإن إحدى الباءين زائدة ، واختلف في أيهما هو الزائد . فمذهب الخليل : أنه هو الأول (٢) ، وتعلق بوجهين ، الأول قولهم الصَّوَاغ في الصَّيَاغ (٣) ، ويفتقر قلبهما إلى منعة دقيقة ، وذلك لأنه إما أن تقلب الواو الأولى ياء ، وتقلب الثانية لها ، أو تقلب الثانية ياء ، وتقلب الأولى لها . فقلب الأولى أولى لأنها ساكنة ، والتطرق على الساكن بالتغيير أولى من التطرق على المتحرك ، وما أسرع إليه التغيير هو أولى بالزيادة . والثاني : قولهم / ١٣ ب (صَمَحَمَح) (٤) فالصاد ، والميم : أصلان ، الميم الثانية هي عين الكلمة المكررة ، ولا يفصل بين العينين الا بزائد ، كما تقول عَنَوْتُل (٥) ، وعَقَنْقَل (٦)

(١) العَدَبَس : الشديد الموثق الخلق ، من أوصاف الابل ، وهو - أيضا - الطويل من الرجال ، اللسان (عديس) .

(٢) قال سيبويه : " سألت الخليل ، فقلت سلم أيتهما الزائدة ؟ فقال : الأولى هي الزائدة لأن الواو والياء والألف يقعن ثوائي في فوعل ، وفاعل وفيعل ... وكذلك عَدَبَس ونحوه ... وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر ... وكلا الوجهين مذهب " الكتاب ج ٤ / ٣٢٩ . وانظر المنصف ج ١ / ١٦٤ ، وشرح الشافية ج ٢ / ٣٦٥ .

(٣) " رجل صَائِعٌ وَصَوَاغٌ ، وَصَيَاغٌ : معا قبة في لغة أهل الحجاز وفي حديث علي : وَاعْدَتْ صَوَاغًا من بنى قينقاع ، هو صَوَاغ الحلى . قال ابن جنى : إنما قال بعضهم : صَيَاغٌ ؛ لأنهم كرهوا التقاء الواوين ، لا سيما فيما كثر استعماله ، فأبدلوا الأولى من العينين ياءً كما قالوا : فَيَا أَمَّا ، أَيْمًا ، ونحو ذلك ، فصار تقديره : الصَّيَوَاغ ، فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو للياء قبلها ، فقالوا : الصَّيَاغ فابدأهم العين الأولى من الصَّوَاغ دليل على أنها هي الزائدة ، لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل . اللسان والساج .

(٤) الصَّمَحَمَح من الرجال : الغليظ الشديد ، أو الغليظ القصير . اللسان صمصح وإنظر سفر السعادة ج ١ / ٣٢٤ .

(٥) العَنَوْتُل الكثير اللحم الرخو . اللسان / (عشل) .

(٦) العَقَنْقَل : ما تراكم من الرمل ، وتعقل بعضه ببعض . أو الحبل من الرممل جمعه : عقنقلات ، وعقاقل . اللسان (عقل) .

فإذا ثبت أن الحاء الأولى زائدة ، فكذلك الميم الأولى (١) . ومذهب يونس (٢) أنه الثاني ، وتعلق بوجهين . الأول قولهم الخناق في جمع خنفيق (٣) ولا يخلو إما أن يكون حذف القاف الأخيرة أو الأولى . فلو حذف الأولى لقال : خَنَفِيقُ ، إذ كان واحده : (خَنَفِيق) والياء الرابعة تثبت ، ولا تحذف . فلما لم يكن كذلك ، دلّ على حذف الثانية ، فبقي (خَنَفِيق) ، ثم حذفت الياء ، لأنها خامسة . ومعلوم أن الزائد أولى بالحذف . والثاني : قولهم (اقْعَنْس) (٤) والنون إنما يكتنفها أصلان ، (كاخْرَنْجَم) (٥) ، فوجب أن تكون السين الأولى في (اقْعَنْس) أصلية ، والثانية زائدة . فاعرفه . قوله : (أو همزة ممدّرة ، لا مؤخّرة) يعني : أنه متى كانت الهمزة أولا ، وبعدها ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها ، عرف الاشتقاق الدال على ذلك أولم يعرف . وذلك لغلبة زيادتها عند وجود هذا الشرط ، فيما عرف بالاشتقاق ، من نحو : أحمر ، وأخضر .

(١) انظر اللسان / صمح .

(٢) هو : يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي (نسبته إليهم بالولاء) من أشياخه أبو عمرو بن العلاء ومن تلاميذه سيبويه توفي سنة : ١٨٢ هـ ترجمته في مراتب النحويين ص ٤٤ ، وأخبار النحويين البصريين ص ٥١ ، وطبقات الزبيدي ص ٥١ ونزهة الألباء ص ٤٩ ، وانباء الرواة ج ٤ / ٧٤ ، وبغية الوعاة ج ٢ / ٣٦٥ .

(٣) في حاشية "أ" لخنفيق : الداهية ، يقال : داهية لخنفيق وهي - أيضا - الخفيفة من النساء الجريئة . قال سيبويه : " والنون زائدة جعلها من خفق الرياح . صحاح "

(٤) اقعنس البعير وغيره : امتنع فلم يتبع . ويوصف به كل ممتنع . اللسان / قعس .

(٥) الاحْرَنْجَام : الاجتماع ، اخْرَنْجَم القوم اجتمع بعضهم إلى بعض والإبل ١٠ اجتمعت وبركت . اللسان (حرجم) .

ثم حمل عليه ما لم يعرف له اشتقاق ، نحو (أَفْكَل) وهو : الرعدة ، وجمعه : أفاكل .
 فلو سميت به رجلا لم تصرفه للتعريف ، ووزن الفعل (١) . وكذلك : (أَيْدَعُ) (٢)
 اسم طائر ، وقيل : اسم للزعفران . ووزنه : (أَفْعَل) حملا / على الأكثر ، إذ بسبب
 (أَفْعَل) أكثر من باب (فَيَعَل) وحكي : (يدعت) (٣) الثوب : صبغته
 بالزعفران . فأسقط الهمزة ، وأثبت الياء . كذا حكمها إذا كان بعدها أكثر من ثلاثة
 أحرف ، لكن بعضها زائد (كإمحاء) ووزنه : (إْفْعَال) ، لأنه من المحض (٤) و(إجفيل) (٥)

(١) ينظر المنصف ج١/١٠٠ - ١٠١ ، وشرح الملوكي ص ١٣٥ . قال الرضي في شرح (الشافعية ج٢/٢٧٢) :

" وبعض المتقدمين خالفوا ذلك ، وقالوا : ما لم تعلم - بالاشتقاق - زيادة همزته
 الممدرة حكمنا بإصالتها فقالوا : أَفْكَلُ كَجَعْفَر . ورد عليهم سيبويه بوجوب ترك
 صرف أفكل لو سمي به ، ولو كان فَعْلَلًا لصرف ولجاء في باب فَعْلَل يُفْعِلِل
 فَعْلَلَةٌ " .

(٢) الأيدع : الزعفران ، وخشب البقم ، وصمغ يداوي الجراح . القاموس / يدع .

(٣) قال ابن جنى في المنصف (ج١/١٠٠) : " وقد حكى بعضهم :

يدعته تيديعا ، فهذه دلالة قاطعة على كون الياء فاء " .

وانظر شرح الشافعية ج٢/٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٤) في حاشية أ : " المحض : الخالص ، وهو بالحاء المهملة " .

وانظر اللسان / محض .

(٥) في حاشية أ : " الإجفيل " : الجبان ، وظليم إجفيل يهرب من كل شيء . صحاح .

وانظر اللسان / جفل .

ووزنه : (إَفْعِيل) لأنه من جَعَلَ و (إَخْرِيط) (١) كذلك ، لأنه من خَرَط . فإن كان بعد الهمزة حرفان أصليان ، وليس هناك حرف محذوف ، فهي أصل (كَأَخَذ) و (أَكَل) ، و (إِزَار) . ويخرج على هذا : (ابن) و (اسم) لأن هناك حرفا محذوفاً ، إذ الأصل : (بَنَو) و (سَمَو) (٢) . وكذلك إذا كان بعدها أربعة أحرف أصول ، نحو : (إِمْطَبِل) (٣) لأن الرباعي لا يزداد أوله إلا أن يكون جارياً على فعل ، نحو مُدْخِرَج . ويدل على ذلك قولهم في تصغيره : (أَصْطِيب) ولو كانت زائدة لقل (صُطْيِيل) . قال أبو البقاء : (٤) الدليل على أصالتها : وجهان : أحدهما : أنها ثقيلة ، والكلمة الرباعية مستثقلة وليست الهمزة فيها لمعنى ، فلا وجه لزيادتها . والثاني : أنها لغة أعجمية والأعجمي لا يعرف له أصل . ولذلك حكم بأصالة الهمزة في إبراهيم ، وإسماعيل ، ومثل (إِمْطَبِل) (إِطْخَر) (٥) (٦) . وقال بعضهم : إنما لم تزد أول الرباعي لقلة التصرف فـ في الرباعي ، وإنما قل ذلك فيه لقلته في الكلام ، لأن الكلمة إذا لم تكثر لم يكثّر التصرف فيها .

(١) في حاشية أ : (الإخْرِيط : ضرب من الحمض ، صحاح) وفي اللسان : نوع من أنواع النباتات له قرون كقرون اللوبيا . اللسان (خرط) .

(٢) سمو على مذهب البصريين . أما الكوفيون فهو عندهم من الوسم ، لا من السمـو . انظر الانصاف ص ٦ - ١٦ .

(٣) الإِطْطَبِل : موقف الدابة . وخص به الأزهرى موقف الفرس . . . قال سيبويه : الاسفـطـ والاسطبل خماسيان ، والهمزة فيهما أصلية ، لأن الزيادة لا تلحق ما فوق الثلاثة مسن أوائلها ، إلا إذا كانت مما يجرى على فعله " . اللسان (صطبل) وانظر سفر السعادة ج ١ / ٧١ .

(٤) هو ابن يعيش . وانظر شرح المفصل ج ١ / ١٤٥ .

(٥) انظر شرح الملوك ص ١٤١ وما بعدها .

(٦) اسطخر : اسم موضع بفارس .

ولذلك لم / يكن للرباعي إلا مثال واحد في الجمع • ولما كان الخماسي أقل منه لم يكن ١٤/ب له مثال - أصلا ، فرد عند الجمع إلى الرباعي ، ولذلك زيد في الثلاثي أربعة أحرف ، وفي الرباعي ثلاثة أحرف ، وفي الخماسي حرف واحد (١) • وقوله : (لا مؤخرة) يعني : أن الهمزة متى كانت غير أول حكم عليها بالأصالة ، إلا إذا قام الدليل على زيادتها • كما يأتي - إن شاء الله تعالى •

وقال أبو الفتح في الملوكي : (وقد اطردت زيادة الهمزة آخر (٢) [نحو] (٣) • (حَمَزَاءٌ) ، و (صَفَرَاءٌ) و (أَصْدَقَاءٌ) ، و (عُشْرَاءٌ) ، وشبهه (٤) • قال ابن يعيش : حكم الهمزة إذا كانت أخيرا كحكمها إذا وقعت حشوا ، لا يقضى عليها بزيادة إلا بثبت • فأما [نحو] (٥) حَمَزَاءٌ وَصَفَرَاءٌ ، فإن الهمزة - فيه (٦) - عند المحققين بدل من

(١) شرح المفصل ج٩/١٤٥ ، وشرح الملوكي ص ١٤٢ - ١٤٣ •

(٢) في شرح الملوكي : " آخر التأنيث " •

(٣) سقطت من " أ " •

(٤) شرح الملوكي : ص ١٤٨ •

(٥) سقطت من " أ " •

(٦) في ب " فيها " •

ألف التأنيث المقصورة في نحو حَبَلَى، وَكَرَى، وإنما زيدت قبلها ألف أخرى للمد،
فاجتمع ألفان ساكنان، فقلبت الثانية همزة، وحقها أن تذكر في باب البدل، وإنما
ذكرت هنا للفظها. فاعرفه (١). قال: (أَوْ نُونٌ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، أَوْ مِيمٌ
مَمْدُورَةٌ: حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ). قلت: أصل هذه الألف، والنون أن تلحق المفات مما
كان مؤنثه (على) (٢) فَعَلَى نحو (غَضَبَانِ) و (غَضَبِي) و (عَطَشَانِ) و (عَطَشِي)
و (سَكْرَانِ) و (سَكْرِي)، لأن المفات بالزيادة أولى من الأسماء، من حيث إنها مشبهة
بالأفعال، والفعل أقعد في الزيادة من الاسم والأعلام نحو: قَحَطَانِ، وَعِمْرَانِ،
وَعُثْمَانِ. محمولةٌ عليها. وقال / التصريفيون: متى رأيت ألفا، ونونا، فاحكم
بأنهما زائدان، إلا أن تقوم دلالة على الأمالة، كما في: [فَيْنَانِ] (٣) (٤)، إذ هو
من الفتن، وكذا حسان إذا أخذته من الحسن (٥). قوله: (أَوْ مِيمٌ مَمْدُورَةٌ) اعلم
أن الميم متى وقعت أولا، وبعدها ثلاثة أصول: حكم بزيادتها، وهي في ذلك (٦)
مساوية للهمزة وإنما كانت كذا، لأنها مقابلتها في المخرج، فالهمزة من أول المخارج،
والميم من آخرها. وقيل: إنها لما كانت أخت الواو (٧) وقد منعت (الواو) (٨) من

أ/١٥

(١) شرح الملوكي — ص ١٤٨ - ١٤٩

(٢) سقطت من ب

(٣) في "أ" قينان.

(٤) في اللسان: "ان أخذت قولهم: شعر فينان من الفتن، وهو
الغنن، صرفته في حالي النكرة والمعرفة، وإن أخذته من الغينة
وهو الوقت من الزمان الحقته بباب قعلان وقعلانة، فصرفته في
النكرة ولم تصرفه في المعرفة. ورجل فينان: حسن الشعر
طويله. اللسان.

(٥) انظر المنصف ج١/ ١٢٣، وشرح المفصل ج٩/ ١٤١.

(٦) في ب "ذاك".

(٧) لأشهما شفوينا.

(٨) سقطت من ب.

الزيادة أولا - زيدت الميم أولا ، لتكون كالعوض منها ، نحو : مضرب ، ومقتل .
وقال بعضهم : قد اطردت زيادتها في خمسة أصناف : في اسم الفاعل ، والمفعول ،
والمصدر ، والزمان ، والمكان . وكذلك فيما عدل عن اسم الفاعل ، للمبالغة
(كِمَضْرَاب) و (مِطْعَان) ، وكذلك في اسم الآلة . وكذلك في (مَأْسَدَة) ومِسْعِه ،
للموضع الذي يكثُر فيه ذلك . قال : (إِلَّا أَنْ يُعَارِضَ دَلِيلُ الْأَصَالَةِ ، كَمَلَاَزَمَةِ مِيمٍ مَعْدَّةً ،
في الاِثْتِقَاقِ ، وَكَالتَقَدُّمِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصُولٍ ، مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ ، أَوْ اسْمٍ يُشَبِّهُهُ) . قلت :
الميم في مَعْدَّة : أصل ، وهي فاء ، لقولهم : (تَمَعَّدَدَ) ، أي صار على خلق معد ، أو تكلم
بكلامه . وهو : تَفَعَّلَ (كَتَدَخَّرَج) ولا يكون تَمَفَّعَل ، لأنه لا يعرف فصيحا ، و (تَمَسَّكَنَ)
إذا أظهر المسكنة ، و (تَمَدَّرَع) إذا لبس المدَّرَعَة ، و (تَمَنَّدَل) من المِنْدِيل : من قبيل
الغلط ، والجيد : تَتَكَنَّ / وَتَدَّرَع ، وَتَمَنَّدَل (١) . قال أبو عثمان : " وهو كلام أكبر ١٥/ب
العرب " (٢) وقوله : (وكالتقدم على أربعة أصول) يعني : أنه متى كانت الميم أولا ،
لأربعة أصول حكم باصالتها ، كميم [مَرَزْجُوش] (٣) (٤) فإنها أصل ، والوزن : فَعْلَلُول ،
(كَعَضْرُفُوط) (٥) ، وذلك لما ذكرناه من أن الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة لقلّة

(١) اعلم أن سيبويه حكم بأصالة ميم معد وتبعه النحاة . وهو على
العكس من ذلك حكموا . بزيادة الميم في تَمَسَّكَنَ وَتَمَدَّرَع وَتَمَنَّدَل
انظر الكتاب ج ٢٠٨/٤ والمنصف ج ١٢١/١ وشرح الملوك ص ١٥٤
وشرح الشافية ج ٦٨/١ .

(٢) انظر المرجعين السابقين .

(٣) في أ مرزجيوش وهو خطأ قد يكون من الناسخ .

(٤) المَرَزْجُوش : نوع من النبات ، والمَرَزْجُوش : لغة فيه . وفي القاموس أنه أعجمي ،
واسمه بالعربية : (السَّمَق) . انظر اللسان والقاموس / مرزش .

(٥) العضر فوط : دويبة بيضاء ناعمة ، أو ذكر العطاء . جمعه : عصارف ، وعضافيط ،
وعضرفوطات . اللسان ، والقاموس / عضفط .

التمصرف فيها ، وأيضا فإن الزيادة أولا لا تتمكن تمكنا حشا ، ألا ترى أن الواو الواحدة لا تزداد أولا البتة ، وتزداد حشا - مضاعفة ، وغير مضاعفة ، فالمضاعفة نحو : (كَزَّوس) (١) و (عَطَّود) (٢) و [أَجَلَّود] (٣)(٤) و (اخْزَوَّط) (٥) ، وغير المضاعفة نحو : (عَجَّوز) و (جَزْمُوق) (٦) وقوله : ('من غير فعل) نحو (دحرج) ، ويدحرج ، فإن الفعل أقوى في الزيادة من الاسم ، ولذلك يجوز أن يلحق أول الفعل زيادتان وثلاث ، (كَاتَطَلَّق) و (اشْتَخَّرَج) ، ولا يجيء ذلك في الاسم ثلاثيا ، ولا رباعيا ، إلا ما شذ من قولهم : (إِنْقَحَل) (٧) و (إِنزَهَّو) (٨) فإن الهمزة ، والنون فيهما زائدتان ، لأنهما مشتقتان من القَحَل ، والزَهَّو . ولا نظير لهما ، نعم ذهب أبو الفتح إلى أن (إِنْقَحَلًا) من

-
- (١) الكَزَّوس : الضخم ، وعظيم الرأس . اللسان / كرس - وانظر الجوهرة ص ١١٨٨ .
 - (٢) العطَّود : السير السريع ، والشديد الشاق من كل شيء . انشد ابن جنى :
فَقَدْ لَقِيْنَا سَفْرًا عَطَّودًا تَيْتَرَكْ ذَا اللَّوْنِ النَّصِيرِ أَسْوَدًا
اللسان / عطد . والمنصف ج ٣/ ٣٢ .
 - (٣) في " أجلود " .
 - (٤) أجلود الليل : ذهب . والأجلواز : المضاء والسرعة . اللسان / جلد .
 - (٥) اخْزَوَّط بهم السفر ، والطريق : امتد . وَاخْزَوَّط الشَّرْك عَلَى الصَّيْد : انقلب عليه .
اللسان / خرط .
 - (٦) الجَزْمُوق : الذي يلبس فوق الخف . القاموس
 - (٧) رجل إِنْقَحَل : مخلوق من الكبر والهرم . وتلحق التاء مؤنثه . اللسان / قحل .
 - (٨) رجل إِنزَهَّو ، وامرأة إِنزَهَّوَة : من أهل الكِبَرِ والتَّيْسِ . اللسان / زها .

معنى القحل، لا من لفظه (١) • ووزنه : فِتْلَل (كجر دحل) (٢) • فتقول في تصغيره :
 (أَنْتَيْقِح) (كجَرَيْدِح) وعلى الأول أنت مخير، إن (٣) حذفت الهمزة قلت : (نُقَيْحِل)
 وإن حذفت النون قلت : (أَقَيْحِل) وذهب الزعفراني إلى جواز كيون الهمزة بدلا من العين
 في (عَنْزَهُو) (٤) فهي - إذا - أصل، والنون، والواو زائدتان، لأنهما يـاـزـاـء
 (قَنْدَأَو) (٥) و (سَنْدَأَو /) (٦) ، و (جَنْطَأَو) (٧) (٨) والوزن : فَنْتَلُو ، وإنمـا
 زيدت الواو - هنا - لخفاء [الهمزة] (٩) والهاء في الوقف، وعكسه ما حكاه

-
- (١) ذكره في المنصف (ج ١/ ٢٠) وعزاه لأبي علي •
 - (٢) الجَزْدَخْل : الوادي ، والضخم من الإبل ، للذكر والأنثى • القاموس / جردحل •
 - (٣) في ب " وان " •
 - (٤) العَنْزَهُو والعَنْزَهْمَةُ : الكِبَر •
 - (٥) الْقَنْدَأَو : السبي ، الغداء ، والسبي ، الخلق ، ويقال للغليظ القمير • وكبير الرأس مع نحول • القاموس / قندأ •
 - (٦) السَّنْدَأَو : الخفيف الجري ، المقدم ، والقمير وعظيم الرأس ، القاموس / سندأ •
 - (٧) في ب " حنطأ " •
 - (٨) الحَنْطَأَو : العظيم البطن ، والقمير • القاموس / حنطأ •
 - (٩) ساقطة من أ •

البستي (١) في التعليق ، أنه جرى عند أبي على ذكر ما فات سيبويه من الأبنية وقيل ان منها (عَيَاهِم) (٢) ، والظاهر أنه : قَيَّاعِيل . فقال أبو الفتح : يجوز أن تكون العين مبدلة من الهمزة والأمل : (أَيَاهِم) (كأَجَارِد) (٣) 'وسيبويه قد ذكر ذلك . فارتقاء أبو على (٤) وأقول هذا وجه جيد ذهب إلى مثله المتقدمون في قول خطام (٥) أنشده

-
- (١) هو الامام أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب ، الخطابي البستي ، من ولد زيد بن الخطاب أخى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه . عالم أديب وشاعر . له مؤلفات نفيسة منها : شرح صحيح البخاري وشرح سنن أبي داود (معالم السنن) وغيره . الحديث وغيرها . توفي ببست ، وهي مدينة في افغانستان - الآن - واقعة بين قندهار ، وغزنة . توفي سنة : ٣٨٦ هـ وقيل ٣٨٨ هـ ترجمته في انباء الرواة ج١ / ١٦٠ ، والخزانة ج٢ / ١٢٣ ومقدمة معالم السنن .
- (٢) العَيَاهِم : الماضي السريع . وهو مما أهمله سيبويه وذكره الخليل ، وقال كسراع : لا نظير له . اللسان / عيهم .
- (٣) أَجَارِد : اسم موضع . قال سيبويه : اسم ، وهو قليل في الصفة . اللسان / جرد . انظر الكتاب ج٤ / ٢٤٦ .
- (٤) الخصائص ج٢ / ١٩٧ وانظر الكتاب : الاحالة السابقة .
- (٥) هو : خطام بن رياح بن عياض بن يربوع ، خطام الريح المجاشعي الدارمي . وقال البغدادي : قال الماغانسي في العباب : اسمه : بشر . ولم يذكر تاريخ وفاته . انظر : المختلّف والمؤتلف ص ١١٢ ، والخزانة ج٢ / ٣١٨ .

أبو بكر بن الأنباري (١) والزعفراني :

عَنْ كَيْفَ يَالْوَصِلَ لَكُمْ أَمْ كَيْفَ لِي (٢) .

قيل: أصله: أن كيف فأبدلت الهمزة عينا، وأن على أحد وجهين (٣) ، إما أن تكون مخففة من الثقيلة وإما أن تكون بمعنى أي كقوله تعالى : (قُلْ تَتَالَوْا أَنَّ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) (٤) والتقدير لا تشركوا . وقيل إن (عليكم) إغراء ، و [ألا تشركوا] (٤) نصب به ويقوى هذا أن الزعفراني نقل أن قلب الهمزة عينا لغة لبناني تميم (٥) .

(١) هو : محمد بن القاسم بن محمد بن الحنفية أبو بكر الأنباري النحوي الكوفي . كان عالما اديبا ، تقيا . له مؤلفات كثيرة ، منها : كتاب الوقف والابتداء ، وكتاب المشكل ، وغريب الحديث ، وشرح السبع الطوال ، والمذكر والمؤنث وغيرها . توفي سنة ٣٢٨ هـ ترجمته في الفهرست ص ١٦٢ ، طبقات الزبيدي ص ١٥٣ ، وزهة الالباء ص ٣٦٤ ، وانباه الرواة ج ٢٠١/٣ .

(٢) الرجز لخطام - كما قال الشارح ، ذكره البغدادي ضمن قميدة ، وقال انها من نوادر الرجز . وقبله :

يَا رَبَّ بَيْضَاءَ يَوْعِيسَ الْأَرْمَلِ	شَبِيهَةَ الْعَيْنِ يَعْزِيَنِ الْمَغُولِ
فِيهَا طِمَاحٌ عَنْ خَلِيلٍ حَنَكَلِ	وَهِيَ تَدَارِي ذَاكَ بِالتَّجَمُّلِ
قَدْ شَفِقتَ بِنَاشِيهِ هَتَبِ كَلِ	يَنْفُصُ عِطْفِي خَفِيلِ مَرْجَلِ
يَحْتَسِبُ مُحْتَالًا وَإِنْ لَمْ يَحْتَسِلِ	دَسَّ إِلَيْهَا بِرَسُولِ مُجْمِلِ
عَنْ كَيْفَ يَالْوَصِلَ لَكُمْ أَمْ كَيْفَ لِي	قَلَمَ تَزَلَّ عَنْ زَوْجَتِهَا الْمُخْتَسِلِ

(٣) في ب " الوجهين " .

(٤) الآية : ١٥١ من سورة الانعام . وانظر في اعرابها : البيان لابن الأنباري ج ١/٣٤٩ والد ر المصون ج ٥/٢١٣ .

(٥) في أ (لا تشركوا)

(٦) هذا هو ما يسميه اللغويون " عنعنة تميم " قال ذو الرمة :

أَعْنُ تَوَسَّعَتْ مِنْ حَرْقَاءَ مِنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

وقال ابن هرمة :

أَعْنُ تَغْنَّتْ عَلَى تَائِي مَطْوَقَةً وَرَقَاءَ تَدْعُو هَدِيلًا بَيْنَ أَعْوَادِ

وانظر الخمائص ج ١١/٢ .

فإن قيل فكيف جاز دخول أم على كيف ، وهما للاستفهام ؟ فالجواب : أنهم نموا على أن أم جردت من الاستفهام ، وأخلصت للعطف ، فاعطف بأم ، والسؤال بكيف . ولا يجوز أن تجرد كيف من الاستفهام ، لأن بناءها لذلك . فلو جردت لأعربت . وهذا واضح . وقوله : (أو اسم يشبهه) يريد نحو (مُدَّخِرَج) و (مرهف) قال : (وَكُونُ التَّكْرِيرِ عَلَى نَحْوِ مَا هُوَ فِي قَرْقَفٍ (١) ، وَسُنْدُسٍ (٢) وَيُسَيْمٍ) قلت : اعلم أن وزن (قَرْقَف) (٣) قَتَلَل ، فالقاف فاء ، والراء عين ، والقاف الثانية ، والفاء : لآمان ولا يجوز أن تكون (فَعْقَلًا) لأنه لم يعهد في لغة العرب تكرير يراد به الزيادة ، مع الفصل بحرف أصلي مفاير لما زيد . و (مَرْمَرِيْس) (٤) زیدت الفاء والعین بعد الفاء والعین من غیر فصل بينهما ، وكذلك جميع ما يكون زائدا . فلما كان قرقف قد فصل بين القافين الراء ، وجب أن تكون الثانية غير تكرير للفاء . وهو عند الكوفي فعفل وكذا يسيم ، وسندس . قال : (فإن لم تثبت زيادة الألف ، فهي بدل لا أصل ؛ إلا في حرف أو شبهه) قلت : الألف في الأسماء المعربة ، والأفعال لا تكون إلا زائدة ، أو منقلبة ، فإن لم تكن زائدة فهي منقلبة ، وألفات الحروف : أصول غير زوائد ، ولا منقلبة ، أما الأول فلأن الحرف لا يشتق ، ولا يشتق منه ، فانسدّ حينئذ باب عرفان الزيادة فيه ، وأیضا

(١) الْقَرْقَف : اسم من أسماء الخمر . القاموس / قرقف .

(٢) السُّنْدُس : ضرب من الديباج ، معرب . القاموس / سندس .

(٣) في ب زيادة : وسندس .

(٤) من معانيها : الداهية ، والأملس ، جعله بعضهم مشتقا من المراسلة في المعنى الاول ، والثاني من المرمز . انظر اللسان / مرس .

(٥) قاله الفراء . شرح الشافية للرضي ج ١ / ٦٣ .

فإن ذلك تصرف لا يليق [به] (١) وأما الثاني فلأن ألف (لا) لو كانت من الواو لقليل : (لَوَّ) ولو كانت من الياء لقليل (لِيَّ) وذلك لأن الحرف مبني على السكون . وإنما يقلب الواو ، والياء ألفا مع تحركهما ، وانفتاح ما قبلهما ، وأيضا فذلك تصرف ، وهو بعيد منه . نعم لو سمي بالحرف (٢) الذي آخره ألف ، نحو (إلى) حكمت (٣) بأن ألفه منقلبة ، عن واو ، لكونها لم تُمَلَّ . ولذلك تقول : في التثنية (إلَوَّانِ) فإن قيل : فقد تقدم أنها ليست بمبدلة / فهلا لم تقلب واوا من حيث ليس لها أصل في الواو ، ولا في الياء ؟ فالجواب : لما سمي به خرج إلى حكم الأسماء المتمكنة فقضى على ألفه بما يقضى على الألف التي لا تسوغ إمالتها كقفا ، فكما قيل (قَفَوَّانِ) قيل : (الوان) . ونظير ذلك مَرَبَ ، [فإن] (٤) حكمه - إذا سمي به [مخلوعا] (٥) منه الضمير - أن يعرب ، فيقال : (هذا مَرَبٌ) ، ورأيت مَرَبًا ، ومررت بمَرَبٍ (٦)

(١) ساقطة من أ .

(٢) سقطت الباء من لفظة " بالحرف " من ب .

(٣) في ب " لحكمت " .

(٤) في أ " فانه " .

(٥) في أ " مخلود " .

(٦) انظر المنصف ج ١ / ٨ وما بعدها ، وص ١١٨ - ١٢٢ .

وقوله : (أو شبهه) يعني : ما أشبه الحرف من الأسماء نحو : (ل ذا) ، (متي)
و (أنش) . فإن قيل : فلم حكتم على ألف (ذا) - المشار به - بالانقلاب ، وهو
كذلك ؟ فالجواب : أن ذلك استجير فيه لدخول أحكام الأسماء المعربة عليه ، من وصفه ،
والوصف به ، وتصغيره ، وتثنيته . وألفه منقلبة عن الياء ، بدليل إِمالتها . وإذا كانت
العين ياء ، وجب أن يكون اللام كذلك ، لأن سيبويه نص على أن (عَيَّوت) ليس — من (١)
لغتهم (٢) . فأما (الحَيَّوان) فالواو فيه منقلبة عن الياء التي هي لام في (حَيَّيت)
والأصل (حَيَّيان) فلما كره اجتماع مثليين ، قلبت الثانية واوًا (٣) فإن قيل : قَلِمَ
قلب الثانية ؟ وهلا قلبت الأولى ؟ فالجواب : أن إعلال اللام أولى من إعلال العين ،
ولذلك كثر الحذف فيه ، وقل في العين . وذهب أبو عثمان إلى أن واوه غير منقلبة ، وأنه
مصدر فعل لم يستعمل (٤) . وشبهه بقولهم : قَاضَ الْمَيْتَ يَفِيضُ فَيْضًا ، وَقَوَّضَ
وقَوَّضَ (٥) مصدر فعل لم يستعمل . واختاره بعض المتأخرين . فان سمي

(١) في ب " في " .

(٢) انظر الكتاب ج ٤ / ٣٩٩ ، وسر الصناعة ص ٥٩٠ ، وشرح الملوكي ص ٢٦٢ ، وشرح المفصل ج ١٠ / ٥٥

(٣) انظر الكتاب ج ٤ / ٤٠٩ .

(٤) انظر المنصف ج ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وسر الصناعة ص ٢٩٠ ، واللسان / حيا .

(٥) الذي في المنصف (شرح تصريف أبي عثمان) " فاظ " — بالظاء بجميع تماريفها ، وكذلك
في اللسان بعزوه لأبي عثمان ، وكذلك في القاموس . وفي اللسان - أيضا - ان أهل الحجاز وطيء
يقولون فاظت نفسه ، وقضاة وتميم ، وقيس ، يقولون : فاضت نفسه . وفي رواية عن أبي
زيد ان العرب تقول : فاظت إلا ضبة تقول فاضت . قال (ومما يقوي فاظت بالظاء قول الشاعر
وانشد أبياتا منها :

وَأَمَّا الَّتِي سَرَّهَا يَتَّقَى فَتَفْسُ التَّدْوِلَها قَائِظَةٌ

وفي الفرق بين الحروف الخمسة (ص ١٧٥) : " قال الأصمعي : لا يقال فاضت نفسه ، إنما يفيض
الإساءة ، والدمع ، وكان لا يجيز . . . فاظت نفسه . . . وإنما يقال : فاظ الرجل . . . وأجاز غيره
فاظت نفسه بالظاء ، والضاد مَعًا . وانظر المنصف ج ٢ / ٢٨٥ ، والمصاح ، واللسان ، والقاموس
(فوظ) وسفر السعادة ج ١ / ٤١٢ .

بإذا : حكم / على ألفه بالانقلاب ، وقيل في تثنيته (١) (إِذَوَانٍ) فاعرفه . ١٧/ب
 قال : (وَزِيدَتِ النُّونُ فِي نَحْوِ : نَفَعَلْ ، وَانْمَصَرَفَ ، وَاحْرَنْجِمَ وَ (مُسْلِمَيْنِ) (٢)
 وَمُسْلِمَيْنِ ، وَغَضَنْفَرٍ (٣) . قلت : زيدت النون في أول المضارع إذا كان للمتكلم
 مع غيره ، أو للواحد العظيم ، كقولك : (نَكْتُبُ) ، وزيدت للمطاوعة في
 (انْفَعَلْ) كقولك : كسرتَه فَأَنْكَسَرَ ، وجبرته فَأَنْجَبَرَ ، وهي تناسب هذا المعنى ،
 ألا ترى أنها حرف غُنِّي (٤) ، خفيف ، وفيها سهولة وامتداد إلى الخيشوم ، فكانت
 مناسبة لمعنى السهولة ، والمطاوعة ، وزيدت في احْرَنْجِمَ ، ووزنه : اقْتَنَلَلْ
 والفعل رباعي ، وزيدت بعد ألف التثنية ، كقولك : الزَيْدَانِ ، والعَمْرَانِ ، عوضا
 من الحركة ، والتنوين ، اللذين كانا في الواحد ، لأن الاسم يستحق الحركة ،
 والتنوين ، بحكم الاسمية ، والتمكن ، فلما ضم إليه غيره لا على سبيل العطف
 وزيد عليه حرف بمعنى التثنية وامتنع ما قبله من الاعراب ، والتنوين ، والزم
 حركة واحدة ، ولم تكن التثنية أزالته عنه ما كان له ، عوض النون منهما جميعا ،
 نعم قد كان ينبغي أن يكون العوض أحد حروف العلة غير أنهم لو فعلوا
 ذلك للزمهم انقلابه ، لوقوع ألف التثنية قبله ، أو حذفه لالتقاء
 الساكنين ، فجعلوا العوض نونا ، لأنها أشبه بها ، وهذه النون مكسورة
 في التثنية على أصل التقاء الساكنين . وها هنا تنبيه وهو أن بعضهم يفتح

(١) في أ " الفه " بدل تثنيته .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) الغضنفر : الغليظ . ويقال للأسد ، اللسان / غضفر .

(٤) ساقطة من ب .

هذه النون . قال : (١) .

أَعْرِفْ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمِنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

ويحتمل ذلك وجهين ، أحدهما : أن ذلك حركة التقاء الساكنين ، وهذه الحركة لا تأتي على منهاج واحد . ألا تراهم قالوا : (رَدُّ ، وَرَدُّ ، وِرْدٌ) وَاُمْسِ (٢) ، وَاُمْسِ (وِعُوضٌ ، وِعُوضٌ) فكما كانت تحرك بالكسر حركت عند هؤلاء بالفتح . والثاني : أنه يجوز أن يكون جعل النون حرف الاعراب تشبيها بالجمع ، حيث يقولون : مضت [سَيْنِينَ] (٣) ، ومنه قوله (٤) :

دَعَانِي مِنْ تَجْدٍ قَبْلَ سَيْنِيَّةُ لَعِثْنَ بِنَا شَيْبَا ، وَشَيْبَانَا مُرْدَا

فعلى هذا حركة النون : حركة إعراب ، وعلى الأول حركة بناء . وللغراء مذهبان في نون التثنية وكسرها () وقد استقصيت الكلام عليها في المسائل الخلافية . وزيدت في جمع المذكر السالم ، والكلام عليها كالكلام على نون التثنية . وزيدت ثالثة ساكنة في عَقْنَقْلٍ وَجَحْنَقْلٍ ، وإنما حكم بذلك ، لأنها وقعت موقع الألف الزائدة . ألا تراهما قد تعاورتا على الكلمة الواحدة فسي :

(١) منسوب إلى رؤية في ملحق ديوانه (ص ١٨٧) . وهو شاهد في معظم كتب النحو ، نذكر منها : شرح الملوكي ص ١٧٦ ، وشرح ابن عقيل على الالفية ج١/ ٧١ والمغنى ص ٥٢٨ . وغير منسوب فيها . وفي ايضاح شواهد الايضاح (ص ١٧٣) ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي (ص ٨٦٩) لزياد العنبري . وفي التصريح (ج١/ ٨٦٩) ، والخزانة (ج٧/ ٤٥٢) ، والدرر (ص ٢١) لرجل من ضبة .

(٢) سقطت عبارة " امس " من ب

(٣) في أ " سِنُون "

(٤) البيت للصة بن عبد الله بن الطفيل ، أحد شعراء عصر بني أمية . حسبما في شرح الشواهد للعيني بحاشيه الصبان ج١/ ٨٦ ، والخزانة (ج٨/ ٥٨) . وبلا نسبة في التكملة (ص ٥٠٣) وايضاح شواهد الايضاح (ص ٨٧١) واللسان (نجد) وابن عقيل ج١/ ٦٥

(٥) المراد بالبناء - هنا - هيئة الكلمة التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها .

(٦) ذكرهما الاشموني عن الكسائي والغراء . وهما الكسر والفتح

(شَرَنْبَث) (١) و (شَرَايِث) و (جَرَنْفَس) (٢) و (جُرَافِس) . فالألف هنا زائدة ، لأنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة ، وكذلك ما وقع موقعها من حروف الزيادة .
وقيل : لوقوعها موقع ما لا يكون إلا زائداً ، وهو حرف العلة ، نحو :
(سَمِيدَع) (٣) ، و [فَدَوْكَس] (٤) (٥) و [عِذَافِر] (٦) . وهما تنبيه ، وهو :
أن الكلمة / التي فيها هذه النون ترد تارة موافقة للأصول ، نحو : (جَحْنَفَسِل) ١٨/ب
ألا ترى أنه لولا زيادة النون لكان (كَسَفَزَجِل) ، وتارة مخالفة (كَقَرْنَفَسِل) ،
إذ ليس في الأصول (سَقَرُجِل) بضم الجيم . قال (والتاء في تَفَعَّلْ ، وَتَفَعَّلْ ،
وَتَفَاعَلْ ، وَافْتَعَلْ ، وَمُتَلِمَةٍ) . قلت : التاء تزداد في الفعل المضارع ، كقولك
تَفَعَّلْ ، وهي للمؤنثة الغائبة ، والغائبتين و [المخاطب] (٧) والمخاطبة ، والمخاطبتين ،
والمخاطبتين ، والمخاطبتين ، والمخاطبتين . وتزداد في تَفَعَّلْ ، وهو مطاوع فَعَّلْ ،
كقولك : كَسَرْتَهُ فَتَكَسَّرَ . وَتَفَاعَلْ : مطاوع فَاعَلْ ، كَنَاولْتُسِهِ فَتَنَاولَ

(١) الشَّرَنْبَث والشَّرَايِث : القبيح الشديد ، وقيل الغليظ الكفين والرجلين .
اللسان / شربث .

(٢) الجُرَافِس والجَرَنْفَس : الضخم الشديد . اللسان

(٣) السَّمِيدَع والسَّمِيدَع : السيد الجميل الجسم ، وقيل : الشجاع . اللسان والقاموس/سميدع

(٤) في أ " فذوكس " .

(٥) الفدوكس : الشديد ، أو الغليظ الجافي . اللسان فدكس .

(٦) في أ " . عِذَافِر " .

(٧) ساقطة من أ .

وَتَفَوَّعَلَ مطاوع فَوَّعَلَ كَمَوْ رَبَّتْهُ فَتَمَّوَرَبَ ، وَتَفَيَّعَلَ مطاوع فَيَّعَلَ كَبَيَّظَرْتَهُ (١)
فَتَبَيَّظَرَ ، وَافْتَعَلَ مطاوع فَعَلَ كَشَوَيْتُهُ فَاشْتَوَى .

واعلم أن النون أقعد في المطاوعة من التاء ، والتاء محمولة عليها في ذلك ، لأنها أختها في الزيادة ، وقريبة منها في المخرج ، ولشدتها طاوعت في بنات الأربعة . ولسهولة النون طاوعت في بنات الثلاثة ، وتزاد علامة للتأنيث في نحو قائمة ، وقاعدة ، فهذه التاء هي علم التأنيث ، والهاء بدل منها في الوقف ، وذلك ان التاء هي الثابتة في الوصل الذي تجرى فيه الأشياء على أصولها ، والهاء هي الثابتة في الوقف الذي تخرج فيه الأشياء عن أصولها ، ولهذا كان فيه البدل ونقل الحركة ، والتضعيف / والروم (٢) والاشمام (٣) وغير ذلك مما هو خارج عن الأصل ، ويقويه أن بعضهم يقف بالتاء .

أ/١٩

-
- (١) بيطره ويطره : شقه والمبيطر : معالج الدواب / اللسان بطر .
(٢) الروم : هو : أن تضعف الصوت ، فلا تشبع ما ترومه . انظر التكملة ص ١٨٨ ،
والتعريفات ص ١١٢ .
(٣) الاشمام : هو أن تضم شفتيك بعد الاسكان ، وتهيئها للفظ بالرفع ، أو الضم ،
وليس بصوت يسمع ، إنما يراه البصير دون الأعمى . التكملة ص ١٨٨ .

منه قول الشاعر (١) :

اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسَلَمْتُ
مِنْ بَعْدِ مَا ، وَبَعْدِ مَا ، وَبَعْدِمْتُ
صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمْتُ
وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمْتُ

والكوفي يذهب إلى أن الهاء أصل ، والتاء يدل منها (٢) . وقد ذكرته في
المسائل الخلافية . قال : (والسين مَعَهَا فِي اسْتَفْعَلَ ، وَفُرُوعِيهِ)
قلت : السين تزداد زيادة مطردة في اسْتَفْعَلَ ، وهو على ضربين : متعدٍ ، نحو :
استحقه واستقبحه ، وغير متعدٍ نحو : اسْتَقْدَمَ واسْتَأْخَرَ ، ويكون فِعْلٌ
منه متعديًا نحو : عَلِمَ ، واسْتَعْلَمَ ، وَفِيهِمْ ، واسْتَفْهَمَ
وغير متعدٍ نحو : قَبِحَ ، واستقبح ،

(١) منسوبة لأبي النجم العجلي في اللسان " ما " وفي التصريح ج٢/٢٤٤ وبلا نسبة
في : سر الصناعة ص ١٦٠ ، وشرح المفضل ج٥/٨٩ ، وشرح الشافية الكافية
ج١/٣١٢ ، وشرح الشافية ج٢/٢٨٩ وشرح الشواهد للعيني (بحاشية المصباح
ج٤/٢١٤ ، والأشموني حاشية الصبان الرقم السابق ، وشرح شواهد شرح الشافية
ص ٢١٨ .

الشاهد فيه - هنا الوقف على التاء في " مَسَلَمْتُ " ، " الْغَلَصَمْتُ " ، " أَمْتُ "
وقد كرر " بعدما " ثلاث مرات للتهويل ، وأبدل ألف " ما " الثالثة تاءً
للقافية . والميم (ما) فيها قولان للنحاة أحدهما : أنها ممددية - وهو
اختيار البغدادى ، وعزاه لابن هشام . والثاني : أنها كافة " لبعده " عن
الإضافة ومهيئتها للدخول على الجملة الفعلية . انظر شرح شواهد
شرح الشافية ص ٢٢٢ .

وقد رواه ابن عمفور في الضرائر (ص ٢٣٢) بالهاء :
اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَهُ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَهُ
مستشهدا به على إبدال الهاء من الالف في (بعده) .

وَحَسَنَ، وَاسْتَحْسَنَ (١). وله معانٍ أربعة :

أولها : الطلب ، كقولك : استعطيت زيدا ، أي طلبت منه العطية .

وثانيها : الإصابة كقولك : استكرمته ، أي أصبته . كما .

وثالثها : أن يكون للتحويل من حال إلى حال ، كقولك : (اسْتَنْوَقَ الجملُ) إذا تخلَّق

بأخلاق الناقة .

ورابعها : أن يكون بمعنى تَفَعَّلَ ، كقولك : (اسْتَكْبَرَ) و (تَكَبَّرَ) والغالب على هذا

البناء : الأول ، والباقي يحفظ . وقوله : (مَعَهَا) أي : التاء . وقوله :

(وفروعه) أي : مع المستقبل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والأمر ، والنهي ،

كقولك : يَسْتَخْرِجُ ، وَمُسْتَخْرِجُ ، وَمُسْتَخْرِجُ ، واستَخْرِجُ ، ولا تَسْتَخْرِجُ /

وهنا تنبيهه ، وهو : أن ذلك قد زيد في المصدر ، نحو : (اسْتَخْرَجَ) وليس فرعاً

على [اسْتَفْعَلَ] (٢) عند البصريين . بل عند الكوفيين (٣) . قال : (وَالهَاءُ - وَقْفًا -

فِي نَحْوِ اقْتَرَعَهُ ، وَلِمَهُ) قلت : الهاء تزداد زيادة مطردة للوقف ، نحو قولك :

(فِيمَهُ) و(لِمَهُ) . والأصل : (فِيمَا) ، و(لِمَا) ، بالألف ، لكن حذفت

(١) انظر شرح الملوكي في التصريف ص ٨٢ .

(٢) في أ "المستقبل"

(٣) يشير الى الخلاف بين أصحاب المدرستين في قضية اشتقاق الفعل من المصدر ،
أو اشتقاق المصدر من الفعل .

فعند البصريين : الفعل مشتق من المصدر ، وعكسه عند الكوفيين . فإذا كان ابن
مالك يرجح مذهب البصريين في هذه القضية فكان ينبغي أن يقول : " فسي
الاستفعال وفروعه " وإذا كان يرجح مذهب الكوفيين فاستدراك الشارح ساقط .

ألف ما الاستفهامية لَمَّا دخل عليها حرف الجر ، فرقا بينها وبين الخبرية ،
التي هي موصولة ، وكان الحذف من الاستفهامية أولى ، لأن الموصولة مع صلتها
كلمة واحدة ، والألف حينئذ حشو ، وألف (١) الاستفهامية طرف ، والتغيير
الى الطرف أسرع منه الى الحشو . وربما جاءت الألف ثابتة في الشعر —
قال الكميت (٢) :

إِنَّا قَتَلْنَا (٣) بِقَتْلَانَا سَرَاتَكُمْ أَهْلَ اللّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ الْقِيلُ

وقال الآخر (٤) :

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَيْسَ كَخُنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ

(١) في ب : الألف .

(٢) البيت لكعب بن مالك الأنصاري - حسيما في ديوانه ص ٢٥٥ وليس للكميت وهو في
مراجع أخرى منها : سيرة ابن هشام ج٣/١٤٧ - ١٤٨ ، وشرح أبيات المغنسي
للبنغدادى ج٥/٢١٦-٢١٧ وغير منسوب في : معاني القرآن للفراء ج٢/٢٩٢-٣٧٥ ،
وأمالى ابن الشجري ج٢/٢٣٤ ، والمغنى : ص ٣٣١ وشرح شواهد للسيوطي ص ٧١٠ ،
والخزانة ج٦/١٠١ . الشاهد فيه اثبات الالف في : " فيما " الاستفهامية .

(٣) في ب " قبلنا " .

(٤) هو حسان بن ثابت الأنصاري - رضي الله عنه - وهو في ديوانه ص ١٩٩ وروايته فيه :
..... تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ

ضمن قطعة دالية عدتها تسعة أبيات . وقد روي في بعض كتب النحوب (دمان)
وقد نبه على خطئها البنغدادى في شرح أبيات المغنى ، وقال : رواها أبو علي
الفارسي وابن جنى ، وآخرون وهو في المحتسب ج٢/٣٤٧ ، وأمالى ابن الشجري
ج٢/٣٣٣ ، واللسان (قوم) ومغنى اللبيب ص ٣٣١ وشرح شواهد للسيوطي ص ٧٠٩ .
وانظر الخزانة ج٦/٩٩ - ١٠٢ ، وشرح أبيات المغنى للبنغدادى ج٥/٢٢٠ - ٢٢٢ *

وَالدَّمَانُ : (السَّرْجِين) (١) . ولما حذفت الألف بقيت الفتحة قبلها دالــــة عليها ، فكروها حذفها في الوقف ، فيزول الدليل ، والمدلول عليه ، فزادوا الهاء ليكون الوقف عليها ، وتسلم الفتحة الدالة على الألف . وقد وقف ابن كثير (٢) على (عَمَّ) (٣) من قوله تعالى (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) (٤) بالهاء . ومثل ذلك : (اغْزُهُ) ، و (اِزْمُهُ) ، و (اخْشَهُ) ، أتوا بالهاء محافظة على الحركات الدالة على اللامات المحذوفة . وهنا تنبيهان ، الأول : أنها / على ضربين ، لازمة وغير لازمة . فاللازمة : إذا كان الفعل الذي تلحقه تلك (هـ) الهاء على حرف واحد ، نحو : (عِيَهُ) و (قِيَهُ) ، وغير اللازمة إذا كان ما لحقته على أكثر من ذلك ، نحو : (لِمَمَهُ) ، و (فِيمَمَهُ) ، و (اغْزَمَهُ) ، و (اِزْمَمَهُ) ، و (اخْشَمَهُ) .

أ/٢٠

(١) السرجين : الزبل معرب . القاموس / سرجن .

(٢) هو : عبد الله بن كثير المكي الداري مولى عمرو بن علقمة الكناني ونسبته (الداري) قيل نسبة إلى دارين : بلدة تابعة للدمام الآن . وقيل نسبة إلى بطن من لخم ينسب إليه تميم الداري - رضي الله عنه . وابن كثير أحد القراء السبعة ، وهو مقرئ أهل مكة . توفي سنة ١٢٠هـ . ترجمته في : السبعة لابن مجاهد ص ٦٤ ، والاقناع ج١/٧٧ والفهرست ص ٤٢ = ٤٣ .

(٣) البحر المحيط ج٨/٤١٠ .

(٤) من الآية الأولى من سورة النبأ .

(٥) في ب "هذه" .

قال سيبويه : الأكثر في الوقف على (اغزّة) وشبهه بالحق الهاء . ومنهم من لا يلحقها فيه . فأما (قه) فكلهم يلحقها فيه (١) . والثاني : أنها تلحق الحركات المتوغلّة في البناء ، من حيث كانت موضوعة على اللزوم ، والثبات ، ولا تدخل على حركات الإعراب ، ولا على ما يشبهها كحركة الفعل الماضي ، والمنادي والغايات . ولهذا استشكل أبو علي (٢) الهاء في قوله (٣) .

أَرَمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَيَّ (٤) .

(١) الكتاب ج٤/١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) نقله عنه ابن هشام في أوضح المسالك ج٤/٣٥٢ ، والسيوطي في شرح شواهد المغنسي اللبيب ص ٤٤٨ ، وكذلك البغدادى فى شرحها ج ٣ / ٣٥٤ .

(٣) قبله : يَارَبَّ يَوْمَ لَيْ لَا أَظَلُّهُ
وهو لأبي ثروان - أحد الأعراب الذين أخذ عنهم رواية اللغة ويكنى أبا الهجنجل وكان ممن يلزم الكسائي . ورد هذا الشاهد في المفصل ج٤/٨٧ ، وأوضح المسالك ج٤/٣٥١ ، والمغني ص ١٦٦ ، وحاشية الصبان ج٤/٢١٨ وشرح شواهد المغنسي للسيوطي ص ٤٤٨ ، وشرحها للبغدادى ج٣/٣٥٣ وقد أورده شعلب والبغدادى ضمن أبيات هي :

ظَلَّتْ وَظَلَّ يَوْمَهَا حَوْبَ حَلِيٍّ وَظَلَّ يَوْمَ لَيْ لَيْ الهَجَنْجَلِ
صَاحِي الْمَقِيلِ دَائِمَ التَّيْدِلِ مَا أَنَا يَوْمَ الْوَرْدِ بِالْمُظْلِلِ
عَنِّي وَلَا بِالذَّائِدِ الْمُتَقِيلِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ عَلَيَّ مَبْدَلِي
أَرَمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأَضْحَى مِنْ عَلَيَّ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه . وانظر شرح أبيات المغني ج٣/٣٥٧ ومجالس شعلب ص ٤٣٠

(٤) قال البغدادى في شرح أبيات المغني (ج٣/٣٥٦) : إن كلا من (أرمض) و (أضحى) مبني للفاعل ، لأنهما فعلاّن لازمان ، الأول من باب " رَمِضَتْ قدمه " إذا احترقت من حر الرمضاء . والثاني من باب " صَحِيَ يَضْحَى " إذا أصابه حر الشمس . وخطأ البغدادى العيني والسيوطي في قولهما إنهما مبنيان للمفعول .

إذ لا يكون هاء سَكَت لما ذكرناه ، ولا يكون هاء ضمير لأن الغاية متى أضيفت أعربت . وقال ابن الخشاب (١) في الشرح العوني : إنها بدل من الواو في (عَلُو) (٢) و (عَلُو) إحدى (٣) اللغات في هذه الكلمة ، ونظيره قول الشاعر (٤) :

وَقَدْ رَأَى بَنِي قَوْلِهَا يَاهَنَاهُ وَيَحْكُ أَلْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرِّ

والأصل : هَتَاؤُ فَعَال من هُنُوك ، فأبدلت الواو هاء . وقد استقصيت هذا في المسائل الخلافية . قال : (واللَّامُ فِي "ذَلِكَ" وَأَخَوَاتِهِ) قلت : اللام قلت زيادتها ، واستبعد الجرمي (٥) كونها من حروف الزيادة ، وعلته : أنها أبعد الحروف شَبْهًا بحروف العلة / (٦) وقد زيدت في أسماء الإشارة ، لتدل على بعد

ب/٢٠

(١) هو : عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب أبو محمد النحوي البغدادي . كان عالما عارفا بعلوم العربية ، وغيرها من العلوم خافظا لكتاب الله تعالى بقراءاته . له مؤلفات في النحو منها : شرح اللمع لابن جنى والمقدمة لابن هبيرة وشرح جمل الجرجاني . وغيرها . ولم يذكر أحد الشرح العوني، ولعله اسم سَمَّى به أحد هذه الشروح . توفي سنة ٥٦٧ وقيل ٥٦٨ هـ . ترجمته في انباء الرواة ج ١٩/٢ ومعجم الادباء ج ٤٧/١٢ ، وبغية الوعاة ج ٢٩/٢ .

(٢) نقله عنه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٤٤٨ والبغدادي في شرحها ج ٣/٢٥٤ .

(٣) فسي النسختين : أحد .

(٤) لامريه القيس في ديوانه ص ١٦٠ ، وأشعار الستة الجاهلين ص ١١٥ ، والمنصف ج ١٣٩/٢ ، وشرح المفصل ج ٤٨/١ ، ج ٤٣/١٠ .

(٥) هو : أبو عمر صالح بن إسحاق البجلي الجرمي بالولاء ، كان رفيق أبي عثمان المازني ، ويقال انهما كانا السبب في اظهار كتاب سيبويه ، اذ توفي سيبويه وكتابه في يد الأخفش ، فخشا أن ينسبه لنفسه . كان من ائمة العربية ، وألف مؤلفات في العربية منها اختصار لكتاب سيبويه . توفي سنة ٢٢٤ هـ ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٧٥-٧٤ ، وتزهة الالباء ص ١٤٣ ، وانباء الرواة ج ٨٠/٢-٨٣ ، وبغية الوعاة ج ٨/٢ .

(٦) نقله عنه ابن يعيش في شرح الملوكي ص ٢١٠ . والرضى في شرح الشافية ج ٣٨١/٢

المشار إليه ، فهي نقيضة (ها) التي للتنبيه ، الدالة على القرب ، ولذلك لا يجتمعان ، لتناقضهما . وحركت الالتقاء الساكنين وكسرت لئلا (١) تلتبس بلام الملك ، فقالوا : (ذَلِكَ) . ويعني باخواته : ما وضع للتنبيه ، والجمع ، والمؤنث وتثنيته ، وجمعه ، كقولك : (ذَلِكَمَا) و (ذَلِكَكُمْ) و (أُولَئِكَ) ، و (تِلْكَ) ، و (تِلْكَمَا) ، و (أُولَئِكَنَّ) وقد حذفت ياء (تِي) للالتقاء الساكنين (الياء ، واللام) . نعم لم تحرك كما حركت في ذلك ، فَوَازًا من وقوع الياء بين كسرتين ، وذا مستثقل . أولا ترى إلى تحريكها في تَالِكَ حيث انتفى ذلك الجمع المستكره . وهنا تنبيهان ، الأول : أن أسماء الإشارة بالنسبة إلى الكاف وحرف التنبيه ترد على أربعة أوجه أحدها : أن تستهل بهما كقولك : (هَا ذَاكَ) والثاني : أن تتجرد منهما كقولك : (ذَا) والثالث : أن تستعمل بالكاف ، وحدها كقولك : (ذَاكَ) والرابع : أن تستعمل بحرف التنبيه وحده كقولك : (هَذَا) .

والثاني : أن هذه الكاف حرف خطاب ، لموضع له من الإعراب ، بدليل أنه لا يكون رفعاً ، لعدم الرفع ، ولا نصباً ، لعدم الناصب ، ولا جراً ، إذ لا يكون إلا بحرف ، أو إضافة . وحرف الجر غير موجود ، والإضافة ممتنعة / ، لأن أسماء الإشارة معرفة فما أغناها عن الإضافة . ومن [طريف] (٢) زيادة اللام (٣) :

أ/٢١

(١) في ب " كيلا " .

(٢) في أ " ظريف " .

(٣) في ب " الكلام " .

ما حكاها لى شيخى الشقة سعد الدين المغربي عن الشيخ النظام الواسطي (١) أن أبا علي الفارسي ذهب إلى أن اللام في (وَرَنْتَل) (٢) زائدة ، وذلك أنه لا سبيل إلى (جعل الواو زائدة ، لأنها أول الكلمة ، وهي لا تزداد كذلك . ولا سبيل إلى) (٣) جعلها أصلا ، إذ الكلمة الثلاثية فصاعدا لا تكون حروف العلة فيها إلا زوائد ، ما لم يعرض التكرير (٤) . وقد سلف هذا . فإذا كانت اللام زائدة زال الإشكال إذ الكلمة إنما كانت ثلاثية بالواو ، والمراد أن تكون ثلاثية بغيرها . فلو بنيت مثله من آءة لقلت : (أَوْتَال) فلن خففت الهمزة قلت (أَوْتَل) فنقلت حركتها إلى الساكن قبلها ، وحذفتها ، وجاز اجتماع أربع متحركات ، لأن التحقيق هو الأصل وفيه لا يحصل ذلك . فاعرفه .

(١) هو : القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي النحوي اللغوي ، كان أديبا لغويا نحويا . من مؤلفاته : شرح اللمع ، شرح الملوكي في التصريف ، شرح مقامات الحريري . توفي سنة ٦٢٦ هـ ترجمته في إنباه الرواة ج٣/٣١ ، وبغية الوعاة ج٢/٢٦٠ .

(٢) " ورنتل " الشر ، والأمر العظيم . اللسان/ورنتل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) نقل ابن عقيل القول بزيادة لام " ورنتل " عن الفارسي ، المساعد ج٤/٥٧ وانظر الخصائص ج١/٢١٢ ، والتسهيل ص ٢٩٦ . وفي اللسان عن بعض النحاة ان النون فيه هي الزائدة بدليل عدم النظير .

قال : (وَتَقِلُّ زِيَادَةُ هَذِهِ الْأَحْرَفِ خَالِيَةً مِمَّا قِيْدَتْ بِهِ ، وَلَا يُسَلِّمُ (١) ، ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، كَسَقُوطِ هَمْزَةِ شَمَائِلِ (٢) وَاحْتِنَاطِ (٣) ، فِي الشُّمُولِ ، وَالْحَبِطِ . وَمِيمِ دَلَامِي (٤) وَزُرْقِمِ فِي الدَّلَامَةِ ، وَالزُّرْقَةِ) . قلت : الهمزة إذا وقعت حشوا كانت أصلا ، لا زائدة ، ولا نحكم عليها بالزيادة إلا بدليل / فالهمزة في شَمَائِلِ وَشَأْمِلِ : زائدة ، لقولهم (٥) شملت الريح ، ووزنها : فَعَالٌ وَفَأٌ عَلٌ فَتَقُولُ مِنْ أَوَيْتَ عَلَى الْأَوَّلِ : أَوَّيْ أَصْلُهُ : أَوَّيْ فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قَلْبَتْ أَلْفًا ، ثُمَّ حَذَفَتْ الْأَلْفُ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَلَمِنْ خَفَفَتْ الْهَمْزَةُ قُلْتُ : (أَوَّا) وَتَقُولُ عَلَى الثَّانِي : (أَوَا) ، وَأَصْلُهُ : (أَوَّي) فَالْهَمْزَةُ الْأُولَى فَاءٌ ، وَالثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ ، فَقَلْبَتْ الثَّانِيَةُ أَلْفًا ، لِسُكُونِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا . وَوَجِبَ الْقَلْبُ كَرَاهَةِ لاجتماع الهمزتين ، وَقَلْبَتْ الْيَاءُ أَلْفًا ، لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، ثُمَّ حَذَفَتْ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالْهَمْزَةُ فِي احْتِنَاطِ زَائِدَةٌ ، وَكَذَلِكَ النُّونُ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْحَبِطِ ، فَوَزَنَهُ : (افْعَلَالٌ) وَكَذَلِكَ الْمِيمُ إِذَا وَقَعَتْ حَشْوًا أَوْ آخِرًا ، فَحَكَمَهَا إِلَّا يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ مِنْ ذَلِكَ : الْمِيمُ فِي (دَلَامِي)

(١) سقطت الواو من قوله " ولا يسلم " من نسخة المتن المستقلة .

(٢) الشَّمَالُ : الريح التي تهب من الشمال ، وفيها خمس لغات هن : شَمْلٌ ، شَمَالٌ ، وَشَأْمَلٌ ، مَقْلُوبٌ مِنْ شَمَالٍ . انظر اللسان / شمل .

(٣) احْبَنَطَ الرَّجُلُ : انتفخ بطنه . وكذلك حبط بطنه . وفي الحديث : " وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعَ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِيمُ " . وانظر اللسان / حبط

(٤) الدَّلَامِي : التَّبَرَّاقُ ، وَكَذَلِكَ الدَّلَاصُ . اللسان / دلص .

(٥) في ب " كقولهم " .

ذهب الخليل إلى أنها زائدة ، لقولهم : " درع كليس ، ودلاص " ، فسقوطها في الاشتقاق دليل زيادتها (١) ، وقيل (دَلِمَص) (٢) ، فحذفوا الألف ، كما قيل [هَدِيد] (٣) . وقال أبو عثمان المازني : لو قال قائل : إن دَلِمَصًا من الأربعة ، ومعناه : كليس ، وليس بمشتق منه ، لكان (٤) قولاً قوياً ، كما أن (لَاءً) فيه بعض حروف اللؤلؤ ، وليس منه ، ألا ترى أن فعلاً إنما يُبْنَى من الثلاثي لا غير ، ولؤلؤ رباعي (٥) ؟ وروى أبو عبيدة (٦) عن الفراء أنه كان يقول لبائع اللؤلؤ (لَاءً) . بوزن (لَعَاع) . وكسره قول الناس (لَاءً) (٧) . قال ابن بري المصري (٨) : وإنما اختار (لَاءً) ، لكون اللؤلؤ لا مه همزة ، فاختر أن يكون

أ/٢٢

(١) في الكتاب ج ٤ / ٣٢٥ و المنصف ج ١ / ١٥١ .

(٢) في ب : "الليس" .

(٣) في أ " هذبذ " .

(٤) في ب "كان" - باسقاط اللام .

(٥) المنصف ج ١ / ١٥١ - ١٥٢

(٦) أبو عبيدة . معمر بن المثنى ، مولى لتييم قریش ، كان عالماً جامعاً للعلوم ، وكان شعوبياً . توفي سنة ٢٠٨ . ترجمته في مراتب النحويين ص ٧٧ ، واخبار النحويين ص ٨٠ ونزهة الالباء ص ١٠٤ .

(٧) الخبر في اللسان : عن أبي عبيد عن الفراء (لَاءً) وانظر المنصف ج ١ / ١٥٢ .

(٨) هو : عبد الله بن برى بن عبد الجبار أبو محمد المصري ، النحوي ، اللغوي . عالم جليل ثقة . من مؤلفاته : حواش على صحاح الجوهري ، وحواش على المعسر للجواليقي ، وشرح شواهد الايضاح . توفي سنة : ٥٨٢ هـ . ترجمته في انباء الرواه ج ٢ / ١١٠ ، وبغية الوعاة ج ٢ / ٣٤ وخزانة الادب ج ٦ / ٧٦ .

المشتق منه كذلك . وهذا غلط منه ، لأنه خالف المسموع ، وهو : (لَّال)
وكلاهما خارج عن القياس . أما (لَّال) [فإنه مبني من (لال) والهمزة
الأخيرة ساقطة . وأما (لَاء)] (١) فإنه مبني من (لأ) واللام الثانية
ساقطة ، فالأخذ بالمسموع أولى . وأيضا فقول الفراء ضعيف ، لكونه خالف
قياس كلام العرب . ألا ترى أنهم إذا اشتقوا من الرباعي ثلاثيا حذفوا الرابع
من الكلمة ، وهو آخرها ، فقالوا : أرض مَّعْلَة ، ومَعْقَرَة لكثيرة (٢) الثعالب
والعقارب ، فحذفوا الباء وهي الحرف الرابع . وكذلك فعلوا في " لَّال " والفراء
حذف الثالث . وتقول في مثل (دَلَامِص) من وَأَيْت على مثل (٣) قَول
الخليل (وَأَمِ) (٤) [وأصله] (٥) : (وَأَمِي) ، فاستثقلت [الضمة] (٦) على
الياء فحذفت ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فإن همزت الواو لكونها
مضمومة ، اجتمع همزتان ، فقلبت الثانية (٧) ، فقل : (أَوَامِ) وعلى قول أبي

(١) ما بين المعقوفين ساقطة من أ

(٢) في ب " للكثيرة " .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) ساقطة من أ .

(٦) في أ " الهمزة "

(٧) في ب " الواو الثانية " .

عثمان (وَاَيِّ) و (اَوَايِّ) وسملت الياء وإن كانت بعد ألف زائدة ، لأنها ليست طرفاً ، إذ بعدها ياء أخرى مقدرة بازاء صاد "دَلَامِص" ، حذفت لالتقاء الساكنين . فتدبره . والميم في (زُرُقُم) زائدة ، / لأنه مأخوذ من الزَّرَقَة ، ووزنه (فُعْلُم) . ٢٢/ب قال : (وَتَوْنُ رَعَشِي ، وَبَلَّغْنِي فِي الرَّعْشِ ، وَبَلُّوْغِ ، وَهَاءُ أُمَّهَاتٍ ، وَهَيْلَجٍ فِي الْأُمُومَةِ وَالْبَلَجِ) . قلت : النون (في) (١) رَعَشِي وَبَلَّغْنِي : زائدة ، لأنهما من الرعشة (٢) والبُلُوغ (٣) ، ووزنهما (فَعْلَلْن) ومثلهما : (ضَيَّقْن) (٤) عند أبي عثمان ، لأنه من (الضيف) ، وعند أبي زيد (٦) أن النون أصلية ، والياء زائدة ، ووزنه (فَيَقْتَل) (كَصَيَّرَف) و (خَيَّفَق) (٧) واشتقسه من (٨) (ضَفَّن) الرجل إذا جاء ضيف الضيف . وأقول : إن كان الضَّيْفَن نفس الضيف ، فالقول الأول ، وإن كان لمن يجيء معه ، فالقول الثاني . وقال بعضهم : هذا قوى ، لكثرة (فَيَقْتَل) وقلة (فَعْلَلْن) . وأما (أُمَّهَات) فالهاء زائدة ، ووزنه : (فُعْلَهَات)

(١) سقطت من ب .

(٢) اللسان / رعش .

(٣) اللسان / بلغ .

(٤) الضَّيْفَن : الضيف الذي يأتي مع الضيف . اللسان / ضيف .

(٥) انظر المنصف ج ١ / ١٦٧ - ١٦٨ .

(٦) هو : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري . كان من حفاظ الحديث واللغة . وكان سيبويه إذا قال : " حدثني الثقة " علم أنه يعني أبا زيد . توفي سنة ٢١٥ هـ . ترجمته في : مراتب النحويين ص ٧٣ ، وأخبار النحويين ص ٦٨ ونزهة الألباء ص ١٢٥ ، وانباء الرواة ج ٣١ / ٢ ، وبغية الوعاة ج ١ / ٥٨٢ . ولم أجد في النوادر ما يدل على قول الشارح . والذي في كتاب النوادر : " والذي يأتي مع الضيف ولم يسدع الضيفين وأنشد أبو زيد : إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفان فأودي بما تقرى الضيوف الضيافن ، النوادر ص ١٨٨ .

(٧) في النسختين " خيفن " والذي في المعاجم وكتب التصريف " خيفق " ومعناه : الفلاه الواسعة التي تخفق فيها الريح ومن الابل وغيرها السريعة . القاموس / خفق .

(٨) في ب : " من قولهم : ضفن " .

والواحدة (أم) فالهمزة : فاء ، والميم الأولى : عين ، والميم الثانية : لام ، وهذا يدل على الزيادة . وكذلك (أمّات) . وقد غلبت الأمّهات على الأناسي ، والأمّات على البهائم ، وقد جاءت الأمّهات فيهما جميعا (١) ، وأجاز ابن السراج أن تكون الهاء أصلا ، لقولهم في الواحد (٢) : أمّهة (٣) قال الشاعر (٤) :

أُمَّهَتِي خُنْدِفُ وَالْيَاسُ أَيْسَى

وفي كتاب العين : تأمّعت أمّا . قال أبو الفتح : الأول (٥) أظهر ، لقولهم : (أمّ بيّنة الأمومة) و (أمّهة) شاذة ، وتأمّعت أمّا أشد منه ، وهو من مسترذل الكتاب المذكور . والتحقيق / في هذا : أن قولهم (أمّهة) و (تأمّعت) معارض بأمّ بيّنة الأمومة ، والترجيح معنا للنقل ، والقياس ، أما النقل فلأن الأمومة نقلها ثعلب (٦) وتأمّعت حكاهما صاحب العين ، وفيه من الاضطراب ، والتصريف الفاسد

(١) انظر اللسان / أمه . وسر الصناعة ص ٥٦٤ - ٥٦٧ .

(٢) كذا في النسختين .

(٣) قال : " وقد حكى الأخفش "أمّهة" فإن كان هذا صحيحا فإنه جعلها "فُعْلَةٌ" وألحقها بجُحْدَب ، ومن لم يعترف بجُحْدَب ولم يثبت عنده أن في كلام العرب فُعْلًا وجب عليه أن يقول : أمّهة فُعْلَةٌ . " الأصول ج٣ / ٣٣٦ .

(٤) هو قصي بن كلاب بن مرة جد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله :
 إِنِّي لَدَى الْحَرْبِ رَخِي اللَّيْسِبِ عِنْدَتَنَا دِيهِمْ يَهَالٍ وَهَبِ
 مَعْتَزَمُ الْمُؤَلَّةِ عَالِي النَّسَبِ أمهتي خندف

وهو في المحتسب ج٢ / ٢٢٤ ، وسر الصناعة ص ٥٦٤ وشرح المفصل ج١ / ٣ ، واللسان / أمه ، والتصريح ج٢ / ٣٦٢ ، والخزانة ج٧ / ٣ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ص ٣٠٤ والسدر اللوامع ج١ / ٥ .

(٥) في ب : " الأول - بلا واو "

(٦) الفصيح ص ٢٨٢ .

ما لا ينكر (١) . وأما القياس فإن اعتقاد زيادة الهاء أولى من اعتقاد حذفها ؛ لأن ما زيد أضعاف ما حذف . وعندى أن مذهب ابن السراج قوى ، وذلك لأنه (٢) لا يجوز أن تعادل رواية الخليل رواية غيره . والعين - وإن وقع في تصريفه غلط فذلك منسوب إلى الأصحاب الذين نقلوا عنه لا إليه . وفي كتاب الفصح - على قلة أوراقه - أغلاط كثيرة نبه عليها شارحوه . وأما قوله : ان ما زيد فيه : أضعاف ما حذف منه ، فلا يلزم ؛ لأنه يقول (أم) و (أمات) ثلاثيان ، والهمزة فاء ، والميمان عين ولام ، وأمبة وأمبات ثلاثيان ، والهمزة : فاء والميمان : عين مضاعفة ، والهاء : لام ، فهي - إننا - مما [يعقب] (٣) عليه لaman : الهاء تارة ، والميم أخرى . وهذا له نظائر (كسنة) و (عضة) و (قمويهما) على رأى (٥) ويا هناه على رأى (٦) وهذا بين .

(١) سر الصناعة ص ٥٦٤ - ٥٦٨ باختصار .

(٢) " لأنه " سقطت من ب .

(٣) في أ " يعقب " .

(٤) العضة : البهتان ، وواحدة شجر العضاء . اللسان / عضة .

(٥) قوله : قمويهما على رأى " هو أحد آراء العلماء في أنه تتعاقب عليه لaman الهاء تارة والواو تارة . انظر المسائل البغداديات ص ١٥٩ ، والمسائل الحلبيات ص ٢٤٦ ، والمنصف ج ٢/ ١٣٩ وما بعدها .

(٦) القول فيه كسابقه انظر الاحالات السابقة .

وهبلع^(١) هاؤه زائدة عند الخليل لأنه من البلع وهو الأكل، والذي عليه الأكثرون أنها : أصل، لقلة زيادتها أولا • فوزنه على الأول : (هَفَعَلَ) وعلى الثاني (فَعَّلَ) قال / (وَلَمْ فَحَجَلِ (٢)، وَهَذِمَلِ (٣) فِي فَحَجٍ، وَهَدُمَ، وَكَلَزُومِ عَدِمِ النَّظِيرِ بِتَقْدِيرِ أَصَالَةِ (نُونِ) (٤) نَزَجِي، وَعَزُودِ (٥) وَكَنْهَبِلِ (٦) وَتَاءِ تَنْضَبِ (٧) • قلت : اللام في فحجل، وهدمل، زائدة، للاشتقاق، وهو واضح، ومثلهما : (عَنْسَلِ) (٨) إن أخذ [مِنَ الْعَنَسِ فَالْنُونُ عَيْنُ وَالْلامُ زَائِدَةٌ] (٩)

ب/٢٣

- (١) هَبَّلَعَ ذكره سيبويه في أبنية الرباعي، ولم يذكر زيادة هائه الكتاب ج ٤ / ٢٨٩ وفيه كلام على زيادة هائه واصالتها نقله ابن جنى في سر الصناعة ص ٥٦٩ - ٥٧٠ - وابن عصفور في الممتع ص ٢١٩ والرضى في شرح الشافية ج ٢ / ٣٨٣ •
- (٢) الفحجل هو : الأفحج وهو الذي تتقارب صدرا قدميه وتتباعدا قدماه • اللسان/فحج •
- (٣) الهدمل : الثوب الخلق، ملحق بزبرج • وجاء في اللسان وفي القاموس في باب اللام • وانظر المساعد ج ٤ / ٥١ •
- (٤) ساقطة من ب •
- (٥) العُزْدُ والعُزْدُ : الملب الشديد • القاموس/عرد •
- (٦) الكَنْهَبِل : ما عظم من شجر العضاء • اللسان /
- (٧) التنضب : شجر ينبت في الحجاز • اللسان/نصب •
- (٨) العنسل : الناقة السريعة • القاموس/عسل •
- (٩) ما بين المعقوفين ساقط من أ •

وان أخذ من العسلان فالنون زائدة ، واللام أصل ، وهو رأى سيبويه (١) . فنقول في مثله على الأول من وآيت (وَأَيْل) وعلى الثاني (وَنَائِي) وأصله : وَنَائِي ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فإن خفت الهمزة قلبت (وَنَائِي) وقوله : (وكلزوم عدم النظير بتقدير أصالة نون تَرْجِس) يريد : أن نون تَرْجِس - بفتح النون - زائدة ، إذ لو كانت أصلا لكان الوزن (فَعْلِلًا) وهو بناء معدوم في الرباعي ، وكذلك حالها مع الكسرة لثبوت زيادتها مع الفتح .

فإن قيل : فهلا عكست وحكمت بأصالتها ، لهذه العلة ؟ فالجواب : أن ذلك يلزم منه مخالفة الأصول ، ولا كذلك ما ذكرناه . فإن قيل : فكيف حكمتهم بزيادة النون في تَرْجِس ، وهو أعجمي مجراه مجرى الحروف ؟ فالجواب : أنه لما تكلمت العرب بذلك ، وصرفته في الجمع ، والتصغير ، وغيرهما أجروه مجرى العربي ، ولذلك حكم على ألف (لِجَامٍ) وواو (تَوَزُّوز) (٢) وياء (إبراهيم) بالزيادة ، لقولهم (لَجَم) و (تَوَارِيضُ) و (أَبَارُهُ) . قال الزعفراني : وقد تشقت العرب من الأسماء الأعجمية كاشتقاقها من الأسماء العربية ، وذلك نحو قول / رؤبة (٣) وأنشده أبو علي (٤) :

هَلْ يُنْجِيَنِّي حَلِيفٌ سَخْنِيْتُ أَوْ فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كَبِيرِيْتُ ؟

فسختيت : مشتق من السَّخْتُ ، وهو : الشديد (٥) . ومع ذلك قلنا : الحكم على

(١) الكتاب ج٤/ ٣٢٠ .

(٢) النوروز : أول يوم من أيام السنة ، قيل إنه فارسي . اللسان ، والقاموس / نرز .

(٣) أراجيز رؤبة ص ٢٦ . وهو في المنصف ج١/ ١٣٣ ، والخصائص ج١/ ٣٥٨ ، والممتع ص١/ ٢٥٠ .

(٤) المسائل الحلبي ص ٣٥١ ، وانظر المنصف ج١/ ٣٢٢ ، والخصائص ج١/ ٣٥٨ .

(٥) القاموس / سخت .

الأعجمي بالزيادة قياساً على العربي ، وبتقدير أنه لو كان عربياً ، لكان كذا .

فإن قيل فهلا جعلتم النون أصلاً، وإن خالفت الكلمة الأصول - حملاً على ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش في (جَالِيْنُوس) [من] (١) كونها أصلاً ، وإن خرج الوزن عن الأصول ؟ فالجواب : أن الفرق بينهما : كونُ (جَالِيْنُوس) علماً في لغة أهله كزيد ، وعمرو في لغة العرب ، وقد تقرر أن الأعلام يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها ، وليس كذا (نَرْجِس) لأنه اسم جنس . فاعرفه . ونون عُرْد زائدة ، لثلاثة أوجه : الأول : أن (فُعْلًا) ليس في الكلام ، وهو الذي أراد المصنف فإن قيل : ففي كلامهم : (جُبِيْن) (٢) و (عُتْلُ) (٣) وهما (فُعْلُ)؟ فالجواب : أن المراد أن يكون اللامان مختلفين كدَحْرَج - مثلاً - ولا ما (جُبِيْن) و (عُتْلُ) من حرف واحد . والثاني : كونها ثالثة ساكنة . والثالث : سقوطها في الاشتقاق . أنشد عبدالقاهر في المقتصد :

وَالْقَوْسُ فِيهَا وَتَرْعُرْدُ (٤)

ونون (كَنْهَبِل) زائدة ، لعدم (فُعْلُ) كَسَفَرُجُل - بضم الجيم . وأما (تَنْضُب) ففيه ثلاث لغات الأولى : فتح التاء ، وسكون النون ، وضم الضاد المعجمة ، والتاء زائدة ، لعدم (جَعْفَر) - بضم الفاء - والاشتقاق من نضب / . والثانية : ضم

ب/٢٤

(١) في أ " في " ولم أجد قول الأخفش فيما رجعت إليه من الكتب .

(٢) الْجُبِيْن : لغة في الجبن . القاموس / جبن .

(٣) الْعُتْلُ : من معانيه : الأكل ، والجافي الغليظ . القاموس/عتل .

(٤) تقدم في ص ٣٣

التاء ، وسكون النون ، وفتح الضاد ، والتاء زائدة ، لثبوت زيادتها ، في الأولى ،
ولعدم ثبوت (فُعَلَل) عند سيبويه (١) ، وللاشتقاق . والثالثة : مُم
التاء ، والضاد ، وسكون النون ، والتاء زائدة ، لثبوت ذلك في اللغتين ،
والاشتقاق . وهذا جلي .

(١) الكتاب ج ٢ / ١٩٦ .

[إبدال الهمزة من الواو والياء]

قال : (فصل ، قَدْ تُبَدَّلُ الْهَمْزَةُ مِنْ كُلِّ وَائٍ أَوْ يَائٍ تَطَرَّقَتْ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ) . قلت : يريد نحو كِتَاءٍ وَرَدَاءٍ ، [وَأَصْلُهُمَا] (١) : (كِسَاءٌ) وَ (رِدَائِي) بدليل قولهم (كَسَوْتُ) وَ (الرَّدِّيَّة) وَلَا دَلِيلَ فِي (قَوْلِهِمْ) (٢) : (تَرَدَّيْتُ) لاحتمال أن تكون الياء منقلبة عن الواو ، لوقوعها رابعة ، كما في : (أَعْلَيْتُ) وَ (أَدْنَيْتُ) وَقَالَ الْأَمْفَهَانِيُّ (٣) : يدل على أنه من الياء قولهم في التثنية : (رِدَائِي) وَأَرَى فِيهِ نَظْرًا ، وَذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَةَ الَّتِي حَكَى فِيهَا : قَلْبُهَا يَاءٌ ، قَدْ تَكُونُ مِنْقَلِبَةً عَنْ وَائٍ ، نَحْوُ : (كِتَائِي) وَنَقَلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ يَجِيزُ فِي ذَلِكَ : الإِقْرَارَ (٥) كَقَوْلِكَ : (حَمَرَاءَانِ) وَقَلْبُهَا يَاءٌ كَقَوْلِكَ حَمَرَاءَيَانِ ، وَقَلْبُهَا وَائٍ ، كَقَوْلِكَ : حَمَرَاءَوَانِ (٦) وَأَمَّا الْهَمْزَةُ فِيمَا يَنْصَرَفُ فَإِنْ كَانَتْ أَصْلًا (كَقُرَّاءٍ) (٧) وَجِبَ إِثْبَاتُهَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ الْقَلْبُ فِي شَذُوذٍ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْقَلِبَةً عَنْ أَصْلِ نَحْوِ (كِسَاءٍ) وَ (رِدَائِي) جَازَ الإِثْبَاتُ ، وَالْقَلْبُ وَائٍ ، نَحْوُ : (كِسَاءَانِ) وَ (كِسَاءَوَانِ) ، وَالْأَوَّلُ : أَحْسَنُ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْقَلِبَةً عَنْ حُرْفٍ زَائِدٍ لِلْإِلْحَاقِ - نَحْوُ : حِرْبَاءٍ (٨) جَازَ الإِثْبَاتُ ، وَالْقَلْبُ وَائٍ ،

(١) نِي أ * وَأَصْلُهَا * .

(٢) ساقطة من ب

(٣) هو : محمود بن محمد بن عبد الكافي ، العلامة شمس الدين الأمفهانى ولد بأصفهان وسافر منها إلى الشام ، وسافر إلى مصر والعراق . عالم بأصول الفقه ، وعلوم اللغة والأدب . توفي سنة ٦٧٨ هـ ترجمته في بغية الوعاة ج١/ ٢٤٠ .

(٥) أى : إبقاء الهمزة فى التنبيه .

(٦) نقله عنه ابن يعيش . شرح المفصل ج٤/ ١٥١ .

(٧) القُرَّاء كَحُسَّان : الناسك ، وجمع قاريه . اللسان/قرأ .

(٨) الحرباء : مسمار الدرع ، أو رأسه ، وهي دويبة تشبه العظاءة . اللسان/حرب .

والثاني أحسن / . ولم أر أحدا ذكر جواز القلب في هذه الهمزة ياءً .

فلما وقعتا طرفا- بعد ألف زائدة والألف في حكم الفتحة ، لزيادتها ، وأنها من مخرجها ، أو أنها لزيادتها جارية مجرى غير الموجود . يُبَيِّنُ : أنهم أجروا (قَعَالًا) في التكسير-مُجَرَى (قَعَلٍ) نحو : جَوَاد ، وَأَجَوَاد ، فصار ذلك كَقَلَمٍ وَأَقْلَامٍ ، وَجَبَلٍ ، وَأَجْبَالٍ . وكذلك أجروا (قَعِيلًا) مُجَرَى (قَعِيلٍ) فقالوا : (يَتِيمٌ) و (أَيَّتَامٍ) فصار ذلك كَكَيْفٍ ، وَأَكْتَفٍ ، فقلبتا-حينئذ - ألفين ، كما يقلبان بعد الفتحة ، فالتقى ألفان ، الأولى : الزائدة والثانية : المنقلبة . غير أنهم كرهوا حذف [إحدهما] (١) لزوال المد المطلوب ، فحركوا الثانية ليحصل المد ، ولأنها متطرفة ، فتغييرها أولى ، ولأن (٢) لها أصلًا في الحركة ، فانقلبت همزةً ، وإذا اتضح هذا علمت أن قول المصنف : (تُبَدِّلُ الهمزة من كل واوٍ أو ياءٍ) فيه إرسال ، إذ الهمزة منقلبة عن ألف أبدلت عن إحداهما فالألف : أصل الهمزة الأقرب ، وهما : أصلاهما الأبعد (٤) . وقوله : (تطرفت لفظًا) أي كانت الواو ، والياء كذلك ، إذ (٥) الطرف : محل التغيير ، فلهذا (٦) كثر الحذف فيه ،

(١) في أ "احديهما" .

(٢) في ب "لان" باسقاط الواو .

(٣) في أ احديهما .

(٤) يستدرك الشارح على ابن مالك . قوله : من كل واوٍ أو ياءٍ (ولم يقل (عن ألف مبدلة من واوٍ أو ياءٍ) . وهذا التعبير درج عليه العلماء قديما ، مع أنهم يقدرُونَ أن هذه الهمزة بدل من الف ، والألف بدل من واوٍ ، أو ياء . وانظر شرح الملوكي ص ٢٧٦ ، والممتع ص ٢٢٦ .

(٥) في ب " إذا " .

(٦) في ب " ولهذا " .

ويكفيك أن الاعراب إنما محله ذلك . وقوله : (أو تقديرا) يريد : نحو (عباءة) و(ملاءة) (١) (٢) إذ الأصل : (عباية) و(ملاية) غير أن تاء التانيث حيث كانت زائدة على المذكر ، وداخلة على حروفه / ، ومقدرا فيها الانفصال جرت الياء مجرى المتطرفة في التقدير . وقوله : (بعد ألف زائدة) يحتز به من نحو : (آي) جمع آية (٢) و (راي) جمع راية للعلم ، والأصل فيهما : (أيي) و (روي) بدليل قولهم : (آياء) ولم يقولوا (آواء) ، وأن (الراية) من رويت الحديث ، إذ الراية تظهر أمر صاحبها ، والألف فيهما منقلبة عن أصل ، وإنما لم يجز (٣) القلب لأمرين ، أحدهما : أنه كان يؤدي إلى اجتماع اعلايين : قلب العين ألفا (٤) وقلب اللام همزة . والثاني أن الألف الزائدة ، لزيادتها تجري مجرى الحركة الزائدة بخلاف الألف الأصلية . وهنا تنبيه ، وهو أنهما مخالفان للقياس وذلك لأن العين واللام إذا كانا حرفي عله اعتلت اللام دون العين ، وذلك نحو : (طوى) و (شوى) وقد رأيت كيف اعتلت عيناها دون لاميها . وهذا واضح .

(١) عباءة وصلاه .

(٢) الملاية والصلاة حجر عريض يدق عليه الطيب . اللسان / صلا وانظر الكتاب ج ٤ / ٣٨٧ ، والمنصف ج ١ / ١٢٨ .

(٣) في حاشية أ : " الآية : العلامة ، والأصل : أوية بالتحريك . قال سيبويه : موضع العين من الآية : واو ، لأن ما كان موضع العين منه واوا ، واللام ياء أكثر مما موضع العين واللام منه ياء ، ان مثل شويت أكثر من حييت . وجمع الآية آي ، وآياي ، وآيات . صحاح » وقال محقق الصحاح : " قال ابن بري : صوابه آياء بالهمزة لأن الياء إذا وقعت طرفا بعد ألف زائدة قلبت همزة وهو جمع آي لا آية " وانظر المنصف ج ٢ / ١٤٠ - ١٤٣ وسفر السعادة ج ١ / ٩٨ .

(٤) في ب : (يجوز)

(٥) في ب " ألف "

قال : (أَوْ كَانَتْ عَيْنٌ فَاعِلٌ فَعِلٌ اُعْتَلَّتْ فِيهِ) .

قلت : اسم الفاعل لما كانت بينه وبين الفعل مضارعة ومشابهة - وذلك لأنه جارٍ عليه في عدة حروفه ، وحركاته ، وسكونه ، فيضرب كضارب ، وكذلك عمل عمله - وجب أن يصح بمحتته ، ويعتدل باعتلاله ، ليكون العمل فيهما من جهة واحدة ، ولولا اعتلال فعله لما اعتدل ، فإذا قلت : (قَائِمٌ) فالأصل : (قَائِمٌ) ، لكن حيث قصدوا إعلاله فلما أن يكون بالحذف أو [بالقلب] (١) فالأول ممتنع لأنه مزيل لصيغة اسم الفاعل / ومصير لها الى لفظ الفعل ، فخييف اللبس .
فإن قيل : الإعراب ، والتنوين يفصلان بينهما ، فإذا كانا فيه علم أنه اسم فاعل ، وإذا تجردا منه علم أنه فعل ؟ قيل : لا يكفي ذلك في الفرق ، لأنه [قد] (٢) يوقف عليه فيزول الإعراب والتنوين ، فيحصل اللبس عند ذلك .

ولما تعين القلب عدل إليه ، ف قيل : قلبت [العين همزة من غير تدريج ، وهو قول عبد القاهر وقيل قلبت] (٣) العين ألفا ، لوقوعها بعد ألف زائدة قريبة من الطرف - كما قلبوا الواووين في (صِيم) حملا على (عِيٍّ) - ثم قلبوا الألف همزة (٤)

(١) في أ " أو القلب " .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ .

(٤) قال المازني : " وتقلب الواو ياءً في فعل إذا كان جمعا . قالوا : مائم ومُيِّم وقائل وقُيِّل ونائم ونُيِّم . وإن شئت كسرت أول هذا وانبات الواو - في هذا - أجود وهو الأصل . ولكن الذين قلبوا شبهوه بعات وعُتِيَّ وعَمَّا وعِمِيَّ ، لما كانت العين تلى اللام " وقال ابن جنى : " وإنما أجازوا صِيْم - بكسر أوله ؛ لأنه لما شبه بعتي في القلب كذلك شبه - أيضا - بعِيَّ في كسر أوله " انظر المنصف ج ٢ / ١ - ٢ ، وشرح الملوكي ص ٤١٢ وشرح الشافعية ج ٢ / ١٥٥ .

فإن قيل (صِيَم) يجوز فيه الأصل ، فيقال : (صَوْم) و (قَائِم) لا يجوز فيه الأصل ، فما الفرق بينهما ؟ قيل : الإعلال في اسم الفاعل إنما كان لإعلال الفعل ، فوجب فيه كوجوبه فيه ، ثم لما وجب الإعلال لذلك ، وقربت الواو من الطرف قُدِّر انقلابها ألفًا ، ثم قلبت الألف همزةً • وهذا غير موجود في (صِيَم) •

ونقل عن أبي الفتح أنه قال : " لما قلبت العين في قام ، وبنيت اسم الفاعل منه جئت بألف أخرى قبل العين ، فالتقى (١) ألفان ، وامتنع الحذف لما تقسدم ، فحركات الثانية بالكسرة فمارت همزة (٢) ، واستضعف ، لأنه لو كان الأمر على ما ذكره لقليل : (مَقِّم) بالهمزة في اسم الفاعل من (أَقَامَ) ، لأن الألف في الماضي نقلت إلى اسم الفاعل ، ثم حركت بالكسرة ، فمارت همزة ، ولا قائل بذلك (٣) • وقوليه : (فعل اعتلت عينه) يحتز به من / نحو : (عَوِر) (٤) فهو عَاوِر ، فإن عين اسم الفاعل تصح لصحتها في الفعل • فاعرفه •

(١) في ب " التقت " •

(٢) المنصف ج ١ / ٢٨٠ ، وشرح الملوكي ص ٤٩٤ •

(٣) هذا محتوى تعليق ابن يعيش على قول ابن جنى • شرح الملوكي ص ٤٩٤ •

(٤) في حاشية أ : " وقد عَارَت عينه تَعَار ، ويقال :- أَيْضًا - عَوِرَت عينه • وإنما صححت الواو فيها ، لصحتها في الأصل عَوِرَت لسكون ما قبلها ، ثم حذفت الزوائد - الألف والتشديد - فبقي عور ، يدل على أن ذلك أصله : مجيء أخواته نحو : ائسَرَدَ يَسْوَدُّ ، واحمر يحمر / الصحاح ٢/١٠ " •

قال : (وَمِنْ أَوَّلِ وَأَوَّيْنِ مُدَّرَّتَا ، وَلَيْسَتْ الثَّانِيَةُ مَدَّةً مَزِيدَةً ، أَوْ مُبَدَّلَةً) (١)
قلت : التضعيف في أوائل الكلم قليل ، لأن اجتماع المثليين مستثقل ، والإدغام
متعذر ، وقد جاءت ألفاظ فائوها وعينها من جنس واحد ، لكن فصل بينهما ،
نحو : (كَوَّكَب) و (دَيَّدَن) (٢) ، ومنه : (أَتَنَّبِمُ) (٣) ووزنه : أَفَنَعَلُ ،
فالهمزة : زائدة ، والباء الأولى : فاء ، والنون : زائدة ، والباء الثانية :
عين ، والميم : لام . وإنما دعاهم إلى ذلك الحرص على زيادة الهمزة ، ولولا ذلك
لجاز أن يكون (فَعَنَعَلَا) كَعَقَنَقَل (٤) ويؤكد ذلك أمران الأول : أنه أكثر
من باب (أَتَنَّبِم) والثاني : أنه لا يؤدي إلى جعل الفاء والعين من جنس واحد .

(١) في حاشية أ : (الذي في أ من الكافية الشافية)

وَأَوَّلُ الْوَاوَيْنِ إِن تَقَدَّمَ مَسَامَا يُبَدَلُ هَمْزًا حَيْثُ ثَانٍ سَلِمَا
مِنْ كَوْنِهِ - فِي الْأَصْلِ - هَمْزًا أَوْ أَلِفَ فَاعَلْ نَحْوُ وَوَرِي الَّذِي كُشِفَ

شرح الكافية الشافية ص : ٢٠٨٨ .

(٢) في حاشية أ : الدَّيْدَن : الدأب والعادة . / المحاج .

(٣) أَتَنَّبِم : اسم موضع ، ويقال فيه - أيضا - يبنيم . والأخير لم يذكره الكتاب .
انظر اللسان / يتم ، والكتاب ج ٤ / ٢٤٧ .

(٤) الْعَقَنَقَل : (الكتيب المتراكم ، والوادي العظيم . القاموس / عقل .

فإن قيل : فإذا كان الحصر على زيادة الهمزة كذا فما بال أبي عثمان المازني جعل (أَمَّا) إذا سمي به (١) (فَعَلَى) كَسَلَمَى ، ولم يجعلها أَفَعَلَ ، والهمزة زائدة فرازا من جعل الفاء والعين من جنس واحد ؟ قيل : الفرق بينهما : مجيء الفصل في (أَبْتَبِم) وعدمه في (أَمَّا) وقد يسوغ ذلك الفصل ما لوله لما ساغ ، ألا تسرى إلى شنير ، وشنار (٢) ؟ فنطقوا بالنون ، والراء (٤) مع الفصل الواقع بينهما ، ولم يقولوا : (اشنر) (٤) فيجمعوا بينهما متلاصقين (٥) . ولو قيل : إن (أَمَّا) : أَفَعَلَ - حرما على زيادة الهمزة ، / وسهل كون الفاء والعين من جنس واحد جواز الإدغام ، وزوال الثقل بذلك - لم أربه بأسا ، وبينه قول أبي علي الفارسي - في المسائل الشيرازية - إن (أَوَّل) : (أَفَعَلَ)

(١) في ب : بها .

(٢) دخول الضمير المتمل على لولا قليل ، وهي غالبا تأتي على أربعة أوجه هي : أن تدخل على جملتين اسمية وفعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو : لولا محمد لاكرمتك . وقد اختلف البصريون والكوفيون في رفع الاسم الذي بعدها فعند البصريين مرفوع بالابتداء . وعند الكوفيين مرفوع بلولا ، لأنها ثابتة عن فعل مستتر . والثاني أن تكون للتحفيز وتختص بالمضارع . والثالث أن تكون للتوبيخ وتختص بالماضي . والرابع أن تكون للاستفهام وقد قلنا قليلا قولهم : لولاي ولولاه ولولاك فقال سيبويه : إنها هنا - جارة وقال الاخفش : إن الضمير هنا - مرفوع لأنهم أنابوه من باب المرفوع مثلما أنا بوا ، الضمير المرفوع من باب المجزور فقالوا : ما أنا كأت ولا أنت كأنا . وانظر الانصاف : ٧٠ ، وأما إلى ابن الشجري ج ١/ ١٨٠ وابن يعيش ج ٢/ ١٢٠ ورفعا المبانى ٢٦١ والمغنى ٣٠٢

(٣) الشَّار : بالتخفيف السخا الخلق . وبالتشديد العيب والعار ، وأكثر

ما يؤتى به مرادفا للعار . يقال : عار وشنار . اللسان / شمر .

(٤) في ب : (والراي)

(٥) في ب (شنير) .

(٦) نص ابن جنى على أن اللام والنون لا تتقدمان على الراء من دون مسوغ ، وذلك لأن الراء أقوى منهما ، والمسوغ إما تشديد الأضعف "كدثر يدثر" فتشديد النون قواها فتقدمت على الراء . وأشار الشارح هنا أن الفصل سوغ الجمع بينهما مع تقدم النون ولولا ذلك لما جاز . وانظر مر الصناعة ص ٨١٨ .

وفاءؤها واو ، وعينها كذلك (١) ، وجوزه : الإدغام ، بخلاف (دَدَن) .

وإذا قل التضعيف في الحروف الصحيحة امتنع في الواو لثقلها ، كيف وهي معرضة لدخول واو القسم عليها ، أو واو العطف فيجتمع ثلاث واوات (٢) وذلك مستثقل جدا ، فإذا جمعت (وَاصِلَة) قلت : (أَوَّاصِل) والأصل : (وَوَّاصِل) فالواو الأولى : الفاء ، والواو الثانية : منقلبة عن ألف (وَاصِلَة) كما قلبتها في ضوارب ، فاجتمع واوان فقلبت الأولى همزة . وهنا سؤالان أحدهما : لم قلبت الأولى دون الثانية ؟ والجواب : أن الحرف الواقع طرفا أولى بالتغيير مما ليس

(١) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، فعند الكوفيين يجوز أن يكون أصلها " وألت " أو " ألت " وعند البصريين أصلها : " وول " ووزنها " أفعـل " . وانظر المسائل البغداديات ص ٨٧ - ٩٠ ، والمسائل الحلبيات ص ٣٤٣ ، والمنصف ج ٢/٢٠١ - ٢٠٢ ، والممتع ص ٥٦٤ .

(٢) في حاشية أ : " وأورد على المضعف : " تولج " وهو بيت الوحش لأن أصله عند سيبويه " وَوَّلَج " من الولوج ، وهو الدخول ، مع أن الواو - هنا - أبدلت تاءً ، لاهمزة . قال في الارتشاف : فإن عرض اتصال الواوين - بحذف همزة كانت فاصلة بينهما كبناء " افـعـوـعـل " من " وأيت " فنقول " إيا وأى " فتنقل حركة الهمزة الأولى إلى الياء فتزول ألف الوصل ، وتعود الياء واوًا ، لزوال موجب قلبها فتصير : " وَوَّأَى " فإن نقلت حركة الثانية إلى الواو - والحالة هذه - قلت " وَوَّى " والفارسي يميز إبدال الواو الأولى في المثاليين همزةً ، وتبعه ابن مالك ، وغير الفارسي : يوجبه . قال أبو حيان في شرح التسهيل : " وأقرب الحروف من الواو ، الألف ، والياء ، ولا يمكن إبدالها ألفًا ، لسكونها ، ولا ياءً ، لأن الياء والواو مستثقلان ، فعدلوا إلى الهمزة إذ هي أقرب إلى الألف لكونهما من مخرج واحد " قال ابن يعيش " لأن التضعيف لا يستثقل آخرًا كما يستثقل أولًا ، وكذلك كثر نحو : شدّ ، ومَدّ ، وحبّ ، ودلّ ، وقل باب دَدَن ، وكَوَّكَب ، ومع ذلك فإنه موضع يؤمن فيه دخول واو العطف و واو القسم " .

كذلك . والثاني : لم قلبت همزة دون غيرها ؟ والجواب : أن الهمزة ألف مجيئها أولا ، وكثير ذلك فقلبت الواو إليها لذلك . ونظير ما قلته هنا : قول أبي سعيد السيرافي (١) أنهم (٢) إنما عوضوا الميم في اللهم ، لأنها ألف زيادتها آخرها نحو (رُزُقْم) و (سُتْهُمْ) (٣) (٤) . وكذلك تقول (أُوَيْمِل) في تصغير واصل ، والأصل : (وُويِمِل) فقلبت الواو الأولى همزة - استثقلا لاجتماعهما . وقوله : (صُدِّرْتَا) أي وقعتا في صدر الكلمة احترازاً / من وقوعهما حشواً ، كقولك - في النسب إلى هَوَى ، ونوى - (هَوَوَى) و (نَوَوَى) . وقوله : (ليست الثانية مدة مزيدة) يحترز به من نحو قوله تعالى : (مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا .. (٥) إذ الواو الأولى سلمت من القلب مع وقوع واو أخرى بعدها ، وعلله أبو الفتح بأن الواو الثانية بدل من ألف (وَارِثَت) فلما لم تلزم لم يعتد بها ، ولذلك صحت في قولهم : (سُوِيرَ) و (بُويِعَ) مع وقوعها ساكنة قبل الياء ، وذلك موجب لقلبها ياءً ، وادغامها في الياء (٦) وأتى بمزيدة ليحترز عن (أُولَى) تأنيث أول إذ أصله (وُؤْلَى) فقلبت الواو الأولى همزة وإن كانت الثانية مدة لكونها عينا لازمة .

(١) فسى أ : فى أنهم وهو خطأ من الناسخ .

(٢) هو : أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان فارسي الأصل وهو من مشاهير نحاة القرن الرابع . وله مؤلفات منها : شرح كتاب سيبويه ، وشرح مقصورة ابن دريد ، واخبار النحويين البصريين . توفي سنة ٣٦٨ هـ ترجمته في الفهرست ص ٩٣ وإنباه الرواة ج ١ / ٣٤٨ .

(٣) السُّتْهُمْ : عظيم الاست . اللسان / سته .

(٤) ضرورة الشعر ص ١٢٩ .

(٥) من الآية ٢٠ من سورة الأعراف .

(٦) المنصف ج ١ / ٢١٩ - ٢٢٠ ، وشرح الملوكي ص ٤٨٢ - ٤٨٣ .

وقال ابن الحاجب (١) - في تصريفه - : "إذا اجتمعت واوان متحركتان فسي
أول الكلمة أبدلت الأولى همزة ، والتزموه في الأولى - حملا على الأول (٢) " . انتهى
كلامه . وفيه نظر من وجهين ، الأول : أنهم قالوا : لو بنيت من (وَعَد) و (وَزَن)
مثل : كَوَثَر لقلت : (أَوْعَد) و (أَوْزَن) والأصل : (وَوَعَد) و (وَوَزَن) فقلبت
الواو الأولى همزة ، لاجتماعهما أولا ، إن كانت الثانية ساكنة ، ولو سميت بهما
لصرفتتهما ، لأنهما : فَوُعِلَ ، لا أَفْعَلَ . والثاني : أنه ادعى حمل الأولى على الأول في
وجوب الهمزة (٣) ، وذلك حمل للمفرد الذي هو الأصل على الجمع الذي هو الفرع ،
وذلك ممتنع / وله أن يقول : الأولى فيه علم التأنيث ، والأول مجرد من ذلك ،
فهو مذكر فقد حملت مؤنثا على مذكر ، وذلك جائز . وقد سبق إلى مثله الخليل
فيما حكى عنه (٤) . وقوله : (أو مبدلة) يحترز به عن مثل فُعِلَ من (وَأَيْت)
فلن القياس أن يقول : (وُؤِي) فلن خففت الهمزة قلبتها وَاوًا لسكونها وانضمام
ما قبلها ، فصار إلى (وُؤِي) فلم تقلب الواو الأولى همزة ، لأن الثانية مبدلة عن
الهمزة فكأن الهمزة موجودة ، ولذا لم تقلب ياءً لأجل الياء التي بعدها . وحكي عن

(١) هو : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، جمال الدين أبو عمرو المقرئ النجوي ،
المالكي . له مؤلفات في مختلف العلوم منها : الكافية ، والشافية ، وشرح المفصل .
توفي سنة ٦٤٦ هـ ترجمته في بغية الوعاة ج ٢ / ١٣٥ .

(٢) شرح الشافية ج ٣ / ٧٦ .

(٣) في ب " الهمز " .

(٤) نقله عنه الرضي في شرح الشافية ج ٣ / ٧٦ - ٧٧ .

الخليل أنه قال (أُوي) (١) وقال ابن جنى [فيه تنبا قض] (٢) ، وذلك لأنه اعتد بالواو الثانية فقلبت لها الأولى همزة ، ولم يعتد بها حيث لم يقلبها ياء ، لوقوعها قبل الياء ساكنة (٣) . وهذا واضح .

(إبدال الهمزة من حرف العلة الساكن بعد ألف مفاعل)

قال : (وَمِمَّا تَلَا أَلِفَ شَبْهِ مَفَاعِلٍ مِنْ مَزِيدٍ لِمَدِّ الْوَاجِدِ)
قلت : إذا جمعت رسالة ونحوها جمع التكسير زدت عليها ألف الجمع ثالثة فيلتقى [ألفان] (٤) الأولى : ألف الجمع والثانية ألف رسالة الزائدة ، فتحركت الثانية بالكسر فصارت همزة ، فقلت : (رَسَائِلُ) وحملوا على الألف الواو في (عَجُوز) والياء في (صَحِيفَةٌ) فقلبوها همزة ، كقولك : (عَجَائِزُ) و (صَحَائِفُ) إذ تحريك الواو والياء ليس بمتعذر بخلاف الألف ، فإن ذلك متعذر فيها . وقوله : (مِمَّا تَلَا أَلِفَ شَبْهِ مَفَاعِلٍ) / يعني : قلبت الهمزة من الألف ، والواو ، والياء ، الواقعة

ب/٢٨

(١) نقله عنه ابن جنى في الخصائص ج٢/٩ ، و ج٣/١٠ - ١١ .

(٢) في أ " متنبأ قض " .

(٣) الخصائص ج٣/١٠ وما بعدها .

(٤) في أ " ساكنان "

بعد ألف (١) الجمع ، و (صَحَائِف) في التحقيق : (فَعَائِل)، وليس بمفاعل، فلذا قال : (شبه مفاعل) . وقوله : (من مزيد لمد الواحد) يحترز به من نحو (مَعِيشَة) و (مَعُونَة) فإن الواو ، والياء : أصلان فيهما ، وهما عينان ، فيحتمل (٢) مَعِيشَة عند سيبويه (٣) أن يكون مَفْعِلَة بكسر العين فنقلت الكسرة من الياء إلى العين، ويحتمل أن تكون : مَفْعَلَة - بضمها ، فنقلت الضمة إلى العين ، فوقعت الياء ساكنة مفردة بعد ضمة ، فكان يجب أن تقلب واوًا كما في (مُوسِر) و (مُوقِن) فقلبت الضمة كسرةً محافظةً على الياء . و (مَعُونَة) (مَفْعَلَة) بضم العين ، فنقلت الضمة من الواو إلى العين فإذا جمعتهما حركت الياء ، والواو بالكسر من غير قلب لهما إلى همزة ، فقلت : (مَعَائِش) و (مَعَاوِن) وذلك لأنهما - هنا - أصلان ، ولهما حظ من الحركة بخلافهما في (مَحِيفَة) و (عَجُوز) فإنهما زائدان ، لاحظ لهما فيهما . ونقل خارجة (٤)

-
- (١) فس ب " االسف " .
 - (٢) ما بين القوسين ساقط من ب .
 - (٣) الكتاب ج ٢٥٥/٤ .
 - (٤) هو خارجة بن مصعب ابو الحجاج ، ممن أخذ القراءة عن نافع بن أبي نعيم . ترجمته في المعارف لابن قتيبة ص ٤٦٨ .

عن نافع (١) همز (مَعَائِش) (٢) وقال أبو القاسم الرمخشري (٣) : ورواية خارجة عن الصواب خارجة (٤) وأما (مَصَائِب) بالهمز فمحكي عن العرب ، وقد ذكره أبو الفتح في جملة أغلاطهم (٥) ، إذ أصل (مُصَيِّبَة) (مُصَوِّبَة) فنقلت كسرة الواو إلى الصاد ، فسكنت الواو مفردة بعد كسرة فانقلبت ياء ، وقياس / ٢٩/أ جمعه : (مَصَاوِب) . قال أبو إسحاق الزجاج (٦) : الهمزة منقلبة عن الواو

(١) هو : أبو عبد الرحمن نافع ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم مولى جعونة بن شعوب الليثي ، أحد القراء السبعة كان ثقة ضابطا ، يقال : إنه أقرأ الناس أكثر من سبعين سنة . توفي سنة ١٦٩ هـ . ترجمته في السبعة لابن مجاهد ص ٥٣ ، وكتاب الإقناع لابن الباذش ج ١/ ٥٥

(٢) وردت هذه اللفظة في الآية ١٠ من سورة الأعراف .

(٣) أبو القاسم محمود بن عمر الرمخشري نسبة إلى زمخشر وهي إحدى قرى خوارزم . عالم جليل مفسر ، محدث نحوي وهو صاحب التفسير المشهور (الكشاف عن حقائق التنزيل) وله المفصل في النحو ، وغير ذلك . توفي سنة ٥٣٨ هـ . ترجمته في نزهة الألباء ص ٣٩١ ، إنباه الرواة ج ٣/ ٢٦٥ ، بغية الوعاة ج ٢/ ٢٧٩ .

(٤) الكشاف ج ٢/ ٦٨ - ٣٨٩ ، والمفصل ص ٣٧٩ - ٣٨٣ .

(٥) الخصائص ج ٣/ ٢٧٧ .

(٦) هو : ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، وتلقيبه بالزجاج بسبب المهنة حيث كان يصنع الزجاج . عالم جليل ، درس على المبرد وغيره ، وألف عدة مؤلفات منها معاني القرآن ، الاشتقاق ، القوافي ، العروض فعلت وأفعلت ، ما ينصرف وما لا ينصرف . الخ . توفي سنة : ٣١١ هـ . ترجمته في : الفهرست ص ٩٠ ، طبقات الزبيدي ص ١١١ أخبار النحويين ص ١١٣ ، نزهة الألباء ص ٢٤٤ إنباه الرواة ج ١/ ١٩٤ .

في (مَمَّوِب) الخارج عن القياس (١) ورده أبو علي بأن الواو المكسورة إنما تقلب همزة إذا كانت أولاً (كَمَاشِح) في (وَشَاح) و (إِسَادَة) في (وِسَادَة) ولم ينقل قلب المكسورة حثوا (٢) وقال أبو الحسن الأخفش لما اعتلت الواو في الواحد بقلبها ياءً اعتلت الياء في الجمع بقلبها همزة (٣) واستضعفه أبو الفتح، إذ يلزم منه: (مَقَائِم) في (مَقَاوِم) ولا قائل به . وذا لا يلزمه لأن المطابقة جائزة ، وليست بواجبة (٤) .

قال : (أَوْ ثَانِي لَيْتَيْنِ اكْتَنَفَاهَا ، وَلَيْتِ الثَّانِي بَدَلًا) ، قلت : أَلِف الجمع إذا اكتنفها واوان ، أو ياءان ، أو واو وياء ، أو ياء و واو ، وكان الثاني منهما ملاصقا للطرف لفظا أو تقديرا : وجب قلبه همزة ، وذلك نحو : (أَوَائِل) جَمْعِ أَوَّل ، وأصله : (أَوَائِل) (وَحَيَائِل) جمع خَيْر و (سَيَائِق) جمع (سَيِّقَة) وعللوا ذلك بشيئين ، الأول : أنهم كثيرا ما يعطون الجارَ حكمَ مجاوره ، بدليل (صِيَم) و (قِيَم) في صَوْم و (قُوم) فقلبوا الواوين قلبهما في (عِيَمِي) (

(١) معاني القرآن . ج ٢ / ٣٢٠

(٢) التكملة ص : ٢٦٣ .

(٣) المرجع السابق ٣٣١ .

(٤) مبحث (معاش ، ومعاون ، ومماثب ، وآراء العلماء فيها ، هذا كله

نقله من المنصف ج ١ / ٢٠٨ - وما بعدها .

و (جَقِيَّ) (١) فكذلك قلبوا في [أَوَائِل] (٢) كما قلبوا في (كِتَاءٍ) و (رَدَاءٍ) ،
والثاني : أنهم استثقلوا وقوع حرفي العلة بينهما ألف ، - وهو حاجز غير
حصين - في جمع هو ثقیل لكونه أقصى الجموع وغايتهما . وقوله : (ثاني
لينين) مُطْلَقًا هو رأي سيوييه / والخليل (٣) وأما أبو الحسن الأخفش فإنه
لا يرى الهمزة إلا في الواوين ^(٤) [فقط] ^(٥) ويحتج بالسمع والقياس ، أما السماع
فقولهم (صَيَّان) في جمع (صَيَّون) (٦) وأما القياس : فلأن الثقل في الواوين
أكثر منه في غيرهما . والجواب : أن أبا عثمان المازني سأل الأصمعي عن
(عَيَّل) (٧) كَيْفَ تكسره العرب؟ فقال (عَيَّائِل) بالهمز (٨) ، فهذا

(١) الجَقِي : جمع جَقُو (بفتح الحاء وكسر ها) وهو الكشح أو الخصر . اللسان/حقو .

(٢) في أ " أول " .

(٣) الكتاب ج٤/٣٦٩ . والمنصف ج٢/٤٤ .

(٤) انظر المتعصم ص : ٣٣٨ .

(٥) سقطت من أ .

(٦) الصَيَّون : السَّوَرُ الذَّكْر . القاموس/ضون .

(٧) العيل : الفقير ، وعنده كذا عَيَّلَا أي كذا نفسا . والعَيَّل من الأسود والنمور :
الباحث الملتمس . اللسان/عيل .

(٨) قاله في تصريفه . انظر المنصف ج٢/٤٤ .

نص في محل النزاع شاهد لهما دونه ، وأما (مَيَاوِن) فهو شاذ خرج منبهمة على أصل هذا الباب (كالقَوْد) (١) و (اسْتَنَوَقَ الجمل) (٢) و (آي) في أحد الأقوال ، وقيل (٣) لما صح في الواحد صح في الجمع ، وعكسه (دَيْمَمَة) (٤) و (دَيْم) وذلك لأنه اعتل الجمع بالقلب لاعتلال الواحد به ، وأما القياس فلأن العلة : القرب من الطرف - كما قدمنا - وذلك يتساوى فيه الواو والياء ، والياء كالواو ، ولذلك يجتمعان (٥) ردفاً (٦) في سعيد وعمود ، ولا يجوز معهما سعاد . وهنا تنبيه وهو أن كلامه غير خال عن التقيد بمجاورة الثاني للطرف إذ قيده بوزن مَقَاعِل ، ولذلك لم تقلب في طَوَاوِيس . جمع طَاوُوس ، وَتَوَاوِيس (٧) جمع نَاوُوس حيث بعد عن الطرف بحجز الياء بين حرف العلة وبينه و أمّا (٨)

(١) القود : قتل : القاتل بمن قتل (القصاص) . المصباح المنير / قود

(٢) مثل وأصله ، أن المسيب بن علس كان ينشد قصيدة قال فيها :
وإني لأمضي المهيم عِنْدَ احْتِيَارِهِ يَنَاجِ عَلَيْهِ الصَّيْعَرِيَّةَ مَكْدَم
وكان طرفه حاضراً فقال : (استنوق الجمل) لأن الصيعرية لا تكون إلا للنملاق .
وانظر اللسان / نوق .

(٣) في ب " قيل " باسقاط الواو .

(٤) الدَّيْمَة : المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق ، اللسان / ديم .

(٥) في ب مجتمعان .

(٦) الردف : هو حرف المد الذي يكون قبل الروى دون فاعل بينهما .

(٧) النواووس : مقابر النصارى . اللسان / نوس .

(٨) في ب " فاما " .

قوله (١) :

..... وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَارِ

فإنما صح مع المجاورة للطرف لفظا لبعده عنه تقديرا ، إذ أصله : (عواوير)
بدليل أنه جمع (عوار) وحرف / العلة إذا كان في المفرد رابعا لم يحذف في
الجمع ، بل يقلب ياء ، إن لم يكن لها نحو : (حَمَلَق) (٢) و (حَمَالِيَق) و (جُرْمُوق) (٣)
و (جَرَامِيَق) ، و (قَنَدِيل) و (قَنَادِيل) فلما حذفها (٤) للضرورة جرت مجرى المنطوق
به ، فوجب التصحيح ، وضده [عَيَائِيل] (٥) ، بالهمز ، والياء ، وذلك لأنه حيث
أشبع الكسرة فزيدت الياء [و] . كان التقدير بها السقوط ، أبقى الهمزة . ونقل أبو
الفتح في تعاقبه أنهم قالوا : (هَوَاوِة) في جمع (هواس) للأسد (٦) وذهب إلى (أن) التصحيح (٨).

- (١) هذا الشاهد من شواهد سيويه غير المنسوبة في الكتاب ج٤/ ٣٧٠ وقبله :
عَرَّكَ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَا عَرِيٍّ وَأَنْ رَأَيْتَ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ
حَتَّى عَظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي وَكَحَّلَ
وهو لجندل بن المثنى الطهوي كما جاء في شرح أبيات الكتاب لابن السيرافسي
ج٢/ ٤٢٨ - ٤٢٩ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ص : ٣٧٤ . وهو في الخصائص ج١/ ١٩٥
والمنصف ج٢/ ٤٩ ، وانتبصرة ص ٨٩٩ ، وشرح الشافعية ج٢/ ١٣١ ، والممتع ص ٣٣٩ ،
واللسان / عور .
والشاهد فيه : تصحيح واو العوار الثانية ، وخرج على أنها صحت لأن الياء
المحذوفة في حكم الوجود لأن حذفها عارض .
- (٢) الحملاق : باطن جفن العين ، أو ما غطته الأجفان من بياضها . القاموس / حملق
- (٣) الجرْمُوق : الذي يلبس فوق الخف . القاموس / جرمق
- (٤) ف ي ب : فيهما .
- (٥) في أ " عيائل "
- (٦) ساقطة من أ
- (٧) اللسان / هوس
- (٨) ساقطة من أ

فيه أحسن منه في (العَوَاوِر) لأمرين أحدهما : أن التاء عوض من الياء المحذوفة إذ قياسه : (هَوَاوِيس) (كَزَنَادِيق) فحذفت الياء وعوض عنها التاء (كَزَنَادِيقَة) في (زَنَادِيق) وإذا كان التصحيح اعتباراً بالياء المقدرة فاعتبار ما عوض عنه أولى من اعتبار ما لم يعوض . والثاني : بعد المعتل من الطرف لفظاً بخلاف (العواور) . وقوله : (وليس الثاني بدلاً) يحترز به من نحو (زَوَايَا) في جمع (زَاوِيَة) فإنه قد اكتنف ألف الجمع واو ، وياء ، ولم يقلب الثاني همزةً ، لكونه بدلاً من الهمزة المبدلة من واو (زَاوِيَة) ويتبين لك ذلك في المبحث السذي يتلو هذا الكلام - إن شاء الله تعالى .

[قلب الهمزة العارضة واوا أو ياء]

قال : (وَتُفْتَحُ الهمزة مَجْعُولَةً وَآوًا إِنْ كَانَتِ اللَّامُ وَآوًا سَلِمَتْ فِي الْوَاحِدِ بَعْدَ أَلِفٍ ، وَمَجْعُولَةً يَاءً إِنْ كَانَتِ اللَّامُ هَمْزَةً ، أَوْ حَرْفَ لَيْنٍ غَيْرِ الْوَاوِ / الْمَذْكُورَةِ) (٣٠/ب) قلت : (١) يعني نحو (أداوى) (٢) في جمع (إداوة) وذلك لأنك إذا جمعت أدخلت ألف الجمع ثالثة بعد الدال ، فالتقى ألفان : ألف الجمع ، وألف الواحد ، فهزمت الثانية وكسرت فبقي : [آدَائِي] (٣) ف وقعت الواو متطرفةً بعد

(١) في ب " أقول "

(٢) الإداوة : إناء من جلد يتخذ للماء . اللسان/أدا .

(٣) في أ " آداء " .

كسرة ، فانقلبت ياءً فيبقى : (أَذَائِي) فحمل أنه جمع وفيه همزة عارضة ،
وآخره حرف علة ، ومجموع هذا مستثقل فخفف بأن أبدلت كسرة همزته فتحة فانقلبت
الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها فيبقى : (أَذَاءُ) ومعلوم شدة شبه
الألف للهمزة ، فكأنه قد اجتمع ثلاث همزات ، أو ثلاثة^(١) ألفات ، فنقلبت
الهمزة وَاوًا لظهورها في الواحد الذي هو : (إِذَاوَة) قال ابن السراج : « ليكون
آخر الجمع كآخر الواحد ، وليست الواو في (أَذَاوِي) هي الواو التي في (إِذَاوَة) لأن
الواو التي في (إِذَاوَة) قد انقلبت ياءً ، وهي طرف ، وألف (أَذَاوِي) منقلبة عنها ،
وليست للتأنيث والواو في (أَذَاوِي) منقلبة عن الهمزة التي كانت بدلا من الألف
التي في (إِذَاوَة) (٢) وقال الخوارزمي (٣) - في شرح المفصل - هذه الواو :
بدل من الألف الزائدة في (إِذَاوَة) والألف التي في (أَذَاوِي) بدل من الواو في
(إِذَاوَة) فالزموا (٤) الواو في هذا ، كما ألزموا الياء في

(١) في ب (ثلاث)

(٢) الأصول ج ٣ / ٣٠١ ، ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٣) هو : القاسم بن الحسين بن محمد ، أبو محمد الخوارزمي النحوي الملقب بمصدر
الأفاضل ، قال ياقوت هو صدر الأفاضل حقا عالم نحوي ، أديب شاعر . له مؤلفات
منها : شرح المفصل ، وشرح الامودج ، وشرح سقط الزند وغيرها . توفي سنة :
٦١٧ هـ . ترجمته في معجم الأدباء ج ١٦ / ٢٣٨ وما بعدها ، بغية الوعاة ج ٢ / ٢٥٢ .

(٤) في ب " فالزموه " .

(مَطَايَا) (١) (٢) فقد تبين معنى قوله : (وتفتح الهمزة مجعولةً وَاوًا)
أي أن الأصل : / (أَدَايُو) ثم (أَدَايِي) ثم (أَدَايِ) ثم (أَدَاوِي) وقوله :
(إن كانت اللام وَاوًا سلمت في الواحد) ليناسب الجمع الواحد - كما قدمنا .

وقوله : (ومجعولة ياء ان كانت اللام همزة) يريد
نحو (خطيئة) تقول فسى الجمع
(خَطَايَا) والأصل : (خَطَايِي)^(٣) فالهمزة الأولى منقلبة عن الياء الزائدة^(٤) في
الواحد للمد ، والثانية : لام الكلمة ، فقلبت الثانية ياءً كراهةً لاجتماعهما لثني
عينين ، فصار (خَطَايِي) ثم فتحت الهمزة فانقلبت الياء ألفاً لتحركها
وانفتاح ما قبلها ، فصار (خَطَاةَا) بهمزة بين ألفين ، فقلبت الهمزة ياءً
استثقالاً لوقوعها بينهما ، وكان القلب إلى الياء لما ذكرنا من طلب مشاكلة
الجمع لواحد ، فالياء في (خَطَايَا) ليست التي في (خَطِيئة) بل هي منقلبة
عن الهمزة المنقلبة عن الياء في (خَطِيئة) والألف في (خَطَايَا) منقلبة عن الياء
التي هي لام وهمزة في (خَطِيئة) .

(١) جمع مَطِيَّة ، وهي ما يركب من ناقة أو بعير يستوى فيه المذكر والمؤنث .
اللسان/ مطا .

(٢) هذا النص الذي نسبه للخوارزمي موجود في الصحاح ، وفي اللسان/أدا .

(٣) فسى أ : خطائو .

(٤) فسى ب " المزيدة "

وقوله : (أو حرف لين غير الواو المذكورة) (١) يريد : (مَظَايَا) جمع
(مَظِيَّة) وهي: فَعِيلَة (٢) فلما جمعتها قلبت الياء همزةً على حدِّ مَحَارِيفَ ،
فصار مَظَايَا ففتحت الهمزة ، فانقلبت الياء الفاء

فصار (مَظَايَا) فقلب الهمزة ياءً فقيّل : (مَظَايَا) • وهنا تنبيه ، وهو :

أنه إنما (٣) قال : (حَرْفَ لِين) ولم يقل : أو يَاءً ، لأن اللام قد تكون ياءً

منقلبة عن الواو كما في : (مَظِيَّة) / و(رَكِيَّة) (٤) ، إذ (٥) أصلهما : ٣١/ب

(مَظِيَّة) و (رَكِيَّة) من مَظَايِمَطُو ، والرَّكْوَة ، وقد يكون ياءً غير منقلبة

كما في هَدِيَّة • وقوله : (غير الواو المذكورة) (٦) يحترز به عن الواو

المذكورة لدخولها تحت حرف اللين ، والحكم فيهما مختلف • فاعرفه :

(١) في ب المذكور •

(٢) في ب فعلية

(٣) في ب لما بدل : إنما

(٤) الركبة : البئر تحفر والجمع : رَكِيٌّ وَرَكَيَاتَا • المحاج ، واللسان / ركا •

(٥) في ب إذا •

(٦) في ب المذكور •

[التقاء الهمزتين]

قال : (قُضِلَ تُبْدَلُ الهمزة الساكنة - بِبَدَ هَمْزَةٍ مُتَحَرِّكَةٍ ، مُتِمِّلَةٍ -
مَدَّةً تُجَاوِزُ الْحَرَكَةَ) قلت : هذا الفصل يتضمن تخفيف الهمزة ، وهي
لا تخلو من أن تكون ساكنة ، أو متحركة ، وقدم (١) القول على الساكنة ،
لأن السكون في الحرف هو الأصل ، ولهذا قال محققو التصريفيين إن أصل (شَاةٌ)
(شَوْهَةٌ) بسكون الواو ، لعدم الدلالة على الحركة . لا يقال : دليلها : قلب
الواو ألفا في (شَاةٌ) ، ولو كانت ساكنة لسلمت ، كما في (ثَوْبٌ) لأننا نقول :
لما حذفت الهاء - وهي اللام - لاقت الواو تاء التانيث ، وقد علم أنها لا يكون
ما قبلها إلا مفتوحا (كَقَائِمَةٍ) و (صَارِيَةٍ) - اللهم إلا أن تكون الألف (كَقَطَاةٍ)
[ففتحت] (٢) الواو لها ثم انقلبت ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، واستدل
بعضهم على ذلك (٣) بقلب الواو ياءً في (شِيَاءٍ) إذ من جملة شروط القلب
سكون واو الواحد ، وذلك نحو (ثَوْبٌ) و (ثِيَابٌ) / و (حَوْضٌ) و (حِيَاضٌ) و (سَوَاطِئٌ)
و (سَيَاطِئٌ) (٤) ، ولغوات السكون في (طَوِيلٌ) سلمت في (طَوَالٌ) ولذا

أ/٣٢

(١) في ب (فقدم) .

(٢) في أ "فمحت"

(٣) أي على سكون واو شوهة .

(٤) هذا المبحث من قوله : " محققو التصريفيين إلى آخره - أخذه من المنصف

شد (١) (طَيَّالها) في قوله (٢) :

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذَلَّةٌ وَأَنَّ أَعَزَّاءَ الرَّجَالِ طَيَّالُهُمَا

- وأورده - أيضا - السيد النقيب ضياء الدين ابن الشجري (٣) في أماليه (٤) .
ولا أراه ينهض ، وذلك لأن العين إذا اعتلت بالقلب في الواحد قلبت في الجمع ،
ألا تراهم قالوا : (دَارٌ) و (دِيَارٌ) فقلبوا الواو ياءً في (دِيَار) وإن كانت
متحركة في (دَار) حيث اعتلت بالقلب . فلقائل أن يقول : إن الواو في
(شَاةٍ) متحركة وقلب في (شِيَاءٍ) لاعتلالها بالقلب في الواحد . وهذه المسألة

(١) في ب " أشد " .

(٢) البيت لأنيف بن زبَّان النبهاني من طيبي كما في شرح شواهد شرح الشافعية ص ٣٨٥ وهو
في الخزانة (ج٩/٤٨٨) لأثال بن عبدة بن الطبيب . وغير منسوب في المنصف
ج١/٢٤٢ وشرح الملوكي ص ٤٧٣ ، والمفصل ص ٣٨١ ، وأمالي ابن الشجري ج١/٦٥ ،
وشرح المفصل لابن يعيش ج٤/٤٥ ، ج١/٨٧ ، ٨٨ ، والممتع ص ٤٩٧ ، واللسان/طول
والتصريح ج٢/٣٧٩ وحاشية الصبان ج٤/٣٠٤ . والشاهد فيه قوله " طيالها " ،
والقياس تصحيح الواو لصحتها في الواحد .

(٣) هو هبة اللهن على بن محمد بن حمزة العلوي أبو السعادات النحوي نقيب الطالبين
بالكرخ كان إماما في النحو واللغة والأدب ، فصيحاً بليغاً وهو صاحب الأمالي
المشهورة توفي سنة ٥٤٢ هـ ترجمته في نزهة الألباء ص ٤٠٤ ، وإنباء الرواة
ج٣/٣٥٦ ، وبغية الوعاة ج٢/٣٢٤ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ج١/٥٦ .

مستقيمة في المسائل الخلافية . فإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها همزة وجب تخفيف الثانية الساكنة ، وتخفيفها : أن تُقلب إلى حرف لين مجانس لحركة الحرف الذي قبلها ، فتقلب أَلَفًا بعد الفتحة وِيَاءً بعد الكسرة ، وَوَاوًا بعد الضمة ، فالأول نحو : (آدَم) وأصله (آدَم) [بهمزتين] (١) الأولى زائدة والثانية : فاء الكلمة فقلبت ألفا وجوبا كراهة لاجتماعهما . لا يقال : هلا كانت الأولى فاء الكلمة ، والثانية زائدة ، لأننا نقول : يفسر ذلك / شيثان ، أحدهما : أن الهمزة تقل زيادتها (٢) حشواً ، وتكثر أولاً ، والحمل على الكثير المطرد أولى . والثاني : أن وزنه على هذا فاعل كسائر فيجب أن يصرف فلما لم يرد مصروفاً دلّ ذلك على أنه أفعل . لا يقال (آدَم) فاعل كحاتم لأننا نقول كان يجب صرفه . وهنا تنبيه ، وهو أن الألف وإن (٣) كان أصلها الهمزة فإنها تجرى مجرى غير المنقلبة ، ولذلك تقلب وَاوًا في (أَوَادِم) و (أُوَيْدِم) وفي ذلك ترجيح لمن أجاز وقوعها تَأْسِيماً في الشعر (٤) . فاعرفه . والياء عفى نحو (إِيْلَافٍ) والأصل (إِيْلَاف) بهمزتين الأولى همزة إِفْعَال (كَأَكْرَام) والثانية : فاء الكلمة فقلبت ياءً لما ذكرنا . لا يقال : (إِيْلَاف) فيقال (كَيْزَاب) و (آَلَف) فاعل (كَفَارَب) لأننا نقول : لا يجوز ذلك لوجهين أحدهما : أنه كان يلزم أن يجيء فيه (إِيْلَاف) (كَيْزَاب) إذ (زِيَاب) أكثر من زِيَاب - وإن كان الأصل .

(١) ساقطة من أ .

(٢) في ب " زيادتهما " .

(٣) في ب " فان " .

(٤) الف التأسيس هي التي تكون بينها وبين حرف الروى حرف واحد .

والثاني : أن قَاعَلَ يجيء - أيضا - مصدره على مُفَاعَلَةٍ كَمُضَارَبَةٍ ، ولم يقل ذلك في (آلَف) . والثالث : [أَوْثَمِينَ] (١) والأصل : (أَوْثَمَن) فقلبت الهمزة الثانية وَاوًا لذلك - أيضا . وقوله : (بعد همزة متحركة متملئة) يحترز به من أن تكون ساكنة بعد حرف غير الهمزة فلا يجب تخفيفها حينئذ بل يجوز . وغرضه : الوجوب / وذلك (كَرَّأِي) و (جُؤْنَةُ) (٢) ، و (نُثِبَ) ١/٣٣ ومعنى (متملة) أي: تكون الهمزة بعد الهمزة المتحركة . ولو قال : تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة ، لأوهم أن ذلك يجب مع وقوع حاجز بينهما . وقوله : (مدة تجانس الحركة) ظاهر ، إذ المراد : تبدل ياء بعد الكسرة ، وواوًا بعد الضمة ، وألفا بعد الفتحة . قال : (فَإِنْ تَحَرَّكَتَا أُبْدِلَتِ الثَّانِيَّةُ يَاءً إِنْ كُسِرَتْ ، أَوْ وَلِيَتْ كَسْرَةً ، وَلَمْ يُضَمَّ ، أَوْ كَانَتْ مَوْضِعَ اللَّامِ مُطْلَقًا) قلت : لما تكلم على الهمزتين - والثانية ساكنة - أخذ يتكلم عليهما وهما [متحركتان] (٣) فقال : إذا اجتمعتا متحركتين فإما أن تبدل الثانية ياءً ، أو واوًا ، فذكر للأول ثلاثة مواضع الأول : أن تكون مكسورة ، وذلك نحو : (آيَمَّة) وأصله : (آأَيَمَّة) بوزن (أَرْدِيَّة) وواحداه (إِقام) فالهمزة الأولى زائدة ، والثانية : فاء الكلمة . والميم الأولى : عين ، والميم

(١) في أ " ايتمن " .

(٢) الحوْنة : سلة مستديرة مغطاة جلدا يجعل فيها الطيب والثياب . اللسان/جأن .

(٣) في أ " متحركان " .

الثانية : لام ، فنقل اجتماع المثليين ، وهما الميمان فنقلت حركة الميم الأولى - وهي - كسرة - إلى الهمزة الثانية ، ووقع الإدغام فصار : (أَيْمَّة) ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً فقبل (أَيْمَّة) • ونقل عن بعض الكوفيين [أَيْمَّة] (١) بهمزتين (٢) والثاني : أن يلي كسرة ، وذلك نحو : (جَاءِ) (٣) وأصله (جَائِي) فالهمزة الأولى منقلبة عن الياء التي هي عين ، كما قلبت في بائع ، والثانية : لام الكلمة فقلبت اللام ياءً لانكسار الأولى قبلها ، فصار (جَائِي) / ب/٣٣ فاستثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا ، ثم التقى ساكنان فحذفت الياء ، لالتقاءهما ، وذهب الخليل إلى أن الهمزة في (الجَائِي) لام الفعل ، والياء عين فقدما اللام وأخروا العين ، ووزنه : (قَالِيعٌ) وحجته من وجهين الأول : أنه لولا تقدير ذلك للزم توالي إعلالين : قلب العين همزةً ، وقلب اللام ياءً ، وذلك مرفوض • والثاني : أن العرب تؤخر العين المعتلة إلى موضع اللام فيقولون في (شَايِكِ السَّلَاحِ) (شَايِكِ السَّلَاحِ) وفي (هَائِرٍ) : (هَائِرٍ) وإنما قلبوا لِشَايِكِ يهمزوا عين الفعل التي ليس لها أصل في الهمز ، فجاء هذا فيما كان لامه همزةً ، والعين معتلة لِشَايِكِ تنضم همزة العين إلى همزة لامه ، وإذا أخروا لم يلزمهم

(١) في أ " أَيْمَّة " •

(٢) أئمة بهمزتين هي قراءة : عاصم وحزمة والكسائي وابن عامر في قوله تعالى (..... فَفَاتَتْهُمُ أَيْمَةُ الْكُفْرِ ١٠٠) التوبة ٩/ ، وقال الزجاج : " فيها عند النحويين لغة واحدة " أَيْمَةُ " والقراء يقرأون أَيْمَةُ بهمزتين " وانظر السبعة ص ٣١٢ ، ومعاني القرآن ج ٤٣٤/٢ ، وشرح الفصل لابن يعيش ج ١١٦/٩ - ١١٢ •

(٣) انظر الكتاب ج ٣٧٧/٣ ، والمسائل البصريات ص ٢٥٢ والمنصف ج ٥٢/٢ ، وشرح الشافية ج ٢٥/١ ، ج ١٢٩/٣ •

(٤) أى : استثقلت الضمة على الياء رفعا والكسرة على الياء جرا •

ذلك (١) . وقد حكى سيبويه عنه خلاف هذا ، وذلك لأنه سألته عن العلة في تخفيف الهمزة الثانية من الهمزتين إذا كانتا في كلمتين ، فأجابه : بأن العرب يخففون الثانية إذا اجتمعتا في كلمة نحو (الجَائِي) (٢) و (آآذَم) (٣) فهذا تصريح منه بأن الياء مبدلة من الهمزة التي هي لام . وقوله : (ولم يضم) يعني : ولم تضم الياء المبدلة من الهمزة كما لا تضم الياء الخالصة التي هي غير مبدلة ، وذلك لأن البديل هنا وجب لاجتماع الهمزتين ، فاطرح حكم الهمزة ، ولم يبق إليها التفات البتة ، وهذا بخلاف ما إذا قلبت الهمزة وكانت مفردة / نحو : (يَسْتَهْزِئُونَ) على قول الأخفش فإنك تقلب الهمزة ياءً ، ويجوز ضمها مراعاة للهمزة [و] (٤) نظرا إليها . وهنا تنبيهه وهو : أنه ليس لتخصيصه امتناع الضم في هذه الياء وجبه ، إذ لا يجوز كسرهما أيضا فقد كان يجب إذا - أن ينبه عليه . ويجوز (جَائِي) في الضرورة ، أنشد ابن الدَّهَّان (٥) في الغُرَّة (٦)

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ وَلَكِنْ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلٌ

(١) انظر شرح الشافية ج ١ / ٢٥

(٢) في ب الجاء

(٣) الكتاب ج ٣ / ٥٤٩

(٤) ساقطة من أ .

(٥) هو : سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الامام ناصح الدين بن الدَّهَّان النحوي . إمام مشهود له بطول اليد في معرفة النحو واللغة والأدب ، وكان محدثا له مؤلفات منها : شرح الإيضاح في أكثر من أربعين مجلدا ، وشرح اللمع شرحا كبيرا ، وله مؤلفات أخرى . توفي سنة : ٥٦٩ هـ ترجمته في إنباء الرواة ج ٢ / ٤٧ وبغية الوعاة ج ١ / ٥٨٧ .

(٦) الغرّة : شرحه للمع ، توجد منه نسختان في معهد جامعة أم القرى . أما البيت فلا يعرف قائله . وهو في الإنصاف ص ٧٢٩ ، برواية "جَائِي" بدل

جَائِي . وهو في : شرح الفية ابن معط ص ٢٤٦ والمساعد ج ٤ / ٢١٤ ، وحاشية الصبان ج ١ / ١٠٠ ومعجم شواهد العربية ، ومعجم شواهد النحو الشعرية . والشاهد فيه : معاملته للياء معاملة الحرف الصحيح ، والقياس تقدير الضمة على الياء المحذوفة ، ويعوض منها - تنوين همزة "الجَائِي" ولكنه لما اضطر أعاد الأصل المهجور وهجر الفرع المألوف .

والثالث : أن تكون موضع اللام مطلقا ، وذلك كأن تبني من قرأ مثل جَعْفَر فتقول : (قَرَأَ) وأصله : (قَرَأَ) فزدت همزة أخرى ، لأن قرأ ثلاثي ، وجعفرا رباعي ، فلا بد من زيادة حرف ليكون على عدته ، فالتقى همزتان ، فقلبت الثانية • وهنا سؤالان ،

الأول : لم قلبت الثانية دون الأولى ؟

والجواب : لأنها طرف ، والأولى حشو ، والطرف أولى بالتغيير •

والثاني : لم كان القلب إلى الياء ؟

والجواب : لأن الياء تغلب على اللام • ألا ترى أن الواو متى وقعت رابعة فماعدت انقلبت ياءً (كَأَغْرَيْتَ) و (اَسْتَغْرَيْتَ) و (أَذْنَيْتَ) و (اَسْتَذْنَيْتَ) وكذا قال التصريفيون : ان الألف إذا كانت لاما ، وجهل أصلها حملت على الانقلاب عن الياء ، بخلافها إذا كانت عينا فلإنها تحمل على الانقلاب عن الواو (١) • وقوله : (مطلقا) أي سواء في

ب/٣٤

ذلك إن انفستح ما قبلها أو انضم ، أو انكسر ، فالفتح قد تقدم ، والضم / كما لو بنيت مثل (مُؤْتِن) من قرأت لقلت [قُرْءٍ] (٢) وأصله (قُرْءٌ) فقلبت الثانية ياءً ، وكسر ما قبلها كما كسر ما قبل الياء في (أَظِي) (جمع) ظِي ، وحذفت بعد اسكانها ، لالتقاء الساكنين • والكسر : كما لو بنيت مثل (زُبْرَج) منه لقلت

(١) انظر المنصف ج/ ١٢٦ •

(٢) في النسختين (قرأ) •

[قِرْءِ] (١) وأصله : (قِرْئِي) (٢) فقلبت الثانية ياءً ثم أسقطت بعد الإسكان -
أيضاً - فأعرفه . قال : (وَوَاوًا فِيمَا يَوَىٰ ذَيْكَ ، خِلَافًا لِلْمَازِنِي فِي اسْتِمْخَابِ الْيَاءِ
الْمُبْدَلَةِ مِنْهَا لِكَثْرَةِ أَزَالَتِهَا تَضْيِيقًا ، أَوْ تَكْسِيرًا ، وَفِي إِبْدَالِ الْيَاءِ مِنْهَا قَاءً
لِأَفْعَلٍ) . قلت : يريد أن الهمزة تبدل وَاوًا فيما عدا هذه الأماكن التي ذكرها .
وقوله : (خلافًا للمازني في استمخاب الياء) (مبني) (٣) على مسألة وقع فيها
خلاف بينه وبين أبي الحسن الأخفش أنا أذكرها مستقصاة - إن شاء الله تعالى .
قال أبو عثمان المازني : سألت الأخفش عن هذا (أَفْعَلٍ) من (أ ممت) أي قمصت
فقال : [أقول] (٤) : هذا (أَوْمٌ) من هذا فجعلها وَاوًا حين تحركت بالفتحة ،
كما فعلوا ذلك في (أَوْيِدِم) فقلت له : كيف تمنع بايئة ألا تراها (٥) : أَفْعَلَةٌ ،
والفاء [منها] (٦) همزة ؟ فقال : لما حركوها بالكسرة جعلوها يَاءً .

(١) في أ (قراء) وفي ب (قراء) .

(٢) في ب (قراء) .

(٣) في ب (ينبني) .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) في ب (لا تراها) .

(٦) في أ (منهما) .

وقال : لو بنيت مثل (أُبْلُم) لقلت (أُوم) (١) فأجعلها وَاوًا . فسألته : كيف
 تُصَغِّر (<) (أَيْمَة) ؟ فقال : (أُؤَيْمَة) لأنها تحركت بالفتح • قال أبو عثمان:
 وليس القول - عندي - كما قال لأنها حين أبدلت في (آدم) وأخواتها ألفا ثبتت في
 اللفظ ألفا كالألف (>) التي لا أصل لها في الياء ، ولا في الواو ، فحين احتاجوا إلى
 حركتها فعلوا بها ما فعلوا بالألف ، وأما ما كان مضاعفا فإنه تلقى حركته على
 الفاء ولا تبدل همزته ألفا ، ولو أُبدلت ألفا لما حركوا الألف ، لأن الألف قد يقع
 بعدها المدغم ولا تغير ، فتغيرهم (أَيْمَة) يدل على أنها لا تجرى مجرى ما تبدل
 منه الألف ، والقياس - عندي - أن أقول في هذا (أَفْعَل) من هذا من (أَمَعَت) وأخواتها
 هذا (أَيْم) من هذا وأصغر (أَيْمَة) (أُؤَيْمَة) ولا أبدل الياء وَاوًا لأنها قد ثبتت ياءً
 بدلا من الهمزة إلا أن هذه الهمزة إذا لم يلزمها تحريك (٤) فبنيت من الأدمة مثل
 (أُبْلُم) لقلت : [أُؤْدُم] (٥) ومثل (إِصْبَع) (إِصْدَم) ومثل (أَفْكَل) (آدم) فأجعلها
 ألفا إذا انفتح ما قبلها ، وياءً ساكنة إذا انكسر ما قبلها ، وَاوًا ساكنة إذا انضم
 ما قبلها ، فإذا احتجت إلى تحريكها في تكسير أو تصغير جعلت كل واحدة منهن على

(١) المنصف ج ٢/ ٣١٥

(٢) في أ (تصغير) •

(٣) في ب (فالألف)

(٤) في المنصف (يلزم تحريكها)

(٥) في أ " ادم " والمثبت من ب وهو الذي في المنصف •

لفظها الذي قد بنيت عليه ، واترك الياء ياءً ، والواو واؤا ، وأقلب الألف واؤا كما فعلت ذلك العرب في تكسير آدم وتمغيره . فهذا هو القياس عندي . وأبو الحسن يرى أنها إذا تحركت بفتحة أبدلها واؤا كما ذكرت لك . / وإذا قال العالم قسولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به ، والاحتجاج لقوله والاختيار لخلافه إذا وجد لذلك قياساً (١) . وقال أبو الفتح : (يقول أبو عثمان : لما ثبتت الياء في (أَيْمَّة) بدلاً من الهمزة فسبيلها أن تجرى مجرى الياء التي لا حظ لها في الهمزة كما أن ألف (آدم) لما ثبتت بدلاً من الهمزة جرت مجرى [ما] (٢) لاحظ له في الهمزة وهو ألف خالد . وهذا القول ليس بمرضي من أبي عثمان ، لأن الياء في (أَيْمَّة) إنما انقلبت عن الهمزة لانكسارها ، فإذا زالت الكسرة زالت الياء التي وجبت عنها ، كما أن الياء في (مِيزَان) لما وجب انقلابها عن الواو ، لانكسار ما قبلها زالت عند زوال الكسرة في قولهم (مَوَازِين) و (مَوِيزِينَ) فإن قيل فألف (آدم) لا ترجع إلى الهمزة وإن زالت عن هذا الموضع ، ألا تراهم يقولون : (أَوَادِم) و (أَوِيدِم) فلا يردون الهمزة كما يردونها في قولهم : (مَوَازِين) و (مَوِيزِينَ) فما ننكر أن يكون البديل في (أَيْمَّة) أقوى منه في (مِيزَان) فلا يزول ، وإن زالت الكسرة ؟ قيل : هذا إلزام فاسد ، لأنك لو جمعت (آدم) على (فَعْلٍ) و (فُعْلَانٍ) لقلت : (أَدُم) و (أَدُمَان) فرجعت الهمزة لما زالت الأولى ، كما رجعت الواو في (مَوَازِين) لما زالت الكسرة ، وإنما لم يرد فا (أَعْل) (٣) في (أَوَادِم) و (أَوِيدِم) إلى الهمز لأنه كان يلزم ما منه هربوا (٤) وهو : اجتماع همزتين .

(١) المنصف ج٢/ ٣١٨ .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) في المنصف (الفعل)

(٤) سقطت ألف " هربوا " من ب .

ألا ترى أنهم لو قالوا : (آدِم) و (أُؤَيِّدِم) لزعمهم / اجتماع همزتين ، كما كسان
يلزمهم قبل التكسير والتحقيق في (آدِم) فلما كان يجب في التحقيق والتكسير
اجتماع همزتين ، لم يمكن إقرار الهمزة فيهما كما لم يمكن ذلك في الواحد ، وليس
كذلك (مِيزَان) لأن الياء إنما وجب انقلابها عن الواو لانكسار ما قبلها وسكونها ،
فلذا زال ذلك رجعت الواو .

فإن قيل : القياس عند سيبويه أن يقول في تحقيق (قَائِم) (قُؤَيِّم) فيقصر
الهمزة ولا يحذفها ، وإن كانت الألف التي عنها وجبت الهمزة قد زالت ، ويحتج في
لزوم الهمزة بأنها قوية لكونها عينًا ، والعين أقوى من اللام فما ننكر أن يكون
البدل في (أَيْمَة) لازما - أيضا - [بل] (١) يكون [في] هذا أخرى ، لأن الهمزة فاء ، والفاء
أقوى من العين ؟ قيل : إنه شبه ياء التحقيق بألف التكسير فجرت الياء فهي
(قُؤَيِّم) مجرى ألف (قَوَائِم) كما صححوا في أَسَيُود حملا على آسَاوِد ، وأيضا فإن
الياء قريبة من الألف ، ولذا قالوا في (طَيِّئ) (طَائِي) وفي (الحَيْرَة) (حَارِي) ويوضح
قول الأخفش قولهم : (دَوَائِب) في جمع (دَوَابَة) والأصل : (دَوَائِب) بهمزتين
بينهما ألف ، الأولى مفتوحة ، والثانية مكسورة ، والألف كالهزة ، فكأنه قد اجتمع
ثلاث ألفات ، أو ثلاث همزات ، واجتماع مثلين مستكره ، فاستكراه الثلاثة أولسى ،

فقلبت الأولى واؤا فقليل : (دَوَائِب) / وكل واحد من الواو والهمزة منقلب إلى
صاحبه . قال المبرد : لأن الهمزة في مخرجها نظيرة الواو في ذلك ، يريد : أنهما
طرفان هذه أسفل الحروف ، وهذه أعلاها . فاعرفه (٣) . قال : (فَإِنْ سَكَّتِ الْأُولَى

(١) في أ ن .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) هذا المبحث نقله من المنصف بتصرف ج ٢/ ٣١٨-٣٢٣ وانظر المساعد ج ٤/ ١٠٤ ،

وشفاء العليل ص ١٠٨٥ .

أُبدِلَتِ الثَّانِيَةُ يَاءً، إِنْ كَانَتْ مَوْضِعَ اللَّامِ، وَإِلَّا صَحَّحَتْ) قلت : يشير إلى أنك لو بنيت مثل (قَمَطَر) من قَرَأْتَ لقلت : (قَرَأْتُ) والأصل : (قَرَأْتُ) فقلبته الهمزة الثانية ياءً لما قدمنا . فإن قيل : فلم (لم) (١) تدغم الأولى في الثانية ، ويستغنى به عن القلب ، كما في (سَأَلَ) و [رَأَسَ] (٢) ؟ فالجواب : من وجهين ، أحدهما : أن أبا عثمان ذكر أنه سأل أبا الحسن عن ذلك فأجابه بما معناه : أن العينين لا يكونان إلا بلفظ واحد ، وأما اللامان فقد يكونان مختلفين (كَيْتَطَر) و (وَرَهْم) ومتفقين (كَقُتَدَد) و [رُمِيد] (٣) ، وَجَلَبَبَ] (٤) ، فلذلك اختلفت الحال بينهما (٥) والثاني : أنه يجوز في الحشو ما لا يجوز في الطرف ألا ترى أنه لا يجوز اجتماع الواوين أولاً ، وسيأتى تقرير هذا ، [ويجوز نلك] (٦) حشواً نحو : (هَوَوِيٌّ) و (طَوَوِيٌّ) في النسب إلى (هَوَى) و (طَوَى) وكذلك لا تجوز زيادة الواو أولاً ، وتجاوز (٧) زيادتها مشغلة حشواً (كَعَطَوَد) قال : (وَلَوْ تَوَالَى أَكْثَرُ مِنْ هَمَزَتَيْنِ أَلْحَقَ بِالْأُولَى : الثَّالِثَةَ وَالْخَامِسَةَ وَيَا ثَانِيَةَ : الرَّابِعَةَ) . قلت : -

(١) ساقطة من ب .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) في اللسان : ".... ورماد أرمد ورميد ورميد ورميد : كثيرا دقيق جدا ."

(٤) في أ "معد وجلب" .

(٥) المنصف ج ٢/ ٢٥٢ .

(٦) ساقطة من أ .

(٧) في ب "لا تجاوز" .

١ / ٣٢

يعني مسألة ذكرها أبو الفتح في منصفه / وهي أنك لو بنيت من كلمة كلها همزات مثل (أَتَرْجَّة) لاجتمعت خمس همزات ، فقلبت الثانية وَاوًا ، لسكونها وانضمام ما قبلها فحجزت بين الهمزة الأولى والثانية ، و (١) قلبت الهمزة الرابعة وَاوًا - أيضا - لتلك العلة فحجزت بين الثالثة والخامسة فقلبت (أَوَاوَة) بسوزن (عَوَّعَوَّة) ، فقد رأيت كيف ألحقت الثالثة (و) (٢) والخامسة بالأولى في التصحيح ، وكيف ألحقت الرابعة بالثانية [في القلب] (٣) فإن خففت الهمزة التي بعد الواو (الأولى) نقلت حركتها إليها وحذفتها فقلت : ("أَوَّوَة" وإن خففت الهمزة التي قبل التاء) فعلت ذلك - أيضا - فقلت (أَوَّوَة) فإن قيل : فهذا قلبت الهمزة وَاوًا وأدغمت الواو في الواو كما في (مَقْرُوَّة) حين قلت (مَقْرُوَّة) ؟ فالجواب : أن الواو في (مَقْرُوَّة) زائدة للمد فتحريكها يبطل ذلك بخلاف الواويين في (أَوَّوَة) فإنهما منقلبان عن حرف أصلي (٥) . نعم قد قيل في صَوَّوَّو وفسى شيء : شيء فخففت الهمزة بالقلب والإدغام بعد الواو ، والياء ، وهما أصليتان :

(١) في ب "ثم"

(٢) ساقطة من ب .

(٣) في أ "بالقلب" .

(٤) المنصف ج ٣ / ١٠٦ .

فتقول على هذا (أَوَّوَة) بتشديدهما ، فإن جمعته قلت (١) (أَوَّاءِ) [وأصله] (٢)
 (آآآئي) بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف ، وهمزة مكسورة ، وأخرى هي حرف الإعراب
 فقلبت الهمزة الثانية وَآَوَا ، كما في (دَوَائِب) ثم قلبت الأخيرة يَاءً (٣) وحذفتها ونونست
 الكلمة كما في (جَوَارٍ) فإن عوضت قلت (أَوَّاءِ) فأعدت الهمزة / الأخيرة التي كانت
 منقلبة لحجز الياء التي للتعويض بين الهمزتين ، فإن خففت الهمزة الأخيرة قلبتها
 يَاءً ، وأدغمت الياء الزائدة فيها ، فقلت : (أَوَّاءِ) وإن صغرت قلت (أَوَّاءِ) وأصله : (أَوَّاءِ) فقلبت الهمزة الثانية وَآَوَا وقلبت الأخيرة يَاءً ثم حذفتها بعد
 إسكانها مرفوعةً ، أو مجرورةً ، فإن خففت الهمزة التي بعد الياء قلبت الهمزة يَاءً ،
 وأدغمت الياء في الياء فقلت : [أَوَّاءِ] (٤) فإن نسبت إليه حذفت ياء التنكير ،
 ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت ألف وَآَوَا فقلت : (أَوَّاءِ)
 فالوَ والثانية - إذا - منقلبة عن ألف منقلبة عن ياء منقلبة عن همزة .
 فتفهمه (٥) .

(١) في أ : قلته .

(٢) ساقطة من أ .

(٣) في ب : أو حذفتها .

(٤) في أ أو و في ب : أو و .

(٥) أي : لتطرفها اثر همزة كما في خطأ في انظر المنصف ج ١٠٦/٣ - ١٠٩

والمساعد ج ١١٢/٤ .

[إبدال الياء من الواو في المصدر والجمع]

قال : (فصل يُبْدَلُ الْيَاءُ بَعْدَ كَسْرِ مِمَّنِ الْوَائِ الْكَائِنَةِ عَمَّا مَصَدَّرِ اعْتَلَّتْ فِي فِعْلِهِ ، أَوْ عَمَّا فِعَالٍ جَمْعًا لِوَاحِدٍ تُكْنَتُ فِيهِ ، أَوْ اعْتَلَّتْ وَصَحَّتِ السَّلَامُ) .

قلت : أصل الإعلال إنما هو في الفعل ، والاسم في ذلك محمول عليه بدليل أن الاسم إنما (يعل) (١) إذا وافقه في وزنه ، فإن خرج عن ذلك صح . وسنبين هذا . وإذا اتضح ذلك فقلب الواو ياءً في (قِيَام) و (عِيَادٍ) لاعتلالها في (قَامَ) و (عَادَ) وانكسار ما قبلها ، ولصحتها في (قَاوَمَ) و (عَاوَزَ) صحت في (قَوَام) و (عَوَاز) قولـــــــــــــــــه : (أو عين فعال جمعا) يريد به نحو ثياب (جمع ثوب) و (حِيَاض) جمع (حَوْض) (وقال أبو الفتح : إنما تقلب هذه الواو ياءً / باجتماع خمسة شروط: أن يكون (فِعال) جمعا احترازاً من (خِيَوَان) للذي يؤكل عليه (٢) ، و (صَوَان) (٣) (للتَّخْت) (٤) ، وأن يكون قبل الواو كسرة ، إذ هي الجالبة للياء . وأن تكون بعدها الألف . واقتنع الممنف عن تفصيل ذلك بقوله : (فِعال) إذ قد اشتمل على كسر الأول ، ووقسوع الألف بعد الواو . و (٥) أن تكون العين ساكنة في الواحد ، لأن السكون يضعف الحرف ، والحركة تقوية ، ويقوم مقام السكون الاعتلال (كَدَارٍ) و (دِيَار) وأن تكون

(١) في ب (يعتل)

(٢) انظر القاموس / خون .

(٣) الصَوَان - مثلث الفاء : ماتصان فيه الثياب .

(٤) التخت : وعاء ثمان فيه الثياب .

(٥) ساقطة من ب .

اللام صحيحة احترازاً من [طَوَاء] (١) جمع طَيَّانَ (٢) فإن العين لو اعتلت بالقلب
 ياءً مع اعتلال اللام بالقلب همزةً لتوالى إعلالان : إعلال العين واللام (٣) • وذلك
 مرفوض في كلامهم ، لم يجر منه سوى (ما ء) و (شاء) إذ أصلهما : (مَــوّه)
 و (شَــوّه) فقلبت العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت الهاء همزة •
 وهنا تنبيهان : الأول : أن عبد القاهر لم يعد قلب الهاء همزةً إعلالاً ، إذ لا يرى ذلك
 إلا في حروف المد التي يطرد التغيير فيها ، وقلب الحرف الصحيح شاذ نادر (٤) •
 والثاني : قال بعضهم : إنما قلبوا الهاء همزةً في ماءٍ لثلاثاً يقولوا : (مَاهُــه)
 و (مَاهُهَا) فيلتقى هاءان ، واستضعف لأنه يقال : (مِياهُ) و (مِياهُها) والجمع أولى
 بالاستثقال : قال : (وَلَا يُفْعَلُ ذَلِكَ - غَالِبًا - يَعْنِي فِعْلٌ وَلَا فِعْلَانِ إِلَّا إِنْ
 اعْتَلَّتْ فِي الْوَاحِدِ) / • قلت : اعلم أن (دَيْمًا) جمع (دَيْمَة) و (قَيْمًا) جمع
 (قَيْمَة) و (حَيْلًا) جمع (حَيْلَة) العين فيها واو ، [لأنها] (٥) من دَامَ يَدُومُ ،
 وَقَامَ يَقُومُ ، وَحَالَ يَحُولُ ، فقلبت الواو في الواحد لسكونها مفردة ، وانكسار ما قبلها ،

ب/٣٨

(١) في أ " طوى "

(٢) الطَّيَّانُ : الجائع • اللسان/طوى •

(٣) المنصف ج ١ / ٢٤٢ ، وانظر شرح الملوكي ص ٤٧٣ ، وسر الصناعة ص ٧٣٣ •

(٤) لم أجد قول عبد القاهر فيما اطلعت عليه من كتبه • وانظر

أقوال العلماء في اجتماع اعلالين في " ما ء " و " شاء " فسي

المنصف ج ٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، وشرح الملوكي ص ٢٧٩ - ٢٨٢

وشرح الشافية ج ٣ / ٢٠٨ •

(٥) ساقطة من أ •

ثم لما جمع ترك مقلوبا بحاله ، وإن زال سكون الواو مراعاة لما ثبت في الواحد ، قال أبو الفتح : ولهذا في كلامهم غير نظير ، ألا ترى أنهم قالوا في جمع (حبلى) : (حبالى) فأمالوا الألف في الجمع كما أمالوها في المفرد ، مع أن الألف في الجمع بدل من ياء (فَعَالٍ) وكأنه كان (حَبَالٍ) بمنزلة (جَوَارٍ) ثم أبدل من الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا فصار (حَبَالَى) وكذلك قولهم في جمع (١) (إِدَاوَة) (أَدَاوَى) فأبدلوا همزة (فَعَائِل) وَاوًا حيث كان في الواحد وَاوًا وقالوا : (خَطَايَا) فأبدلوا ياءً حيث كان في الواحد ياءً (٢) ، وقيل : قلبوا ليكون ذلك فرقا بينهما واحده بالواو ، بينهما واحده ليس كذلك . وقوله : (ولا يفعل ذلك - غالبا - بعين فَعَل ولا (فَعَلَة)) يحتزر به من نحو : (ثِيَرَة في جمع (ثَوْر)) ألا ترى أن واوه قلبت في الجمع وإن كانت سالمة في الواحد ؟ فهذا شأن قياسا واستعمالا (كاستَحَوذ) (٣) ، وفيه أربعة أقوال (٤) الأول للمبرد وهو أنهم قالوا : (ثِيَرَة) ليكون القلب دليلا على أنه جمع (تَسَوْر) من الحيوان ، لاجمع (ثَوْر) من

(١) في ب "الجمع"

(٢) المنصف ج١/٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٣) وردت لفظة "استحوذ" في الآية ١٩ من المجادلة . قال ابن جنى لم يسمع فيها الا تمحيص الواو ، وكذلك "أغيلت" المرأة . بخلاف غيرهما مما جاء مصححا من هذا الباب . انظر المنصف ج١/٢٧٦ ، والممتع ص ٤٨٢ .

(٤) نقل هذه الأقوال من المنصف ج١/٣٤٦ وما بعدها . والخصائص ج١/١١٢ . وانظر الكتاب ج٣/٥٨٨ .

الأقط ولم يذكر المخصص، ويمكن أن يكون حيث قيل (يُيزان) فقلبوا الواو / ياءاً
لسكونها، وانكسار ما قبلها حمل (ثِيَرَة) عليه في [القلب] (١) وليس (لثورة) ؟
جمع ثَوْر من الأقط ما يحمل (٢) جمعه في القلب عليه . وأيضاً لما تصرفوا في جمع
الحيوان تصرفوا فيه بالقلب بخلاف الآخر . والثاني : له - أيضاً - وهو أن أصله
(فُعْلَة) بسكون العين، فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم لما حركت
أقرت بحالها (٣) . والثالث : قاله ابن السراج وهو : أنه منقوص من (فُعْلَة) كأنه
كان في الأصل (ثِيَارَة) فحصل القلب كما في (سياط) (٤) . قال أبو الفتح وكأنهم لما
حذفوا أبقوا القلب أمارة ودلالة على ذلك . وقال أبو علي وقد أوماً سيوييه في باب أسد
إلى أنه مقصور من (فُعُول) فكأنه (أُسُود) ثم حذفوا الواو وسكنت السين كما يسكنون
المضموم في [غير] (٥) هذا الموضع (٦) فإن قيل : فلم نسمعهم قالوا ثِيَارَة ؟
فالجواب : أنه لا ينكر أن يكون في الكلام أصول مهجورة، وهي مع ذلك مقدرة، يبين

(١) في أ "الجمع"

(٢) في أ زيادة "عليه" بعد "ما يحمل" .

(٣) في المقتضب : " . . . فأما قولهم (ثِيَرَة) فله علة أخرناها لنذكرها في موضعها -
إن شاء الله " ثم قال بعد ذلك " . . . كما كنت تقول في الشاء والواو : ثورة " ولم
يذكر غير هذا . وانظر المقتضب ج ١ / ٢٦٨ ، ٣٣٧ .

(٤) الأصول : ج ٣ / ٣١١ .

(٥) ساقطة من أ .

(٦) الكتاب ج ٣ / ٣٧٤ ، وانظر شرح شواهد شرح الشافية ص ٣٧٩ .

ذلك : أن أصل (قَامَ) : (قَوَّمَ) ، وأصل (بَاعَ) : (بَيَّعَ) و (مَيَّقَات) (مُؤَقَّات) ولم يستعمل شيء من ذلك . فإن قيل : فإن (فَعَالَة) جمع (فَعَلَ) بفتح العين (كحَجَّرَ) و (حَجَّارَة) و (ذَكَرَ) و (ذِكَارَة) ، وثَوَّرَ ساكن العين ، فكيف يجمع على ذلك ؟ فالجواب : أن (فَعَلًا) الساكن العين ، المعتلها : يجرى في كثير من أحكامه مجرى فَعَلَ السالم العين ، ألا تراهم قالوا (سَوَّطَ) / و (أَسَوَّطَ) و (سَيَّاطَ) ٣٩/ب فهذا (كجَمَلَ) و (أَجَمَلَ) و جَمَلَ (١) والرابع قاله أبو سعيد السيرافي وهو : أنه لما أنس بقلب الواو ياءً في (يَيْرَان) و (يَيْرَة) لسكونها وانكسار ما قبلها حمل (يَيْرَة) في ذلك عليه - وإن تحركت الياء . ولا أرى به بأسا .

[إبدال الياء من الألف والواو الساكنة أو المتطرفة أو الواقعة رابعة فصاعدا]

قال : (فَمَلَّ تُبْدَلُ يَاءٌ لِانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا - الْأَلِفُ وَالْوَاوُ السَّاكِنَةُ الْمُفْرَدَةُ ،
أَوِ الْمُتَطَرِّقَةُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) . قلت : الألف إذا انكسر ما قبلها قلبها قلبت
ياءً كقولك : (مَفَاتِيحٌ)^(١) في جمع (مِفْتَاح) و (مَحَارِيب) في جمع (مِحْرَاب) ، وذلك
لتعذر اللفظ بها بعد غير فتحة . وقوله : (والواو الساكنة المفردة) يعني نحو
(مِيقَات) و (مِيزَان) إذ أصلهما (٢) (مِوَقَات) و (مِوَزَان) ، لأنهما من الوقت
والوزن غير أن الواو ، والياء متى سكنا وكان ما قبل كل منهما حركة من جنسها كانتا
مدتين كالألف ، فكما تنقلب الألف إذا انضم ما قبلها - وَآوًا ، وياءً إذا انكسر
(كَمُؤَيَّرِب) و (مَفَاتِيح) فكذلك [حالهما] (٣) للمشابهة التي حصلت بينهما
إلا أن النطق بالواو الساكنة بعد كسرة ليس مستحيلا كاستحالة ذلك مع الألف ، بل هو
مستثقل ، وكذلك النطق بالياء الساكنة بعد الضمة ، فإن تحركت الواو وزالت الكسرة
قبلها عادت إلى أصلها لقوتها بالحركة ، وزوال الكسر فيقول : (مُؤَيَّقِيَّت) و (مَوَاقِيَّت) .

فقيد الواو بالإفراد احترازا / من (أَجْلَوَاذ) و (أَخِرَّوَاط) فساكن الواو
لا تنقلب (٤) وإن سكنت بعد كسرة لوجهين الأول : خروجها عن شبه الألف بالإدغام ،

(١) انظر ص ١٤٩ .

(٢) في ب " أصلها " .

(٣) في أ " حالها " .

(٤) في ب " لا تنقلب " .

ألا ترى أن الألف لا تدغم ، ولا يدغم فيها • والثاني : أنها تحمّنت بالواو الأخرى التي أدغمت فيها ، وتقوت بها ، والأكثر يقولون : متى كانت الواو ساكنة غير مدغمة والمعنى واحد • وقوله (أو المتطرفة لفظاً أو تقديراً) يعني : نحو : هذا (الغَازِي) وأصله : (الغَازِوُ) فاستثقلت الضمة على الواو فأسكنت وكذلك الكسرة فسكنت بعد كسرة ، فانقلبت ياءً ، فإذا نصبت بقي القلب - وإن زال السكون - حملاً للمنصوب على المرفوع ، والمجروح • قال عبدالقاهر : وهذا أقيس من (أعد) و (تَعد) و (تَعيد) حين حملت في حذف الواو على (يَعيد) إذ قد حملوا هنا ثلاثة أشياء على شيء واحد ، وفي الأول حملوا شيئاً واحداً على شيئين ، وكلما كثر المحمول عليه ، وقل المحمول كان أقيس من العكس . وقال أبو الفتح : إنما يشترط سكون الواو في القلب إذا كانت الواو عينا لتحمّنها بذلك ، فاحتيج إلى السكون [لتضعف] (٢) . فيتسلط [عليها] (٣) التغيير ، وأما إذا وقعت لا ما فقد قام وقوعها موقعاً يكثر فيه التغيير مقام السكون ، فتقلب وهي متحركة ، ثم بعد ذلك تستثقل الضمة ، والكسرة فتحذفان / ٤٠ ب قوله : (أو تقديراً) يعني نحو (غَازِيَة) إذ التاء زائدة يقدر بها الانفصال ، فكان الواو طرفاً تقديراً . (٤) وقيل : لما استقر القلب في المذكر الذي هو الأصل حملاً المؤنث الذي هو فرع عليه في ذلك •

(١) أي : في حالة الجر •

(٢) في أ " ليضعف "

(٣) في أ " عليه "

(٤) في ب : طرف

قال : (وَإِنْ تَطَرَّقَتِ الْوَاوُ كَذَلِكَ رَابِعَةً فَصَاعِدًا بَعْدَ فَتْحَةٍ فَكَذَلِكَ) قلت : يريد نحو (أَغَزَيْتَ) وأَمَلَهُ (أَغَزَوْتُ) لأنه من الغَزْوِ ولكن حيث قالوا : (يُغَزِي) فقلبوا الواو ياءً لوقوعها طرفاً وانكسار ما قبلها كرهوا أن يقولوا (أَغَزَوْتُ) فأعلوه لإعلال المضارع كما أعلوا (يَقُولُ) و (يَبِيعُ) لإعلال (قَالَ) و (بَاعَ) بالقلب . فـإِنْ قيل : يشكل ذلك بقولهم (تَغَارَيْتَا) و (تَرَجَّيْنَا) والمضارع (يَتَغَارَى) و (يَتَرَجَّى) بفتح ما قبل الآخر لا بكسره ؟ فالجواب : (ان) (١) الأصل : (يَتَغَارَى) و (يَتَرَجَّى) لأنهما مضارعاً (غَارَيْتَ) و (رَجَّيْتَ) فلما كان يكسر ما قبل آخر المضارع في ذلك وأدخلت [التاء] (٢) بقى على القلب الذي كان في الفعل قبل دخولها ، وعكس ذلك قولهم (يُرْمَتَانِ) والأصل : (يُرْمَوَانِ) لأنه من الرَّمَوَانِ ، فقلبوا الواو ياءً حملاً على (رُمِيتَ) فهنا حمل المضارع على الماضي ، وفي ذلك حمل الماضي على المضارع . قال أبو الفتح : وهذا يدل على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها ، وإذا كانوا قد أعلوا اسم الفاعل / لإعلال الفعل ، فإعلال الماضي للمضارع ، والمضارع للماضي أجدر وقوله : (وَإِنْ تَطَرَّقَتِ الْوَاوُ كَذَلِكَ) يعني : لفظاً أو تقديرًا ، فاللفظ ، نحو (أَغَزَى) فالألف منقلبة عن الياء التي قدر انقلابها عن الواو والتقدير : نحو (أَغَزَيْتَ) إذ التساء ضمير فاعل ، وآخر الفعل إنما هو الياء . وكذلك نحو (مَلَّيْنَا نَ) و (مَغَزَيْنَا) لأنك لو

أ/٤١

(١) ساقطة من ب

(٢) في أ "الياء"

بنيت فعلا في أوله الميم بوزن (مَفْعَل) لقلت (مَغَزَيْت) و (مَلَّهَيْت) فقلبت
الواو يَاءً كما في (أَغَزَيْت) فحمل الاسم على الفعل كما حمل المصدر عليه فسي
(قِيَامًا) وألف التثنية وإن كانت حرف إعراب فلإنها لما أفادت الإعراب جرت مجرى
الحركة ، ولذلك ساغ وقوع تاء التأنيث قبلها في (ضَارِبَتَان) ، ومعلوم أن تاء
التأنيث لا تقع حشواً . وقوله : (رابعة فصاعداً) ليدخل فيه نحو (اسْتَعَزَيْت)
و (اسْتَدْنَيْت) . وقوله : (فكذلك) (هي) تنقلب فيه الواو يَاءً كما انقلبت فيما
تقدم .

[إبدال الواو من الألف والياء الساكنة المفردة أو الواقعة لاماً لفعل أو قبل زيادة لازمة]

قال : (وَتَبَدَّلَ وَاوًا - لِانْضِمَامٍ مَا قَبْلَهَا - الْأَلْفُ ، وَالْيَاءُ السَّاكِنَةُ الْمُفْرَدَةُ)
قلت : إذا انضم ما قبل الألف قلبت وَاوًا ، وذلك لاستحالة اللفظ بها كذلك
(نحو) (١) قولك في تصغير (ضَارِب) (ضَوِيرِب) وفي (قَاتِل) (قُوَيْرِيل)
وكذلك (ضَوِيرِب) في (ضَارِب) . وقوله (والياء الساكنة) / يريد نحو (الكوسى) (٢) ٤١/ب
و (الطوبى) وأصلهما : (الكَيْسَى) و (الطُّيْبَى) ، لأنهما مأخوذان من (الكَيْس) و
(الطَّيْب) ، لكن قلبت الياء وَاوًا لسكونها ، وانضمام ما قبلها ، فإن تحركت لم
تقلب نحو العُيْبَةِ (٤) (٥) لقوتها بالحركة ، واعتضادها بها ، وخروجها
بذلك عن شبه الألف . وقوله : (المفردة) يحتترز (٦) به من (العَيْل) (٧) و (السَّيْل) (٨)

(١) ساقطة من ب .

(٢) " الكيسى " جمع (الكَيْسَة) ، وقيل : إنها مؤنث الأكيس ولا يوجد على وزنها إلا
" ضيقى ، وضوقى " جمع ضيقة ، ، و " طوبى " . اللسان / كيس .

(٣) طوبى فُعِّلَى من الطَّيْب وشجرة في الجنة . اللسان / طيب .

(٤) خالية من النقط في أ .

(٥) " العُيْبَةُ " ، صفة لكثير العيب للناس . اللسان / عيب .

(٦) في ب (ويحتترز " بزيادة الواو .

(٧) جمع عَائِل اسم فاعل من عَالَ الفرس يعيل أى اِنْكَفَأَ وتمايل وكذلك

الرجل إذا تبختر فى مشيه .

(٨) جمع سَائِل ، اسم فاعل من سَالَ الماء يميل .

وإنما صحت عند الإدغام لما قدمنا في (أَجْلَوَاد) . وعند شيء آخر وهو أن الياء لو قلبت وَاوًا - لسكونها والضممة - لاجتمعت الواو والياء ، وسبق الأول بالسكون ، فكان يجب قلب الواو يَاءً ، وإدغام الياء في الياء ، فلما كان الأمر كذلك اقتضى القياس الوقوف في أول رتبة . فأعرفه .

قال : (أَوْ) (١) الْوَاقِعَةُ آخِرَ فَعَّلَ أَوْ قَبْلَ زِيَادَتِي فَعْلَانِ (

قلت : يعني نحو : (لَقَضَوْ) (٢) الرجل إذا جاد قضاؤه (٣) ، والأصل : (قضي) لأنه من (قضيت) فقلبت الياء وَاوًا ، لوقوعها طرفًا ، وانضمام ما قبلها ، وكذلك (رَمَوْ) الرجل ، إذا بلغ مبلغا في الرمي يتعجب منه . قال ابن عصفور المنبري (٤) وأما التعجب على طريقة فَعَّلَ فلا يجوز - أيضا - إلا مما يتعجب منه على طريقة ما أفعله ، ولا يلزم في الفاعل الألف واللام ، فتقول : (ضَرَبَ) زيد ، و (ضَرَبَ) الرجل أي ما أضربهما ، / ويجوز دخول الباء الزائدة على الفاعل فيقال (ضَرَبْتُ) (٥) ،

(١) في أ زيادة " الواو " والصواب حذفها .

(٢) في ب " قضا " .

(٣) بمعنى ما أقضاه . اللسان / قضا .

(٤) هو : علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الأشبيلي كان حامل لواء العلوم العربية في زمانه بالاندلس . وله مؤلفات مشهورة في النحو والصرف منها : المقرب ، وشرح جمل الزجاجي ، والممتع ، وراث الشعر . الخ . توفي سنة ٦٦٩ . ترجمته في بغية الوعاة ج ٢ / ٢١٠ .

(٥) في ب " ضرب " .

بزيد ، إجرأة له مُجَرَى أَضْرَبَ بزيد ، لأنهما في معنى واحد (١) ومن ذلك قوله (٢) :

حَبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا مَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

وقوله (أو قبل زيادتي فَعْلَان) يريد أنك تقول في (فَعْلَان) من (حَيَّيت) حَيَّوَان فتقلب الياء [التي] (٣) هي لَامٌ وَآوًا ، لانضمام ما قبلها ، ووقوعها طرفا تقديرا ، فلما أسكنت الياء قلت : (حَيَّوَان) ، ولم تعد الواو إلى الياء - وان زالت الضمة التي كانت سببا إلى الواو - لأن (٤) السكون عارض . وقالوا : (لَقُضُو) ، باسكان الضاد والواو . قال أبو الفتح : ولو كانت [الياء] (٥) عينا لم تقلب واوا بعد الضمة ، وذلك لقوة العين ، وضعف اللام وهنا تنبيه : قال الزعفراني - في التعليق : لو بنيت (فَعْلَان) من (حَيَّيت) لجاز فيه الإدغام ، والإظهار ، والإدغام : الوجه من حيث كان في الكلمة حرفان من جنس واحد ، واجتمعا فيها

(١) شرح جمل الزجاجي ص ٥٨١ - ٥٨٩ .

(٢) البيت للطرماح ديوانه ص ١٧ والاشموني ج ٣ / ٣٩ .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) في ب " ولأن " بزيادة الواو .

(٥) في أ " الواو "

وهما متحركان ، والأول مكسور فـجـري (١) مجرى (فـيـلان) من (رددت) فـيـ قولك (ردّان) ، ووجه الإظهار : [أنه] بزيادة الألف ، والنون [قد] (٢) خرج من شبه الفعل لخروج ذلك لو بنى على (فعل) أو (فعل) وأيضا فإن هذه الياء قد ظهرت في (حَيَّيَ يَحْيَى) ولو كان مكانها حرف صحيح لأدغم (كضنّ يضنّ) وإذا كان بهذه المنزلة اتضح أن للحرف / المعتل في الإظهار قاعـدة ليست للصحيح . فاعرفه .

قال : (أَوْ عَلَامَةً تَأْنِيثٍ بُنِيَتْ الْكَلِمَةُ عَلَيْهَا) قلت : يريد أنك لو بنيت مثل (مَفْعَلَةٌ) من رَمَيْتَ وبنيت الكلمة على التأنيث بمعنى أنك لا تقدر الكلمة [منفكة] (٤) من الهاء ، ولكنها في بنائها عليها مثل (عُرْقَسَةٌ) و (شُرْقَةٌ) في [بنائها] (٥) عليها ، ألا ترى أنك لا تقدر (عُرْقًا) و (شُرْقًا) ثم دخلت الهاء ، وكذلك تجعل ما بنيت من (رميت) غير منفكة منه التاء ، وإذا كان كذلك قلبت الياء واوا فقلت : (مرموة) لأن الواو واقعة حشا ، وإذا بنيت ذلك على التذكير ، بمعنى أنك تقدر بناء الكلمة مستعملا من غير تاء ثم دخلت التاء بعد ذلك ، كما تقدر دخول التاء على (قائمة) و (قاعدة) بعد (قائم) وقاعد ، قلت : (مَرْمِيَّة) والأصل : (مَرْمِيَّة) بضم الميم فقلبت من الضمة كسرة ، لتصح الياء .

(١) غسى أ " يجبرى " .

(٢) في النسختين ١٠

(٣) ساقطة من أ .

(٤) في أ " منقلبة " .

(٥) في أ " بنائها " .

قال : (فَإِنْ اتَّصَلَتِ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ بِالْآخِرِ (١) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا (٢) ، أَوْ كَانَتْ عَيْنٌ فَعَلَى وَصْفًا وَقِيَّتِ الْإِبْدَالِ يَجْعَلِ الضَّمَّةَ كَثْرَةً

قلت : اعلم أن سيبويه والأخفش اتفقا على أنه يكسر أول الجمع إذا كان مضموما ، وثانيه ياءً ، لتسلم الياء ، وذلك نحو : (يَبِيضُ) والأصل : (بَيْضُ) بضم الباء ، لأنه جمع أَبْيَضَ (كَحُمَر) في جمع (أَحْمَر) لكن أبدلت الضمة كسرة لذلك ، واختلفا في المفرد ، فقاسه سيبويه على الجمع في القلب ، فرارا من القلب / وخالفه الأخفش فأبقى الضمة فانقلبت الياء واواً (٣) فحجة الأول أن تغيير الحركة أهون من تغيير الحرف ، ألا ترى إلى قلة : (بُوعَ) المتاع وكثرة : (يَبَعُ) فمذهبه - أبداً - اعتبار قلة التغيير ، ألا ترى إلى مذهبه في (مَفْعُول) من الياء (٤) (من) (٥) قوله : وان لولا مع الضمير (٦) حرف جر لأن تغيير شيء واحد

-
- (١) في ب " الآخر " بإسقاط الباء .
 - (٢) في ب " وتقديرا " بإسقاط الهمزة .
 - (٣) الكتاب ج ٤ / ٢٦٠ وانظر : شرح الشافية ج ٢ / ١٢٦ والمساعد ج ٤ / ١٣١ - ١٣٢ .
 - (٤) كذا في النسختين والمواب من اليائى .
 - (٥) ساقة من ب .
 - (٦) في ب " المضمير " .
 - (٧) الكتاب ج ٢ / ٣٧٢ .

أسهل من تغيير أشياء ، وهي : المضممرات الواقعة بعدها عند جعل (لَوْلَا) على أصلها . وحجة الثاني : أن الجمع أثقل من الواحد فكان أحوج إلى التخفيف منه فكسروا أوله لتسلم ياءه التي هي أخف من الواو ، ألا تراهم قالوا - في جمع صَائِسم - (صَوَم) [وَصِيَم] (١) وفي قائل : (قَوْل) و (قِيل) ولم يقولوا في قولهم : رجل (حَوَل) (٢) أي حسن الحيلة ، إلا بالواو ، لأنه واحد ، وذلك جمع ، وأيضا فاجمعهم على قلب الياء في (مُوسِر) و (مُوقِن) والأصل : (مُيسِر) و (مُيقِن) لأنهما من اليسار واليقين ، دليل على ذلك ، وأيضا فإنهم قالوا : (قَضُو) و (رَمَوْ) فلم يغيروه ، وأيضا فقد قالوا : (الطُّوبَى) و [الْمَضُوفَة] (٣) وهما من الطيب ، و (ضَاف) [يَضِيف] إذا مال والتجأ (٥) .

ولقائل أن يجيب عن الأول : بما تقدم من قلة التغيير ، وعن الثاني : بالبعد عن الطرف . وغير خفي أن القرب منه له أثر في الإعلال ، والبعد عنه له أثر في التصحیح ، دليله : إعلال (صِيَم) وصحة (صَوَام) / الا شأذا . ٤٣/ب

(١) ساقطة من أ .

(٢) اللسان / حول

(٣) المضافة : الأمر يشفق منه ويخاف ، وأنشدوا :
وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمُرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ مِنْزَرِي
والمضوفة في هذا البيت تروى على ثلاثة أوجه : المضافة ، والمضيفة ،

والمضافة . وانظر اللسان / ضيف .

(٤) ساقطة من أ .

(٥) اللسان / ضيف .

وعن الثالث : أن الفعل قمد به - هنا - التعجب ، فلو غير [لاختل] (١) هذا المعنى ، ولأنهم فرقوا بين الاسم والفعل ، والفعل يأتي في آخره واو قبلها ضمة ، ولا يأتي ذلك في الاسم . وعن الرابع : أنه شاذ خرج منها على الأصل (كالقَوْد) ، و (القَمَوِي) . وعندي أنه بعد عن الطرف أيضا . أما (طَوِي) فلأن ألف (٢) التأنيث بنيت الكلمة عليها ، ولهذا يثبتونها في الجمع ، ويجرون التأنيث بها (٣) مُجَرَى تَأْنِيثِينَ فهي لازمة .

وأما (مَفُوقَة) فإن الكلمة - أيضا - مبنية على التاء ولا يسوغ تقدير انفصالها ، لأن مَفُوقَة لا يأتي بغير تاء . وهنا تنبيهان الأول : أن (مَعِيشَة) - عند سيبويه - يجوز أن تكون (مَفْعَلَة) بكسر العين فنقلت [الكسرة] (٤) [من الياء] (٥) إلى العين ، وأن يكون (مَفْعَلَة) بضمها ، فنقلت الضمة إلى العين ثم أبدلت كسرة (٦) .

وعند الأخفش : لا تكون إلا (مَفْعَلَة) بالكسر ، إذ لو كانت بالضم لقل : (مَعُوشَة) (٧) والثاني : أنك لو بنيت من البيع مثل (تُرْتَسِب) قلت : على قول سيبويه :

(١) في أ " لاخل " .

(٢) في ب " الالف " .

(٣) ساقطة من أ .

(٤) في أ " الضمة " .

(٥) ساقطة من أ .

(٦) الكتاب ج ٤/ ٣٤٩ وانظر المسائل البغداديات ص ٢٤٧ وشرح الشافية ج ٣/ ١٣٤

(٧) نقله عنه أبو علي في المسائل البصريات ص ٦٥٦ وانظر شرح الشافية ج ٣/ ١٣٤

(تُبَيْع) بضم التاء وكسر الباء (١) ، والأصل : (تُبَيْع) (كَبُرْتُن) فنقلت
ضممة الياء إلى الباء ، وأبدلت كسرة • وعلى قول الأخفش (تُبُوع) فنقلت ضمة
الياء إلى الباء وقلبت الياء واوا •

أ/٤٤ وقوله : (إن اتملت الياء الساكنة بالآخر لفظاً) نحو : (يبي) فإن /
الياء متملة بالضاد • وتقديراً نحو (مَعِيشَة) فإن (تاء) (٢) التانيث هي
الآخر لفظاً ، والياء الساكنة متملة بالشين لكن تاء التانيث يقدر سقوطها ،
فالشين آخر تقديراً • فاعرفه •

وقوله : أو كانت عين (فُعَلَى) وصفاً يريد نحو قولهم : (قَسْمَة
ضَيْرَى) (٣) و (مشية حيكى) (٤) والأصل (ضَيْرَى) و (حَيْكَى) بضم الأول،
فأبدلت الضمة كسرة لما تقدم • وإنما لم يجعلوا الكسر أصلاً لعدم (فُعَلَى)
صفة في كلامهم ، وقيده المصنف بكونه وصفاً احترازاً من (طَوْبَى) و (كُوسَى) (٦)
فإنه لم تقلب فيه الضمة كسرة حيث كانا اسمين غير وصفين ، وكأنهم قصدوا إلى الفرق
بينهما ، وخصوا قلب الضمة كسرة بالصفة لأنها أثقل ، فهي إلى الياء الخفيفة أحوج

(١) غير واضحة في ب

(٢) ساقطة من ب •

(٣) في الصحاح : قسمة ضيرى أى : جائرة ، وهى فُعَلَى مثل طَوْبَى وَحَبَلَى •

(٤) فى أ حيلى •

(٥) مشية حيكى: في تبختر • اللسان/حيك •

وانظر الكتاب ج٤/٣٦٤ ، وشرح الشافية ج٢/١٣٦ •

(٦) انظر الكتاب ج٤/٣٦٤ •

ولأن الصفة أولى بالتغيير من الاسم المحض لقربها من الفعل .

وقوله : (وقيت الإبدال بجعل الضمة كسرة) ظاهر (١) .

قال : (وَكَذَلِكَ يُفْعَلُ بِكُلِّ ضَمَّةٍ تَلْتَمِهَا يَاءٌ أَوْ وَاوٌ ، وَهِيَ آخِرُ اسْمٍ ، أَوْ مُدَّ غَمَّةٌ فِي يَاءٍ هِيَ آخِرُ اسْمٍ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) .

قلت : مثال الياء التي تلت الضمة فأبدلت كسرة طلبا لسلامة الياء : ياءُ (أَظْبِي) جمع (ظَبِي) وأصله : (أَظْبِي) بضم الباء كأفلس ، لكن أبدلت كسرة ، واستثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا ، فالتقى ساكنان : الياء ، والتنوين / فحذفت الياء ف قيل : (أَظْبِي) ووزنه : (أَفْعِي) ومثال الواو : واو (أَذْلِي) جمع (دَلِي) والأصل : (أَذْلُو) فأبدلت الضمة كسرة ، والواو ياءً على ما ذكرنا ، وعلته أنه ليس في كلامهم اسم متمكن ، آخره واو قبلها ضمة ، فالتمكن : احْتِرَازٌ (٢) من (هُوَ) فهو وان وقعت الواو آخره ، وقبلها ضمة ، لكنه مبني وآخره واو، احترازٌ (٣) من (أَفْعَوَان) (٤) "وَعُنْفُ" — وان (٥)

(١) في ب " ظاهرا "

(٢) في ب (احترازا)

(٣) في ب " احترازا "

(٤) الأفعوان : ذكر الأفعى ، والجمع أفاع . اللسان

(٥) عنفوان كل شيء : أوله ، وقد غلب على الشباب والنبات وهو : فُعْلَوَان من العُنْف . اللسان/عنف .

و (قَمَحْدُوَة) (١) و (قَلَنْسُوَة) (٢) وقبلها ضمة : احتراز (٣) من (دَلُو) (فإن قيل : فهلا تركت الواو بحالها من غير قلب ؟

فالجواب : من وجهين أحدهما : اختيار أبي الفتح ، وهو : أن الأسماء يلحقها الجر وياء النسب ، والإضافة إلى ياء المتكلم فكان يلزم أن يقال : (بأدْلُو) فتجتمع ضمة وواو وكسرة ، وكذلك (أدْلُوِي) فتجتمع ضمة ، واو [كسرة] (٤) وياء ان ، وكذلك (أدْلُوِي) مع ياء المتكلم فتجتمع ضمة وواو وكسرة وياء واحدة ، وذلك مستثقل ، فقلبت الواو ياءً لأن الياء على كل حال أخف من الواو . وأما الفعل فقد أصح لحاق ذلك أجمع له . لاجرم جاء فيه : كَيَنْزُرُو و (يَدْعُو) نعم لو سميت بَيَنْزُرُو رجلا - وهو مجرد عن الضمير - لقلبت الضمة كسرة ، والواو ياءً . فقلت : هذا يَنْزُرُ ومررت بَيَنْزُرٍ منونين في حالتي الرفع والجر كَجَوَارٍ ورأيت (يَنْزُرِي) غير منون في حالة النصب كَجَوَارِي ولو سميت به - وفيه ضمير - لحكيته ، لأنه جملة (٥) . والثاني قاله أبو عثمان / المازني ، وهو :

١/٤٥

(١) القَمَحْدُوَة : فأس الرأس المشرفة على نقرة القفا ، والجمع قماجد

اللسان / قحد . وانظر المنصف ج ٢/ ٦٦ وسفر السعادة ج ١/ ٤٣٤ .

(٢) القلنسوة هي التي تجعل على الرأس ، وهي فعلوة وفعللية جمعها قلاس ، وقلانس ، القاموس / قلس . وانظر سفر السعادة ج ١/ ٤٣٢ .

(٣) في ب احترازا .

(٤) في ٢ " مكسورة "

(٥) المنصف ج ٢/ ١١٨ - ١١٩ .

أنهم قلبوا أواخر الأسماء لتكون أواخرها مخالفة لأواخر الأفعال (١) . وقال أبو الفتح فيه تسامح ، لأنه لا يجب أن يكون آخر الاسم - أبدا - مخالفا لآخر الفعل ، ألا ترى أن آخر ضارب كآخر يضرب ؟ فإن قيل إنما أراد المعتل دون الصحيح ؟ قيل : قد رأينا آخر (يؤمى) كآخر (رام) (٢) . انتهى كلامه .

وأقول : لو مثل بالرامى بالألف واللام لكان أحسن ، وذلك لأن معهما تثبت الياء فيكون آخر (يؤمى) كآخر (الرامى) لفظا ، وأما إذا حذفتهما وجب حذف الياء للتنوين فلا يكون (آخره) (٣) لفظا كآخره . ونظيره قول عبد القاهر : لو مثل أبو علي المقصور بالألف واللام لكان أحسن لأجل ثبوت الألف ، فأما إذا مثل بالمنكر حذفت الألف (٤)

وهنا تنبيه وهو أنه لما كرهت الواو على ما ذكرنا بدئى بتغيير الحركة الضعيفة اعتبارا طبا وقلبوها كسرة وتوصلوا بذلك إلى قلب الواو ياء قلبا مناعيسا ،

(١) المنصف ج ٢ / ١١٧ - ١١٨ .

(٢) المصدر السابق : ١١٩ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ينظر تمثيل أبى على فى التكملة ص ٥٩٨ .

وهذا أحسن من قلب الواو ياء بغير توصل لقوة الحرف ، وقد نقل بعض المتأخرين -
ممن أدركته - خلاف هذا عن أبي علي وكان كثير الكذب مشهورا بذلك .

وقوله : (أو مدغمة في ياء هي آخر اسم لفظا أو تقديرا) يعني نحو (مَرْمِي)
اسم مفعول من (رَمَيْت) / وأصله : (مَرْمُوي) فلما اجتمعت الواو والياء (١)
والسابق ساكن قلبت الواو ياء ، والضممة التي قبلها كسرة ، وأدغمت الياء في الياء
التي هي آخر الاسم لفظا . ويعني بالتقدير : نحو : (مَرْمِيَّة) وهذا ظاهر .

قال : (وَيُكَلِّمُ مَمَّةً وَآوٍ قَبْلَ وَآوٍ قَبْلَ تَاءِ التَّائِيَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي غَيْرِ وَآوٍ لَمْ
تُبْدَلْ إِلَّا إِنْ قُدِّرَ طَرِيَانُ التَّاءِ) (٢)

قلت : يعني أنك لو بنيت من (غَزَوْتُ) مثل تَرْقُوتَ لقلت : (غَزَوِيَّة)
والأصل : (غَزَوُوتَ) فالواو الأولى المضمومة : لام الكلمة ، والثانية زائدة بساواة
الواو في (تَرْقُوتَ) فلما اجتمعت الواوان - وقبل (٣) الثانية ضمة - وذلك مستثقل -
قلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو الأخيرة ياء ، ف قيل : (غَزَوِيَّة) قال ابن السراج :
وهذا يدل على صحة قول الأخفش في (أَفْعَوْل) (٤) من القول (أَقْوَيْل) والأصل :
(أَقْوَوَل) بثلاث واوات فقلبه الواوين الأخيرتين ياءين ، كراهة (لاجتماعها) (٥) (٦) .

(١) في ب " الياء والواو "

(٢) في التسهيل: طرآن ولم يرد المصدران (الطريان والطرآن) فيما اطلعت عليه من المعاجم .

(٣) وسقطت الواو في " وقبل " من ب .

(٤) في ب " الفوعل "

(٥) في ب " لاجتماعهما " .

(٦) الأصول ج٣/٣١٤ ، وانظر المنصف ج٢/٢٤٤ . والمساعد ج٤/١٣٧ .

قال أبو الفتح والخليل يقول : (أَقْوَل) ولا يلزمه ما ذكره ابن السراج ، لأن الواو قد ثبتت في الفعل في الموضع الذي لا يثبت مثله في الاسم ، وذلك نحو : (يَغْزُو) (١) وقد تقدم

وقوله (٢) : (فإن كانت في غير واو لم تبدل) يعني أنك لو بنيت من (رَمَيْت) مثل ذلك لقلست (رَمِيَّوَة) (٣) ولا تبدل الضمة كسرة / لأننا إنما أبدلنا هناك طلبا لنزوال الواوين ، وهنا لم يجتمعا ولا تكره الواو - وإن ضم ما قبلها - لأن الكلمة مبنية على التانيث فهي حشو (٤) وإنما تعتبر إذا كانت طرفا ، ولهذا قال : (إلا إن قدر طريان التاء) يعني أن التاء داخلية على المذكر فحينئذ يجب إبدال الضمة كسرة فتقول [رَمِيَّيَة] (٥) فافهمه .

قال : (وَفِي ضَمَّةٍ قَبْلَ مَتْلُوَةِ الْيَاءِ الْمُدْغَمَةِ ، وَفِيهَا - نَفْسُهَا ، مُبْتَدَأٌ بِهَا - وَجْهَانِ ، وَقَدْ يُعْطَى فَعْلًا وَمَعًا مَا لَهُ اسْمًا مِنْ بَقَاءِ الضَّمَّةِ وَالْقَلْبِ) .

(١) المنصف ج ٢ / ٢٤٤ .

(٢) في ب " قوله " من دون الواو .

(٣) يعني مثل تَرْقُوَة .

(٤) في ب " حشوا " .

(٥) في أ " رمية " .

قلت : يعني أنه [يجوز] (١) في (عَمِيٍّ) جمع (عَمَّا) ضم العيين وكسرها ، فالضم : الأصل ، والكسر : إتباع للمصاد ، ليكون العمل من وجه واحد (فمتلوة الياء المدغمة) : الماد ، والذي قبلها : العين .

وقوله : (وفيها - نفسها مبتدأً بها) (٢) الضمير رجع (٣) الى المتلوة فإن كانت الضمة في متلوة الياء لا في الذي قبلها جاز الضم والكسر [كقولهم] (٤) : (قرن آلوى) و (قرون لِيٍّ) بضم اللام ، و (رِيٍّ) بكسرها .
وقوله : (وقد يعطى وصفا) الى آخره يريد أن منهم من يقول : (مُوزَى) مثل : (طوبى) فيبقى الضمة ويقلب الياء واوا كما يفعل ذلك في الاسم .
وأتى بلفظة (قد) إيذاناً بقلّة هذا .

(١) في أ " جوز "

(٢) في ب " مبدوءا "

(٣) في ب : يرجع .

(٤) في أ " نحو قرن " .

[حكم الياء والواو والالف الواقعة قبل ياء النسب]

قال : (فَمَلَّ تُحَذَفُ الْيَاءُ الْمُدْغَمَةُ فِي [مِثْلِهَا] (١) قَبْلَ مُدْغَمَةٍ فِي مِثْلِهَا
إِنْ كَانَتْ زَائِدَةً ثَالِثَةً غَيْرَ مُتَجَدِّدَةٍ لِلتَّغْيِيرِ ، أَوْ ثَالِثَةً عَيْنًا ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَهَا
إِنْ كَانَ مَكْسُورًا (٢٠))

قلت : يعني نحو قولك / في النسب إلى (غَنِيٍّ) و (صَبِيٍّ) : (غَنَوِيٍّ)
و (صَبَوِيٍّ) والأصل فيهما : (غَنِيِيٍّ) فالياء الأولى : زائدة للمد والثانية
لام لأنه من (الغنية) و (صَبِيُوٍّ) لأنه من (صَبَوَتْ) فاجتمعت الياء والواو
وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء ، ووزنهما :
" فَعِيل " فلما أريد النسب إليهما حذفت الياء الزائدة ، وهي المشار إليهما
بقوله (تحذف الياء المدغمة في مثلها) فبقي (غَنِيِيٍّ) و (صَبِيِيٍّ) فأبدلت
[الكسرة فتحة] (٢) لأنهما ثلاثيان مكسوران (٣) الحشو . ومثله قولهم :
في (النَّمِر) (نَمَرِي) وهذا (٤) بالفتح أجدر لاعتلاله وصحة ذلك ،
فانقلبت الياء ألفاً ثم قلبت واوًا فقيـل : (غَنَوِيٍّ) و (صَبَوِيٍّ) ، وإنما
حملهم على هذا التغيير والحذف : الفرار من الجمع بين أربع ياءات وكسرتين ،
لونسبت على لفظه ، وهذا معنى قوله (قبل ياء مدغمة في مثلها) أي أن هذا
الحذف والتغيير كان لوقوعها قبل ياء مدغمة في مثلها .

(١) في أ (مثله "

(٢) في أ " الفتحة كسرة "

(٣) في ب " مكسور "

(٤) في ب " بل هذا "

وهنا تنبيه وهو : أن ابن الحاجب قال في شرح تصريفه وجاء ' أُمِّيَّ' بخلاف غَنَوِيَّ (١) فإنه لم يجيء (غَنِيَّيَّ) لأنهم لو قالوا غَنِيَّيَّ لجمعوا بين كسرتين وأربع ياءات ، وفي (أُمِّيَّ) ليس قبل الياء الأولى كسرة ، فاغتفر فيه هذه اللغة ولم تغتفر في غَنِيَّيَّ " انتهى كلامه .

وأرى فيه نظرا ، وذلك أن العبدى وجماعة من النحاة نقلوا أنه قيل : (عِدِّيَّيَّ) فجمعوا بين أربع ياءات وكسرتين (٢) وعندى أن / الفرق بينهما أن الياء الأولى للتصغير والياء الثانية منقلبة عن الواو ، وذلك لأنه تمغير (أُمَّة) وأصل (أُمَّة) : (أُمُوَّة) بدليل قولهم في الجمع : (أُمُوَات) فاجتمعت (٤) الياء والواو والسابق ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء بخلاف الياء الأولى في (غَنِيَّيَّ) فإنها زائدة لغير معنى (بل) (٥) للمد فاحتمل ذلك النقل في (أُمِّيَّ) محافظة على حرف المعنى ، وكان ذلك أحسن من (عِدِّيَّيَّ) لأن فيه احتمالا للشغل من غير محافظة على شيء . وقوله (إن كانت زائدة ثالثة غير متجددة للتصغير) يستلزم من نحو (اسيد) و (حمير) فى تصغير (اسود) و (حمار) فالياء الأولى منها للتصغير

(١) شرح الشافية ج ٢ / ٢٠ ، وانظر ص : ٢٢ ، ٢٥ .

(٢) هو : أحمد بن بكر بن بقية ، والعبدى نسبة الى عبد القيس وكنيته أبو طالب . كان نحويا لغويا غزير العلم ، أخذ علمه من أبى على الفارسي وغيره من علماء عصره . قال القفطي : وكان وطني العبارة جميل التصنيف اعتنى بكتاب شيخه أبى على : المعنى وهو الايضاح والتكملة ، وترجمه شرحا كافيا شافيا ، أتى فيه بفرائد من أصول هذه الصناعة وحقق معنى يقال إنه شرح كتاب أبى على بكلام أبى على ، لكثرة اطلاعه على كتبهم وقوائده . وإذا انصف المنصف واجمل النظر وطرح الهوى رأى أن كسل من تعرض لشرح هذا الكتاب إنما اقتدى بالعبدى وأخذ منه وإن غير فى اللفاظ ... وله مؤلفات أخر .

توفي سنة ٤٠٦ هـ وقيل عشرين وأربع مائة . ترجمته فى معجم الادباء ج ٢ / ٢٣٦

وانباء الرواة ج ٢ / ٢٨٧ .

(٣) نقل الرضى هذا القول فى شرح الشافية ونسبه للسيرافى ، شرح الشافية ج ٢ / ٣٠ وانظر ص ٢٣ ، والكتاب ٢٤٤ / والمسائل البصريات ص ٣٣٧ ، ٨١٤ .

(٤) أى اجتمعتا فى أُمِّيَّة تمغير أمة .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) المراد بقوله حرف المعنى : حرف التصغير .

والياء الثانية في (أُتَيْد) منقلبة عن الواو ، والأصل : (أُتَيْود) وقد يستعمل ذلك حملا على (أَسَاود) في غير المختار ، والياء الأولى في (حُمَيْر) للتصغير ، والثانية منقلبة عن ألف (حِمَار) لما وقعت بعدها وتعذر النطق بالألف لسكون ياء (١) التصغير قبلها .

ونص أبو الفتح - في - كتاب سر الصناعة - على أن الألف في هذا النحو تبدل في التصغير وَاوًا ثم تبدل الواو ياء لما تقدم من اجتماعهما (٢) . وفيه تعسف . فإذا نسبت إلى ذلك حذف الألفية و [أُيَيْت] (٣) الزائدة فقلت (أُتَيْدِي) و (حُمَيْرِي) وإنما وجب الحذف كراهة باجتماع أربع ياءات يتوسطها حرف مكور ، وإنما وجب حذف / الثانية لأن (٤) حذف الأولى كان يبقيا مكسورة ، والكسرة ب/٤٧ على الياء المتحرك ما قبلها مستثناة جدا ، وأيضا فكان يؤدي إلى اجتماع كسرتين وياءين ، وهو مجتنب .

(١) في ب : الياء (بالألف واللام)

(٢) سر الصناعة ص ٥٨٣ .

(٣) في أ " قلبت "

(٤) في ب : " لأنه "

وقوله (أو ثالثة عينا) يريد به نحو (تَحِيَّة) فإنك تنسب إليها (تَحْوِي) وذلك لأن أصل (تَحِيَّة : تَحْيِيَّة) (١) ووزنها (تَفْعِلَة) نقلت حركة الياء الأولى - وهي العين - إلى الحاء و (٢) أدغمت الياء في الياء فلم يـأرـدت النسب وقررت من اجتماع الياءات حذفت العين لأنها مشابهة [في اللفظ] (٣) للياء الزائدة في (حَنِيفَة) و (تَجِيلَة) وأبدلت من الكسرة فتحة وقلبت الياء ألفا ، وألّف واوًا ، فوزنه - الآن - [تَفْعِلِيّ] (٤) فتقول في مثله من (وَعَد) : (تَوَدِّي) .

وهنا تنبيه وهو : أن أهل التمرّيف نصّوا على أنه ليس في اللغة العربية ما حذفت عينه سوى (مُذ) (٥) و (سِه) (٦) و [ثُبَة] (٧) (٨) في قول أبي إسحاق (٩) ، ولا يذكرون مع ذلك (تَحْوِيًا) وشبهه ، وكان ذلك لعروض الحذف .

(١) في ب " تحية أصلها تحية " بدل: أصل تحية : تحية .

(٢) في ب " ثم "

(٣) ساقطة من أ

(٤) في أ " تفعلّى "

(٥) محذوفة العين وأصلها " منذ " وقد استدلل العلماء على أنه منه بضم لامه عندما يتلوه ساكن ويتصغيره على منيذ . وانظر رصف المباني ص ٣٨٥ ، والجنى الدانسي ص ٣٠٤ - ٥٠٠ .

(٦) سه أصله " سته " وهو لغة في الاست .

(٧) قاله ابن جنى في سر الصناعة ص ٦٠٢ ورجح أن يكون المحذوف من " ثبة لامها - وهو الواو - وذلك بعد عرضه لرأي الزجاج .

(٨) في أ " به "

(٩) معاني القرآن ج ٢ / ٧٥

وقوله : ([ويفتح] (١) ما قبلها إن كان مكسورا) ظاهر ، إذ يقول : (غَنَوِي) فتفتح النون وقد كانت مكسورة في (غَنِيَّ) وكذلك (تَحَوِيَّ) بفتح الحاء وقد كانت مكسورة في (تَحِيَّة) .

قال : (وَإِنْ كَانَتْ ثَانِيَّةً فَتُحْتِ ، فَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا وَآوًا رُدَّتْ إِلَيْهِ وَتُبْدَلُ الثَّانِيَّةُ وَآوًا)

قلت : إذا نسبت إلى [لِيَّة] (٢) و (حِيَّة) قلت : (لَوَوِي) و (حَيَّوِي) وذلك / أن الياء الأولى في (لِيَّة) منقلبة عن الواو ، والأصل (لوية) لأنسه من (لَوِيَّت) لكن قلبت الواو ياءً لاجتماعهما ، وبقي الأولى ساكنة ، فإذا أردت النسب حركت الياء الأولى بالفتح فعادت إلى الواو (٣) لأنها قلبت لما كانت ساكنة ، وقد فقد ذلك . قال أبو علي الفارسي : - فإذا (٤) كانوا قد قالوا في النسب إلى (الرَّمْل) (رَمَلِي) (٥) وإلى (الْحَمْض : حَمَضِي) ففتحوا العين الساكنة مع أنه لا يفيض إلى تخفيف ، ففتحتها مع الإقضاء إليه - كما في (لِيَّة) - أولى (٦)

(١) في أ "ويحذف"

(٢) في أ "الِيَّة"

(٣) في "فعادت الواو"

(٤) في ب "وإذا"

(٥) في ب "إلى الوصل وصل"

(٦) التكملة ص ٢٤٧ . والمسائل البصريات ص ٨١٥ ، ونسب القول لأبي عمر . وانظر النوادر ص ٢١٠ .

ثم قلبت الياء الثانية - وهي اللام - ألفا ، وقلبـت الألف واوا فـقـيل : (لَوَوِي)
فهذا معنى قوله : (فإن كانت أصلها واوا ردت إليه) وان لم يكن أصلها ذلك
فتحت فقط كقولك : (حَيَوِي) لأن الياء الأولى عين إذ هي من (حَييت) وقوله :
(وتبدل الثانية واوا) أي تبدل الثانية في (لَيَّة) واوا القولك (لَوَوِي) وقد صرح
بأن الياء تبدل واوا من غير توسط . والمشهور (١) : ما قدمته من تقدير قلب
الياء ألفا ثم قلب الألف واوا ، وهو الأولى . ألا ترى أنه لولا إرادة ذلك لما كان
لفتح الياء الأولى وجه . وأيضا فانهم قالوا : (قَاضَوِي) (٢) ففتحوا الضاد لما
أرادوا قلب الياء . نعم لما كانت الواو منقلبة عن الألف المنقلبة عن الياء أطلق
عليها أنها منقلبة ، إذ الياء : الأصل الأول ، وهي الملفوظ بها بخلاف / الألف
فإنها محكوم بها تقديرا .

قال : (فَإِنْ قَمَلَهَا حَرْفٌ لَيْسَ حُذِفَ - أَيْضًا - وَإِنْ زِيدَتْ أَوْ وَقَعَتْ بَعْدَ
ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ) .

قلت : الهاء في (قَمَلَهَا) تعود إلى العين أي وان فصل العين عن اللام حرف لين
حذف ، وذلك نحو : حَنِيفَةٌ وَ شَوْءٌ تقول : حَنِيفِي وَ شَنِئِي

(١) في ب "بالمشهور"

(٢) انظر المسائل البصريات ص ٧٧٠

وكأنهم أرادوا بذلك الفرق بين النسب إلى (فَعِيلَة) و (فَعِيل) و (فَعُولَة) و (فَعُول) فذو التاء يحذف حرف العلة منه ، وتفتح كسرتة أو ضمته ، والمجرد منها يبقى على حاله ، وخص الأول بالحذف لأنه [يثقل بتأنيثه] (١) فكان تخفيفه أولى ، وأيضا فإنه لا مندوحة عن حذف التاء ، فلما دخله التغيير بحذفها كان تغييره أولى مما لم يدخله تغيير (٢) ، أو لا ترى أنه لا يرخم إلا ما أحدث فيه النداء البناء ، وما بقي على إعرابه فإنه لا يرخم . وكذلك (جَاءَ) (٣) (إِذْ) (٤) أصله : (وجه) فلما غيرت الكلمة بتقديم عينها على فائها كان القياس أن يقولوا : (جَوَّه) بواو ساكنة لكن حيث غيرت بالتقديم غيرت بتحريك عينها فانقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فوزنها : "عَقَلَ" فلو بنيت مثله مـنـ (أَوَاة) (٥) لقلت [وَأَى] (٦) والأصل : (وَأَأ) فقلبت الهمزة الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والأصل الأول (٧) (أَوَا) (٨) لأن [أصل] (٩) (آة) : (أَوَاة) ، ولهذا قيل في تصغيرها (أَوِيَّاة) .

(١) في أ " يقل تأنيثه "

(٢) قال ابن عصفور : " جعل أبو الحسن مثل هذا أصلا يقاس عليه وذلك أنه قال - فسي النسب إلى فَعُولَة - فَعَلِيَّ نحو : رَكَبِيَّ في النسب إلى رَكُوبَة قياسا على قولهم - فسي النسب إلى شَنُوءَة - شَتِيَّيْ ، ثم أورد اعتراضا على نفسه فقال : فإن قال قائل : فإن قولهم شَتِيَّيْ : شاذ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ، إذ لم يجيء غيره ؟ فالجواب : انه جميع ما أتى من هذا النوع . فجعله - لما لم يأت غيره مخالفا له ، ولأموا فقالة - أصلا يقاس عليه " . الممتع ص ٣٤٦ وانظر التكملة ص ٢٤٧ .

(٣) انظر شرح الشافية ج ١ / ٢٢

(٤) في ب " إذا "

(٥) في ب اء

(٦) في أ واء

(٧) أي قبل القلب المكاني

(٨) في ب أو

(٩) في أ الأصل

وهنا تنبيهان الأول : / أنه إنما تحذف هذه الواو والياء بشرط أن تكون العين
 صحيحة ، فلا تقول في (طَوِيلَة) (طَوِيلِي) (١) لئلا يلزم القلب بعد الحذف ،
 وألا تكون العين واللام من جنس واحد فلا تقول (٢) في (شَدِيدَة) (شَدِيدِي)
 لئلا يلتقي المثلان . والثاني أن حرف العلة - وإن فصل العين لا يحذف مطلقا ،
 بل إذا كان في المؤنث فإن ورد الحذف في غيره كان قليلا كقولهم في ثَقِيف :
 (ثَقِفِي) وعكسه قولهم : (عَمِيرِي) في (عَمِيرَة كلب) . (٣) وكلام الممنصف
 خال عن التقييد (٤) .

وقوله : وإن (٥) زيدتا أو وقعتا بعد ثلاثة أحرف كذا وجدته في النسخة
 التي وصلت إلي وأحسبه : (وإن زيدتا وقعتا) وذلك نحو (تَرْقُوة) و(زَبْنِيَّة) (٦)
 تقول في النسب إليهما : (تَرْقِي) و(زَبْنِي) فتحذفهما لاستثقال الكسرة (٧)
 عليهما ، أو لطول الكلمة ، وقيد الزيادة بأن تكون بعد ثلاثة أحرف ، لأنها لو

(١) انظر المسائل البصريات ص ٧٦٥

(٢) في ب " هلا تقول "

(٣) قال الرضي إن قولهم في النسب إلى عميرة وسليمة " عميرِي " و " سليمِي " لم يسمع
 إلا في عميرة كلب ، وسليمة الأزدي وما سمي بهذا في غيرهما لا ينسب إليه بحذف
 الياء ، وذلك لشذوذ ثباتها فيهما . انظر شرح الشافية ج ٢ / ٢٠ ، ٢٨ .

(٤) في ب " التقيد "

(٥) في أ " فان "

(٦) الزَبْنِيَّة : الغليظ ، وقيل : إنه واحد الزبانية . والزبن : الدفع . اللسان / زبن
 وانظر شرح أبنية سيويه ص ٩٣ .

(٧) في أ " الكسر "

كانت حشوا لم تحذف البتة ، نحو : (قَدْوَكْس) (١) و (سَمِيْدَع) (٢) و (عُدَاْفِر) (٣) . تقول : (قَدْوَكْسِي) و (سَمِيْدَعِي) و (عُدَاْفِرِي) . وهذا واضح . قال (وَتُبْدَلُ وَآؤَا - أَيَّمَا - بَعْدَ فَتْحِ مَا وَلِيَّتَهُ إِنْ كَانَ مَكْشُورًا إِلَيَّ الْوَاقِعَةُ ثَالِثَةً بَعْدَ مَتَحَرِّكِ وَقَبْلَ يَاءٍ أُذْغِمْتُ فِي أُخْرَى وَتُحْدَفُ رَابِعَةٌ قَمَاعِدًا) .

قلت : يعني نحو قولك - في النسب إلى (عَم) و (شَج) (عَمَوِي) و (شَجَوِي) ألا ترى أنك لما أردت الحاق الياء المشددة آخر هذا الضرب أبدلت من كسرة الثاني فتحة كراهةً لاجتماع الكرتين ، والياءين / فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مقصورا (كَعَمَا) ثم قلبت الألف واوا فقبل (عَمَوِي) و (شَجَوِي) قوله (الواقعة الثالثة) احتراز (٤) من الواقعة رابعة ، فإنه لا يتعيس فيها القلب ، بل كنت مخيرا فيها بين الحذف والقلب ، كما يأتي بعون الله سبحانه .

(١) الْقَدْوَكْس : الشديد أو الغليظ الجافي ، ومن أسماء الأسد . اللسان /

(٢) السَمِيْدَع : صفة من الصفات المحمودة في الرجال كالسيادة والشجاعة والجمال . اللسان /

(٣) الْعُدَاْفِر : الشديد العظيم ، من صفات الإبل . اللسان /

(٤) في ب " احترازا "

وقوله (بعد متحرك) كأنه محترز [به] (١) من قول يونس (٢) في النسب إلى (ظَبْيَةٍ) (ظَبْيَوِيٍّ) لأنه [يحرك الباء] (٣) ، ويفتحها ويقلب الياء ألفا وإن كان أصلها السكون ، ونقل أن الخليل كان يقدره في بنات الياء دون بنات الواو ، وذلك لأنه فرّ من اجتماع (٤) الياءات فلا وجه لتحريك والقلب (٥) . قال العبدى في البرهان (٦) : وأما يونس فقال إذا حذفت الياء لا يمتنع أن تكون الكلمة في الأصل على مثال (فُعْلَةٍ) أو (فَعْلَةٍ) فحذفت الضمة والكسرة ، فبقي : (ظَبْيَةٍ) و(دُمْيَةٍ) استثقالا لأظلي (٦) الحركتين مع وجود تاء التأنيث المقاربة لحروف (٨) المد واللين على ما مضى [فستمير] (٩) كأنك نسبت إلى (ظَبِيٍّ) فأبدلت من الكسرة فتحة (و) (١٠) من الياء ألفا ثم قلبتها واوا فقلت (ظَبْيَوِيٍّ) وفي (دُمْيَةٍ)

(١) ساقطة من أ

(٢) نقله له عنه سيبويه في الكتاب ج ٣/٢٤٧، ٢٤٨ ، وأبو علي في التكملة ص ٢٤٦ ، وانظر شرح الشافية ج ٢/٤٧ ، ٤٨ .

(٣) في أ : محرك الياء

(٤) في ب : الاجتماع

(٥) نقله عنه سيبويه في الكتاب ج ٣/٢٤٧ - ٢٤٨

(٦) لم أجد اسم هذا الكتاب في مؤلفاته ولمعه شرحه للإيضاح والتكملة

وانظر ص ١٣١ هامش ٢ .

(٧) في أ لهاتين .

(٨) في ب "بحروف"

(٩) ساقطة من أ

(١٠) ساقطة من ب

(دَمْوِيّ) فأبدلت من الضمة كسرةً وعاملت الياء معاملة ياء (قَاضٍ) ثم أبدلت الكسرة فتحةً ، والياء ألفاً ، ثم قلبتها واوا كما فعلت ذلك في (شَج) و (عَمِ) [حين] (١) قلت : (عَمَوِيّ) و (شَجَوِيّ) .

وفيه نظر [استقصيه] في شرح الفصول - إن شاء الله تعالى (٢) .

وقوله : (وتحذف رابعة (فصاعدا) (٣) ، يعني نحو قولك في النسب إلى (قَاضٍ) (١/٥٠) (قَاضِيّ) وإنما جاز الحذف - هنا - بخلاف (شَج) - لأن الثلاثي أعدل الأوزان وأخفها فالحذف منه إجحاف به ، والرباعي قد تجاوز ذلك فدخله التخفيف بالحذف ، وكيفيك فارقا بينهما امتناع ترخيم الأول - مطلقا - عند البصري ، وجوازه في الثاني (٤) وهنا تنبيهه وهو : أنه لا يجب الحذف في الياء الرابعة ، بل يجوز ، وليس في كلامه تبيين بل هو مرسل ، وإذا كانت الياء خامسة فصاعداً وجب حذفها (٥) تقول : - في النسب إلى مُشْتَرٍ - (مُشْتَرِيّ) ولا يجوز الإبدال ، وعلته الطول وكثرة الحروف . وهذا واضح .

(١) في أ " حتى "

(٢) في أ " استقصيته "

(٣) سقطت من ب عبارة فصاعداً .

(٤) تقدم من م : ٣ وانظر الانصاف ص ٢٥٦ - ٢٥١ .

(٥) قال ابن مالك " وتحذف - جوازا - رابعة ، ووجوباً خامسة

فصاعداً " التسهيل ص ٢٠٧ .

قال : (وَكَذَلِكَ مَا وَقَعَ هَذَا الْمَوْقِعَ مِنْ أَلِفٍ أَوْ وَاوٍ تَلَّتْ ضَمَّةً) .

قلت : يعني أن الألف متى وقعت وأردت النسب إلى ماهي فيه نحو : (عَمَّا)
و (رَحَى) فإنك تقلب منها وَاوًا ، وتكرها لأجل الياء ، كقولك : (عَمَّوِي)
و (رَحَّوِي) ولا فرق في ذلك بين ما أصله الواو والياء ، فإن القلب إلى الواو فيهما ،
وإنما قلبت الألف ولم تقرر ، لأن هذه الياء يلزم كسر ما قبلها وقد علم أن الألف
لا تثبت مع التحريك ، بل تصير همزة .

وهنا تنبيهه : فمنهم من يقول : قلبت الألف - كما ذكرنا - ومنهم
من يقول : ردت الألف إلى أصلها وهو الواو ، وكان الرد إلى الأصل أولى من إدخال
الكلمة حرفا ليس منها . نعم لم يمكن الرد إلى الياء فيما أصل الألف ذلك ، لئلا
تتوالى الياءات - والأولى مكسورة - فعدل إلى أخذها ، وهي الواو ، ألا ترى إلى
اجتماعهما / ردفين في القصيدة الواحدة نحو (سَعِيد) و (عَمُود) وكبير ،
وَقُرُور ، ولا يجوز مع واحدة منهما الألف البتة ، ولذلك (١) قال أبو الفتح - في
الخصائص أو غيرها - إذا خففت الهمزة في (جَيْئَل) (٢) فقلت : (جَيْل)
لا يجوز قلب الياء ألفا ، على مذهب من أجرى العارض مُجَرِّى اللزوم ، واعتد به
فقال في (رُؤْيَا) تخفيف (رُؤْيَا) (٣) (رِيًّا) بقلب الواو ياء ، لاجتماعهما -
والسابق ساكن ، وذلك لشدة الشبه بينهما ، وبعدهما من الألف (٤) . فان قيل :

(١) في ب " كذلك "

(٢) الجيئل الضبع ، ويقال : جيئلة . اللسان / جأل

(٣) الرؤيا هي ما يرى في المنام ، وقد ذكر فيها ابن جنى ثلاث لغات أخرى هي : " رُؤْيَا " و " رِيًّا " و " رِيًّا " المنصف ج ١ / ٣١

(٤) المنصف ج ٢ / ٢٦ ، ٣١ ، ٤٩ ، والخصائص ج ١ / ٨٤ ، ١١٥ .

فيا المتكلم ما قبلها الكسر ، ومع ذلك فقد سلمت الألف في (عَمَّاي) و (هُدَّاي) فهلا كانت ياء النسبة كذلك ؟ قيل : كسر ما قبلها - وإن كان لازما - لكن التغيير في النسب أكثر ، ألا ترى [أنه يكسر] (١) ما قبلها ، وأنها تنقل الاسم إلى المفعلة بعد أن لم يكن يوصف به ، وأنها تُصَيَّر حرف إعراب الكلمة - حشوا - وتكون هي حرف إعراب . وقال بعضهم : ويبينه : أن الألف لا تحذف في الإضافة إلى المتكلم أين وقعت ، تقول - في حباري - [حُبَارِي] (٢) وتحذف - هنا - في النسب على طريقة الوجوب كقولك (حُبَارِي) وقد أوضحت ذلك ، فاعرفه .

وان وقعت رابعة وسكن ثاني الكلمة نحو (مَلَّهَي) جاز قلبها واوا كقولك : (مَلَّهَوِي) وجاز حذفها كقولك (مَلَّهَي) (٣) فإن وقعت خامسة فصاعدا وجب حذفها تقول في (قَبْعَثَرِي) : (قَبْعَثَرِي) لا غير . وذلك لما تقدم .

وقوله : (أو واو تلت ضمة) يريد أنك لو بنيت مثل (فَعْلَة) - بضم العين - من (رميت) / لقلت : (رَمُوتَة) ، وذلك مع بناء الكلمة على التانيث ، ١/٥١

(١) في أ " أنك تكسر "

(٢) في أ " حباري "

(٣) انظر الكتاب ج ٢/٣٥٢ والمسائل البصريات ص ٢٣٥ وشرح الشافية ج ٢/٤٠ .

فإذا نسبت إليه قلت : (رَمَوِيَّ) وإذا كانت رابعة نحو قَرْنُوَّة (١) فأنت مخير
في إقرارها وحذفها تقول : (قَرْنَوِيَّ) وإذا كانت خامسة نحو (قَلْنُسُوَّة) وجب
حذفها في النسب تقول : (قَلْنَسِيَّ) وكذلك ما زاد .

وقوله : (تلت ضمة) لا حاجة إليه ، إذ لا يثبت الواو إلا كذلك ، لأنه
إن انكسر ما قبلها وجب قلبها ياءً فأما (حَنْدُوَّة) (٢) فإنه شاذ . وقال
أبو الفتح . صح كراهة للبس إذ (حَنْدُوَّة) (فَعْلُوَّة) فلو قلبت الواو ياءً
لكان (فَعْلِيَّة) [كَهَبْرِيَّة] (٣) ولم يعلم انقلاب الياء عن الواو . وإن انفتح (٤)
ما قبلها قلبت ألفا (٥) .

(١) الْقَرْنُوَّة : نبات عريض الورق ، ورقه أغبر الواو فيها زائدة للتكثير .
اللسان / قرن .

(٢) الحندوة بكسر الحاء وضمها : الشعبة من الجبل . القاموس / حنذ .
وانظر الكتاب ج٤ / ٢٧٥ .

(٣) في أ " كمبرية "

(٤) في ب " يفتح "

(٥) قال ابن جنى : " فأما حندوة فإنما صحت فيها الواو - وإن كانت آخرها - من
قبل أنهم لو قلبوها فقالوا : حندية لم يعلم أصلها فعلوئة أم فعلية ولجرت
مجرى جذرية وهبرية وعفريية " .
سر الصناعة ص ٧٣٤ .

قال : (فَإِنْ وَقَعَتِ الْاَلِفُ لِغَيْرِ تَأْنِيثٍ اخْتِيَرَ قَلْبُهَا وَاوًا ، وَقَدْ تُقَلَّبُ رَابِعَةً لِلتَّأْنِيثِ فِيمَا يُسَكَّنُ تَأْنِيهِ) .

قلت : الألف متى وقعت رابعة فإما أن تكون منقلبة عن حرف أصلي (مَكْنَزِي) و (مَلْهِي) والأصل : (مَكْزَو) و (مَلْهَو) ، لأنهما من (المَزَو) و (المَهَو) لكن قلبت الواو ياءً ، لوقوعها رابعة ، ثم قلبت الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فهذه يُختار في النسب قلبها واوًا كقولك : (مَكْنَزَوِي) و (مَلْهَوِي) ويجوز حذفها كقولك : (مَكْزَوِي) و (مَلْهَوِي) فوجه الأول : أنها منقلبة عن أصل يحافظ عليه . ووجه الثاني : كونها بعد ثلاثة أحرف [فحذفت] (١) استخفافاً ، وأيضاً فقد تقدم أن النسب باب تغيير فجاز حذفها فيه .

وهنا تنبيه / وهو أنه إنما قال : (فَإِنْ رُبِعَتْ لِغَيْرِ تَأْنِيثٍ) ولم يقل : (فَإِنْ رُبِعَتْ أَمْلِيَّةٌ لِيَدْخُلَ فِيهِ) (أَرْطِي) ونحوه ، إذ ألفه ليست أصلية بل زائدة للالحاق بِجَعْفَرٍ ، فحكمها حكم الأملية ، فنقول : (أَرْطَوِي) و (أَرْطِي) وقوله : (وقد تقلب رابعة للتأنيث) إنما أتى بقصد للتقليل ، لأن الحذف - إذا كانت للتأنيث رابعة - كثير ، والقلب قليل ، تقول في (سَكْرِي) (سَكْرِي) و (سَكْرَوِي) فوجه الأول : أنها زائدة ، فكان حذفها أولى من حذف الأصلي ، ولأن الكلمة ثقلت بها ولأن التاء يجب حذفها من الاسم المنسوب ، والألف اختها في التأنيث فحملت عليها في الحذف .

(١) في أ " حذفت " بإسقاط الغاء .

(٢) في أ تقلب وليسست واضحة في ب ولعل ما أثبتته هو المواب .

ووجه الثاني : أنها جرت مجرى الحروف الأملية في بناء الكلمة عليها ،
وأنها لا تفارقها ، ولذلك اعتدوا تأنيثها بتأنيثين ، وقد يزدون قبلها ألفا
مع قلبها واوا فيقولون : " حُبْلَاوَى " .

وقوله : (فيما يسكن (١) ثانيه) يحتز به من نحو (٢) (جَمَزَى) (٣) -
و (بَشَكَى) (٤) فإنه لا يجوز في ألفه القلب ، وعللوه بأن الحركة - عندهم -
جارية مجرى الحرف ، فكان الألف - إذا - خامسة ، والألف كذلك يجب حذفها
كقولك في (مَمَطَفِي) (مَمَطَفِي) وعندى أن المانع من ذلك يجوز أن يكون هربا من
اجتماع أربع متحركات في الكلمة ، وذلك منتسف ، في اللغة - فاعرفه .

قال : (وَقَدْ يُقَالُ : مَرْمَوِيٌّ وَرَا مَسَوِيٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى مَرْمِيٍّ وَرَامِيٍّ) .

قلت : اعلم أن الأصل : مَرْمَوِيٌّ لأنه اسم مفعول من رميت ، فلما اجتمعت
الواو والياء ، وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت

(١) في ب " سكن "

(٢) في ب " في مثل "

(٣) جمزى : ضرب من السير ، يقال حمار جمزى . اللسان / جمز .

(٤) امرأة بشكي : سريعة في العمل ، وأيضا توصف به الناقة السريعة .

ضممة الميم كسرة [خا ليا ء] (١) الأولى زائدة ، والثانية لام ، فإذا نسبت إليه ففيه وجهان أحدهما أن يعامل معاملة (عدي) فتحذف الياء الأولى ، لأنها ساكنة زائدة ، وتقلب من كسرة الميم فتحة ، ومن الياء ألفا ، ثم تقلب الألف واوا [فتقول : (مَرَمَوِي) والآخر : أن تحذفها جميعا] (٢) فتقول : (مَرَمِي) فـوزن الأول (مَقْلِي) ووزن الثاني : (مَفِي) إذ هو محذوف اللام ، وأما (رَامِي) ففيه إشكال لأنه إن كانت ياءه المشددة للنسب ، فمتى أردت أن تنسب إليه وجب حذفها ، ولا يجوز حذف أحدهما . نعم إذا (٣) أراد (برامي) أنه (فَاعُول) (كعاقول) (٤) فقلبت الواو لما قدمناه جاز - حينئذ - (رَامَوِي) لأنها ليا زائدين ، بل الأولى زائدة والثانية لام . وإن كان (رَام) منقوصا جاز فيه (رَامِي) بحذف الياء ، و (رَامَوِي) بابدالها واوا . وهذا بين .

قال : (وَتُحَذَفُ - أَيضًا - كُلُّ يَاءٍ تَطَرَّفَتْ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا بَعْدَ يَاءٍ مَكْسُورَةٍ ، مُدْغِمٍ فِيهَا أُخْرَى مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ (٥) جَارٍ عَلَيْهِ) .

قلت : يشير إلى (مَحِي) وهو اسم فاعل من (حَيَّيْتُهُ) (كَمَكَّسَر) اسم فاعل من (كَسَرْتُهُ) وأصله : (مُحَبِّ) والياء المشددة عين ، والثانية لام . فإذا نسبت إليه تصورت أنك حذففت الياء الأخيرة ، لئلا تجمع بين خمسين . كذا قال العبيدي في برهانه . وأرى - هنا - تفصيلا ، وهو : أنه إن كان النسب إليه

(١) ساقطة من أ

(٢) ما بين المعقوفين ساقطة من أ

(٣) في ب "ان"

(٤) العاقول من النهر . والوادي والرمل : المموج منه .

المحاح .

(٥) ساقطة من أ .

وهو / منكر مرفوع أو مجرور فلا حاجة [إلى] (١) أن يقال إن الياء التي هي لام حذفت ٥٢/ب
لئلا يجتمع خمسا، لأنهما محذوفة لالتقاء الساكنين (هي والتنوين)
وإن (٢) نسبت إليه وهو منصوب، أو [معرف] (٣) بلام أو إضافة فالقول كما
قال العبدى، وبعد ذلك بقي (محيّ) فلا غنى عن حذف إحدى الياءين، لئلا يجتمع
أربع ياءات، والمحذوفة الياء الساكنة، لضعفها، ثم قلب الياء ألفا فتمير (محا)
(كهدي) فتقول: (محيّ) (كهديّ) والوزن (مفعي) لأنه
محذوف اللام.

وقوله: (وتحذف كل ياء تطرفت لفظا أو تقديرا) التطرف اللفظي قد
ظهر، والتقدير (كمحيّة) إذ التاء في تقدير الاسقاط فتمير الياء التي هي
اللام متطرفة تقديرا.

وقوله: (ما لم يكن ذلك في فعل) يريد نحو أنا (أحيّ) وهو (يحيّ).
وقوله: (أو اسم جارٍ عليّ) يعني بالجارى: اسم الفاعل والمفعول. وفيه نظر،
وذلك لأن اسم الفاعل في النسب تحذف منه الياء على سبيل الوجوب، وإذا لم ينسب
إليه فإن كان منونا مرفوعا (أو) (٥) مجرورا حذفت ياءه لالتقاء الساكنين،
وان كان منصوبا فتحت ياءه لخفة الفتحة وثبتت، وان كان معرفا فإن ياءه تثبتت

(١) ساقطة من أ

(٢) في ب "فان"

(٣) في أ "معرفة"

(٤) ساقطة من ب

واسم المفعول تقلب ياؤه ألفا ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين ، وبعد ذلك تحذف
الياء الساكنة - أيضا - فتقول : (مُحَوِّي) في النسب إليه ، ولهذا قال أبو علي -
في التكملة : / يستوى لفظ الفاعل والمفعول (١) والله أعلم (٢) .

١ / ٥٣

(١) التكملة ص ٢٤٧ وشرح الشافية ج ٢ / ٤٥ - ٤٦ .

(٢) في ب زيادة " بالمواب "

[إبدال الياء من الألف بعد ياء التصغير]

قال : (فَمَلَّ تَبْدُلُ يَاءِ الْأَلِفِ الثَّالِثَةِ بَعْدَ يَسَاءِ التَّصْغِيرِ (١) مَا لَمْ تَسْتَحِقَّ الحَذْفَ .

قلت : إذا صغرت نحو كتاب وغراب وغزال ، فإن ياء التصغير تقع ثالثة فتقع الألف بعدها ، ومحال أن تلفظ بها بعد حرف ساكن ، فتقلبها ياء ، وتدغم ياء التصغير فيها ، فتقول : (كَتَيْب) .

وهنا تنبيه . وهو : أن الضمة في غَرَيْب غيرها في غراب ، إذ هي حادثة للتصغير ، فالاختلاف تقديري لا لفظي ، ونظيره ما قاله عبدالقاهر في مقتصده ، وهو : أن من قال (تُبُون) بضم التاء ، فالضمة غيرها في (تُبَة) (٢) وكذلك قول الجميع في ترخيم منصور (يَامَنْصُ) على لغة من يقول : (يَاحَارُ) (٣) بضم الراء ، وكذلك (فُلُك) للواحد والجميع (٤) .

وقوله : ما لم يستحق الحذف . يحترز من نحو (عَذَائِر) و (جَوَالِق) (٥) فإن تصغيرهما (عَذَائِر) و (جَوَالِق) بحذف الألف دون قلبها ، لأن الكلمة خماسية ، فلا بد من حذفها ، بخلاف ما سبق ، فإن الكلمة بها رباعية .

(١) في ١ " التيسر للتصغير "

(٢) المقتصد ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٣) في ب " جار " وقوله ياحار المقصود : لغة من لا ينتظر

(٤) لفظة الفلك وردت في القرآن الكريم ثلاثا وعشرين مرة أولاها في سورة البقرة الآية ١٦٤ وآخرها في سورة الجاثية الآية ١٢ وتطلق الفلك على الواحد والجمع . قال ابن جنى : " ... وقالوا - أيضا - في تكسير الفُلُك : الفُلُك فكسروا فُعُلا على فُعَل . وفي اللسان " الفُلُك : بالضم السفينة تذكر وتؤنث وتقع على الواحد والاثنتين والجمع . انظر سر المناعة ٦١٢ ، ٧٢٥ . واللسان .

(٥) ساقطة من ب

(٦) الجَوَالِق : نوع من الأوعية . القاموس / جلق

[إبدال الياء من الواو المجتمعة مع الياء]

قال : (وَالْوَاوُ الْمُلَاقِيَةُ يَاءٌ فِي الْكَلِمَةِ) ^(١) لَمْ تَشُدَّ (٢) أَوْ تَرَدَّ بِأَضْعَفِ
الْوَجْهَيْنِ إِنَّ سَكَنَ سَابِقَهُمَا لَزُومًا وَلَمْ يَكُنْ بَدَلًا غَيْرَ لَزِمٍ ، وَيَتَعَيَّنُ الإِدْغَامُ) .

قلت : يعني أن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبق الأول بالسكون قلبت الواو ياء ،
وأدغم الياء في الياء ، ولا مبالاة بالمبدوء به منهما نحو سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَ(طَيٌّ)
وَ(شَيٌّ) وَالْأَمْلُ (سَيِّودٌ) وَ(مَيِّوْتٌ) وَ(طَوَّيٌّ) وَ(شَوَّيٌّ) ففعل بذلك
ما ذكرنا . وهنا سؤالان ، الأول : / أن يقال : لِمَ وجب ، وليا بمثلين ؟ ٥٣/ب
والثاني : لم تعين قلب الواو ياءً ، ولم يكن الأمر بالعكس .

والجواب عن الأول : أنهما يجريان مجرى المثلين لوجوه منها : اجتماعهما في
المد واللين ، ومثلها : كونهما بيانا للأسماء المضمرة نحو (يَمِينُ) وَ(لَهُوَ)
ومنها أنهما يحذفان - في الفواصل ، والقوافي تخفيفا - عند الوقف ، كقوله (٣) :

..... وَيَعُودُ
فَضُّ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفُورُ

(١) سقطت من أ .

(٢) في أ " ثم تشدد " .

(٣) هكذا جزء من بيت لزهير بن أبي سلمى الشاعر الجاهلي المعروف وأوله :

ولأنت تفري ما خلقت
.....

يخلق : يهيئ للقطع . والفري القطع . وهو في ديوانه : ٨٢ ، والكتاب ج٤/١٨٥

والمنصف ج٢/٧٤ ، ٢٣٢ ، وشرح المفصل : ج١/٧٩ ، وشرح شواهد الشافعية

٢٢٩ ، والدرر اللوامع ج٢ / ٢٣٣ . والشاهد فيه حذف الياء من

يفري والوقف على الرا .

وقوله (١) :

وَقُلْتُ لَشُقَّاعٍ (٢) الْمَدِينَةِ أَوْ جِفٍّ

يريد : (أو جفوا) . ومنها : أن الياء إذا وقعت ساكنة وقبلها ضمة قلبت واوًا ، والواو إذا وقعت ساكنة وقبلها كسرة قلبت ياءً . ومنها : قلبهما ألفا ، إذا تحركا وانفتح ما قبلهما ، وليس ذلك مطلقا ، ويأتي تفصيله - إن شاء الله تعالى .
ومنها : قلبهما همزة عند وقوعهما طرفا بعد ألف زائدة ، ومنها : اجتماعهما في الردف كقوله (٣) :

يَا حَبْدًا قَرِينَتِي رَعُومٌ وَحَبْدًا مَنِيْقُهُمَا الرِّخِيْمُ

ومنها : إبدال الألف منهما ساكنين مثل (يَاجِل) في (يَوَّجِل) و (يَابَس) في (يَيْبَس) وهو في الياء أكثر ، نص عليه أبو الفتح في منصفه (٤) . لذلك نرجح

(١) هذا عجز بيت لابن مقبل ، صدره : جَزَيْتُ ائِنَّ أَرْوَى بِالْمَدِينَةِ قَوْمَهُ • ديوانه ص : ١٩٧ وهو من شواهد سيبويه ج٤/ ٢١٢

والشاهد فيه حذف واو الجماعة - في الوقف ، وليس الشاعر هو الذي حذف الواو ، وإنما سمع حذفها من العرب .

(٢) في ب " فالواو "

(٣) لم أهتم إلى معرفة قائله •

(٤) المنصف ج١/ ٢٠٢ ، ٢٠٦ •

قول الخليل في (هَاهَيْت) على قول أبي عثمان (١) .

والجواب عن الثاني من وجهين ، أحدهما : قاله أبو علي - في التكملة - وهو : أن الياء من حروف الفم ، والواو من حروف الشفة (٢) والإدغام - في حروف الفم أكثر منه في / حروف الطرفين (٣) ويؤكدده إجازتهم إدغام الباء في الفاء ٥٤/أ كقولهم (٤) " اذهب قِي ذلك " ولم يجيزوا إدغام الفاء في الباء ، وما حكى عن الكسائي من إدغام الفاء في الباء ، من قوله تعالى : (تَخْفِيفٌ بِهِمْ) (٥) فقد استضعف وحمل على الإخفاء . والثاني : أن الياء أخف من الواو ، فكان القلب إليها لذلك .

(١) هما قولان في أصل ألف " حَاهَيْت و " عاعيت ، و هاهيت " فرأى الخليل أن الألف فيها - منقلبة عن ياء ، وحجته : شبه الياء بالالف ، وأن هذه الكلمات لو كانت واوية لجاءت على الأصل ، مثل ضوضيت ، وأخواتها . وأصل هذه الألف - عند المازني - واو ، ويحتج بأن ما لم يأت على أصله - كهاهيت وما شاكلها - يجب أن يقاس على ما جاء على أصله . ولكنه رجع وقال : " وقول الخليل مذهب ، لأن الشيء ربما جاء مخالفا للفرق " . ورجح ابن جنى مذهب الخليل ، وحجته قلب الياء الفاء في طائسي ، وحاري - في النسب إلى طيي ، والحيرة . ينظر المنصف ج ٢/ ١٦٩ - ١٧١ .

(٢) في ب " الطرفين "

(٣) التكملة ص: ٦١٦ - ٦١٧ . وقوله والواو من حروف الشفة ليست في التكملة .

(٤) " كقولك "

(٥) من الآية ٩ من سورة سبأ . في التبصرة ملكي ١١٥ : «قرأ الكسائي بالإدغام وأظهر الباقيون»

وفي التبصرة - للمصيرى ٩٥٦ - " فاما ما حكى عن الكسائي من ادغامه الفاء في الباء فهو شأن عندهم وقد تفرد به الكسائي وقال العكبري في املاء ما من به الرحمن ج ٢/ ١٩٥ : " الاظهار هو الاصل والادغام جائز لان الفاء والباء متقاربان " العكبري كوفي .

وقوله : (لم تشذ) يعني [نحو] (١) (ضَيَّوْنَ) (٢) و (عَوَى) الكلب (عَوِيَّةً)

وقوله : (أو يرد بأضعف الوجهين) يريد نحو : (قُسَيَّر) في تصغير
(قُسَوْر) (٣) و (جُدَيَّوْل) في تصغير (جَدَوْل) (٤) وإنما سلمت حملا على
(قَسَاوِر) (جَدَاوِل) وذلك لأن التصغير والتكسير من واد واحد ، فيحمل هذا على
ذاك تارة ، وذاك على هذا أخرى . فإن قيل : فأيهما يكثر حملة على صاحبه ؟

فالجواب : أن الذي يكثر إنما هو حمل التصغير على التكسير ، ويقل عكسه ،
وتعليقه : ما ذكره أبو الفتح - في التعاقب من أن ذلك إنما كان بحمل (٥) أضعف
التغييرين على أقواهما .

ألا ترى أنك لما صغرت الاسم فأنت مقيم على الأفراد الذي هو الحالة الأولى
الأملية ، وإذا كسرتة فقد انتقلت إلى الجمع الذي هو الحالة الفرعية ، ولذلك
اعتمد بالتكسير سببا مانعا من الصرف دون التصغير والجيد أن تقول (قُسَيَّر)
و (جُدَيَّوْل) فقلب لما ذكرنا .

(١) ساقطة من أ

(٢) الضَيَّوْنَ : التَّنَوُّر الذكر . وقيل : دويبة تشبهه . اللسان / ضون

(٣) القسور : اسم من أسماء الأسد . اللسان / قسر .

(٤) الجدول : النهر الصغير . اللسان / جدل

(٥) في ب : " بالحمل "

وقوله : (إن سكن سابقهما لزوما) إنما اشترط سكن الأولى ليصح الإدغام / ٥٤ ب
[فإن شرطه : أن يكون الأول ساكنا] (١) فإن عرض فيه السكون لم تقلب الواو ياءً ،
وذلك كأن تبني من (طَوَيْتَ) مثل (عَضَدَ) و (٢) تسكن الواو كما تسكن
الضاد فتقول : (طَوِي) ولا تقلب الواو ياءً مع الاجتماع (٣) المذكور ، لأن السكون
عارض .

قوله : (ولم يكن بدلا غير لازم) يريد نحو : (رَوِيَا) ، فإنك عند التخفيف
تقلبها وَاوًا لسكونها وانضمام ما قبلها وبعد ذلك لا تقلب ياءً لأن أصلها الهمز ،
والتخفيف عارض ، والأصل : التحقيق ، وكذلك واو (سَوِيَر) منقلبة عن ألف
(سَايَر) ، فهي عارضة ، إذ الأصل : البناء للفاعل ، والبناء للمفعول فرع عليه ،
وقيل : لو قلبت الواو ياءً فقليل : (سَيَّر) لم يعلم (أَفْعَلَّ) وزنه أم (فَوَعِلَّ) ،
فصححت اجتنابا للبس .

وهنا تنبيه ، وهو : أن فائدة قوله : (غير لازم) يظهر في البديل اللازم فإن
الواو - حينئذ - لا تصح بل يجب قلبها ياءً ، ومثاله أنك لو بنيت مثل (أُبْلُم)

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ

(٢) في "ثم"

(٣) في أ "اجتماع"

من الآية - وعينها ياءٌ - لقلت : (أَيْ) والأصل : [أَيْي] (١) فالهمزة الأولى زائدة ، والثانية فاء ، والياء الأولى عين ، والثانية لام ، لكن وجب قلب الهمزة الثانية كراهة للهمزتين ، وقلبت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فبقى (أَيْي) فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء وأبدلت ضمة الياء المتوسطة بين الياءين كسرة - محافظة على الياء الأخيرة ، واستثقلت الضمة عليها

فحذفت فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفت لالتقائهما فبقى / (أَيْ) ١/٥٥
منقوصًا ، فوزنه : (أُنْع) لحذف لامه فافهمه ففيه نوع غموض .

قوله : (ويتعين الإدغام) ظاهر ، لأنك إذا قلبت الواو ياء اجتمع مثلاًن ، والأول ساكن ، ولا مانع من الإدغام فتعين المصير إليه .

[إبدال الياء من الواو المتطرفة بعد واوين سكنت ثانيتهما]

قال : (وَكَذَلِكَ تُبَدَّلُ يَاءُ الْوَاوِ الْمُتَطَرِّفَةِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا بَعْدَ وَائِيْنِ سَكَنَتْ ثَانِيَتُهُمَا) .

قلت : (يعني) (٢) أنك لو بنيت مثلاً (فَعْلُول) (كَقُفُول) من (غَزَوْتَ) لقلت : (غَزَوِي) والأصل : (غَزُووِي) بثلاث واوات ، الأولى مضمومة ، والثانية ساكنة والثالثة لام ، وهي طرف - لفظاً ، وذلك مستثقل فتقلب الأخيرة ياءً ثم تقلب التي

(١) في " اى "

(٢) ساقطة من ب .

قبلها - [وهي] (١) الساكنة - ياءٌ - أيضا - لاجتماعهما على الوصف السابق فتبقى (عُزُوِيٌّ) فإن أدخلت على الكلمة تاء التانيث صارت الواو متطرفة تقديرا ، لا لفظا .

[إبدال الياء من الواو الواقعة لام فُعلول جمعا]

قال : (أَوِ الْكَائِنَةُ لَامٌ فُعُولٍ جَمْعًا ، وَيُعْطَى مَثَلُهُمَا مَا ذُكِرَ مِنْ إِبْدَالٍ وَلَا دُعَامٍ)

قلت : (أو الكائنة) معطوف على قوله : (وكذلك تبدل ياء الواو المتطرفة) ويشير إلى (عِصِيٍّ) في جمع (عَمَّاء) وأصله : (عُصُوٌّ) بواو ين الأولى زائدة ساكنة مقابلة الواو في (كُتُوب) والثانية لام الكلمة .

ولأئمة التمرير في طريقة الإعلال تقريران [أحدهما] (٢) : أن الكلمة جمع والجمع

مستثقل ، والواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها فصارت الواو التي هي لام كأنها

وليت الضمة التي في الماد ، فكأنه (عُصُوٌّ) / فقلبت الواو ياء على حد القلب في ٥٥/ب (أَدْلِي) ، و (أَحْقِي) فاجتمعت الياء المنقلبة مع الواو الزائدة - قبلها - فقلبت

الواو الزائدة ياءً ، وأدغمت في الياء الثانية ثم كسرت الماد - تمكينا للياء ، وطلبنا لسلامتها ، ومنهم من يكسر الفاء اتباعا لكسرة العين ، ومنهم من يبقيها على حركتها ، وهي الضم . والآخر : أنهم يجرون الحرف المعتل مجرى الحركسة . أو لا تسرى إلى حذفهم الحروف في لم (يَغْفِرُ) ولم (يَزْوِي) (٤) ولم (يَخْشِش)

(١) ساقطة من أ

(٢) ساقطة من أ

(٣) جمع حَقُّوا وهو الأزار أو الخصر ، ومشد الأزار . انظر اللسان .

(٤) في ب " يرم " .

كما يحذفون الحركة في لم (يَضْرِب) فما ذا كان كذلك فالواو الساكنة في
(عَصَوِ) كأنها ضمة ، وكان الواو التي هي لام قد وليتها ثم بعد ذلك جرى
الإبدال على ما ذكرنا ، وقد يأتي بعض ذلك على أصله - شاذاً - (كَنَجَوِ) في جمع
(نَجْوِ) وهو : أول ما ينشأ من السحاب ، و (بُهَوِ) في جمع (بَهْوِ) وهو :
(المدر) قال أبو عثمان المازني : " هذا شاذ شبه بما ليس مثله نحو :
(صَوْم) كما شبه الذين قالوا (صِيَم) بباب (عَصِي) إلا أن (صِيَم) يطرد
و (بُهَوِ) لا يطرد .

وقوله : (لام فعول جمعا) يحترز به من (فعول) الذي لا مه واو وليس
بجمع ، ولكنه مصدر نحو : (عَتَوِ) مصدر (عَتَا) فإن الوجه الجيد في
هذا التصحيح ، والقلب ضعيف .

وقوله : (ويعطى متلوهمما ما ذكر من إبدال ، وإدغام) يريد بمتلوهمما :
الواو الزائدة التي قبل الواو التي هي لام والضمير الذي هو (هما) يعود إلى
(فَعْلُول) (كَفَرَوِي) وإلى (فعول) (كَعِمِي) وقد تبين أنهما يبسدلان
ويدغمان .

(١) اللسان / نجا ، وانظر شرح الكافية الشافية : ص ٢١٤٥ .

(٢) البهو : البيت المقدم أمام البيوت . اللسان / بها

(٣) في ب " المصدر "

(٤) المنصف ج ٢ / ١٣٢

(٥) في ب " واوا "

قال : (فَإِنْ كَانَتْ لَمْ مَفْعُولٍ لَيْسَتْ عَيْنُهُ وَآوَا ، وَلَا مَكْشُورَةً ، أَوْ لَمْ فَعُولٍ مَصْدَرًا أَوْ عَيْنٍ فَعَلٍ جَمْعًا [قَوَّجَهَا] ^(١) وَالتَّصْحِيحُ أَكْثَرُ) .

قلت : يريد فان كانت الواو لام مفعول ، وليست عينه واوا ، وذلك نحو (مَفْرُوزٌ) فإنه (يجي، فيته) (٢) (مَفْرُوزٌ) وجاء في (مَعْدُو) (مَعْدِي) قال الشاعر (٣) :

وَقَدْ عَلِمْتُ بِرِيسَى مُلَيْكَةٍ أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ (٤) وَتَعْدِيًّا

وإنما أعل تشبيها له بالجمع ، وهو أقيس من التصحيح في الجمع .

(١) ساقطة من أ

(٢) ساقطة من ب

(٣) الشاعر : عديغوب بن وقاص الحارثي ، من قصيدته التي قالها عندما أسرت له قبيلة تميم يوم الكلاب . قال أصحاب موسوعة الشعر العربي " وقد ربطوا لسان الشاعر ليكف عن هجائهم " وهذا وهم منهم ، فاللسان لا يشد .

وما غرهم إلا قوله :
أَقُولُ وَقَدْ شَدُّوا لِسَانِي بِنِشْعَةٍ أَمْعَشَرَ تَيْمٍ أَطْلَقُوا عَنْ لِتَانِيَا
والبيت من شواهد الكتاب ج ٤ / ٣٨٥ ، وفي المفضليات ص ١٥٨ وأمالى القالسي ج ٣ / ١٣٢ ، والمنصف ج ١ / ١١٨ ، ج ٢ / ١٢٢ ، وشرح شواهد شرح الشافعية ص ٤٠٠ ، وحاشية المبان ج ٤ / ٣٢٦ ، والتصريح ج ٢ / ٣٨٢ ، .

(٤) في ب " علي "

قال سيبويه : ومنهم من يقول : (مَقَرِّي) تشبيها (بِأَدَلٍ) على ما مضى من الوجهين (١) ، والوجه (٢) : التمححيح .

وقوله : (وليس عينه واؤا) يحترز به من نحو قولك : زيد مَقَوِي عليه والأصل : (مَقَوُوؤ) لأن العين واللام واوان ، لكن قد تقدم أن اجتماع ثلاث واوات في الآخر مهجور ، فقلبت الواوان ياءين ، وأبدلت ضمة الواو الأولى كسرة فصار مقويا .

وقوله : (ولا مكسورة) يحترز به من (رَضِي) فإن أصله (رَضَو) لأنه من الرضوان ، فقلبت الواو ياءً ، لوقوعها طرفا ، وانكسار ما قبلها ، فصار : (رَضِي) وتقول - في اسم المفعول منه - (مَرَضِي) و مَرَضُو على الأصل وهو قليل . وهنا تنبيهه وهو أنه إنما استثنى ذلك لأن الأول يجب فيه القلب ، إلا أن يشذ شي ، فيحفظ ، والثاني الأكثر فيه القلب ، والتمححيح قليل ، والممنف قمده : ما يكثر فيه التمححيح ، ويقل فيه القلب .

وقوله : (أو لام فعول ممدرا) نحو (عُتِي) والأصل (عُتُو) وورد (٣) فيه ٥٦/ع القلب للتشبيه (بِعَمِي) والأحسن فيه التمححيح . وقال (ممدرا) احترازا من فعول جمعا .

وقوله : (أو عين فعّل جمعا) وذلك نحو (صِيَم) في (صَوْم) و (قِيَم) في (قَوْم) ، فائبات الواو على الأصل وقلبها لمجموع أسباب ، وهي : أن هذا جمع لواحد اعتلت عينه ، وهو (مَائِم) و (قَائِم) والجمع أثقل من الواحد ، وقد جاورت الواو

(١) الكتاب ج٤/٣٨٤

(٢) في ب " فالوجه "

(٣) في أ " ورد "

الطرف فأشبهه (عِمِيَّتًا) وربما كسروا أوله كما كسروا أول (عِمِيَّ) فقالوا (عِمِيَّ)
و (عِمِيَّ) . ويدل على الاعتداد بالقرب من الطرف - هنا - أنه إذا بعد صـح
نحو : (صَوَّام) و (قَوَّام) . وهذا واضح .

قال : (فَإِنْ كَانَ مُفْعُولٌ مِنْ فِعْلٍ رَجَّحَ الْإِعْلَالُ ، وَقَدْ يُعْلَلُ بِذَا الْإِعْلَالِ مَا لَمْ يَكُنْ
هَمْزَةً ، وَرَبَّمَا صَحَّحَتِ الْوَاوُ لَمْ تُعْمَلْ ، وَاعْتَلَّتْ عَيْنُ فِعَالٍ جُمُعَتَيْنِ) .

قلت : قد قدمت أن مفعولا إذا كان من (فَعِل) نحو (رَضِيَ) فَهُوَ (مَرَضِيٌّ)
كان الإعلال على الوجه المستعمل .

وقوله : (وقد يعل بذا الإعلال ما لامه همزة) إنما أتى بقدر ليعرفك أن هذا
قليل ، وذلك نحو " مقروء " اسم مفعول من (قرأت) فإذا خفت الهمزة قلبتها
واوا وأدغمت الواو التي قبلها فيها ، فقلت : (مَقْرُو) (١) بواو مشددة .
ومنهم من يقلبهما ياءين فيقول : (مَقْرِي) (كَمَقْرِي) .

وقوله : (وربما صححت الواو لام فعول ، واعتلت عين فَعَالٍ جمعين) يريد
بالتصحيح نحو (بُهُوَ) وقد سبق بيانه ، ويريد بالإعلال نحو (نِيَّام) في قوله (٢) ١/٥٧

أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةً أَبْنَةً مُنْذِرٍ فَمَا أَرَقَّ النَّيَّامُ إِلَّا سَلَامُهَا

(١) فس ب " مقرر " .

(٢) انظر ص ١٥٧ .

(٣) البيت نسبه أكثر المراجع لذي الرمة ، والذي في ديوانه :
أَلَا خَيَّلَتْ هَيَّيْ ، وَقَدْ نَامَ مَحَبَّتِي فَمَا نَقَرَ التَّهْوِيْمُ إِلَّا سَلَامُهَا
وقال البغدادي : ويروي : فما أرق النيام الا سلامها .
وهو منسوب في التصريح لأبي النجم الكلابي . وانظر ديوان ذي الرمة ص ١٠٠٣
والمنصف ج ٥/٢ والممتع ص ٤٩٨ ، وابن عقيل ج ٥٧٩/٢ وحاشية الصبان ج ٢٢٨/٤ ،
وشواهد شرح الشافية ص ٣٨٢ . والشاهد فيه : إعلال الواو مع بعدها من الطرف .

وقالوا : فلان في (صَيَّابَة) قومه ، و (صَوَّابَة) قومه أي خيارهم . حكاها
الفراء (١) . وهذا شاذ في القياس والاستعمال ، أما القياس فلأن القلب إذا ضعف مع
المجاورة في (صَيِّم) كان مع الفصل أولى بالضعف . وأما الاستعمال فللقلبة
من استعماله .

(١) نقل عنه في اللسان / صيب

[إبدال الياء من الواو الواقعة لاماً لفُعْلَى وإبدال الياء من الواو والواقعة لاماً لفُعْلَى]
 قال : (فَعْلٌ تُبَدَّلُ الْيَاءُ مِنَ الْوَاوِ لَامًا لِفُعْلَى صِفَةً مَحْضَةً أَوْ جَارِيَةً مَجْرَى الْأَسْمَاءِ ،
 وَشَذَّ إِبْدَالُ الْوَاوِ مِنَ الْيَاءِ لَامًا لِفُعْلَى اسْمًا ، فَإِنْ كَانَ صِفَةً فَلَا إِبْدَالَ) .

قلت : أول هذا الفصل عجيب ، وذلك أنه (١) قال : (تبدل الياء من الواو لاما
 لِفُعْلَى صفة محضة أو جارية مجرى الأسماء) والذي رأيته في كلام علماء هذا الفن
 لا يطابقه (٢) قال أبو علي - في التكملة - " فإذا كانت اللام في فُعْلَى واوا قلبت ياءً
 تبدل في الصفات الجارية مجرى الأسماء ، وذلك : (الدُّنْيَا) و (الْعُلْيَا)
 و (الْقُمِّيَّاتِ) وقالوا : (الْقُصَوَى) ، فجاء على الأصل كما جاء (قَسْوَدٌ)
 و (اسْتَحْوَذَ) (٤) انتهى كلامه .

وقال العبدى - شارح الإيضاح - " فأما فُعْلَى فإن اللام إذا كانت واوا قلبت ياءً
 للفرق بين الاسم والصفة ، نحو : (الدُّنْيَا) و (الْعُلْيَا) و (الْقُمِّيَّاتِ) وهذا كأنه
 أسهل من الأول ، لأن هذا قلب الثقيل إلى الخفيف ، وذلك (٥) قلب الخفيف إلى الثقيل .
 فإن قيل : كيف تقول : إن هذه أسماء ، وأنت قد تصف بها إذا قلت : (الدار الدُّنْيَا)
 و (المنزلة الْعُلْيَا) ؟ قيل : هذه - وإن كانت تراها صفاتٍ / فإنها لا تكون إلا في
 حال التعريف ، ولا تقول : أنت في (منزلة عُلْيَا) ولا في (دار دُنْيَا) والصفة

(١) في ب " لأنه "

(٢) لقد أشار ابن مالك إلى أقوال هؤلاء العلماء . قال الاشموني (ج/٤/٣١٢) :
 " قال الناظم في بعض كتبه : النحويون يقولون : هذا مخصوص بالاسم ثم
 لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا ، والاسمية فيها عارضة ، ويزعمون
 أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة . وهذا قول لا دليل على صحته ، وما
 قلته مؤيد بالدليل وموافق لأئمة اللغة . حكى الأزهرى عن الغراء وابن
 السكيت أنهما قالا : ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا بالياء
 فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله ، وليس فيه اختلاف إلا أن أهل
 الحجاز أظهروا الواو في القصوى ، وبنو تميم قالوا : القصيا " وانظر
 شرح الشافية ١٧٧/١ - ١٧٩ وما مش ص ١٦٤ الآية .

(٣) في أ " فإنه "

(٤) التكملة ص ٦٠٢

(٥) في ب " ذاك "

لا تلزم حالة واحدة، فإنه (١) شأنها أن تكون مختلفة، تارة نكرة، وتارة معرفة فلما لزم هذه كونها معرفة صفة كان كونها صفة كلا صفة • وذا بين • انتهى كلامه • وقال أبو الفتح بن جنى: (الدُّنْيَا) و (العُلْيَا) و (القُمِّيَا) - وإن كانت صفات - إلا أنها خرجت إلى مذهب الأسماء، كما تقول: - في (أَجْرَع) (٢) و (الأَبْطَح) (٣) و (الأَبْرَق) (٤) - أنها - الآن - أسماء، فاستعملوها استعمال الأسماء - وإن كانت - في الأصل - صفات، ألا تراهم قالوا: (أَبْرَق) و (أَبَارِقُ) و (أَجْرَعُ) و (أَجَارِع) فصرفوا (أَبْرَقًا) و (أَجْرَعًا) وجمعوهما على مثال (أحمد) و (أَحَامِدَ) • وأما (القَمْوَى) و (حَزَوَى) (٥) فهما - في الأصل - وصفان، لكن (القَمْوَى) مما استغنى فيه بالوصف عن الموصوف كالماحب، والأصل (الغاية القَمْوَى) وأما (حَزَوَى) فبمنزلة غير الصفة (كأحمد)، واذ ذاك فالشـذوذ منتف (٦) • انتهى كلامه •

(١) في ب " فأنما " •

(٢) الأجرع، والجرعة: الرملة الطيبة المنبت، أو الأرض ذات الحُزُونَة أو السدعى الذي لا ينبت • القاموس / جرع •

(٣) الأبطح: مسيل واسع فيه دقاق الحمى • القاموس / بطح

(٤) الأبرق: غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلط • القاموس / برق

(٥) في أ " جروى " •

(٦) المنصف ج ١٦١/٢ وما بعدها

وقال الزمخشري : « وَفَعَلَى تَقْلِبْ واوها ياءٌ في الاسم دون الصفة ، فالاسم نحو (الدُّنْيَا) و (العَلِيَا) و (القَمِيَا) وشذ (القصوى) و (حزوى) والصفة قولك : إذا بنيت (فَعَلَى) من (غزوت) : (غُزَوَى) (١) .

وأقول : الذي أنكرته من قول المصنف : قوله : (لَفَعَلَى صفة مخصصة فإنه مخالف لأقوال هؤلاء الذين ذكرتهم (٢) .

وقوله : (وشذ إبدال الواو من الياء - لما لَفَعَلَى اسما فإن كان صفة فلا إبدال) يعني : أن اللام إذا كانت ياءً في (فَعَلَى) / وهي اسم قلبت واواً ، وذلك (كالتَقَوَى) و (التَقَوَى) و (الدَّعَوَى) والأصل : (التَّقِيَا) و (البَقِيَا) و (الدَّعِيَا) لأنها مشتقات من (تَقِيْتُ) و (بَقِيْتُ) و (دَعَيْتُ) (٣) وعلة ذلك : إرادة الفرق بين الاسم والصفة ، وخص به الاسم دونها ، لأنه أخف منها ، والواو أثقل من الياء ، فجعل الأثقل مع الأخف تعديلاً . وأيضا فالصفة لا تخلو عن نوع ملاحظة للفعل المضارع - قلبا وتمحيها ، ولذلك أعل (قَائِم) و (لَبَّاع) ولم يعمل (مَقَامُوم) و (مَبَايِع) قال صدر الأفاضل : فإن قلت : الاسم أجمد من الصفة فلا يليق

(١) المفصل ص ٣٦١

(٢) ما أنكره الشارح هو مذهب ابن مالك الذي سار عليه في كتبه الأخرى وانظر : شرح الكافية الشافية ص ٥١٢١ - ٢١٢٢ ، والمساعد ج٤/ ١٥٧ ، وقال سيبويه : " وأما فعلى من بنات الواو فإذا كانت اسما فإن الياء مبدلة مكان الواو ، كما أبدلت الواو مكان الياء في فعلى لتتكافأ ، وذلك قولك الدُّنْيَا والعَلِيَا والقَمِيَا . وقد قالوا : القصوى ، فاجروها على الأصل لأنها قد تكون صفة بالألف واللام " . الكتاب ج٤/ ٣٨٩ .

(٣) انظر التكملة ص ٦٠١ ، وسر الصناعة ص ٨٨

به القلب - أيضا - قلت : الاسم إذا كان أجمد من الصفة فالقلب به أولي ،
لأنه يكون الفرق أدوم ، وأبقى . وقال أبو الفتح : إنما قلبوا - هنا - لأنهم
[قد] (١) قلبوا لام الفعل (٢) - بالضم - إذا كانت اسما ، وكانت لامها واوا
ياء ، طلبا للخفة نحو : (الدُّنْيَا) و (العُلْيَا) (٣) فلما قلبوا الواو - في
هذه - عوضوا الواو من غلبة الياء عليها في أكثر المواضع ، ليكون ذلك ضربا من
التعويض والتكافؤ بينهما ، ومن المسائل المذكورة - هنا - (العَوَا) قال صاحب
المصاحح : « العَوَا : كوكب ، وقيل : هي نجوم مجتمعة » (٤) . قال أبو علي - في
المسائل الشيرازية - : ذكر أبو إسحاق الزجاج أنها : مأخوذة من عَوَّيت يده
أي : لويتها ، وذلك [للانعطاف] (٥) الذي فيها ، فأصلها : (عويا) فقلبت
الياء واوا ، وأدغمت الواو في الواو (٦) . وقال أبو علي : قولهم : [للعرف] (٧)
رَبَا لا يخلو أن يكون من باب (طَوَّيت) أو من باب (حَيَّيت) / ومن أيهما
كانت فهي نادرة ، فإن كانت من الأول يجب أن يقال : (رَوَا) وإن كانت من الثاني
لزم أن تبدل من الياء التي هي لام واوا كما في (تَقَوَّى) فيصير (رَيَّوَا) ثم يجب

٥٨/ب

(١) ساقطة من أ

(٢) في ب " الفعل "

(٣) سر الصناعة ص ٨٨

(٤) المصاحح / عوا ، وقال : أنها بالمد والقصر

(٥) في أ " لانعطاف "

(٦) التكملة ص ٦٠١

(٧) في أ " للعرب " والعرف : الرائحة الطيبة

قلب الواو ياءً ، وادغام الياء في الياء ، وهذا لا يجوز ، لأنه يفضى إلى انقلاب الحرف مرتين فيجتمع - في الحرف - إعلان (١) وعندى فيه نظر ليس هذا موضع بيانه .
وأما الصفة فلا تغير ، وذلك نحو (خَرِيَا) و (مَدِيَا)

(١) انظر التكملة ص ٦٠١

[إبدال الألف من الواو والياء]

قال : (فَضَّلَ تَبْدُلَ الْأَلِفِ بَعْدَ فَتْحَةِ مُتَمَلِّقٍ مِنَ الْوَاوِ ، وَالْيَاءِ [الْمُتَحَرِّكَتَيْنِ] (١) فِي الْأَمَلِ إِنْ لَمْ يُسَكَّنْ مَا بَعْدَهُمَا أَوْ يَعْلَلُ) .

قلت : هذا الفصل يتضمن إبدال الألف وحذف الواو والياء . فاعلم أن الألف تبدل من الواو والياء إذا تحركتا (٢) وانفتح ما قبلهما ، وعلى ذلك بوجهوه ، الأول : أن كل واحد منهما مقدر بحركتين ، فإذا انضم إلى ذلك حركته ، وحركة ما قبله اجتمع - في التقدير - أربع حركات متواليات في كلمة ، وذلك مستثقل ، فاجتنبوه كما اجتنبوا ما هو دونه في الثقل من اجتماع المثليين في (مَـدَّ) ففروا إلى الإدغام ، كذلك هنا فروا إلى القلب . والثاني : أن الواو والياء إذا تحركا صار كل منهما بمنزلة حرف مد وبعضه ، أو بمنزلة حرفي مد ، فالواو المفتوحة (٣) كواو وألف ، والمكسورة كواو وياء ، والمضمومة كواوين وكذا حكم الياء ، واجتماع حروف العلة يستثقل ، [فقلبوها] (٤) إلى الألف ، لأنه حرف تؤمن معه الحركة .

(١) في النسختين " المتحركة "

(٢) في ب " تحركا "

(٣) أ " والفتحة " .

(٤) في أ " فقلبوها "

و(١) الثالث قاله السيرافي، وهو : أن هذه الأفعال لو سلمت - في الماضي / - ١/٥٩
لزمها (٢) - في المستقبل - ما [ينقلها] (٣) ، لأنهم لو قالوا : (بَيَّعَ)
و قَوْلَ للزمهم أن يقولوا : - في المستقبل (يَقُولُ) و (يَبِيعُ) حيث جعلوا
الماضي بمنزلة الصحيح، مثل (قَتَلَ) (٤) فافتضى أن يكون المستقبل بمنزلة " يَقْتُلْ "،
فتضم الواو ، وتنكسر الياء ، وذلك ثقيل لثقل الأفعال . وأقول : في هذا نظـر
من وجهين ، أحدهما : أنه يقتضى أن يكون إعلال الماضي تبعا لإعلال المضارع ،
والمشهور (٥) عكسه . والثاني : أن إعلال المضارع إنما كان لثقل الضمة على
الواو ، والكسرة على الياء مع سكون ما قبلهما . وغير خفي أنه متى سكن ما قبلهما
لم يستثقل عليهما . وقد استقصيت الكلام على هذا في كتاب الإسعاف في تتممة
الإنصاف .

وقوله : (بعد [فتحة] (٦) متملة) يريد أنه لا يكون بين الفتحة والواو حاجز ،
أو لا ترى أن قولك (قَاوِل) و (بَايَع) فهما وإن وقعا بعد فتحة لكنهما ليسا

(١) لاقطة من ب

(٢) في ب " للزمها "

(٣) في أ " نقلها " وفي ب " ينقلها "

(٤) في ب " قل "

(٥) في ب زيادة " عندهم "

(٦) في أ " ضمة "

متملين [بها] (١) إذ (٢) بينهما حاجز ، وهو الألف . فإن قيل : يشكل بقولهم (كَسَاءٌ) و (رَدَاءٌ) ، وقول التمرّيفيين إنهما قلبا ألفا ثم قلبت الألف همزة ؟

فالجواب : أن لهم - هنا - طريقين الأولى : أنهم أجروا الألف مجرى الفتحة ، وإذا كان كذلك فالواو والياء - إذا - متملان بالألف الجارية مجراها .
والثانية : أن الساكن حاجز غير خمين إذا كان صحيحا ، فالمعتل أولى بأن يكون كذلك ، فكأنهما وليا / الفتحة التي قبل الألف . ولو أن الممنف قال : بعد فتحة متملة - لفظا أو تقديرا لكان جيدا . نعم ربما كان يذهب إلى أنهما قلبا همزة من أول الحال ، وقد استجاده عبدالقاهر فلا يحتاج إلى الاحتراز - إذا .

وقوله : (من الواو ، والياء المتحركة فسى الأمل) يحترز به من أن تكون الحركة فيهما عارضة ، وذلك كقوله تعالى : (اسْتَرْوَا اللَّالَةَ بِالْهَدَى) (٢) و (لَاتَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) (٤) لأنها - هنا - لالتقاء الساكنين ، وكذلك قولهم (صَوٌّ) و (شَيٌّ) في تخفيف (صَوٌّ) و (شَيٌّ) إذ أصلهما السكون ، وإنما تحركا عند التخفيف ، والتحقيق يزيله ويرده إلى السكون الأصلي .

(١) في أ بهما

(٢) في بزيادة " ليس " بعد " إذ "

(٣) من الآية ١٦ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة

وقوله : (إن لم يسكن ما بعدهما) يحترز به من نحو : (دَعَوَا) و (رَمَيَا)
لأنهما لو قلبا ألفا وبعدهما ألف التثنية لوجب حذف المنقلبة دون التي للتثنية،
لأن هذه الثانية لمعنى بخلاف الأولى ، فيبقى اللفظ في التثنية كما للفظ في الواحد ،
وكذلك (تَزَوَّان) و (غَلَيَّان) ولو قلبا فيهما لالتقى ا لفان الألف المنقلبة ، وألف
فعلان الزائدة فتحذف الأولى دون الثانية ، وذلك لأنها تصاحب النون وتلازمها ،
فلا يجوز حذفها دونها فيبقى (تَزَوَّان) و (غَلَيَّان) ، فيلتبس (فَعَلَّان) - معتل
اللام - بـ (فَعَال) ولامه نون (١) . وقيل : إنما لم يقلبا لخروج الكلمة بالألف
والنون عن أمثلة الفعل .

١/٦٠ وقوله : (أو يعل) يحترز به من (هَوَى) و (شَوَى) وذلك لأن الأصل : (هَوَى)
و شَوَى فقلبت الياء التي هي اللام ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها فلم يقلبوا
العين التي هي الواو لئلا يجتمع إعلان متواليان في كلمة واحدة . فإن قيل : فهلا
أعلوا العين وصحوا اللام ، فقالوا : (هَايَ) و (شَايَ) ؟

فالجواب : إعلال اللام أولى من إعلال العين لتطرفه ، ولذلك (٢) كثر
الحذف فيه . والضمير في قوله : (أو يعل) يرجع إلى (مع بعدهما) والتقدير :
أو يعل ما بعدهما وهذا بين . قال : [أو يكن ماهما فيه] (٣) " كَعَوِرَ " فَإِنَّهُ محمول

(١) انظر المنصف ج ٢ / ٧٠ و سر الصناعة ص : ٦٦٨

(٢) في ب " كذلك "

(٣) في أ " ما بعدهما "

عَلَى (اَعَوَّرَ أَوْ كَالَعَوَّرَ فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى (عَوَّرَ) أَوْ (كَاجَتَوَّرُوا) فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى (١) تَجَاوَرُوا ، أَوْ كَالَجَوَلَانِ وَالصَّوَرَى (٢) فَإِنَّ آخِرَهُمَا زِيَادَةٌ تَخْصُ الْأَشْمَاءَ) .

قلت : اعلم أنهم [لم] (٣) يقلبوا الواو في (عَوَّرَ) أَلْفًا - وإن تحركت وانفتح ما قبلها - ، لأنه محذوف من (اَعَوَّرَ) ومنتقص (٤) منه فجعل تصحيحه أمانة على ذلك ، ومثله تصحيح (مَخِيط) لما كان محذوفا من (مَخِيطًا) وإنما حذفت الزوائد لضرب من التخفيف ، (فَعَوَّرَ) صح ، لانتقاصه من (اَعَوَّرَ) و (عَوَّرَ) (٥) صح (٦) لأنه مصدر (عَوَّرَ) والمصدر تبع الفعل في الإعلال ، والصحة - فإن قيل : فهلا عكس الأمر ، فكان صحة الفعل لصحة المصدر ؟

فالجواب : أن الفعل : هو الأصل في الزيادة ، والإعلال لكونه أصلا في التصرف ، وكون الاسم أصلا في الجمود ، ألا ترى إلى قول التصريفيين : لا يجتمع زائدان في أول الكلمة إلا أن تكون / جارية على فعل (كمطلق) ، ولذلك لا يزداد أول الرباعي إلا فيه (كمُدْخِرَج) . وقولهم : إنما يعمل الاسم إذا كان على وزن الفعل ، فإن خرج عنه لم يعمل .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب

(٢) الصورى : اسم موضع ، أو اسم ماء . المنصف ج ٣/ ٥٩

(٣) ساقطة من أ

(٤) فى أ منقص .

(٥) فى المور .

(٦) فى ب " أصح " .

فلذلك حمل صفة الممدر على الفعل ، ولم يعكس ، وأيضا فلو جعل الممدر الأصل - في ذلك - لم يكن لتصحيحه وجه (١) بخلاف الفعل ، إذ هو - كما قدمنا - [منتقم] (٢) من (اعْتَوَرَ) وكذلك (اجْتَوَرُوا) محمول في التصحيح على (تَجَاوَرُوا) (٣) وقوله : (أو كالجولان ، والمَّتَوَرَى فإن آخرهما زيادة تخرى الأسماء) اعلم أن في الجَوْلَان وشبهه خلافا ، فنقل الزعفراني - في تعليقه - أن سيبويه ذهب [إلى] (٤) أن التصحيح إنما كان فيه للاحاق الألف والنون ، واختصاص ذلك (٥) بالاسم دون الفعل (٦) ، وَمَا هَانَ (٧) وَدَارَان (٨) - عندهم (٩) - شاذ ، والقياس : (موهان)

(١) في أ زيادة " في ذلك " . والكلام مستغن عنها

(٢) في ب " منقم "

(٣) انظر الكتاب ج٤/٣٤٧

(٤) ساقطة من أ

(٥) في ب " ذاك "

(٦) الكتاب ج٤/٣٦٣ ، وانظر التكملة ص ٦٠٠ ، والبغداديات ص ٢٢٣

(٧) اسم رجل . المنصف ج٦١/٣ واللسان / موه

(٨) داران في اللسان : موضع ، وفي المنصف اسم رجل . اللسان / دور ، والمنصف ج٦١/٣

(٩) في ب " عنده "

و (دَوْرَان) قال أبو علي : ويقويه : تكسيرهم الكلمة عليها نحو (سِرْحَانِي) (١)
و (سَرَايِين) و [وَرَشَانِي] (٢) و [وَرَشَانِي] (٣) فهذا (كِسْرَدَاح) (٤) و (سَرَادِيح)
والمبرد يقول : إن الألف والنون لا [تخرجانه] (٥) عن شبه الفعل ، لأنهما غير
معتمد بهما ، وينوي بهما الانفصال ، ولهذا يصغر (السهم) يوتى بهما (كما) (٦) يصغر
ما فيه التاء ثم يوتى بها (٧) قال أبو علي الفارسي - مقويا له - : تصغيرهم
(زَعْفَرَان) على (زُعْفِيرَان) يدل على أنه لا اعتداد بهما ، إذ قد جاوز بحصولهما
بناء المصغر فبقاؤهما في التصغير دليل على ذلك (٨) (فَقَاهَان) و (دَارَان) - عنده -
قياس (وَالجَوْلَان) شاذ ، وقيل : لما صح (النَّزَوَان) و (الغَلْيَان) - وحرف العللة
فيه لام ، واللام محل التغيير - /صح - في بعض المواضع - العين كالجولان - اذ العين
أولى بالتمحيص من اللام لتوسطها ، والتغيير إنما يتسلط على الأطراف • و (الصَّوْرَى) ١/٦١

(١) السرحان : الذئب ، ويقال للأسد بلغة هذيل • النسان / سرح • وانظر شرح الشافية ج ٣ / ١٠٦ ، ١٠٧ •

(٢) الورشان : طائر يشبه الحمامة ، والورشان : حملاق العين • اللسان / ورش

(٣) في أ "روشان ورواشين"

(٤) السرداح صفة من الصفات المحمودة في النياق ومعناها: قيل الطويلة ، وقيل الكريمة •
اللسان / سردح

(٥) في النسختين "تخرجه"

(٦) في أ "ثم"

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب

(٨) قاله ابن جنى في المنصف ج ٢ / ٨

صح الاتصال الألف التي للتأنيث به ، ولا شك في أنها لازمة مخرجة للبناء عن أبنيّة الأفعال .

قال : (أَوْ يُقَمَدُ بِهِ التَّنْبِيْهُ عَلَى الْأَمْلِ كَقَوْدٍ (١) وَعَيْبٍ (٢)) .

قلت : أعلم أن العرب إذ (٣) طردوا الإعلال - في كلامهم - أخرجوا بعض الكلمات مصححا تنبيها على الأصل ، وذلك كما مثل به من (القود) و (العيب) وكأنهم حين راموا ذلك نزلوا الفتحة منزلة الألف ، فمار (كِفْعَال) وجرى (قَوْد) - في التصحيح - مجرى (جَوَابٍ) و (عَيْبٍ) مجرى (سَيَالٍ) (٤) فقد انعكس التقدير في الحركة ، إذ هي سبب الإعلال في (قَامَ) و (تَابَ) وهنا هي السبب في المحة ، ويدل ذلك على إجرائهم الحركة مُجَرَى الحرف قوله (٥) :

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيْقٍ لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطُّنْبَا

(١) القود : قتل القاتل بمن قتل (القصاص) اللسان / قود

(٢) جمع : عَيْبَةٌ ، وهي : وعاء من آدم يكون فيه المتاع ، واسم لموضع السرّ من الرجل . وفي اللسان : " ... فكأنه إنما جاء على عَيْبَةٍ ، وذلك لأنه مما سبيله أن يأتي تابعا للكسرة ، وكذلك كل ما جاء من فَعْلِهِ - مما عينه ياء - على فَعَلٍ " . اللسان / عيب .

(٣) في ب : إذا

(٤) السَّيَال : قيل : شجر من فصيلة العضاء ، وقيل شوك

(٥) لمرة بن هككان ، أحد شعراء الدولة الأموية من مغاصري الفرزدق وجريير . في المقتضب ج٣/ ٨١ ، وشرح السبع الطوال لابن الأنباري ص ٤٩٩ ، وسر المناعة ص ٦٢٠ ، والخصائص ج٣/ ٥٢ ، ٥٣٧ ، وشرح الملوكي ص ٢٢٤ وشرح المفصل ج٦/ ٤٠ ، ج١٠/ ٣٧ ، والتصريح ج٢/ ٢٩٣ وشرح شواهد شرح الشافعية ص ٢٧٧ ، وحاشية الصبان ج٤/ ١٠٨

و (أَنْدِيَّة) (أَفْعَلَة) و (أَفْعَلَة) تكسير (فَعَال) كَجَرَابٍ وَأَجْرَبَة ، ولـولـا إجـراؤـهـم (نَدَى) مَقْصُورًا مُجَرًى (نَدَا ٦) ^(١) مَمْدُودًا لما جاز ذلك (٢) . وهنا تنبيهه في التنبيهة على الأصل، وذلك أنه جاء في الأسماء دون الأفعال ، وذلك لما تقدم من فرعية الاسم في الإعلال ، وأصالة الفعل فيه وجاء في العين دون اللام لقوة العيين وضعف اللام وكثر في الواو وقل في الياء لقرب الياء من الألف ، وبعد الواو عنها .

وأختم هذا / البحث بفائدة ، وأقول مرص أبو الفتح والعبدى بأن قلب السواو والياء ألفا إنما كان بعد إضعافهما ، وإيهانتهما بالسكون ، ولا يقدر انقلابهما متحركين ، لأنها تحمضهما من التغيير ، فإن قيل : فهلا قلبا في القول ، والتبجح ؟

(١) في النمختين ندى والصواب ما أثبتته .

(٢) ما ذهب إليه - هنا - هو مذهب الأخفش ، والعلماء آراء مختلفة في أندية ، فعند المبرد يمكن أن تكون أندية جمعا على غير واحد كَمَلَامِحَ وَمَذَاكِيَر . ويمكن أن تكون جمع نديّ وهو مكان اجتماع القوم ، وأنشد :

يَوْمَانِ يَوْمَ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَّةٍ وَيَوْمَ سَيْرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيلُ

وقال ابن جنى : " لا يريد به أَفْعَلَة نحو أَحْمِرَة وَأَقْفِرَة كما ذهبت إليه الكافة . ولكن يجوز أن يريد به أَفْعَلَة بضم العين تأنيث أَفْعَل وجمع فَعْلًا وهو نَدَى على أَفْعَل كَمَا قال ذو الرمة :

أَمَنْزِلَتِي هِيَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ هَلِ الْأَرْمَنُ اللَّائِي مَخِيْنٌ رَوَّاجِعُ ؟

وكما قالوا : رَسَنٌ وَآرْسَنٌ ، وَجَبَلٌ وَآجِبَلٌ . . . ومنهم من قال إنه جمع فَعْلًا على أَفْعَلَة . قالوا : وهو شاذ . . . وكل هذه الأقوال ليست أندية فيها لفظ جمع اسم ثلاثي ، إنما هو جمع ما كان على فَعَال أو فَعِيل أو نحوهما . والذي ذهبت إليه من كون أنه جمع أَفْعَلَة أمثل . . " سر الصناعة ص ٦٢٠ - ٦٢١ وشرح الشافعية ج ٢ / ٢٧٧ .

وقوله : " السكون لا يلفظ به " غير لازم ، لأن كل ما يقدر سكونه لا يلزم النطق به . ألا ترى أن (قِيلَ) حيث نقلت الكسرة من الواو إلى القاف ، ثم قلبت الواو ياءً ليس لقائل أن يقول : هذا لا يجوز لعدم النطق به ؟ وهذه الأشياء التي يقولها التصريفيون إنما / يقدر أصلاً ، لازماً لنا ووقتاً .

٧٦٢

وقوله " الغرض : السكون فلو حصل لما قلبت الواو والياء ألفاً " غير لازم فإن الغرض : القلب إلى حرف تؤمن معه الحركة ، وما ذاك إلا الألف ، والسكون إنما قدر ذريعة ، ووصلة إلى الألف ، وليس هو مطلوباً لنفسه . فاعرفه .

[حذف الواو والياء الواقعتين لامين]

قال : (وَيُحَذِّقَانِ بَعْدَ الْإِبْدَالِ إِنْ ضُمَّتَا أَوْ كُسِرَتَا لَامَتَيْنِ قَبْلَ وَاوٍ [أَوْ] (١) يَاءٍ سَاكِنَةٍ مُفْرَدَةٍ) .

قلت : يريد نحو قولك هؤلاء (غَاوُونَ) ومررت (بِغَاوِيْنَ) أصله : (غَاوُونَ) و (غَاوِيْنَ) فاستثقلت الضمة والكسرة على الواو ، فأسكنت ، ونقلت إلى ما قبل الواو وهو الزاي بعد إسكانه ، إذ الحرف يستحيل اشتغاله بحركتين ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، هي و واو الجمع ، وياؤه ، وكذا حكم [ما] (٢) لانه ياء نحو قولك هم (٣) (رَاوُونَ) ومررت (بِرَاوِيْنَ) والأصل : (رَاوِيُونَ) و (رَاوِيَيْنِ) ففعل ما ذكرنا ، وإنما تقلب الضمة في (غَاوُونَ) و (رَاوُونَ) ولم تحذف محافظة على واو الجمع وموثالها عن التغيير ، ألا تراك لو حذفتها لوليت الواو المذكورة كسرة الزاي ، والميم وكان يجب قلبها ياءً .

(١) في " و " باسقاط الهمزة

(٢) ساقطة من أ

(٣) في ب " هؤلاء "

فإن قيل : أما علة النقل فواضحة ، لكن (١) الإشكال مع الياء إذ لو لم يقدر نقل الكسرة عن (٢) الياء إلى ما قبلها لم تتغير لأن ما قبلها مكسور ؟

فالجواب : أن قاعدة العرب والنحاة أنه إذا حصل إعلال في بعض الكلم لعلسة أعل الباقي بالحمل عليه ، وإن خلا منها ، ألا ترى إلى حذفهم الواو (٣) في (أَعْدُ) و (نَعْدُ) و (تَعْدُ) (٤) حملا على (يَعْدُ) وكذلك حذفوا / الهمزة من (تُكْرِمُ) و (نُكْرِمُ) و (يُكْرِمُ) حملا على (أُكْرِمُ) وكذلك حمل قلب الواو ياءً في رأيت (غازيا) على قولك جاءني (الغازي) ومررت (بالغازي) . وههنا يقدر (٥) إبدال الكسرة قبل الياء كما فعل ذلك في الواو ، ومثله ما ذهب إليه سيبويه من أن (أَخَوَك) وأَخَوَاتِه حركات العينات فيها تابعة للحركات المقدرة في لاماتها ، إذ أصله : (أَخَوْ) بفتح الخاء لجمعهم إياه على (أَفْعَال) و [أَفْعَال] (٦) جمع (قِيلَ) (٧) بفتح العين (كَقَلَم) و (أَقْلَام) و (حَبَل) (٨) و (أَحْبَال) ثم ضمت العين وكسرت إتباعا للزمة ، والكسرة المقدرتين وكذا يقدر الاتباع في (أَخَاكَ) ويحكم بأن فتحة الخاء غير فتحة (أَخَوْ) حملا لحالة النصب على الرفع والجبر ، وإذا كان كذلك

(١) في ب " ولكن "

(٢) في ب " من "

(٣) في ب " من "

(٤) ساقطة من ب

(٥) في ب " قدر "

(٦) في] " افعالة "

(٧) حكاه عن يونس ، وقال : إن بعض العرب يقول : آخاء في جمع أخو . الكتاب ج ٣ / ٣٦٢

(٨) الحبل محركة : الجنين ، وشجر العنب ، القاموس / حبل .

فقله : (بعد الإبدال) أي : بعد إبدال [حركة] (١) ما قبلهما بالحركة التي كانت عليهما ، وقد يجوز أن يكون مراده نحو (مُطْفَى) و (مَرْمَى) فانك تقول : (مُطْفَوْنَ) و (مَرْمَوْنَ) و (مُطْفَيْنَ) و (مَرْمَيْنَ) وألف مصطفى من الواو وألف (رمى) من الياء فحذفا بعد الإبدال ألفا ، فعلى هذا ، الإبدال : راجع إلى الحرف •

وقوله : (وإن ضمتا أو كسرتا) يحتز به من قولك مصطفيين فاعرفه •

(١) في أ " الحركة "

[إبدال التاء من الواو والياء الواقعين فاء للافتعال]

قال : (فَصْلٌ تُبَدَّلُ التَّاءُ مِنْ فَاءِ الْاِفْتِعَالِ وَفُرُوعِهِ إِنْ كَانَتْ فَاوُهُ وَآوًا ، أَوْ يَاءَ غَيْرِ مُبَدَّلَةٍ مِنْ هَمْزَةٍ) .

قلت : فإنك تقلب الواو ، والياء تاءً ، وتدغمهما في تاء/افتعل ، وذلك نحو ١/٦٣ (اِتَّزَنَ) إذا بنيت (١) افتعل مما فاؤه واو أو ياء (٢) : (يَتَزَنُ) فهو (مُتَّزِنٌ) والأصل (اَوْتَزَنَ) و (يَوْتَزِنُ) و (مُوْتَزِنٌ) ففعل به ما ذكرنا ، وكذلك (اَتَّسَرَ) و (يَتَّسِرُ) و (مُتَّسِرٌ) من اليسر ، أو من أيسار (٤) الجُزُورِ (٥) والعليسة في ذلك أنهم لو لم يقلبوها تاءً لزمهم قلب الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها ، نحسو (اِئْتَزَنَ) و (اِئْتَسَرَ) في الأمر ، وألفا إذا انفتح ما قبلها على لغة من يقول (يَاجِلٌ) وذلك نحو (يَإْتَزِنُ) ثم ترد إلى الواو إذا انضم ما قبلها نحو (مُوْتَزِنٌ) وكذلك حكم الياء في التغير (٦) خلا أنها تثبت بعد الكسرة ، فلما رأوا مصيرهم إلى تغييرهما لتغير ما قبلهما قلبوهما إلى حرف جلد يتغير ما قبله ولا يتغير ، وهو : التاء لأنه قريب (٨) المخرج من الواو ، وفيه همس يناسب لينها ،

(١) في ب ابتنيت .

(٢) في ب " ياء " .

(٣) ساقطة من ب

(٤) في ب " اليسار " .

(٥) الجزور : الناقة المجزورة . وأيسارها : أجزاؤها ، اذ كانوا ينحرونها ويستهمون عليها . اللسان / يسر

(٦) في ب " التغير " .

(٧) في أ زيادة " من " بعد " قريب " .

وأيضا فقد قصدوا بذلك موافقة لفظه لما بعده ، فيقع الإدغام ، ويرتفع اللسان بهما ارتفاعا واحدة . واعلم أن من العرب من يجرى ذلك (على أمه من غير إبدال ، ويحتمل من التغيير ما تجنبه أولئك) (١) .

وقوله : (من تاء الافتعال وفروعه) يريد نحو (الاتَّعَد) و (الاتَّسَّار) وفروعه هي : الماضي ، والمستقبل ، والأمر ، والنهي ، واسم الفاعل ، والمفعول . ولا إشكال في أنها فروعه ، إذ المصدر هو الأصل عند البصري .

وقوله : (أو ياء غير مبدلة من همزة) يريد أنك لو بنيت افتعل من / أكل ٦٣/ب لقلت (ائْتَكَل) والأصل : (ائْتَكَل) فقلبت الهمزة اشائية - وهي الفاء - ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، فهذه الياء لا تبدل تاءً لأن هذا البديل إنما يجب عند دخول همزة الوصل عليها ، وذلك غير واجب فيها ، ولا مطرد في تماريفها ، إنما يلزم في هذا المثال ، وإذا لم تكن أصلا ولا لازمة لم يجز إبدالها لأن هذا الإبدال في الياء الأصلية قليل ، إنما يكثر في الواو ، وجاء في الياء تشبيها لها بالواو ، وإذا قل في الياء الأصلية لم يجز في الياء العارضة . وقال الخوارزمي : وإنما أبدل في (اتَّسَّر) لإجراء الياء مجرى الواو ، كما الحققت الواو بالياء في (خُطَوَات) ساكنة [الطاء] (٢) تشبيها (لها) (٣) (بِمُدِّيَّات) (٤) وذلك لأنها لو حركتها لانقلبت الياء

(١) ما بين القوسين ساقط من ب

(٢) في أ " التاء "

(٣) ساقطة من ب

(٤) المُدِّيَّة : الشفرة ، مثله الميم ، وكبد القوس ، جمعها مُدِّي ومُدِّي . القاموس / مدى

(وَأَوَّ) (١) لانضمام ما قبلها ، وإذا كانت التاء لا تكاد تبدل من [الياء] (٣) فكيف

إذا كانت منقلبة عن همزة ؟
[قلب تاء الافتعال ثاء أو دالاً أو طاء]

قال : (وَتُبْدَلُ تَاءُ الْاِفْتِعَالِ وَفُرُوعِيهِ ثَاءً بَعْدَ الثَّاءِ وَتُدْغَمُ فِيهَا ، وَدَالاً بَعْدَ الدَّالِ وَالدَّالِ ، وَطَاءً بَعْدَ الطَّاءِ وَالظَّاءِ [وَالضَّادِ وَالضَّادِ] (٣) وَتُدْغَمُ فِي بَدَلِهَا الضَّاءُ وَالدَّالُ وَيُظْهِرَانِ (٤) ، وَقَدْ تُجْعَلُ مِثْلَ مَا قَبْلَهَا مِنْ طَاءٍ أَوْ دَالٍ أَوْ حَرْفٍ صَغِيرٍ ، وَقَدْ تُبْدَلُ دَالاً بَعْدَ الْجِيمِ)

قلت : إذا بنيت افتعل من (شَرَدَ) (٥) قلت (اشَرَدَ) [وأصله : اشَرَدَ] (٦)
فأبدلت التاء ثاءً ، وأدغمت التاء في الثاء .

وقوله : (ودالاً بعد الدال) يريد أنك لو بنيت من " دَرَأَ " أي : دَفَعَ (٧) " اِفْتَعَلَ "

قلت : (اَدْرَأَ) وأصله : (اَدْتَرَأَ) ، وكذلك (اِفْتَعَلَ) من / ذَكَرَ قلت :
اَدْدَكَرَ والأصل : (اَدْتَكَّرَ) (٨) والعلة في ذلك أن الدال ، والدال مجهوران ،

(١) ساقطة من ب

(٢) في أ " التاء "

(٣) في أ " أو الضاد أو الماد "

(٤) في ب " اولا يظهران "

(٥) الشَّرَدَ : الهَشْمَ • وَشَرَدَ الْخُبْزَ كَسَرَهُ • اللسان / شرد

(٦) ساقطة من أ

(٧) اللسان / درأ

(٨) في مكانها في ب " أدترأً وأدتكّر "

والتاء حرف مهموس ، وبينهما تناف ، وتنافر في الصوت فأبدلوا التاء دالا لأنها
من مخرجها - رغبة في تجانس الصوت وفرارا من تنافره •

وقوله : (وطاء بعد الطاء ، والظاء أو المصاد والضاد) يعني : أنك إذا
بنيت (افتعل) مما فاءه طاء أو ظاء أو صاد أو ضاد أبدلت من التاء (١) طاءً
(وذلك نحو اظَّرد) (٢) وأمله (اظَّرد) و (اظَّلم) و [أمله] (٣) (اظَّلم)
و (اصَّبر) وأمله : (اصَّبر) و (اصَّرب) وأمله : (اصَّرب) ففعل
ما ذكرنا من الإبدال ، لأن هذه الحروف من حروف الاستعلاء ، وهي مطبقة ، والتاء حرف
مهموس منفتح غير [مستعل] (٤) فكروا اللفظ بحرف وقبله حرف ينافيه ؟ فأبدلوا
من التاء طاءً ، لأنهما من مخرج واحد ، ألا ترى أنه لولا إطباق [الطاء] (٥) لكانت دالاً
ولولا جهر الدال لكانت تاءً فمخرج هذه الحروف واحد ، لكن ثم أحوال تفرق
[بينها] (٦) كالجهر ، والإطباق ، والهمس ، وفي الطاء إطباق واستعلاء يوافق به
ما قبله ، فقلبوا التاء طاءً ، [ليتوافق] (٧) الصوت ، ولا يتنافر ، ولذلك نظائـر

(١) في ب " الياء "

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب

(٣) ساقطة من أ

(٤) في أ " مستقل "

(٥) في أ " التاء "

(٦) في أ " بينهما "

(٧) في أ " ليوافق "

قالوا في مصدر (مَزَدَر) فأبدلوا (١) من الصاد الزاي، لأنها اختها في المخرج ،
والمفير ، وموافقة للدال في الجهر (وقالوا : في (سِرَاط) ؛ (سِرَاط) وفسي
(سَوِيْق) : (٢) (سَوِيْق) طلبا للمجانسة (٣) وقالوا (عالم) بالإهالة لذلك - أيضا .
وهنا تنبيه ، وهو أن هذا الإبدال مما وجب ولزم حتى / صار الأصل فيه مرفوضا لا يتكلم
به ، كما لم يتكلم بأصل (قَامَ) و (بَاعَ) وشبههما ، ولا بأصل (سَيِّد) وبابه إلا شاذاً .
وقوله : (وقد تدغم - في بدلها - الظاء والذال ، أو يظهران) يعني : أن من
العرب من إذا بنى (أَفْتَعَلَ) مما فاؤه ظاء معجمة أبدل التاء طاءً غير معجمة ، ثم
تبدل من الظاء التي هي فاء طاء - أيضا- لما بينهما من المقاربة ، ثم تدغمها في الطاء
المبدلة من تاء الافتعال ، فتقول : (أَطْلَمَ) بالطاء غير المعجمة ، وأصله (أَطْتَلَمَ) (٤)
ثم (أَظْلَمَ) (٥) ثم (أَطْلَمَ) ^(٦) ولا يفعلون ذلك في الصاد والضاد ، لئلا يزيل الإدغام
صغير الصاد . وتفشي الضاد . وكذلك إذا بنيت (أَفْتَعَلَ) من الذكر قلست :
(أَذْدَكَرَ) (٧) فأبدلت من التاء دالا ، ومنهم من يبدل من الذال دالا ، ويدغم الدال في
الدال (٨) فيقول (أَذْكَرَ) .

(١) في ب " ابدلو "

(٢) السويق : ما يتخذ من الحنطة والشعير ، وسويق الكرم : الخمر . اللسان / سوق

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب

(٤) في ب " اطلتم "

(٥) في ب " اضلم "

(٦) في ب " اظلم "

(٧) في ب " اذذكر "

(٨) في ب " الدال في الذال "

- وقوله : (أو يظهران يعني : تظهر الطاء والذال ، وهو المشهور ————) .
- وقوله : (وقد تجعل مثل ما قبلها من ظاء أو ذال أو حرف صفيـــــر) .
- فيقول : (اظْلَم) و (اذْكَر) و (اصْبَر) و (قد) (١) قرئ : (أن يَمْطِحَا) (٢) في (أن يَمْطِحَا) (٣) و (ازْجَر) (٤) . وهنا تنبيه وهو أنه لا يجوز قلب الصاد أو الزاي إلى لفظ ما بعدهما ، وذلك لأن فيهما صغيرا يذهب (٥) الإدغام ، ولذلك .
- استمعف الكل قراءة أبي عمرو (يَغْفِرَ لَكُمْ) (٦) بإدغام الراء في اللام ، لأن الإدغام يزيل التكرير الذي فيها .
- وقوله : (وقد تبدل دالا بعد الجيم) يريد نحو اخدموا في اجتمعوا وهو ظاهر .

(١) ساقطة من ب

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة النساء . وهذه قراءة : الجحدري ، وعثمان البتني .
القرطبي ج ٥ / ٤٠٤ ، املاء ما من به الرحمن ج ١ / ١٩٧

(٣) ساقطة من ب

(٤) ازْجَر أصلها : ازتجر وانظر المنصف ج ٢ / ٣٣٠

(٥) في ب " مذهبة "

(٦) من الآية ١٢ من سورة الصف .
ونكرر الزجاج : إنها غير جائزة عند جميع البصريين ما خلا أنا عمرو وذلك لأنهم لا يجيزون إدغام الراء في اللام ويجيزون العكس .
معاني القرآن ج ٥ / ١٦٧ .

[الإعلال بالنقل وما يتبعه]

قال (فصل / إن كانت الياء أو الواو عَيْنَ فَعْلٍ لَا يَتَعَجَّبُ وَلَا مُصَرَّفٍ مِنْ عَوْرٍ وَنَحْوِهِ ،
أَوْ عَيْنَ اسْمٍ غَيْرِ جَارٍ عَلَى فَعْلٍ مُصَحَّحٍ ، أَوَّلُهُ مِيمٌ زَائِدَةٌ غَيْرُ مَكْسُورَةٍ أَوْ مَمْدَرٍ عَلَى
إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ أُبْدِلَ مِنْهَا إِنْ [لَمْ] (١) يُجَانِسْ حَرَكَتَهَا مَجَانِسَهَا بَعْدَ نَقْلِهَا إِلَى السَّاكِنِ
قَبْلَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفَ لِيْنٍ وَلَمْ تَعَلَّ اللَّامُ ، أَوْ تَضَاعَفَ .)

قلت : إنه متى كانت الواو أو الياء عين فعل نحو قولك (أَعَانَ) و (أَبَانَ) قلبتا
الفا ، والأمل (أَعَوْنَ) و (أَبَيَّنَ) لأنهما من العَوْنِ والتَّيَانِ فنقلت الحركة التي فيهما
إلى الساكن قبلهما ، وقلبا ألفا ، لتحركهما - في الأصل - وانفتاح ما قبلهما الآن .
ونقل عبد القاهر عن شيخه أنه يستضعف (٢) هذا إذ يؤدي إلى أن يكون الوزن (أَفْعَلُ)
بفتح الهمزة ، والفاء وسكون العين ، وهو بناء معدوم فلا يحمل عليه ، واختار أن تكون
الهمزة أدخلت على الماضي بعد حصول القلب فيه فبقى على حاله . وهذا فيه نظر
إذ يلزمه أن يكون الوزن : (أَفْعَلُ) بفتح الهمزة ، والفاء ، والعين ، وهو بناء معدوم ، وقد
وقع فيما فر منه . ومما يضعفه - عندي - قول النحاة إن نحو (أَغْيَلَتْ) (٣) المرأة
و (أَجَوَدَتْ) (٤) و أَطْيَبَتْ (٥) (٦) و (اسْتَحْوَذَ) و (اسْتَنْتَيْسَتْ) الشاة إنما صح

(١) ساقطة من أ

(٢) في ب " استضعف "

(٣) " أغيلت المرأة ولدها إذا أرضعته لبنها وهي حامل ، القاموس / غيل

(٤) يقال : أجدت الشيء ، وأجودته ، وأطلت ، وأطولت . اللسان/ جود . وانظر الكتاب ج٤/ ٣٤٦

(٥) في النسختين " أطنب "

(٦) أطيب الشيء ، مثل استطابه ، وطيبه : وجده طيبا . اللسان/ طيب . وقال سيبويه : "وقد

جاءت حروف على الأصل غير معتلة مما اسكن ما قبله . . . وذلك نحو قولهم : أجودت ،
وأطولت ، واستحوذ ، واسترّوح ، وأطيب ، وأخيلت ، وأغيلت ، وأغيمت . فكل هذا فيه

اللغة المطردة " الكتاب ج٤/ ٣٤٦ .

ذلك وشبهه مَنبَهة على أن أصل (أَقَامَ) (١) و (أَعَادَ) و (اسْتَقَامَ) و (اسْتَعَاذَ) (٢) (أَقْسَمَ) و (أَعُوذَ) (٢) و (اسْتَقْوَمَ) و (اسْتَعُوذَ) (٢) .

وقوله : (لا لتعجب) يعني : ان فعل / التعجب لا تقلب عينه . تقول : " ما أقولته " ، ٦٥/ب وما أبَيَّعته " وإنما لم يقلب لوجهين الأول : أنه لما لم يتم صرف تصرف الأفعال لم يدخلوه الإعلال ، بل أجروه - في الصحة - مُجَرَّي - الأسماء . والثاني أنهم قصدوا الفرق بين (أفعل) في التعجب وبينه في غيره مما كان معتل العين ، وكان فعل التعجب أحقّ بالتحريك لشبهه بالأسماء ، ويدل ذلك على ضعفه في الفعلية : ذهاب الأكثرين إلى أنه لا يجوز استعمال المصدر معه ، وأنه لا يفصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور ، فقد انحط عن درجة (ان) ولصحته ذهب الكوفيون إلى أنه اسم (٣) .

وقوله : (ولا مصرف من عَوَرَ ونحوه) يريد أن (ع) عَوَرَ صح وإن تحركت واوه وانفتح ما قبلها ، لأنه في معنى (اعْوَرَ) فجعل مثله في الصحة حيث وافقه في المعنى ، والمصرف منه ، (و) (٥) هو المضارع واسم الفاعل والمفعول كَيَعْوَرُ و (عَاوَرَ) و (مُعَوَّرَةٌ عينه) ومثله : (ازْدَوَّجُوا) و (اجْتَوَرُوا) صحا حيث كانا بمعنًى (تَزَاوَجُوا) و (تَجَاوَرُوا) . وهنا تنبيه وهو أن من قال : (عَارَ) فأعله لزمه أن يُعِلَّ ما تصرف منه على قياس مثله فيقول : (يَعَارُ) (٥) و (اسْتَعَارَ) و (عَائِرٌ) بالهمز .

(١) في ب : قام

(٢) في ب بالبدال جميعها

(٣) انظر الانصاف ج ١/ ١٢٦

(٤) في ب زيادة : " ليس غرض المصنف نفس عور ، وإنما غرضه المصرف منه " . ويبدو أنها كانت تعليقا أو تصويبا من أحد قراء الكتاب ثم اقمحها الناسخ وكان ابن مالك يتحدث

عن الاعلال بالنقل فوهم ابن إياز أنه يتحدث عن عدم الاعلال في عور

(٥) ساقطة من ب

(٦) في ب " يعار " تكرير

وقوله : (أو عين اسم غير جار على فعل مصحح ، أوله ميم غير مكسورة) [يعني (١)]
نحو (مُقَال) و (مُبَاع) و (مَقَام) بضم الميم والأصل (مُقُول) (٢) و (مُبَيِّع) و (مُقَوِّم) فنقلت الحركة إلى الساكن قبلها ، وقلبت العين ألفا . واحترز بقوله (غير جار على فعل مصحح) عن نحو (مُعَوِّز) من (عَوِّز) فإنه يجب / تمحيحه لمحة (عَوِّز) .
واحترز بقوله (أوله ميم غير مكسورة) عن (مُخَيِّط) و (مُقُول) وإنما صح ذلك لأنه محذوف من (مُخَيِّط) و (مُقُول) ولو أعل هذا لالتقى ألفان فلم يكن بد من حذف أحدهما ، فيقال : (مُخَاط) و (مُقَال) وحينئذ لا يعلم أيهما (مُقَال) أو (مُفَعِّل) .

وقوله : (أو مصدر على إفعال واستفعال) يعني نحو (إِقَامَة) و (اسْتِقَامَة) والأصل (إِقْوَام) و (اسْتِقْوَام) كإخراج واستخراج ، لكن نقلت الفتحة إلى الساكن وقلبت العين ألفا فالتقى ألفان الأولى : المنقلبة عن العين والثانية : الألف الزائدة ، فمذهب سيبويه أن المحذوفة منهما هي الزائدة ، لضعفها بالزيادة ، والقرب من الطرف ، فوزنهما (إِفْعَلَة) و (اسْتِفْعَلَة) (٣) ومذهب الأخفش : أن المحذوفة هي العين ، لإعلالها (٤) (٥) وممن كلامهم (الإعلال يؤنس بالإعلال) فوزنهما : (إِفَالَة) و (اسْتِفَالَة) فتقول على الأول - في مثلها من (وَأَيَّت) - (إِيَوَائَة) واستَوَائَة بهمزة . وعلى الثاني : (إِيَوَائَة)

(١) ساقطة من أ

(٢) في ب "مقوم"

(٣) الكتاب ج ٤/ ٣٤٨ ، ٣٥٤ ، وانظر المنصف ج ١/ ٢٩١ - ٢٩٢

(٤) في ب "لاعتلالها"

(٥) نقله عنه أبو عثمان المازني ، وابن جني . المنصف ج ١/ ٢٩١ - ٢٩٢

و (اِسْتَوَايَة) بألف . نعم لو خففت الهمزة في الأول لقلبتهما ألفا لسكونها ، وانفتاح ما قبلها ، فيتفق اللفظ - حينئذ - على المذهبين .

وقوله : (أبدل منها إن لم يجانس حركتها ، مجانسها بعد نقلها إلى الساكن قبلها)
يعني : أن العين في (أَقَامَ) ومُقام متحركة بالفتح ، وغير خفي أن الفتحة لا تجانس الواو وانما تجانسها الضمة ، وكذلك الياء في (أَبَانَ) و (مَبَاع) إذ هي مفتوحة /
ومجانسها : الكسرة ، فالضمير (١) في منها يعود إلى العين ، والضمير في (مجانسها) يعود إلى الحركة ، إذ الفتحة تجانس الألف ، وهي بعضها ، وقد تقدم الكلام على النقل بما فيه كفاية .

وقوله : (ان لم يكن حرف لين ولم تعل اللام أو تضاعف) يريد : إن لم يكن الساكن حرف لين نحو (قَاوِل) و (عَوْد) و (زَيْن) وذلك لأنه لو أعل بالسكون لالتقى ساكنان فيفضى إما إلى حذف أحدهما أو قلبه ، والحذف متعذر والقلب - أيضا - يوجب لها تغييرا ، ولأنهما يصحان إذا أسكن ما قبلهما كما في غَزَوٍ وَظَبْيٍ ، ويحترز بقوليه (لم يُعَلَّ (٢) اللام) عن (أَعْيَا) إذ أصله : (أَعْيَيَّ) بوزن (أَكْرَمَ) فقلبت اللام ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلو أعلت العين لاجتمع إعلان ، ولم يكن بد من تغيير آخر .
ويحترز بقوله : (ولم يُضَاعَفْ من (٣)) (اسْوَادَ) لأنه لو أعل لحركت السين ، وحذفت ألف الوصل واجتمع ألفان ، فحذفت إحداها فبقى (سَادَ) فلا يدري أهو : (أَفْعَالٌ) أو (فَعَلٌ) (٤) وهذا واضح .

(١) في ب " بالضمير "

(٢) في ب " وتعل " بزيادة الواو . قبل " يعل "

(٣) في ب " عن "

(٤) في ب زيادة " صوابه أو قال " ولعها خطأ من الناسخ .

قال : (وَتُحَذَفُ وَاوُ مَفْعُولٍ ، وَيَفْعَلُ بِعَيْنَيْهِ مَا ذَكَرَ ، وَإِنْ كَانَتْ يَاءٌ وَقِيَّتِ الْإِسْدَالَ يَجْعَلِ الضَّمَّةُ الْمَنْقُولَةَ مِنْهَا كَثْرَةً) .

قلت : (وتحذف واو مفعول) هو (١) قول سيبويه ، وذلك نحو (مَقُول) و (مَقُود) والأصل : (مَقُوُول) و (مَقُوُود) بوزن مضروب ، فلما قصد إعلاله حملا على إعلال الفعل نقلت الضمة من الواو التي هي العين إلى الساكن قبلها وهو الفاء ، فالتقيا / ١٧/أ ساكنان ، وهما : الواوان : العين والزائدة ، فذهب سيبويه إلى أن المحذوفة : الزائدة فالوزن : (مَفْعَل) وتمسك بوجوه ، الأول (٧) : أن حذف الزائد أولى (من حذف الأصل إذا لم يخل الحذف بمعنى ، إذ المحافظة على الأصل أولى) () وهنا لم يخل بمعنى ، إذ ليس [في] () اللفظ بينهما فرق ، بل ذلك أمر حَكَمِيّ تقديرّي ، والمعنى مفهوم على التقديرين ، فإذا تعارضا وتساويا في عدم الإخلال بالمفهوم كان حذف الزائد أولى . والثاني : أن الأصل - في هذا المثال - أن تدل الحركة في العين والميم على اسم المفعول ، كما في اسم الفاعل ، نحو (مُقيم) و (مُعَيم) : وإنما قصد بزيادة الواو : الفرق بين اسم المفعول من الثلاثي ، وبينه من الرباعي ، والفرق يحصل بحذف أيهما كان ، وفي حذف الزائد إقرار للأصلي ، فكان أولى .

(١) في ب " وهو "

(٢) كررت كلمة الاول في ب .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) ساقطة من أ .

والثالث : أن المحذوف لو كان الأصلي لقبل : [مَبُوع] (١) إذ لا حاجة إلى قلب الواو ياءً .

والرابع : أنه ليس في مذهب سيبويه إلا نقل الحركة والحذف ، وإبدال الضمة كسرة . وفي مذهب الأخفش : النقل ، والحذف ، وإبدال الضمة كسرة ، والواو ياءً ، ومهما قل التغيير كان أولى (٢) .

وذهب الأخفش إلى أن المحذوفة الأصلية ، والوزن (مَفُول) واحتج بأن الزائد لمعنى فيجب أن يحذف ما قبله قياساً على ياء المنقوص ، وألف المقصور إذا نوناً ، وهذه قاعدة مطردة في الساكنين إذا التقيا / وجب تغيير الأول إما بالحذف - كما تقدم - وإما (٣) بالتحريك نحو : (قامت المرأة) ولم يقيم الرجل . قال أبو عثمان المازني (و) (٤) كلا القولين حسن جميل ، ومذهب أبي الحسن الأخفش أقيس من جهة قاعدة الحذف للأول إذا وليه ساكن ومذهب سيبويه أقل كلفة وعملاً (٥) .

وهنا تنبيهان ، الأول : أن كل واحد منهما خالف أصله في هذه المسألة ، أما سيبويه فلأن الأصل عنده : إذا اجتمع ساكنان الأول منهما حرف لين حذف الأول منهما . وقد رأيت كيف خالف ذلك هنا وحذف الثاني . وأما الأخفش فلأن الأصل - عنده - أن الفاء

(١) في أ "مبيوع"

(٢) انظر الكتاب ج٤/٣٤٨ . وهذا أمر خاص بالياء

(٣) في ب "أو" بدل "واما"

(٤) سقطت الواو من ب

(٥) المنصف ج١/٢٨٧ - ٢٨٨

إذا كانت مضمومة ، وبعدها ياء أصلية قلبت واؤا ، لانضمام ما قبلها ، محافظة على الضمة . وقد رأيت كيف خالف ذلك - هنا- فقلب الضمة كسرة . والثاني : أنهما - مع ذلك - حافظا على أصليهما من جهة أخرى ، فحافظ سيبويه على أصله ، وهو أن الياء التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلبت الضمة كسرة ، فلما رأى الفاء التي هي الياء كسرت غلب على ظنه أن الكسر لأجل الياء . وحافظ الأخفش على أصله ، وهو : أن الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واؤا ، لانضمام ما قبلها ، وزعم أن الكسرة للفرق بين ذوات الواو والياء . فاعرفه ، فقد أوضحته .

وقوله : (ويفعل بعينه ما ذكر) يعني ما تقدم من نقل الحركة ، والحذف بعد

١/٦٨

ذلك لالتقاء الساكنين . /

وقوله : (وان كانت ياء وقيت الإبدال) بين مما ذكرته (١) وهو على رأي سيبويه .

قال : (وَتُحْدَفُ أَيْفُ إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ ، وَتَعَوَّضُ مِنْهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ) .

قلت : قد تقدم أن قولك : (إِقْوَامٌ) و (اسْتِقْوَامٌ) لما نقلت الحركة من العين إلى

الفاء ، وقلبت ألفا التقى ألفان فحذفت [إحداهما] (٢) على الخلاف بين الرجلين .

وقوله : (وتحذف ألف استفعال) هو رأي سيبويه (٣) . ولما حذفت عوضت منها

(١) في ب "بما ذكرته"

(٢) في أ "احديهما" وهو خطأ .

(٣) الكتاب ج ٤/٣٤٨

التاء . وقال [الكوفيون] (١) : لا يجوز حذفها إلا في الإضافة كقوله تعالى (وَإِقَامِ
الْمَلَائِكَةِ) (٢) لأن المضاف إليه كأنه قائم مقامها في ذلك (٣) ، والبصريون يجيزون
حذفها في غير الإضافة . وهذا مستقصى في المسائل الخلافية . ولو قال : تاء
التأنيث لكان أحسن من قوله : (هاء التأنيث) لأن التاء الأصل ، والهاء بدل منها
في الوقف (٤) وقد وقع ذلك في عبارة جماعة من المصنفين . (٥)

قال : (وَيَتَلْ هَذَا الْإِعْلَالَ الْمَذْكُورَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا وَافَقَ الْمُضَارِعَ فِي زِيَادَتِهِ ، لَا فِي
وَزْنِهِ وَفِيهِمَا يَشْرُطُ كَوْنُهُ مَنقُولًا) .

قلت : شرط إعلال الاسم غير الثلاثي : أن يكون موافقا للفعل في الحركات،
والسكنات ، لكن يخالفه في أحد (٦) أمرين الأول : أن تكون زيادته مختصة
بنوعه من الأسماء ، ألا ترى أن [مفعلا] (٧) (كمقام) [هو] (٨) على وزن الفعل ،
غير أن زائده - وهو الميم - لا يكون في الأفعال ، فدل ذلك على أنه اسم .
والثاني : أن يخالفه في الزنة ، وذلك كأن تبني من البيع مثل (تَحْلِي) (٩) فتقول
(تَبِيح) [فتقلبت] (١٠) بحسرة / الياء إلى التاء .

ب/٦٨

(١) ساقطة من أ

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء

(٣) ذكره الفراء في معاني القرآن ج ٢/٢٥٤ وأنشد :
إِنَّ الْخَلِيْفَ أَجَدُّوا الْبَيِّنَ فَأَنْجَرَدُوا وَأَخْلَفَكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

وانظر الخصائص ج ٣/١٧١ ، وتفسير القرطبي ج ١٢/٢٨٠

(٤) في ب "الوقف"

(٥) قال المالقي في رصف المباني ٢٣٨ : " فاعلم أن الكوفيين يزعمون أنها
هاء في الأصل ، لأن الوقف عليها هاء وليس ذلك بصحيح لأن الوقف عارض
واللفظة تاء ، وهو الأصل ، فلا يعدل من الأصل إلا بدليل " وانظر
الجنى الدانى ١١ ومعنى اللبيب ١٩٣ .

(٦) في ب احدى

(٧) في أ "مفعلا"

(٨) ساقطة من أ

(٩) التَّحْلِي والتَّحْلُة : غشاء رقيق يكون بين الأديم وشعره
اللسان / حلا

(١٠) في أ "فتقلب"

ولو بنيت منه مثل (يَضْرِب) لقلت (يَبِيع) من غير نقل ، والفرق بينهما :
أن في الأول مع النقل لا يقع لبس بين الفعل ، والاسم ، لأن الوزن فارق بخلافه فسي
الثاني ، فإنهما متفقان فيه فيخاف اللبس .

وهنا تنبيهه ، وهو : أن المصنف إنما ذكر ما وافق الفعل في الزيادة وخالفه في
الوزن - كما ذكرنا - ولم يذكر القسم الآخر وهو : ما وافقه في الحركات والسكنات
دون الزيادة ، والأجود ما فصلته .

وقوله : (وفيهما بشرط كونه منقولاً) أي : موافقته في الزيادة [والزنة] (١)
إذا كان في الأصل فعلاً وسمى به ، نحو (يَزِيد) و (تَزِيد) في الأعلام ، وذلك لأنه
أعل وهو فعل ثم سمي به فبقي على حاله . فقد رأيت موافقة (يزيد) للفعل فسي
الزيادة ، [وهي] (٢) الياء ، والوزن وهو يَفْعَل كِيَضْرِب .

(١) في أ " في الياء "

(٢) في أ " في "

(٣) في ب زيادة " ما عرفه "

[حذف فاء المثال الواوى فى المضارع]

قال : (قَمَلُ حَقِّ الْمَضَارِعِ أَنْ يَكُونَ ثَانِيَهُ الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ الْمَاضِي ، فَحُذِفَتْ
الْوَاوُ فِي نَحْوِ [يَعِيدُ] (١) لِاسْتِثْقَالِهَا بَيْنَ يَاءٍ مَفْتُوحَةٍ ، وَكَسْرَةٍ لَازِمَةٍ ظَاهِرَةٍ
أَوْ مَنْوِيَةٍ وَحُمِلَ عَلَى ذِي الْيَاءِ أَخَوَاتُهُ) .

قلت : اعلم أن ثاني المضارع هو أول الماضي (كَضَرَبَ يَضْرِبُ) و (خَرَجَ
يَخْرُجُ) لأنك تزيد حرف المضارعة على بناء الماضي • وغرض المصنف بهذا :
أن يقرر - عندك - أن أصل (يَعِيدُ : يَوْعِدُ) لكن حذفت الواو ، والحذف على
ضربين : حذف لعلة فيطرد ، وحذف لغير علة ، فيقتصر فيه على السماع • والأول
يكون في أحرف ، منها الواو في هذا الموضع ، وهو وقوعها بين ياء مفتوححة /
وكسرة ، وعلته : أن الواو من جنس الضمة ، وتقدر بضميتين ، والكسرة التي بعدها
من جنس الياء التي قبلها ، ووقوع الشيء بين شيئين يصادفانه مستثقل ، فوجب الفرار منه ،
لا سيما إذا غلب الشيطان على شيء واحد (٢) وقد وجد ذلك - هنا لأن الياء
متحركة ، فهي كثلاث حركات ، والكسرة رابعة ، والواو بحركتين والمتجانسات (٣)
أكثر ، فغلبت • يدل عليه أنهم استثقلوا الخروج من كسر إلى ضم • كذا قالوا •
وفيه - عندي - نظر ، لأنهم جعلوا الكسرة رابعة المتجانسات بناء على أن الياء
بكسرتين ، وهي متحركة ، لكن هذا يستقيم أن لو كانت حركتها كسرة ، فأما الفتحة
فليست من جنس الكسرة ، فإن أريد القرب بمعنى أنها أقرب إلى الكسرة من الضمة فله

(١) ساقطة من أ

(٢) في ب " الشيء الواحد "

(٣) في ب " فالمتجانسات "

وجه ، وهو بعيد • وقال بعض المتأخرين : الفعل ثقيل ، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم ، فلما حمل هذا الثقل وجب رفعه ، وذلك بحذف شيء فلا يجوز حذف الياء ، لأنها لمعنى ، ولا يجوز حذف الكسرة ، لأن بها يعرف وزن الكلمة • فلم يبق إلا حذف الواو ، وأيضا فحذفه أبلغ في التخفيف من حذف أحدهما •

وقال الخوارزمي : إنما حذفت في (يَعِيدُ) لكونها أجنبية بين أختين حقيقة ، وفي (يَسَعُ) لكونها أجنبية بين أختين تقديرا ، لأن الأصل في السين : الكسر •

وقوله : (من ياء مفتوحة) يحترز به من (يُوعِدُ) مستقبل (أَوْعَدُ) و(يُوزِنُ) مستقبل (أَوْزَنَ) فإن الواو - هنا - تثبت ، ولا تحذف / لأمر ، الأول : أن أصل يُوعِدُ (يُؤَوِّعِدُ) فحذفت الهمزة ، فالواو وفي التقدير - ليست بين ياء وكسرة ، بل بين همزة وكسرة •

والثاني : أنه لو حذفت الواو بعد حذف الهمزة لتوالى حذفان متلاصقان •

والثالث : أن الواو جانسها ما قبلها ، وهو ضم الياء فلم يبق إلا الكسرة وحدها مضادة فاحتملت - وفيه ضعف •

وإن انفتح ما بعدها كانت أحق بالإثبات كقوله [سبحانه] (١) (وَلَمْ يُؤَلَّكَدْ) (٢) •

وقوله : (وكسرة ظاهرة أو مقدرة) الظاهرة (كَيَعِيدُ) والمقدرة (كَيَسَعُ) ويتهب والأصل : الكسر ، والفتحة عارضة ، لأجل حرف الحلق ، والعارض لا اعتداد به •

(١) ساقطة من أ

(٢) من الآية ٣ من سورة الإخلاص

وهنا تنبيهه ، وهو أن أصل (يَذَر : يُوَذَّر) فحذفت الواو لما ذكرنا ، ثم فتحت الذال - وإن لم يكن اللام حرف حلق - حملا على (يَدَع) حيث كان بمعناه . قال أبو علي : " كما قالوا : [لا نولك] (١) (٢) أن تفعل " ^(٣) فأدخلوا لا على المعرفة حيث كان معناه : لا ينبغي لك . واعلم أن عروض الفتحة - هنا - كعروض الضمة في (وَجَدَ يَجِدُ) حكاه البستي في تعليقه

وقوله : (وحمل على ذي الياء أخواته) يعني : حذفت الواو لوقوعها بين ياء ، وكسرة ، و (٤) حمل على ذلك (أَعِد) و (تَعِد) و (تَعِد) ولا تستفكرن الحمل في لغتهم فإنه عندهم معتبر .

قال : (وَالْأَمْرُ وَقِيلَ مَصْدَرًا مُحَرَّكَ الْعَيْنِ بِحَرَكَةِ الْفَاءِ ، وَكَذَلِكَ فَعَلَةٌ مِنْ ذِي الْكَسْرِ الْمَنْوِيَّةِ) .

قلت : قوله : (الأمر) معطوف على قوله (حمل على ذي الياء أخواته) وذلك نحو (عِدْ) و (زِنْ) .

وقوله (٥) (وفعل مصدر) وإنما حذفت الواو - هنا - / لأنها مكسورة ، وقد اعلت في الفعل ، فاعتلت في المصدر ، والعلة ذات وصفين كون الواو [المكسورة] (٦)

(١) في أ " الانولك "

(٢) لا نولك أن تفعل أي : لا ينبغي لك أن تفعل / القاموس / نول

(٣) المسائل المنشورة ١٠١

(٤) في ب " ثم "

(٥) في ب " قوله " باسقاط الواو

(٦) ساقطة من أ

مستثقلة ، وكون فعله معتلا ، واعتلال المصدر باعتلال فعله قاعدة مستمرة ،
 ألا تراك تقول : (قمت قِيَامًا) و (لذت لِيَاذًا) والأصل (قَوَامًا) و (لَوَادًا)
 فَأَعْلَلَّ بالقلب لاعتلال الفعل ولو صح الفعل لم يعتل المصدر ، قالوا : لَوَدَّ لَوَادًا
 و (قَا وَ قَوَا مًا) ، صححوا المصدر حيث صححوا الفعل طلبا للتشاكل والتوافق ، إلا أنه
 عوض من حذف الواو تاء التانيث لئلا يدخل الوهن على الاسم الذي هو الأصل ، وليس
 موضعاً للتصريف ، ولأن المحافظة على الأصول أولى من المحافظة على الفروع ،
 والذي يدل على أن التاء عوض أنك متى حذفته أعدت الواو مفتوحة ، نحو (التَّوَعَّد)
 و (الوَزَن) وإنما صح المصدر - هنا - لزوال أحد وصفي العلة ، وهو كسرة الواو .
 [وقالوا] (١) : (وَاصَلَهُ وَصَالًا) فلم يحذفوا الواو - وإن كانت مكسورة - لأنها لم
 تحذف في الفعل .

وهنا تنبيه ، وهو أنه لما قصد حذف الواو - لما ذكرنا - نقلت كسرة الواو إلى
 العين ثم حذفوها ، وإنما [لم] (٢) تحذف متحركة لئلا يزيد إعلال الاسم على
 إعلال الفعل ، وهي - في الفعل - حذفت ساكنة ، لا متحركة . فإن قيل : فقد
 قالوا : (وَجْهَةٌ) فجمعوا بين العوض والمعوض عنه ؟

فالجواب من وجهين ، الأول : أنها ليست مصدرا جاريا على الفعل ، بل هي اسم
 للجهة [المتوجه] (٣) إليها والواو تثبت في الاسم ، نحو (وَلَدَةٌ) (٤) فالاسم

٢٠/ب

(١) ساقطة من أ

(٢) ساقطة من أ

(٣) في أ " المتوجهة "

(٤) الولدة واللددة - بمعنى - : التَّربُّ مشتق من الولادة . اللسان / ولد

وانظر الكتاب ج٤/٣٢٢ .

(وَعْدَة) والمصدر (عِدَة) والثاني : أنها مصدر ، لكن خرجت مصححة ، مَنْبَهَةً على الأصل (كَالْقَوْد) و (اسْتَحْوَذ) - وهذا قول أبي عثمان المازني - وشبهه (بَضِيَّون) و (حَيَّوَة) و (بنات البيه) (١) واستضعف هذا أبو علي - ففي المسائل المشكلة ، لأنه لو كان كذلك لزم أن يجيء (فِعْلَة) مصححا ، لأن هذه المعتلات إذا صحت - في موضع - تبعها باقي ذلك وفي أن لم يجيء شيء من هذه الأفعال مصححا دلالة على أن (وَجْهَة) (٢) اسم للمتوجه إليه ، لا مصدر ، فلن قيل : قد جاء (الْقَوْل) و (الْبَيْع) مصححين مع أن فعلهما معتل فما ينكر في الوجهة ذلك ؟

فالجواب : أن (الْقَوْل) و (الْبَيْع) ليسا على وزن الفعل بخلاف (وَجْهَة) والموافقة في الوزن توجب الإللال ، ألا ترى أن (بَا بَا) و (نَا بَا) لما وافقا بناء الفعل أعلا ولم يغفل نحو (عَيْبَة) و (عَوُض) لعدم موافقته له في ذلك (٣) انتهى كلامه .

وفيه - عندي - نظر من وجهين أحدهما : أن (وَجْهَة) إنما تكون على وزن الفعل إذا اجتمعت الواو والتاء حتى يكون حرف متحرك بعده حرف ساكن ، وبعبارة

(١) المنصف ج١/١٩٦- ٢٠٠

(٢) قال أبو علي : " فأما الوجهة فصحت لأنه اسم للمكان المتوجه إليه . . . ومن جعلها : التوجه كان شاذًا كشذوذ القصوى ، والقود . . . " التكملة ص ٥٦٨

(٣) لم أجده في المسائل المشكلة ونكره في التكملة ص ٥٦٨ .

١/٧١

حرفان متحركان ، كما أن الفعل كذلك ، وقد عرفت أن التاء لما كانت عوضا عن الواو فإنما يقدر دخولها بعد حذفه ، ولا يجوز اجتماعها (١) معه ، وإذا لم يجز ذلك فكيف يكون على وزنه ؟ نعم له أن يقول : إنما يقدر / كونها عوضا بعد حذف الواو وإلا فيجوز اجتماعهما ، وهذا كما تقول (٢) في الظرف الواقع خبرا : إنه لا يسوغ إظهار عامله معه إذا كان بدلا منه . أما إذا لم تجعله بدلا منه جاز استعماله معه ، والآخر : أن موافقة المصدر للفعل في الزنة لم يذكرها أحد من التصرifiers ، فإن كان قد تفرد بها أبو علي قبل منه ، لأنه المقدم في هذه الصناعة ، ولا يجاريه أحد في اعتقادي .

وقوله : (وكذلك فعله من ذي الكسرة المنوية) يريد : (سعة) ونحوها إذا الأصل : " يعة " بكسر السين لكن فتحت ، لما تقدم من حرف الحلق . وهذا

واضح . [حذف همزة أفعل في المضارع]

قال : (واستثقلت همزة أفعل بعد همزة المضارعة فحذفت ، وحملت على ذي الهمزة أخواته ، والمفعيل ، والمفعل) .

قلت : أنا (أكرم) أصله : (أؤكرم) بهزتين ، الأولى همزة المتكلم ، والثانية الزائدة في (أكرم) فاستثقلت اجتماعهما فحذفت الثانية ، لأن الأولى لمعنى ، ثم حذفت في (نكرم) و (تكرم) و (يكرم) حملا على (أكرم) . وعندي

(١) في ب " اجتماعهما "

(٢) في ب " يقول "

أن هذا أقيس في الحمل من باب (أَعِد) لأن الأصل - هنا - فعل المتكلم ، وباقي الأفعال محمول عليه ، وهناك الأصل (يَعِد) وهو فعل الغائب وهم يقولون : المتكلم أصل ، فكان جعل فعله أصلاً أولى . وأيضاً فإن المحذوف - هنا - حرف زائد ، وهناك حرف أصلي ، هو فاء ، وحذف الزائد أسهل من حذف الأصلي / .

٧١/ب

وقال أبو الفتح : لو بنينا من أخذ مثل (دَحَرَج) لقلت (أَخَذَ) وأقول - في المستقبل : (يُوْخِذُ) (كِيْدَحَرَجُ) ، ولا أحذف الهمزة كما حذف في (يُكْرِمُ) لأمرين ، الأول : أن (أَخَذَ) ملحق (بِدَحَرَج) فلو حذف الهمزة لاختل الوزن ، وبطل الإلحاق وليس من الحكمة أن تقصد شيئاً ثم تفعل ما يبطله .

والثاني : أن الهمزة أصل فاء ، وفي (أُكْرِمَ) زائدة ، والزائد يستجاز فيه من الحذف ما لا يستجاز في الأصل (١) .

وهنا تنبيه ، وهو : أنه كان القياس في تخفيف هذه الهمزة أن تقلب واواً ، لانفتاحها وضم ما قبلها ، فيقال : أنا (أُوكْرِمَ) (٢) كما يقال في (جُوْن) جُوْن غير أنه واجب في (أُوكْرِمَ) ، لاجتماع الهمزتين ، وجائز في (جُوْن) لانفرادها ، إلا أنهم كرهوا ذلك ، لأن حرف المضارعة - قبله - بعرضية الزوال في الأمر فيقع الواو أولاً ، وذلك مما يكرهونه . ألا ترى أنهم امتنعوا من زيادتها أولاً ، وقد كرهوها أصلاً كذلك حتى قلبوها إلى التاء والهمزة (كُتِرَاث) و (أَجُوْه)

(١) المنصف ج١/ ١٩٣ - ١٩٤

(٢) في ب " أكرم "

و (إِعَاءِ) (١) وأَحد ، وربما جاء بعض ذلك على أصله ، قال الشاعر (٢) :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَّأَنْ يُؤَكَّرَمَا

وقال آخر (٣)

وَصَالِيَاتٍ (٤) كَكَمَا يُؤَثْفِيْن

وهو : يُؤَفَعَلْنَ (٥) من أَثْفَيْت .

وقوله : (وَالْمُفْعِلُ وَالْمُفْعَلُ) يريد اسم الفاعل والمفعول نحو : (زَيْدٌ مُكْرَمٌ عَمْرًا وَأَصْلُهُ : (مُؤَكَّرِمٌ) فحذف فت / - أيضا - وكل ذلك محمول على (أَكْرِمُ) فحذف فت الهمزة ، وكذلك : زَيْدٌ مُكْرَمٌ أَخُوهُ أَصْلُهُ : (مُؤَكَّرِمٌ)

١/٧٢

- (١) الْوَعَاءُ ، وَالْإِعَاءُ - بإبدال الواو همزة - : ظرف الشيء الذي يحمل فيه . اللسان/وعى
- (٢) منسوب في التصريح لأبي حيان الفقعسي ، ولم أجد له نسبة في غيره . وقال البغدادي " وقد بالفت في مراجعة المواد ، والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته " . شرح شواهد شرح الشافية ص ٥٨ ، وهو في المقتضب ج ٩٦/٢ ، والخصائص ج ١/١٤٤ ، والمنصف ج ١/٣٧ ، ج ٢/١٨٤ ، والإنصاف ص ١١ ، واللسان / كرم . وشرح أبيات المغنى ج ٤/١٤٠ ، والتصريح ج ٢/٣٩٦ ، وحاشية الصبان ج ٤/٤٤٣ والدرر اللوامع ج ٢/٢٣٩ . الشاهد فيه إثبات الهمزة .
- (٣) هو خطاب المجاشعي على ما في أكثر المراجع ، وقيل : لهيمان ابن قحافة . والبيت من شواهد الكتاب ج ١/٣٢ ، ٤٠٨ ، ج ٤/٢٧٩ ، والمقتضب ج ٢/٩٥ ، ج ٣/١٤٠ ، والمنصف ج ١/١٩٢ ، ج ٢/١٨٤ ، والخصائص ج ٢/٣٦٨ ، والمحتسب ج ١/١٨٦ ، وشرح المفصل ج ٨/٤٢ ، والخزانة ج ٢/٣١٣ ، ج ٥/١٥٧ ، ج ١/١٩١ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٥٩ . والشاهد فيه - هنا - قوله يؤثفين بالهمز .

(٤) في ب "صالتات"

- (٥) قوله : "يؤفعّلن ليس مسلما . قال ابن جنى " . . . فيحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون مثل "يؤكّرّم" أي : تكون الهمزة زائدة . "والآخر : أن يكون يؤثفّين : يُفَعَّلِينَ ، كَيْسَلَقِينَ "
- ورجح الوجه الأخير . فقال : " ويفعلين أولى من يؤفعّلن ، لأنه لا ضرورة فيـه " المنصف ج ١/١٩٣ ، ج ٢/١٨٤ .

يَدْغَمُ أَوَّلَ الْمِثْلَيْنِ وَجُوبًا إِنْ سَكَنَ وَلَيْسَ هَاءَ سَكَنٍ ، وَلَا هَمْزَةٌ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ الْفَاءِ ، أَوْ مَدَّةٌ فِي آخِرٍ [أَوْ] (١) مُبَدَّلَةٌ مِنْ غَيْرِهَا دُونَ لُزُومٍ .

قلت : اعلم أن الإدغام - في اللغة - : الإدخال ، قال ابن دريد : " أدغمت اللجام - في الفرس - إذا أدخلته " (٢) وقال ابن السراج - في تعريفه - هو : وصلك حرفا بحرف مثله من موضعه من غير فاصل بينهما ، ولا وقف ، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد يرتفع اللسان بهما رفعة واحدة شديدة " (٣) وقال ابن الحاجب هو : أن تأتي بحرفين ، ساكن فمتحرك ، من مخرج واحد من غير فصل " (٤) فقلوه : " ساكن فمتحرك " جنس له ، وأتى بالفاء ليدل على انتفاء المهلة .
وقوله : (من مخرج واحد) فصل يفعله عن (فليس) فإنك وإن (٥) جئت بساكن ومتحرك لكنهما ليسا من مخرج واحد .

وقوله (من غير فصل) ليخرج [نحو] (رِيًّا) (٦) فإنه ساكن ومتحرك من مخرج واحد لكنه فصل بينهما ، والفصل قد يكون بنقل اللسان من محل إلى محل أو من المحل ثم إليه بخلاف النطق بهما دفعة واحدة .

(١) ساقطة من أ

(٢) الجمهرة ص ٦٧٠

(٣) الأصول ج ٣/ ٤٠٥ مع تصرف من الشارح .

(٤) شرح الشافية ج ٢/ ٢٢٣ - ٢٢٤

(٥) في ب زيادة " كنت " بعد " أن "

(٦) ساقطة من أ

(٧) أصله : رثيا وهو المنظر الحسن ، خففت الهمزة بإبدالها ياء لتجانس الياء مع الكسرة . وانظر شرح الشافية ج ٢/ ٢٢٤

والغرض [به] (١) التخفيف . وقال الخوارزمي : الخفة في الإدغام من حيث ان
التباعد المفرط بين الحرفين يجعل التلفظ بهما بمنزلة الوثبة ، ولذلك أجاز
الإدغام ، والتقارب المفرط يجعل التلفظ بهما بمنزلة حَلَّان (٢) المقيد .

٧٢/ب

وقوله : (يدغم أول المثليين وجوبا إن سكن / وليس هاء سكت) يعني
أنه متى سكن الأول وتحرك الثاني وجب الإدغام ، كقولك : (اُمِرَ بَكْرًا) وإنما لم
يدغم المتحرك لوجهين الأول : أن المتحرك قوي ، والحرف الساكن ضعيف ، ولهذا
أجازوا في (قَسَّور : قُسَّير) و (قُسَّير : قُسَّير) بتمحيص الواو ، ولم يجيزوا في عَجَّوز
و (عَمَّود) إلا القلب قالوا (عَجَّيز) و (عَمَّيد) ولهذا أجازوا حذف الالف
في حباري ولم يحذف أحد الهمزة في حَمَّاء ، والإدغام نوع من الإعلال فالتحريك
متحصن (٣) بحركته منه ، والساكن يستعد بضعفه له . والثاني : أن أبا الفتح
قرر أن الحركة بعد الحرف ، فإذا كان المثل الأول متحركا كانت حركته فاصلة
بينه وبين الثاني فامتنع الإدغام (٤) . ومتى كان الأول هاء سكت لا يجوز الإدغام
[كقولك] (٥) (اغزّه هلالا) وإن كان أول المثليين ساكنا من قبل أن هذه الهاء تلحق
لوقف ، والإدغام : إيصال الكلمة (٦) الأولى بالثانية ، وذلك متناقض .

(١) في أ " بهما "

(٢) حجل المقيد : إذا رفع رجلا وتريث بالثانية ، أو مشى وثبا . اللسان ، والقاموس / حجل

(٣) في ب " يتحصن "

(٤) سر الصناعة ص ٢٨ ما بعدها ، والخصائص ج ٢ / ٣٢٢

(٥) ساقطة من أ

(٦) في ب " إيصال للكلمة " .

وقوله : (ولا همزة منفصلة عن الفاء) يعني أنه متى كانت الهمزة عينا ساكنة جاز إدغامها في همزة أخرى نحو (سَأَل) و (رَأَى) وإن كانت غير عين - وهي التي أراد بقوله : (منفصلة عن الفاء) لأن العين متصلة بالفاء ، واللام منفصلة عنها - امتنع الإدغام ، وذلك كان تبني من (قَرَأَتْ)

مثل (يَبْطُر) فتقول : (قرأى) فتقلب الهمزة الثانية ياءً كراهة لاجتماعهما ،

١/٧٣

ولا يجوز الإدغام / وقد تقدم هذا •

وقوله : (أو مدة في [آخِر] (١)) يعني (٢) (قَالُوا وَمَا) و (في يَوْمٍ) لأنهم

كرهوا الإدغام لما يؤدي إليه من زوال المد الذي هو من صفتها في هذا المحلل •

كذا عللوه •

وقوله : (أو مبدلة من غيرها دون لزوم) يعني أن [تكون] (٣) المدة مبدلة

من غيرها بدلا غير لازم ، وذلك نحو (قُوُول) - فعل ما لم يسم فاعله ممن

" قَاوَل - وقد اشتمل كلامه على احترازين ، الأول : أن المدة إذا كانت غير مبدلة

أدغمت نحو (مَغْزُو) و (مَدْعُو) والثاني [أنها] (٤) إذا كانت مبدلة إبدالا لازما -

جاء الإدغام ، وذلك كأن تبني من [آوَيْت] (٥) مثل أَبْلُم فتقول : [أُو] (٦) والأصل

(أُوْوِي) فقلبت الهمزة الثانية واوا قلبا لازما تجنبيا للهمزتين ، وأدغمت الواو المبدلة

[في] (٧) الواو التي هي عين ثم أبدلت ضمة هذه الواو كسرة محافظة على الياء التي

(١) في أ " آخره "

(٢) في ب " نحو "

(٣) ساقطة من أ

(٤) في أ " أنهما "

(٥) في النسختين : وأيت

(٦) في أ " اوو "

(٧) في أ " من "

هي لام وجرى على الياء الإسكان والحذف كما جرى على ياء (قَاضٍ) • وكون الواو منقلبة عن همزة أصلية لا تخرجها عن أن تكون للمد ، إذ هي ساكنة بعد ضمة •

قال : (أَوْ تَحَرَّكَ فِي كَلِمَةٍ ، وَلَمْ يَصْدَرَّ ، وَلَمْ يَكُنَّا وَائِينَ مُتَطَرِّفِينَ أَوْ يَاءَيْنِ غَيْرَ لَازِمٍ تَحْرِيكُهُمَا (١) ، أَوْ مَسْبُوقَيْنِ بِمَدْغَمٍ فِي أُولَهِمَا) •

قلت : متى اجتمع في الكلمة حرفان متحركان ، وتمدرا امتنع الإدغام ، لأن من شرطه سكون الأول ، والإبتداء بالساكن متعذر ، وذلك نحو (دَدَن) وقد مضي •

٧٣/ب

وقوله : (ولم يكونا وائين متطرفين) يريد نحو (قَوِي) وأصله : / (قَوَو) فقلبت الواو الثانية ياءً ، لتطرفها وانكسار ما قبلها ، ولما حمل القلب امتنع الإدغام لاختلاف الحرفين ، ومثله : (ارْعَوَى) وأصله : (ارْعَوَو) (كاحْمَرَر) (٢) لكن لما قلبت الواو الثانية امتنع الإدغام وقوله (أَوْ يَاءَيْنِ غَيْرَ لَازِمٍ تَحْرِيكُهُمَا) يريد نحو قولك : رأيت (الْمُحْيِيَّ) [فإن تحريك الثانية غير لازم ، إذ يزول في الرفع والجبر كقولك هذا الْمُحْيِيَّ (٣)] ومرت بالمُحْيِي •

وقوله : (أَوْ مَسْبُوقَيْنِ بِمَدْغَمٍ فِي أُولَهِمَا) نحو (مَسَّ سَقَر) (٤) فإن السين الأولى من (مَسَّ) مدغمة في الثانية فلورمت إدغام الثانية في (سَقَر) لا نفك ذلك الإدغام •

(١) في ب " تحريكها "

(٢) في ب " احمر "

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ

(٤) من الآية ٤٨ من سورة القمر

قال : (أَوْ [مَزِيدَيْنِ] (١) لِلإِلْحَاقِ أَوْ زَائِدًا أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ ، أَوْ عَارِضًا تَحْرِيكَ ثَانِيهِمَا) .

قلت : يريد أنك لو ألحقت ضَرْبًا (بِجَحْمَرٍش) لقلت (ضَرْبِيْب) ولم تدغم ، لزوال الإلحاق وبطلانه ، فالباء ان - معا - زائدان للإلحاق ، وأما أن يكون أحدهما للإلحاق ، فنحو : (قَرَدَد) (٢) ألا ترى أن أحد الدالين أصل ، والآخر للإلحاق .

وقوله : (أَوْ عَارِضًا تَحْرِيكَ ثَانِيهِمَا) يعني : نحو : ارْدَدِ القُـومَ
ألا ترى أن تحريك الدال الثانية لالتقاء الساكنين ؟ وليس ذلك بلازم .

قال : (أَوْ كَاثِنًا مَا هُمَا فِيهِ اسْمًا يُوَاظِنُ يَجْمَلِيهِ أَوْ مَدْرَهُ فَعَلًا ، أَوْ فَعَلًا أَوْ فَعَلًا)

قلت : فَعَل لا يدغم ، نحو (طَلَّل) (٣) و (شَرَّر) (٤) لأنه لو أدغم لم يدر أهو (فَعَل) بفتح العين في الأصل سكن لأجل الإدغام ، أو " فَعَل " بسكون العين من أول التركيب ؟ فإن قلت : قد أدغموا نحو : (رَدَّ) ؟

فالجواب : أن هذا الإدغام ينفك وتحرك العين وذلك / في قولك (رَدَدْتَ)
و (شَرَّر) لو أدغم لم ينفك إدغامه . وعندي فرق آخر ، وهو أنه ليس في الأفعال

(١) في أ " لمزيد "

(٢) القَرَدَد : ما ارتفع من الأرض ، واسم جبل . القاموس / قرد

(٣) الطَّلَّل : الشاخص من آثار الدار . القاموس / طلل

(٤) الشَّرَر : ما يتطاير من النار . القاموس / شرر

الثلاثة ما هو مسكن العين وضعاً ، فيعلم - حينئذ - أن السكون عارض ، وأما الأسماء ، فسكون العين فيها كثير شائع . وأما (فُعِلَ) و (فَعَلَ) فهو (١) (سُرُر) [في] (٢) جمع سَرِير و (سُرُر) في جمع سُرَّة ، وهذا لا يدغم لخروج بنائمه عن أبنية الأفعال .

وقوله : (بجملته أو صدره) يعني (بصدره) (فَعَلان) بفتح الفاء والعين ، أو (فَعْلان) بضمها أو (فُعْلان) بضم الفاء وفتح العين نحو (رَدَدان) و (رُدَدان) و رَدَدان (٣) ومعلوم أن صعر هذه الأبنية هو على ما ذكر ، لاجملتها . وهذا مذهب الخليل وسيبويه (٤) وأبى عثمان (٥) وإن (٦) بنيت من (رَدَدت) مثل (فَعْلان) بفتح الفاء وضم العين أو كسرها أدغمت فقلت: [رَدَدان] (٧) وكان الأخفش يظهر فيهما ، ويقول : " هو ملحق بالألف ، والنون فوجب أن يظهر المضاعف ليسلم

(١) في ب "فَنحو "

(٢) ساقطة من أ

(٣) ساقطة من ب

(٤) الكتاب ج٤/٤٢٧

(٥) المنصف ج٢/٣١٠

(٦) في ب "فان "

(٧) في أ "رَدَدان "

البناء " (١) قال أبو عثمان : " والقول - عندي - على خلاف ذلك ، لأن الألف والنون كالشيء (٢) المنفصل ، ألا ترى أنهما لا يحتسب بهما في التصغير كما لا يحتسب بألفي التأنيث " (٣) ولو احتسبت بهما لحذف كما يحذف ما زيد على الأربعة .

قال : (تَنْقُلُ حَرَكَةَ الْمُدْغَمِ إِلَى مَا قَبْلَهُ إِنْ سَكَنَ وَلَمْ يَكُنْ حَرْفَ مَدٍّ ، أَوْ يَاءً ، تَصْغِيرٍ) .

قلت : اعلم أن أصل (يَرُدُّ : يَرُدُّد) و (يَعْصُ : يَعْصَصُ) و (يَجِدُّ : يَجِدُّد) فنقلت / حركة المدغم الى الساكن قبله ليتمكن الادغام والنطق .
وقوله : (إن لم يكن حرف لين) يعني : نحو (دَابَّة) وأمله (دَابِئَة) فحذفت حركة الباء الأولى ، وأدغمت في الثانية ، ولم تنقل الحركة إلى الساكن قبله ، لأنه حرف مدٍّ ، وتحريكه يخرج عن ذلك ، وكذلك (الضَّالِّينَ) (٤) وأمله : (الضَّالِّينَ) ففعل ما ذكرنا .

وقوله : (أو ياء تصغير) وذلك نحو (مُدَيِّقٌ) وأمله : (مُدَيِّقٌ) فأسكنت القاف الأولى وأدغمت في الثانية ولم تنقل حركة المدغم ، لأن قبله ياء التصغير ، وهي لا تحرك كما أن ألف الجمع كذلك .

(١) نقله عنه المازني . المنصف ج٢/ ٣١١

(٢) في أ " كالشيء الواحد " بزيادة " الواحد "

(٣) المنصف ج٢/ ٢١١

(٤) من الآية الأخيرة من فاتحة الكتاب

قال : (فَإِنْ سَكَنَ الْمُدْغَمُ فِيهِ لَا تُصَالِيهِ بِضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ أَوْ كَانَ مَا هُمَا فِيهِ أَفْعِلَ [تَعَجَّبَا] (١) تَعَيَّنَ الْفَلْكَ) .

قلت : (رَدَّ) مُدْغَمٌ ، فَإِنْ اتَّصَلَ بِضَمِيرٍ مَتَكَلِّمٍ أَوْ مَخَاطَبٍ فَكَتَبْتُ الْإِدْغَامَ ، فَعَلْتُ : (رَدَدْتُ) وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ يَجِبُ سَكُونُ مَا قَبْلَهُ فَرَدَ (٢) إِلَى الْحَرْفِ الْأَوَّلِ حَرَكَتُهُ الَّتِي كَانَتْ حَذَفَتْ لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ ، فَتَقُولُ : (رَدَدْتُ) وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ لَمْ (يَرَدَّ) أَنْ سَكُونُ (رَدَدْتُ) لَازِمٌ لِاشْتِكَاعِ التَّاءِ ، وَفِي لَمْ (يَرَدَّ) قَدْ يَزُولُ عِنْدَ زَوَالِ الْجَازِمِ . فَإِنْ قِيلَ : اتِّصَالَ التَّاءِ (بِرَدَدْتُ) كَاتِمًا الْجَازِمَ (بِيَرَدُّ) فَكَمَا أَنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ ، فَكَذَلِكَ هَذَا ؟

فَالْجَوَابُ (٣) : التَّاءُ مَنزِلَةٌ مَنزِلَةُ الْجُزْءِ فِي الْكَلِمَةِ ، وَالْجَازِمُ (٤) كَلِمَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ ، وَلِذَلِكَ فَرَّقَ بَنُو تَمِيمٍ بَيْنَهُمَا ، فَأَدْغَمُوا فِي نَحْوِ (لَمْ يَرَدَّ) وَلَمْ يَدْغَمِ أَحَدٌ فِي (رَدَدْتُ) / إِلَّا فِي شَذُوذٍ رَدِيئَةٍ . وَأَمَّا (أَفْعِلَ) (٥) تَعَجَّبَا فَنَحْوُ : (أَشْهِدُ) بَعَمْرٍ ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِدْغَامُ ، لِلزُّومِ الْمِثْلِ الثَّانِي السَّكُونِ وَعَدَمِ وَصُولِ الْحَرَكَةِ إِلَيْهِ .

(١) فِي " تَعَجَّبَا "

(٢) فِي ب " فَرَدَ "

(٣) فِي ب " الْجَوَابُ "

(٤) فِي ب " فَالْجَازِمُ "

(٥) فِي ب " الْفَعْلُ "

قال : (فَإِنْ سَكَّنَ جُزْمًا ، أَوْ يَنَاءً فِي غَيْرِ أَفْعَلٍ الْمَذْكُورِ ، أَوْ كَانَ يَاءٌ لَازِمًا تَحْرِيكًا ، أَوْ وَلِيَ الْمِثْلَانِ قَاءٌ أَفْتَعَالٍ أَوْ أَفْعَالٍ أَوْ فُرُوعِيَّيَا ، أَوْ كَانَ أَوَّلُهُمَا بَدَلٌ غَيْرِ مَدَّةٍ دُونَ لُزُومٍ ، أَوْ كَانَا وَآوِي قَوَّانَ وَتَحْوِي جَارَ الْفَكِّ وَالْإِدْغَامِ) .

قلت : يريد نحو قولك لم (يرد) و (رد) ولم (يردد) و (اردد) أما فك الإدغام - وهو لغة الحجازيين^(١) فظاهر ، لتحرك الأول وسكون الثاني ، وذلك الشرط المعتبر فيه ، وأما الإدغام - وهو لغة التميميين - فوجهه : أن الحركة قد تدخله ، وتعتقب عليه ، وتلك الحركة إما لالتقاء الساكنين أو لتخفيف الهمزة ، وإذا كان أمره يثول إلى الحركة فقد صار كالمعرب فيدغم ، وقد ورد التنزيل باللغتين - جميعا - قال الله تعالى (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) (٢) وقسري بالإدغام . وقال اللخ^(٣) تعالى (لَا تُقَارَّ وَالْجِدَّةُ^(٤)) ولا بد - هنا - من ذكر شيء يستدل به على قوة حركة التقاء الساكنين ، وحركة الهمزة المخففة ، فالأول يدل عليه

(١) انظر شرح الشافية ج ٢ / ٢٤٦

(٢) من الآية ٥٤ من سورة المائدة " يرتدد " قرأها نافع وابن عامر بالفك وقرأ الباقون بالإدغام انظر السبعة ص ٢٤٥
التبصرة في القراءات لمكي ص ١٨٧ والدر المصون ج ٤ / ٢٠٦

(٣) ساقطة من أ

(٤) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة . و " تُقَارَّ " تقرأ بفتح الراء وضمها ، والقراءتان سبعيتان . انظر السبعة ص ١٨٣

قول الشاعر (١) :

لَهَا مَتْنَتَانِ خَطَاتَا
.....

أصله : خطا يخطو إذا كثر لحمه ، ثم انقلبت الواو ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم دخلت تاء التانيث ، وهي ساكنة فحذفت الألف لالتقاء الساكنين (فقيـل : (خَطَّتْ) ، فلما جاءت ألف الضمير فتحت التاء ، لالتقاء / الساكنين) (٢) إذ ما قبل الألف لا يكون ساكنا ، فرد الألف [التي] (٣) كان حذفها لالتقاء الساكنين ، وان كانت الحركة عارضة . والثاني يدل عليه قول بعضهم (لَحْمَر) وذلك أن أصله : (الأَحْمَر) ثم نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف فبقي (الْحَمَر) فحذفت همزة الوصل لأجل تحرك اللام ، ولو كانت الحركة المنقولة من الهمزة غير معتد بها لم يجر ذلك .

(١) الشاعر : امرؤ القيس ، وهذا صدر بيت وعجزه :
..... كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّيْمُ
وهو في ديوانه ص ١٦٤ ، مجالس العلماء ص ٨٦ والمذكر والمؤنث لابن الانباري ج ١/ ٢٥٥ ص ٤٨٤ ، وشرح المفصل ج ٩/ ٢٨ ، واللسان/ متن ، وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٥٦ .
والشاهد فيه قوله خطاتا ، والعلماء فيه مذهبان أحدهما ذكره الشارح ، وهو مذهب الكسائي ، ورجحه ابن جنى .
والثاني أن يكون أراد خطاتان فحذف النون وانظر المذكر والمؤنث لابن الانباري ج ١/ ٢٥٥-٢٥٦ ، وسر الصناعة ص ٤٨٤-٤٨٥ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب

(٣) في أ " الذي "

وقوله : (أو كان ياء لازما تحريكها) يريد نحو (حَيَّيْ) أما إدغامه فلا اجتماع
المثليين ، فيسكن الأول ، ويدغم في الثاني . وأما فكه ، فلأنهم رأوا أن ذلك يفضي
إلى ضم الياء في المضارع ، وذلك مرفوض .

وقوله : (أو ولي المثلان فاء أفتعال ، أو أفعِلَال ، أو فروعهما) (١) يريد :
نحو : (أَقْتَتَلَ أَقْتَتَلَا) و (أَحَوَّوْا) (٢) أخَوَّاءُ) فالأول قال ابن السراج :
" وأما أَقْتَتَلُوا فليس بملحق ، والعرب تختلف في الإدغام وتركه ، فمنهم من يجريه
مُجْرَى المنفصلين فلا يدغم ، كما لا يدغم في : اسم موسى ، وإنما فعل به ذلك لأن
التاء الأولى دخلت لمعنى ، فمن كره الإدغام كره أن يزيل البناء الذي دخلت له
فيزول المعنى ، وأيضا فالتاء غير لازمة بخلاف راء (أَحْمَرَّت) اللازمة ، لأنه يجوز
أن يقع [بعد تاء] (٤) افتعل كل حرف من حروف المعجم ، ومنهم من أدغم لما
كان الحرفان في كلمة ، ومضى على القياس ، وكسر القاف للقاء الساكنين ، فقال :
قَتَّلُوا (٥) وقال آخرون : (قَتَّلُوا) بفتح القاف ، ألقوا عليها حركة التاء /
وتمدق ذلك قراءة من قرأ (إِلَّا مَنْ خَطَّفَ الْخَطْفَةَ) (٦) بفتح الخاء وكسرها ،

١/٢٦

(١) في ب " فروعها "

(٢) في ب " احواو نحو "

(٣) في الأصول : فمن أبى الإدغام كره .

(٤) في النسختين : بين افتعل " والمثبت من الأصول

(٥) الأصول ج٣/٤٠٨ - ٤٠٩ ، وانظر الكتاب ج٤/٤٠٣

(٦) من الآية ١٠ من سورة الصافات . وانظر معاني القرآن للزجاج ج٤/٢٩٩ ، واملاء ما من
به الرحمن ص ٢٣ ، وتفسير القرطبي ج١٥/٦٧

على ما ذكرنا • وقال السيرافي : " الإدغام في (أَقْتَل) على وجهين (قَتَلَ)
بفتح القاف وكسرهما ، وأما المضارع فعلى أربعة أوجه : (يَقْتُل) بفتح الياء
والقاف ، و (يَقْتُل) بكسرهما ، و (يَقْتُل) بفتح الياء وكسر القاف ، و (يَقْتُل)
بتسكين القاف ، فمن فتح القاف ألقي عليها حركة التاء [ومن كسرهما لم يلق عليها
حركة التاء] (١) ، بل حركها لالتقاء الساكنين ، وكانت كسرة للاتباع ، والإسكان
مع الإدغام ضعيف ، وأكثر الناس ينكرونه • وقيل في اسم الفاعل منه مع الإدغام
(مُقْتَلِينَ) بضم الميم وكسر القاف ، ومنهم من يضمها ، فيقول : (مُقْتَلِينَ)
فيتبع ، ومنهم من يكسرهما إتباعاً للميم كسرة القاف ، ومصدره على الإظهار
(أَقْتَل) وعلى الإدغام (قَتَل) حذفت همزة الوصل استتغاء بحركة القاف
المنقولة إليها من التاء المدغمة ، وإن شئت قلت : إن كسرة القاف لالتقاء
الساكنين • والثاني قولك : (أَحَوَّي) وأصله : (أَحَوَّو) ، فقلبوا الواو
الثانية المتطرفة ألفا ، فإن قيل : فهلا أدغموا ؟

فالجواب : [ما قال] (٢) أبو القاسم الزمخشري ، وهو : أن الإدغام كان يصيرهم
إلى ما رفضوه من تحريك الواو بالضم ، نحو : (يَغْزُو) و (يَسْرُو) لو (٣) قالوا .
(أَحَوَّو يَحَوَّو) (٤) وقال الخوارزمي : فيه نظر ، لأن رفع الواو في (يَغْزُو) مستثقل

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ

(٢) عبارة يقتضيها السياق ليست في الأصل

(٣) في أ " ولو "

(٤) المفصل ص ٣٩٣

ب / ٧٦ بخلاف (يَحَوَّاءُ) لكونه مشدداً / وإن شئت فاعتبره بالياء ٤ وتقول في مصدره حَوَّاءُ ٥ وأصله : (اَحَوَّاءُ) فالياء منقلبة عن ألف (اَحَوَّاءُ) ثم تقلب الواو ياءً ، لاجتماعهما على الوصف المشروط ويدغم . فإن قيل : فقد منع سيبويه من قلب الواو ياءً في (سَوَّير) (١) ، لأن الواو بدل من ألف (سَوَّير) فيلزم مثله - ههنا - لأن الواو التي قبلها بدل من ألف (اَحَوَّاءُ) ؟

فالجواب : أن (سَوَّير) : فعل ضم أوله للدلالة على ما لم يسم فاعله ، والمصدر ليس كذلك ، لأنه قد تلحقه زيادات حروف على حروف الفعل ، كقولك : (كَسَّرْتُهُ تَكْسِيراً) فلما لحق المصدر التغيير لم تعتبر ألف (اَحَوَّاءُ) في مصدره ، والفعل المبني للمفعول لا يغير إلا في حركاته دون الحروف ، ومن قال : (اشْتَبَّاب) قال : (اَحَوَّاءُ) ثم إن شئت تركته مظهراً ، وإن شئت أدغمت ، فقلت حَوَّاء .

[و] (٢) قوله : (وفروعهما) يريد : فروع (اَفْتِئَال) و (اَفْعِلَال) كاسم الفاعل ، والفعل الماضي والمضارع .

وقوله : (أو كان أولهما بدل غير مدة دون لزوم) يعني نحو : (رُيَّـا) تخفيف (رُؤْيَا) فأولهما : بدل من الهمزة ، وهو غير مدة ، لكونه عين

(١) الكتاب ج٤/٤٠٩

(٢) ساقطة من أ

الكلمة غير زائد ، وليس البديل فيه بلازم ، وجائز فيه الإدغام والفك وقد تقدم تعليله .

وقوله : (أَوْ كَانَا وَاوِي (قَوَّوَان) اعلم أن سيبويه قال : في فَعْلَانٍ من (قَوِيَتْ)

(قَوَّوَان) (١) وقال المبرد هذا غلط من سيبويه يجب إن لم يدغم أن يقول : (قَوِيَان) / ٧٧

فتكسر الواو الأولى ، لتقلب الثانية ياءً ، هربا من اجتماع واوين ، الأولى مضمومة ،

والثانية متحركة ، وذكر أنه قول أبي عمر الجرمي - قال : والوجه - عندي - إدغامه

ليسلم من اجتماعهما ، والكسر ربما حصل فيه الباس (فَعْلَان) (بَفْعِلَان) فإن قيل :

فمع الإدغام يقع اللبس - أيضا - ؟

فالجواب : أنه لو كان (فَعِلَان) - بكسر العين - لقليل : (قَوِيَان) وامتنع

الإدغام - حينئذ - لاختلاف الحرفين ، فلما أدغم ولم يقل ذلك دل على أنه (فَعْلَان)

بضم العين لا غير ، فعند سيبويه يجوز الإظهار محافظة على البناء ، والإدغام ،

لأن المثليين - في كلمة واحدة (٢) - فاعرفه .

في أ :

..... (٣) ثاني عشر شوال سنة ٨٧٨

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا .

(١) الكتاب ج ٤ / ٤٠٩

(٢) نقله من المنصف ج ٢ / ٢٨٢

(٣) كلمة غير واضحة

في ب :

تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه على يد أضعف عباده الراجي
غفران ربه (١) ابن عبدالعزيز المرداني ، غفر الله له ولوالديه ولجميع
المسلمين • في نهار الأربعاء تاسع عشر ربيع الأول (٢) عشر وسبعمائة •
والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحابه الطيبين
الطاهرين وسلم تسليما كثيرا •

(١) اسم غير واضح

(٢) عبارة غير واضحة •

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات .
- ٢ - فهرس الشعر .
- ٣ - فهرس الأعلام .
- ٤ - مصادر البحث ومراجعته .
- ٥ - فهرس الدراسة .
- ٦ - فهرس موضوعات الكتاب .

الشواهد القرآنية

المفحة	رقم الآية	اسم السورة
٢٩	٢٩	الحاقة
٣٢	٤٠	النساء .
٣٥	٢٣	الأنبياء .
٤٧	١٥١	الأعمال .
٥٨	١	عسم .
٨١	٢٠	الأعراف .
٩٨	٩	التوبة .
١٥٢	٩	مبا .
١٦٦	١٦	البقرة .
١٨٥	٢٨	النساء .
١٨٥	١٢	الصف .
١٩٣	٧٣	الأنبياء .
١٩٦	٣	الإسلام .
٢٠٩	—	الفاحة .
٢١١	٥٤	المائدة .
٢١١	٢٣٢	البقرة .
٢١٣	١٠	المافات .

شواهد الشعر :

- فى ليلة من جمادى ذات أندية لا يبرر الكلب من ظلماتها الطنبا
(البسيط) ص ١٧٤
- فإن أمجه يفجر كما فَجَّرَ بازل
من الأدم دَبَّرَت مفتحاه وغاربه
(الطويل) ص ١٩
(الرجز) ص ٦٧
- أمهتى خندف والياس أبى .
هل ينجينى حلف سختيت .
(الرجز) ص ٧٠
- دعايى من نجد فإن سنينسه
والقوس فيها وترعُرُدُ .
(الرجز) ص ٢٣ ، ٧١
- وما كل مبتاع ولو تَلَفَ مفرقه
براجع ما قد فاته بـسـرداد
(الطويل) ص ٢٠
- ولأنت تغرى ما خلقت وتغفر القوم يخلقن ثم لا يفتر .
(الكامل) ص ١٥٠
(الرجز) ص ٨٩
- وكحل العينين بالعموار
وقد رابنى قولها ياهناه
(المتقارب) ص ٦٠
- لها متنتان غطاتهما
أكب على ساعدية النمـسـر
(المتقارب) ص ٢١٢
- قَلَّ الهوى من بعيد أن يقربه
أمَّ النجوم ومر القوم بالعيـسـر
(البسيط) ص ٢٢
- جزيت ابن أورى بالمدينة قرصه
وقلت لشفاع المدينة أوجسـف
(الطويل) ص ١٥١

- يا ابتاعك أو عساكا (الرجز) ص ٢٣ .
- لما قتلنا بقتلنا سراتكم أهل اللواء ففيمما يكثر القيل . (البسيط) ص ٥٧
- تبين لى أن القماعة ذلة وأن أعزاء الرجال طياله . (الطويل) ص ٩٥
- أرمض من تحت وأضحى من عليه . (رجيز) ص ٥٩
- ولمت بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان مأوك ذا فضل . (الطويل) ص ٣٠
- عن كيف بالوصل لكم أم كيف لى ؟ (الوجيز) ص ٤٧
- وقالوا : ترايى فقلت : عدتكم أبى من تراب خلقه الله آدمما . (الطويل) ص ١٩
- فإنه أهل لأن يؤكرما . (الرجز) ص ٢٠٢
- الله نجاك بكفى معلمت (الرجز) ص ٥٥
- من بعد ما وبعد ما وبعدت . (الرجز) ص ٥٥
- سارت نفوس القوم عند الفلممت . (الرجز) ص ٥٥
- حب بالزور الذى لا يسرى منه إلا صفحة أو لمام . (المديد) ص ١١٨
- ألا طرقتنا مية ابنة منذر فما أرق النيام إلا سلامها . (الطويل) ص ١٦٠

- يا حبيذا قرينتى رعم
وحبذا متطقتها الرخيم
(الرجز) ص ١٥١
- أعرف منها الأثف والعينانا
(الرجز) ص ٥٢
- علما قام يشتمنى لثيم
كخنزير تمرغ فى ديسان
(الوافر) ص ٥٧
- وماليات ككما يؤثفين
(السريع) ص ٢٠٢
- وقد علمت عرسى مليكة أننى
أنا الليث معديا عليه وعاديا
(الطويل) ص ١٥٨

فهرس الاعلام :

وهو مرتب حسب شهرة العلم ، ومن كانت شهرته بابن او بابن
 فلان - مثلا - جعلت الترتيب حسب الحرف الاول من اسم الابن او الاب
 والغيت ابن كذا كما الغيت : ال التعريفية .

- ابن الحاجب : ٨٢ ، ١٣١ ، ٢٠٣ •
- خارجة : ٨٤ ، ٨٥ •
- ابن الخشاب : ٦٠ •
- خطام الحريح : ٤٦ •
- الخليل : ٣٧ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٩٨ •
- ١٣٩ ، ١٥٣ ، ٢٠٨ •
- الخوارزمي : ٩١ ، ١٨١ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ •
- ابن دريد : ٢٠٣ •
- ابن الدهان : ٩٩ •
- رؤية : ٧٠ •
- الزجاج : ٨٥ ، ١٣٣ ، ١٦٥ •
- الزعفراني : ١٣ ، ١٥ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٧٠ ، ١١٨ ، ١٧٢ •
- الزمخشري : ٨٥ ، ١٦٤ ، ١٦٤ •
- المخاوي : ١٧٦ •
- ابن المراح : ١٧ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٩١ ، ١١١ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ٢٠٣ ، ٢١٣ •
- سعد بن أحمد :
- المغربسي : ١٣ •
- سيبويه : ١٢ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٩ ، ١٠٤ •
- ١١١ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ •
- ١٩٢ ، ١٠٨ ، ٢١٥ ، ٢١٦ •
- السيرفي : ٨١ ، ١١٢ ، ٢١٤ •
- ابن الشجري : ٩٥ •
- الأخفش : ٨ ، ١١ ، ٢٥ ، ٧١ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٠ •
- ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٨٨ ، ١٩١ •
- ابو الاسود :
- الدولبي : ٨ •

- الاصمعي : ٨٧ •
 الاصفهانى : ٧٣ •
 ابوبكر بن
 الانبارى : ٤٧ •
 ابو البقاء = ابن يعيش
 ابو الحسن = الاخفش •
 ابو سعيد = الميرفى •
 ابو العباس = المبرد •
 ابو القاسم = الزجاج •
 ابو الفتح = ابن جنى •
 ابن بىرى : ٦٤ •
 البستى : ٤٦ ، ١١٧ •
 ثعلبى : ٦٧ •
 الجرمى : ٦٠ ، ٢١٦ •
 ابن جنى : ١٦ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٥ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٦٧ ، ٧٧ ،
 ٨١ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ ،
 ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ١٤٣ ،
 ١٥٩ ، ١٥٣ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ •
 صاحب المصاح : ١٦٥ •
 العبدى : ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٦٢ ، ١٧٥ •
 عبد القاهر
 الجرجانى : ١٨ ، ٧٦ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١٢٦ ، ١٤١ ، ١٦٦ •
 ابو عبيدة : ٦٤ •
 ابن عمفور : ١١٧ •

أبو علي الفارسي : ١٢ ، ٢١ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٧١ ، ٨٦ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ، ١٩١ ، ٢٠٠ .

الفراء : ٣ ، ١١ ، ١٣ ، ٢٥ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦١ .

ابن كثير : ٥٨ .

الكميت : ٥٧ .

الليث : ٨ .

المرادي : ١٧ ، ١٩ ، ١٠٤ ، ١١٠ ، ١٧٣ ، ٢١٦ .

نافع : ٨٥ .

الواسطي : ٦٢ .

ابن يعين : ٨ ، ١١ ، ٤٠ ، ٤١ .

يونس : ٣٨ ، ١٣٩ .

مصادر البحث ومراجعته

- ١ - أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض
منعمة أبي سعيد الميرافى .
تحقيق الدكتور : محمد إبراهيم البنا .
دار الاعتماد ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان .
تحقيق الدكتور : مصطفى أحمد النحاس .
الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
مطبعة النسر الذهبى .
- ٣ - إشارة التعيين لعبد المجيد بن عبد الباقي اليماني .
تحقيق الدكتور : عبد المجيد دياب .
شركة الطباعة العربية السعودية : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- ٤ - الاشباه والنظائر فى النحو للسيوطى
تحقيق الدكتور : عبد الله نيهان .
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٥ - أشعار الشعراء المئة الجاهلين اختيار الاعلم الشنتمرى .
تحقيق لجنة احياء التراث العربى بدار الآفاق الجديدة .
بيروت الطبعة الثالثة : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٦ - الأصول فى النحو لابن الراج .
تحقيق الدكتور : عبد الحسين الفتلى .
مؤسسة الرسالة ، بيروت : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٧ - الاعلام لخير الدين الزركلى .
بيروت ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- ٨ - الاقناع فى القراءات السبع ، تأليف ابن البناش .
تحقيق الدكتور : عبد المجيد قطامش .
دار الفكر دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ

- ٩ - كتاب الامالى تأليف أبى على اسماعيل بن القاسم القالى البغدادى .
دار الكتاب العربى بيروت .
- ١٠ - الامالى الشجرية املاء ضياء الدين بن الشجرى .
دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .
- ١١ - انباء الواء على انباء النحاة للقفطى .
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .
دار الفكر العربى ومؤسسة الكتب الثقافية القاهرة - بيروت
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- ١٢ - أوضح المسالك الى الفية ابن مالك لابن هشام .
تحقيق : محيى الدين عبد الحميد .
دار الجليل ، الطبعة الخامسة بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- ١٣ - ايضاح شواهد الايضاح ، تأليف أبى الحسن بن عبد الله القيسى .
تحقيق الدكتور : محمد بن حمود الدعجاني .
دار الغرب الاسلامى ، بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٤ - الايضاح فى علل النحو للزجاجى .
تحقيق الدكتور : مازن المبارك
دار النقاش بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٥ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للميوطى .
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم .
دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .
- ١٦ - البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة ، تصنيف : مجد الدين محمد
بن يعقوب الفيروز ابادى
تحقيق : محمد المصرى ، منشورات مركز المخطوطات والتراث
الكويت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- ١٧ - البيان في غريب القرآن ، تأليف أبي البركات بن الأثير .
تحقيق الدكتور : طه عبد الحميد طه .
الهيئة المصرية للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٨ - تاريخ الأدب العربي لكارل ابروكلمان .
تمريب الدكتور : رمضان عبد التواب
الطبعة الثانية دار المعارف .
- ١٩ - تاريخ الخلفاء للسيوطي .
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٢٠ - تاريخ علماء المستنصرية
تأليف الدكتور : ناجي معروف .
مطبعة العاصي بغداد ١٣٨٤ هـ ١٩٦٥ م .
- ٢١ - تهذيب الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك .
تحقيق : محمد كامل سرحدات
دار الكتاب العربي : ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ٢٢ - التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، دار الفكر .
- ٢٣ - التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني
نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢٤ - التكملة لأبي علي الفارسي
تحقيق الدكتور : كاظم بحر المرجان ، بغداد ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٢٥ - تهذيب اصلاح المنطق . منعة الخطيب التبريزي .
تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة
دار الآفاق الجديدة ، بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- ٢٦ - الجامع لاحكام القرآن للقرطبي
الطبعة الثانية دار الكتب المصرية ١٣٧٣ هـ
- ٢٧ - جمهرة اللغة لابن دريد
تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، الطبعة الاولى بيروت ، ١٩٨٨ م
- ٢٨ - الجنى الدانى فى حروف المعانى ، صنعة : الحسن بن القاسم المرادى
تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة والامثان / محمد نديم فاضل
دار الآفاق الجديدة بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٢٩ - حاشية المبان
على شرح الاثمنونى على الفية ابن مالك ، دار احياء الكتب
العربية ، غمسي البابى الحلبي .
- ٣٠ - المحتسب فى تبیین وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، تأليف
أبى الفتح عثمان بن جنس .
تحقيق : على النجدى ناعف وآخرين القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- ٣١ - الحوادث الجامعة والتجارب النافعة فى المئة السابعة ، لأبى
المفضل عبد الرزاق بن الخوطة ، مطبعة الفرات بغداد ١٣٥١ هـ .
- ٣٢ - خزانة الأدب وللباب لسان العرب ، للبغدادى .
تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧١ م .
- ٣٣ - الخمائى تأليف أبى الفتح عثمان بن جنس .
تحقيق : محمد على النجار ، عالم الكتب بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ٣٤ - درة الحجال فى أسماء الرجال ، تأليف : أبى العباس أحمد بن
محمد المكناسى الشهير بابن القاضى .
تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور ، الناشر دار التراث القاهرة
والمكتبة السعيدة تونس .

- ٣٥ - الدليل المافى والمنهل المافى ، تأليف : جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تعمري بردي .
تحقيق : فهد محمد سلتوت ، مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى ، بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- ٣٦ - الدرر اللوامع على جمع الهوامع ، تأليف أحمد بن الأيمن الشنقيطى ، الطبعة الثانية : ١٢١٣ هـ - ١١٧٣ م دار المعرفة بيروت .
- ٣٧ - الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ، تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي الطبعة الاولى : ١٤٠٦ هـ - ١١٨٦ م دار القلم دمشق .
- ٣٨ - ديوان الأعطل التغلبى ، صنعة السكرى .
تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية : ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م بيروت .
- ٣٩ - ديوان امرئ القيس .
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف .
- ٤٠ - ديوان جرير بن عطية الخطفى ، شرح محمد بن حبيب .
تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه
دار المعارف الطبعة الثالثة .
- ٤١ - ديوان حسان بن ثابت ضبط وتمحيص عبد الرحمن البرقوقي
دار الاندلس بيروت .

- ٤٢ - ديوان ندى الرمة • غيلا بن عقبة العدوي
تحقيق الدكتور : عبد القدوس أبو صالح •
مؤسسة الايمان • الطبعة الاولى : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م بيروت •
- ٤٣ - ديوان روبة ابن العجاج • بعناية وتمحيح وترتيب : وليم بن
الورد البروسي • الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م بيروت •
- ٤٤ - مصنف المبانى فى شرح حروف المعانى للامام أحمد بن عبد الخور المالقي
تحقيق الدكتور : أحمد محمد الخراط
دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م •
- ٤٥ - كتاب السبعة فى القراءات ، لابن مجاهد •
تحقيق الدكتور : شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف
- ٤٦ - سر صناعة الاعراب لأبى الفتح عثمان بن جنى •
تحقيق الدكتور : حسن هندأوى
دار القلم دمشق ، الطبعة الاولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م •
- ٤٧ - سفر السعادة وسفير الافادة ، تأليف علم الدين على بن
محمد السخاوى • تحقيق : محمد أحمد الدالى •
دمشق ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م •
- ٤٨ - السيرة النبوية • لابن هشام •
تحقيق : مصطفى السقا وآخرين •
- ٤٩ - شرح أبنية ميبويه لأبى سعيد السيرافى •
تحقيق الدكتور : حسن شاذلى فرهود •
دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م •

- ٥٠ - شرح ابيات سيبويه لابن الميرافى .
تحقيق الدكتور : محمد على سلطانى .
دار المأمون للتراث ، دمشق : ١٩٧٩ م
- ٥١ - شرح ابيات المغنى للبغدادى ، تحقيق عبد العزيز رباح .
وأحمد بن يوسف دقاق .
الطبعة الأولى ، مطبعة : زيد بن ثابت . دمشق .
- ٥٢ - شرح الفية ابن معط لعبد العزيز بن جمعة .
تحقيق الدكتور : على موسى الشوملى
الطبعة الأولى مكتبة الخريجي الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٥٣ - شرح جمل الزجاجى لابن عمفور
تحقيق الدكتور : صاحب أبو جناح ، بغداد .
- ٥٤ - شرح شافية ابن الحاجب . تأليف : رضى الدين محمد بن الحسن
الاستراباذى . تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين
دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٥٥ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .
تحقيق محيى عبد الحميد ، الطبعة الثانية .
- ٥٦ - شرح الكافية الشافية لابن مالك .
تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدى .
دار المأمون للتراث ، الطبعة الاولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٥٧ - : شرح المفصل لموفق الدين يعقوب بن يعقوب الطبري
عالم الكتب ، بيروت .

- ٥٨ - شرح الملوكى فى التمرىف لابن يعىش .
تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة
المكتبة العربية ، حلب : ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٥٩ - شرح شواهد الايضاح ، تأليف عبدالله بن برى المعرى .
تحقيق : عيد مصطفى درويش .
الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية القاهرة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٦٠ - شرح شواهد شرح الشافى لعبد القادر البغدادى .
تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، بيروت : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٦١ - شرح شواهد المغنى للسيوطى . وقف على طبعه وعلق حواشيه
أحمد ظافر كوجانى ، لجنة التراث العربى .
- ٦٢ - شرح الشواهد بهامش حاشية المبان على الاثمونى .
دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي .
- ٦٣ - شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات لابی بكر محمد بن
القاسم الانبارى . تحقيق : عبد السلام هارون ،
دار المعارف ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٦٤ - شفاء العليل فى ايضاح التسهيل ، لأبى عبد الله محمد بن عيسى
السلسلى ، تحقيق الدكتور : الشريف عبد الله على الحسينى
البركاتى . الفيصلية ، مكة المكرمة .
- ٦٥ - صحاح اللغة : تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف : اسماعيل بن
حماد الجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار
الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- ٦٦ - ضرائر الشعر لابن عمفور الاشبيلي .
تحقيق : السيد ابراهيم محمد .
دار الاندلس للطبعة الثانية ، بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٦٧ - ضرورة الشعر لأبي سعيد الميرافى
تحقيق الدكتور : رمضان عبد التواب ، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٦٨ - طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي
تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف .
- ٦٩ - عبث الوليد لأبي العلاء المعري ، نشره السيد : أسعد طرابزونى
الطبعة الثالثة ، الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٧٠ - الفرق بين الحروف الخمسة : الظاء والفاء والذال والسين والصاد .
تأليف أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلبيوسى .
تحقيق : عبد الله الناصير . دار المأمون للتراث دمشق بيروت ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- ٧١ - كتاب الفصحى لأبي العباس ثعلب .
تحقيق الدكتور : عاطف مدكور ، دار المعارف .
- ٧٢ - الفهرست لابن النديم ، الناشر دار المعرفة ، بيروت .
- ٧٣ - القاموس المحيط للفيروز ابادى
الطبعة الاولى ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٧٤ - قواعد المطارحة لابن اياز ، مصور على ميكروفيلم معهد البحوث
العلمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . رقم : ٢٧٤
- ٧٥ - الكامل لأبي العباس المبرد ، تحقيق الدكتور : محمد أحمد الدالى
مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- ٧٦ - الكتاب لسبويه ، تحقيق عبد السلام هارون .
عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع بيروت .
- ٧٧ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والغنون للعلامة المصطفى بن عبد
الله القسطنطيني ، المعروف بحاجي خليفة .
المكتبة الفيصلية مكة المكرمة .
- ٧٨ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاييل في وجوه التأويل
لابن القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري .
مطبعة الحلبي القاهرة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٧٩ - لسان العرب لابن منظور . طبعة دار صادر بيروت .
- ٨٠ - ليس في كلام العرب لابن خالويه .
تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . مكة المكرمة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ٨١ - مجالس شعلب . تحقيق عبد السلام هارون .
الطبعة الرابعة ، دار المعارف ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٨٢ - مجالس العلماء للزجاجي
تحقيق : عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية مكتبة الخانجي
القاهرة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٨٣ - مجلة المجمع العلمي بدمشق المجلد ٣ .
- ٨٤ - المحصول في شرح الفصول لابن اياز مصور على ميكروفيلم بمعهد
البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة
المكرمة رقم : ١١٠٢ .

- ٨٥ - المذكر والمؤنت لابی بكر محمد بن القاسم الانبارى .
تحقيق الدكتور : طارق عبد عون الجنانى ، الطبعة الثانية .
١٤٠٦ هـ - ١٩٧٦ م ، دار الرائد العربى بيروت .
- ٨٦ - مراتب النحويين لابی الطيب اللغوى تحقيق : محمد أبو الفضل
ابراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة .
- ٨٧ - المعامل البصريات لابی على الفارسى
تحقيق الدكتور : محمد الشاطر محمد أحمد .
القاهرة . الطبعة الاولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٨٨ - المعامل العسكرية لأبى على الفارسى ، تحقيق الدكتور : محمد
الشاطر محمد أحمد ، الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٨٩ - المعامل البغداديات لابی على الفارسى
تحقيق : صلاح الدين عبد الله المنكاوى . مطبعة العائى - بغداد .
- ٩٠ - المعامل الحلييات لابی على الفارسى .
تحقيق الدكتور : حسن هندأوى .
دار القلم دمشق ، الطبعة الاولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٩١ - المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل .
تحقيق الدكتور : محمد كامل بركات ، دار المدنى جدة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٩٢ - المعارف لابن قتيبة .
تحقيق الدكتور : ثروت عكاشة ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف .
- ٩٣ - معالم السنن للبيهقى تحقيق : محمد حامد الفقى .
مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة .

- ٩٤ - معانى القرآن لأبى الحسن الأغفش .
تحقيق الدكتور : فائز فارس ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ٩٥ - معانى القرآن وأعرابه للزجاج
تحقيق الدكتور : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٩٦ - معانى القرآن . تأليف أبى زكريا يحيى بن معين الغراء
عالم الكتب بيروت ١٩٨٠ م
- ٩٧ - كتاب المعانى الكبير فى أبيات المعانى لابن قتيبة .
نشر دار الكتب العلمية بيروت : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٩٨ - معجم الألباء لياقوت الحموى . دار الفكر ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٩٩ - معجم الشعراء لابى عبد الله المرزبانى ومعه المؤلف والمختلف فى
اسماء الشعراء وكناهم وانسابهم وبعض شعرهم لابى القاسم
الحسن بن بشر الأمدى ، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٠٠ - معجم شواهد العربية ، تأليف عبد السلام هارون
نشر مكتبة الخانجي ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- ١٠١ - معجم شواهد النحو الشعرية . للدكتور : حنا جميل حداد .
دار العلوم للطباعة والنشر الرياض ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٠٢ - معجم المؤلفين : تراجم ممن فى الكتب العربية
تأليف عمر رضا كحالة ، دار احياء التراث العربى ، بيروت .
- ١٠٣ - مفنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأمازي
تحقيق الدكتور : مازن المبارك وآخرين ، دار الفكر للطباعة الثانية .

١٠٤ - المفضل لأبي القاسم جارا لله الزمخشري ، الطبعة الثانية .
دار الجليل ، بيروت

١٠٥ - المغفليات . اختيار المفضل الضبي .
تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون . بيروت .

١٠٦ - المقتصد لعبد القاهر الجرجاني
- تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام
بالبغداد ١٩٨٢ م .

١٠٧ - المقتضب لأبي العباس المبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة
القاهرة : ١٣٩١ هـ .

١٠٨ - الممتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي
تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة
الطبعة الرابعة بيروت ١٣٩١ هـ - ١٩٧٩ م .

١٠٩ - المنصف لابن جنس .
تحقيق : ابراهيم وعبد الله أمين ، مطبعة البابي الحلبي
الطبعة الاولى ، القاهرة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٤ م .

١١٠ - نزهة الالباء في طبقات الأديباء .
لابي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الانباري
تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر
القاهرة .

- ١١١ - نزعة الطرف في علم الصرف للميداني .
دار الأفاق الجديدة بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ١١٢ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة .
تأليف : محمد الطنطاوي الطبعة الثانية .
١٣٨١ هـ - ١٩٦٩ م .
- ١١٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين
لابن الأنباري ، تحقيق الشيخ : محيى الدين عبد الحميد .
- ١١٤ - نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب . للشيخ أحمد بن محمد
المقري التلمساني ، حققه ووضع فهارسه : الشيخ
محمد البقاعي . دار الفكر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ١١٥ - نقاش جريسر والأخطل . تأليف أبي تمام ، بعناية انطون
صالحاني اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٢ م .
- ١١٦ - النوادر لأبي زيد الأنصاري .
تحقيق : الدكتور محمد عبد القادر أحمد
الطبعة الاولى دار الشروق بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ١١٧ - هداية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي
الفيصلية ، مكة المكرمة .
- ١١٨ - الوافي بالوفيات لملاح الدين خليل بن ايبك المفدي .
تحقيق الدكتور : رمضان عبد التواب .

فهرس الدرسة

المفحة

٢	 المقدمة
٥	 الدرسة
٦	 ابن مالك
٧	 شيوخه
٨	 صفاته واخلقه
٨	 ممنفاته
٩	 تلامذه
٩	 وفاته
١٠	 عمر ابن اياز
١١	 الحاة الثقافية
١٣	 المدرسة المستمرية
١٤	 دائرة اللغة وآدابها
١٦	 ابن اياز
٢٠	 الاختلاف في اسم جده
٢١	 مؤلفاته
٢٤	 مذهبه النحوى
٢٥	 شيوخه
٢٧	 تلامذه
٣٠	 وفاته
٣١	 دراسة الكتاب
٣٢	 شخصيته العلمية

٢٤	 موقفه من ابن مالك
٢٨	 معادله وموقفه من أصحابها
٤٧	 قدرته على المناقشة
٥٦	 التعليل أملة وتعليله
٦١	 مآخذ على الشارح
٦٧	 خاتمة البحث
٧٠	 القسم الثاني : التحقيق
٧١	 اسم الكتاب ونسبته
٧٤	 تعريف بمختصر ابن مالك
٧٦	 وصف النسخة والتحقيق

فهرس الموضوعات

الصفحة

١	أبنية الاسم الثلاثى
١٦	أبنية الاسم الخماسى
١٨	أبنية الأفعال
٢٤	ماخرج عن الأوزان السابقة
٢٦	الأملى والزائد
٢٢	أدلة الزيادة
٢٤	الميزان الصرفى
٢٥	علة اختيار فعل للميزان الصرفى
٢٦	حروف الزيادة ومواقعها
٧٣	إبدال الهمزة من الواو والياء
٩٠	قلب الهمزة العارضة واو أو ياء
٩٤	التقاء الهمزتين
١٠٨	إبدال الياء من الواو فى المصدر والجمع
	إبدال الياء من الألف والواو الساكنة أو المتطرفة
١١٣	أو الواقعة رابعة فماعدا
	إبدال الواو من الألف والياء الساكنة المفردة
١١٦	أو الواقعة لما لفعل أو قبل زيادة لازمة
١٣٠	حكم الياء والواو والألف الواقعة قبل ياء النسب
١٤٩	إبدال الياء من الألف بعد ياء التثنية
١٥٠	إبدال الياء من الواو المجتمعة مع الياء
١٥٥	إبدال الياء من الواو المتطرفة بعد واوين سكنت ثانيتهما ...
١٥٦	إبدال الياء من الواو الواقعة لام فمحول جمعا

	إبدال الياء من الواو الواقعة لما لفتحت
١٦٦	وإبدال الياء من الواو الواقعة لما لفتحت
١٦٧	إبدال الألف من الواو والياء
١٧٧	حذف الواو والياء الواقعتين لاميّن
١٨٠	إبدال التاء من الواو والياء الواقعتين فاءً للافتعال
١٨٢	قلب تاء الافتعال ثاءً أو دالاً أو طاءً
١٨٦	الإعلال بالنقل وما يتبعه
١٩٥	حذف فاء المثال الواو في المضارع
٢٠٠	حذف همزة أفعل في المضارع
٢٠٣	الإدغام